





من روعه مام  
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حبا لله

قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حوم العالمات

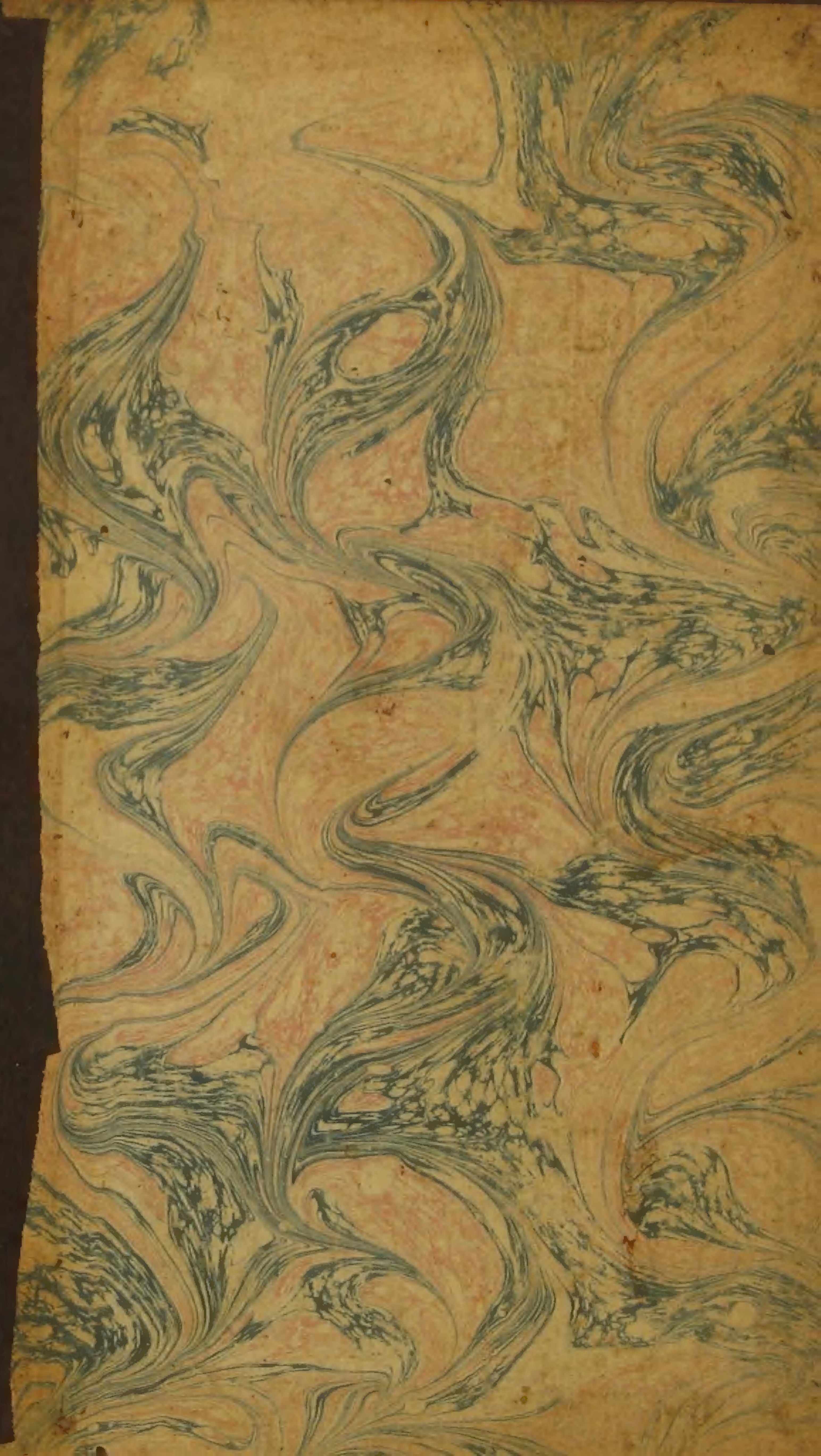
فاد صل لا بد من  
فاد صل لا بد من

قال النبي صا

اكر بوم او اكر  
سوسو

كل من اراد  
كل من اراد  
كل من اراد

ربنا اني استغفر الله العظيم  
استغفر الله العظيم رب العرش العظيم  
ان يشفيك  
كذلك اكر ما  
الدره





لعم تلعم الوجل في الارض عكث فيه وناظر واكل عنه ونبش ورحا صبح  
 لعم لقم دره كونيكم لقم لقم يا شفق واوردك اوزرند اولاد نغاب  
 رلقام اخرا ودرند اولاد نغاب لفت المرأة فاما بلقاها اي نقتله في البيا الرابع لفت اي نقتله  
 اللقم في باب الاول تلقم والتقام لقم باغلي بوزن تلقم دلبند كه اجني اغرا ودرند بلي تلقي  
 باغلي بوزن تلقم

الحاكم وبرد علم حك وشنده سنبله  
 ارباب علم سره بلبل غنقله  
 ارباب علم سره بلبل غنقله  
 ارباب علم سره بلبل غنقله  
 جله معطوف عليه اوقوبين

كروني هم اند كبه ماعد اي حزنه و  
 ساكن اوقوبين سر سنبند اكر وصف اول













قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَسْتُ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُومُ الْعَالَمِينَ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَكْبَرُكُمْ وَأَكْبَرُكُمْ  
سَوْسُو

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



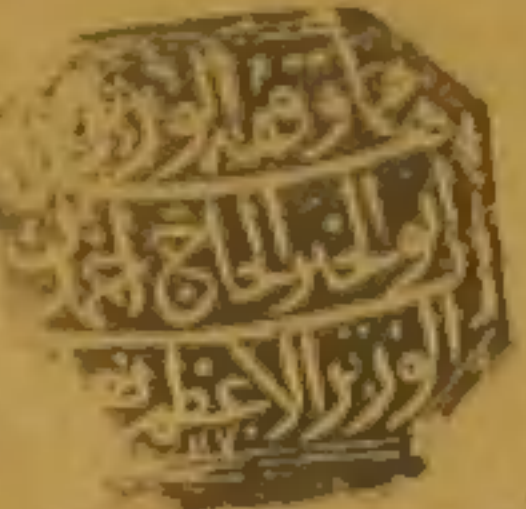


فهرست کتابها و نظایر آنها بحسب

کتاب الطهارة کتاب الصلوة کتاب الزکوة  
 کتاب الصوم کتاب الحج کتاب النکاح  
 کتاب الطلاق کتاب العتق کتاب الامان  
 کتاب الحدود والعقوبات کتاب البیعة والقرعة کتاب الفیض والنفقة  
 کتاب الایمان والکفر کتاب الشریکة کتاب الوقف  
 کتاب البیوع کتاب النکاح والطلاق کتاب القضاء والشهادة والوعود کتاب الرهن  
 کتاب الوکالة کتاب الاقرار کتاب الصلح کتاب المضاربة  
 کتاب الهبة کتاب الموائمة کتاب الاجارة کتاب الامانة  
 من الوديعة والعارية وغيرهما کتاب الحجر والمأذون  
 کتاب الشفعة کتاب القسمة کتاب الاکراه کتاب الغصب کتاب الصيد والربایح  
 کتاب الحظر والاباحة کتاب الترمس کتاب الخیارات کتاب الوصایا  
 کتاب الفرائض

کتاب الرهن  
 ۳۹





بسم الله الرحمن الرحيم  
 لله الحمد على انارة عوالم قلوبنا بانوار شمس الايمان واستنارة حوامع نفوسنا  
 باضواء التوحيد والعرفان وتطيق ضمايرنا لسلسال النيات الحسنة  
 والطويات الصالحات وتظهر ظواهرنا بسلسيل الاعمال النافعة  
 والطاعات المنجيات **وبعد** فلما حال ما نال اليه الامال واعتدما الشدة  
 من جولان ما في البال من ترتب كتاب الاشياء ليحصل على خفاياها  
 الانتباه لكن الاول والثالث من مؤلفات السبعة لم يكن لهما ثالث في  
 غاية الحسن ومنه الرفعة لكونهما في طور حائق لم يعرض به سابق فاجرت  
 ابي تشيتت كمالهما فرادى وما اعترت تقصير وسائهما وحادي  
 الا ان البعض من الثالث كالحكام المحجة والفروق لا ينبغي ان يترك فيه ولو بطريق  
 الحق فيقرئناه موضع وعلقنا موقعه ونظمناه على قسمين قسم في الاصول  
 والوسائل وقسم في الفروع والمسايل وعينت الاول والثالث من  
 الفصول اولاً ورتبت ما بقى لعناون الحق العثمانية وجعلتها ثانياً وما ذكرت  
 ما في الاصول في القسم الثاني فيما فيه موقع وان كان مما انكرته بعض  
 بل اكتفيت بالتبنيات على ما في الفن الاول في صدر كل كتاب او اثر  
 ايسر في الفن الثالث في رتبة كل من الطلاب وما اقدمت عليه من العمل  
 الاخرى الابعدا امرت بمثل مرة بعد اخرى وبعد ما تفكرت بخدمة  
 المشايخ الكرام من العلماء الاعلام خصوصاً الشيخين الجليلين المحترمين  
 المتجلين قد استفدت منهما ما لا يوصف بالعال واعتمدت لا يعرفه  
 الا اهل الحال وشاهدت التبرك في خدمتهما بمراعاة دهما ورضي الله  
 تعالى عنهما وسعيت فيما فرضا علي من مراعاة ارادهما اللطيفة في خدمتهما

في خدمتهما الشريفة بالامانة والديانة ورعاية الحقوق والاستقامة ووليت  
 وسعي بالاهتمام التام في تحصيل مقاصد الانام وايضا ليعلم المرام من نشر  
 ذواهم جواهر الشريعة المنيفة ونشر فرائد النور والمنظومة اللطيفة المستنبطة  
 من الحجج قرينة الكامرة المستحقة في فتن خرائطها العامة اعني  
 فتاواها الشريفة الشريفة المعلمة غنائمها المسكية شيخ الاسلام ابن  
 شيخ الاسلام تاشرور الشريعة على الخواص والعوام الشيخ محمد بن الشيخ  
 محمد بجوي زاده اكرم الله تعالى في عقباه بما اداوه كنت في خدمته اكثر من  
 عشرين سنة واحذت منه المسائل العلمية واخرت الجواهر الفقهية  
 ورتبت باشارته الفتاوى الطائفة وصدر الفحول الكرام ملاذ العلماء  
 العلمام كاشف اسرار الحقائق فاجاب ابواب الرموز والوقايح حامي  
 شريعة سيد الكونين راعي طريفة رسول النبيين قد عمر بنية الفروع  
 والاصول ومحمد قواعد الحقول والمنقول ونعم نعم الاقا من التسايلين  
 ووفى وسد بلا يا صريح الفتن وكفى وتر في كل جواب كوشفي شيخ  
 الاسلام محمد بن شيخ الاسلام مصطفى الشهابي بستان افندي منحه الله  
 تعالى جميع ما اراده ما زال عالما بفصل الخطاب ما سئل وجاب  
 لقد انيت اليه اولاً وآخره واستفدت منه العلوم باطلاً وظاهراً  
 وتشرفت بخدمة قريباً من عشرين سنين واقبست من فضله الكامر  
 افانين وصررت في باب هذه الاوراق لتسهيل المطلب على كل الافراق  
 فلما برز هذا المستمكن في الضمير وظهر في صحيفة الاعمال بالتطهير في السنة  
 الالفية من الهجرة النبوية لاطهار الاحكام الشرعية بتسميته جادي شريعة  
 بتسميته بدوغة وقد كان ما كان في دول السلطان ابن السلطان السلطان  
 مراد خان ابن السلطان سليم خان من نسل عثمان خان اشرف بنو الشريعة  
 في المشرقين وهو ظل الله تعالى في الحافقين لله الحمد الحمد لله على صلاح  
 السلطان وحسن العهد اللهم كما نورت سر السلسلة بطلال حلاله  
 فاحرس من عين الكمال قبالة قلع قلاع الشرق والغرب فاجح البلاد





بالقهر والحرب قد كفي سيطرته في اضمحلال الضماد بالمردودة • ونفي  
 بحملة الامارة بعبادة المردودة • لو اشار اياك الى عبادته • لقبض  
 المشرقين بعباده وقباده • فكيف حال وزرائه المتصلين • لودامور  
 السد والتجرب بالراي القبايين • وما هذه القوة القاهرة • والعلية الباهرة  
 الا باعرا زعم الشريعة المحترمة • واكرامهم الطريقة المنورة • اغفرهم الله  
 تعالى في الدنيا والآخرة • ولوانتهى الحكماء شغلهم الى هذا الان •  
 لكانوا مبتدئين من استاده في اتي فن كان • له الفضل الباهرة والمجد  
 القاهرة • وهو من كل الوجه عامر • ومن كبر العز والجابر والعصودهم  
 غافر • وعلى نعم الله تعالى شكر • كم اجتمع سباق الفحول في مضمار فضائله  
 فناخروا في اول الف من منازل • وكلما فضل المهر المتبحر • فبقوا  
 في ادي غرض • من اهدى فضلهم تحري • عا حله الله تعالى بطفه الى يوم  
 القيام • واحسنه بانواع الاكرام • بحرمته رسول التعالين • وسيد الانام  
 شكر اعلى صدور هذا العمل الجليل • بعناية الملك الجليل • عليه هذا  
 العبد العليل محمد السهر بخوش خليل • لعله مقدمة للمغفرة الواسعة  
 والشفاعة الطقة • وموصلة الى درجات المحمود • والكمالات  
 المعهودة • في حاجات موعودة • وما توفى الآبائه وما اعتصم  
 بشي سواه **القسم الاول في الاصول والوسائل** وهو  
 مشتمل على فتيان **الفن الاول** في الاصول والقواعد وهو مرتب على نظم  
 المصنف رحمه الله تعالى بلا تغيير ولا تحريف بزيادة ونقص وتخرق الا انه جند  
 اصول القواعد بالابواب • ولا يخفى وجهه على ذوي الابواب **الفن الثاني**  
 في الاحكام والقوانين وهو الفن الثالث في كتاب الاشياء • وهو مرتب جليل  
 بلا اشتباه • وقد اظهر فيه التحري • وبرزت انواعا من التحري • فلكون الفروق  
 مثلاً ما نسبت اليه خصوصية • نقلها الى موضعها خاصة • وضبطنا ما بقي  
 بالفصول ليكون المطلوب سهل الوصول **الفن الاول** مرتب على سبعة  
 ابواب **الاول** قاعدة لاثواب الآبائية **الثاني** قاعدة الامور بما صدر عنها  
 عشرة

قوله والاول وانما جاز الاول وان كان في اوجه لان  
 بقا المختلف فيه جازي في التحقيق على ما اشتبه المصنف  
 في كتابه الاول على ما ينبغي

عشرة اجازات بالجماعات شريفة • وابداعات لطيفة **الثالث** قاعدة  
 البتة لا يزول بالاشك • وفيها سبع قواعد بالزوايد العجيبة • والغايد  
 الغربية **الرابع** قاعدة المشتقة تجلب بالسير وفيها ثمانية فيها اربع  
 فوايد **الخامس** قاعدة الضرر والوقاية فيها ست قواعد **السادس**  
 قاعدة العادة محكمة وفيها اربع مباحث **السابع** في قواعد شتى  
**الباب الاول القاعدة الاولى** لاثواب الآبائية  
 شرح المباح في مواضع في الفقه او لها في الموضوع سواء قلنا انها شرط  
 الصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والحج كما في الموضوع والغسل وعلي هذا  
 فردوا حديث انما الاعمال بالنيات انه من باب المقصود اولا يفتح بدون  
 تقديره لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدروا مضانها في حكم الاعمال وهو نوعان  
**الاول** وهو الثواب المستحق للعقاب **ودون** وهو الثواب المستحق للغفران  
 وقد اريد الاخرى بالاجماع لا على ان لاثواب ولا عقاب الآبائية فاستفي  
 الاخر ان يكون مراداً انما لا يشترط ولا عموم له • اولاً فاع الضرر من  
 صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر **الثاني** اوجه لان الاول لا يستلزم الغفران  
 الثاني لان قابلية العموم مشتركة في لا يدل على اشتراطها في الوسائل  
 للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض الكتب ان الرضوخ الذي ليس بمعنوي ليس  
 بامور به ولكنه مفتاح للصلوة وانما اشترطت في العبادات بالاجماع او  
 بآية وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادات  
 فيها بمعنى التوحيد بقرينة عطف الصلوة والزكاة • فلا يشترط في الموضوع  
 والغسل وسبح المنيين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان  
 والاولى للصحة **واما** **الاشترط** اطفا في التيمم قد لا آتية عليها وهو  
 المقصود واما غسل الميت فمالوا لا يشترط لصحة الصلوة عليه وتحصيل  
 طهارته واما هي شرط لا سقاط الغرض عن ذمة المكلفين • وتفرع عليه  
 لان الغريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه لو نوى عند  
 الاخراج من الماء يغسل مرتين مرة وان لم ينو فثلاثا وعنه يغسل مرة

قوله والاشترط العبادات انما هي لفظ الاستحقاق وانما  
 كان في الثواب لان العبادات يكونون بالعبادة  
 فبطلان الاستحقاق للعقاب كصلوات المنيين وان لم ينو  
 على انه ان فعلت المنيين فصدوا كغيره من الاعمال وانما المقصود في الفقه  
 ان يكون العبادات يوم الفقه فكلها فيها سهايا وذلك بان  
 انما يصدق العبادات لانها لا تكون في موضوع من الغفران او في موضوع من العقاب  
 المتحقق ان يصدق في يوم لا يصدق في موضوع من الغفران او في موضوع من العقاب  
 وهو من باب ما يقابل بركته وهو راجع للمعقود او اهل في

قوله والثاني انه وانما جاز الثاني وان كان الاول اوجه لان  
 عطف الفقه على العام زيادة التاكيد والافهام جاز في الكلام  
 مع ان ظاهر اللفظ اعني العبادات انما يطبق على العمل لا العلم على ما  
 في بيان نية الفصل الميت



واحدة كما في فتح القدير **واما العبادات** كلها فهي شرط لصحتها الا الاسلام  
فانه يقع بدونها بل قولهم اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بحجرو نية  
الاسلام بخلاف الكفر في كسبته في بحث التزوي **واما الكفر** فيشترط  
له النية لقولهم ان كرم المكره غير صحيح **واما قولهم** انه اذا انكر ملكية الكفر ما لا  
يكفر انما هو باعتبار ان عينه كافر كما علم في الاصول ما بحث الحفل اذ لا يقع صلوة  
مطلقا ولو صلوة جيزة الا بها فرضا او واجبة او سنة او نفلا واستثنى  
بعض المجتهد والعديد ولا يصح الاقتداء بالامام الا بنية وتصح الامامة بدون  
نيته خلافا لكرخي وابي حفص الكبير كما في البناية الا اذا صلب خلفه نساء فان  
اقتداءه حق به بل بنية الامامة غير صحيح واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمواف  
ولو نوى الاشتغال عنها الى غير ما كان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير  
صا ومشتغلا والافلا ولو خلق ان لا يؤتم احد اقل من اثنين صح الاقتداء  
ومل حيث قال في النية تحت قضاء لا ديانة الا اذا اشهد قبل الشروع  
فلاحت قضاء وكذا التوامر الناس هذا الخلاف في صلوة الجمعة صحت وحفت  
قضاء ولا تحت اصلا اذا التزم في صلوة الجيزة وسجدة التلاوة ولو خلق  
ان لا يؤتم فلان قام الناس ما ويا ان لا يؤتم وتؤتم غيره فاقترى به فلان تحت  
وان لم يعلم انه انتهى وكان لا ثواب له على الامامة وتوجب التلاوة كالصلوة وكذا  
سجدة الشكر على قول من يراما مشروعة والمعتمد ان الخلاف في سنتها لا في  
الجواز وكذا سجود السهو ولا تفرقة بنية عدمه وقت السلام **واما النية**  
في الخطبة للجمعة فشترط صحتها حتى لو عطلت بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعلم  
غير قاصد لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العبد من كركان لقولهم  
يشترط لها ما يشترط لخطبة الجمعة سوى تقدم الخطبة **واما الاذان** فلا  
يشترط لصحتها انما هي شرط للشواب عليه **واما استقبال القبلة** فشترط  
الجواز لصحة النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا  
كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي في محراب كذا في البناية  
**واما ستر العورة** فلا يشترط لصحتها ولم ارفه خلافا ولا يشترط  
للشواب

والاستغناء بعضهم للجمعة والعبد من الاذان خلاف  
بعضنا وبين النية من الاذان والنية في غير يوم في اذان  
اصل النية وكذا في نية الفرض والنية في غير يوم في اذان  
فرض آخر في حال صحتها وان كان قد بان بغيره نوى الصلوة  
وبناءه لانه لم يفسد الصلوة في هذه الامام بغيره نوى الصلوة  
انتهى ولم يشترط في اذان في صلاة الجمعة وفي غيرها  
من اذان في صلاة في غير يوم في صلاة الجمعة وفي غيرها  
بما مضى ان يقول ولو كان قد بان بالامام جاز في اذانها فان  
ايضا لان الاذان لا يجوز بدون النية في نية النية في نية النية  
الجمعة وغيرها ولم اراما بل على خصوص صلوة الجمعة في خطبتها من  
فقاله ابن زبون

سجود التلاوة كالصلوة وكذا السجدة  
الشكر وكذا السجود السهو

من اشترط اداء الزكوة واخذها  
الامام كذا ووضعا الى اهلها

للشواب صحة العبادات بل يتأب عليها وان كانت فاسدة بغير تعمده كما لو صلى  
مخبرنا على ظن طهارته وسيا في حقيقة **واما الزكوة** فلا تقع اذ اواما الا  
بالنية وعليه هذا ذكره القاضي السجستاني ان من امتنع عن اداها اخذها  
الامام كرها ووضعها في اهلها بجزية لان الامام ولاية اخذها مقام اخذه  
مقام دفع المال باختياره وهو ضعيف والمعتمد في المراهب عدم الاخذ  
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكوة فالت على لا يأخذ منه كرها  
ولو اخذ لا يقع عن الزكوة كونها بلا اختيار ولكن بجزية تجب لغيره  
انتهى وخرج عن شرائطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بل بنية فان  
الغرض يسقط عنه واختلفوا في سقوط زكوة البعض اذا تصدق به  
قالوا يشترط نية التجارة في العروض ولا بان يكون مقارنته للتجارة فلو  
اشترى شيئا للقبيلة ما ويا انه ان وجد رجلا بعه لا زكوة عليه ولو نوى التجارة  
فيما خرج من ارضه العشيرة او الحاجة والمستأجرة او المستفارة لا زكوة  
عليه ولو قارنت ما ليس بدل مال بل كالحبنة والصدقة والخلع والمهر  
والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائمة لا بد من قصد اسمائها للدر  
اكثر الخول فان قصد به التجارة ففيها زكوة التجارة ان قارنت الشراء وان  
قصد به الحمل او الركوب او الاكل فلا زكوة اصلا **واما النية** في الصوم  
فشترط صحتها لكل يوم ولو علقها بالمشية صحت لانها انما تبطل الاقوال  
والنية ليست منها الغرض والسنة والتعلل في اصلها سواء **واما الحج** فخص  
شرط صحته ايضا فرضا كان او نفلا وعمرة كذلك ولا يكون السنة والمندور  
كالغرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الاحقة الاسلام كالنذر الاضحية  
والقضاء في الكل كالاداء من جهة اصل النية **واما الاعكاف** فخص شرط  
صحته واجبا كان او سنة او نفلا **واما الكفارات** فالتية شرط صحتها عفا  
او صياها او اطعاما **واما الفحيا** فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء كذا  
لا عند البيع وتفرع عليه انه لو اشترى ما بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذن  
فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا يجزئه كما في اضحية الغنم



وهذا اذا كان غرضه اما اذا كان غرضه من كلها فلا ضمان عليه ومنه يتبين الاصححة  
 بالنية قالوا ان كان غرضه او قد اشتراها بغيرها تعينت فليس له بيعها وان  
 كان غرضه لم يتعين وخرج منها يتعين مطلقا فيصدق بها الغنى بعد ما بها  
 حقة ولكن لو ان غرضه لم يتعين كما في البدائع من الاصححة قالوا والهدايا كالمهر  
 كالنكاح **واما العتق** فغنى ليس بعبادة وضعا بدليل صحة من الكافر  
 ولا عبادة له فان نوى وجعله كان عبادة مشا عليه فان اعتق ببلانية صح  
 ولا ثواب له اذا كان صريحا **واما الغاية** فلا بد لها من النية وان اعتق  
 للصنم او للشيء صح وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا انتم  
 وينبغي ان يختص الاعناق للصنم بما اذا كان المعتقد كافرا **واما المسلم** اذا  
 اعتق له قاصدا تعظيما كفر كما ينبغي ان يكون الاعناق لمخلوق مكروها والتدبير  
 والكتابة كالعتق **واما الجهاد** فمن اعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية **واما**  
**الوصية** فكالمعتق ان قصد التقرب فله الثواب والافضل صححة فقط **واما الوقف**  
**العتق** فليس عبادة وضعا بدليل صحة من الكافر فان نوى القرية فله الثواب  
 والا فلا **واما النكاح** فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال  
 به افضل من التحلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح  
 فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اغنا في نفسه وتحسينها وحصول  
 ولد وقسنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكفر ولم يكن فيه شرط صححة  
 قالوا ايصح النكاح مع الزهرل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف مغناه فغيبه  
 اختلاف والفتوى على صحة علم اليهود اولا كما في البرازية وعلى هذا  
 سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد  
 التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمه واقفاء وتصنيفا **واما**  
**القضاء** فقالوا انه من العبادات فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامته  
 الحدود والتعازير وكل ما يتعالى له الحكم والولادة وكذا تحمل الشهادة  
 واداء **واما المحاسنات** فانها تختلف صنفها باعتبار ما قصدت  
 لاجله فاذا قصد بها التقوى على الحياء والتوصل اليها كانت عبادة  
 كالاكل

هذا اذا كان غرضه  
 بالنية قالوا ان كان  
 كان غرضه لم يتعين  
 حقة ولكن لو ان  
 كالنكاح  
 ولا عبادة له  
 ولا ثواب له  
 للصنم او للشيء  
 وينبغي ان يختص  
 اعتق له قاصدا  
 والكتابة كالعتق  
 والوصية  
 العتق  
 والا فلا  
 به افضل من التحلي  
 فيحتاج الى النية  
 ولد وقسنا الاعتدال  
 قالوا ايصح النكاح  
 اختلاف والفتوى  
 سائر القرب لا بد  
 التقرب بها الى الله  
 القضاء فقالوا انه  
 الحدود والتعازير  
 واداء  
 لاجله فاذا قصد

هذا اذا كان غرضه  
 بالنية قالوا ان كان  
 كان غرضه لم يتعين  
 حقة ولكن لو ان  
 كالنكاح  
 ولا عبادة له  
 ولا ثواب له  
 للصنم او للشيء  
 وينبغي ان يختص  
 اعتق له قاصدا  
 والكتابة كالعتق  
 والوصية  
 العتق  
 والا فلا  
 به افضل من التحلي  
 فيحتاج الى النية  
 ولد وقسنا الاعتدال  
 قالوا ايصح النكاح  
 اختلاف والفتوى  
 سائر القرب لا بد  
 التقرب بها الى الله  
 القضاء فقالوا انه  
 الحدود والتعازير  
 واداء  
 لاجله فاذا قصد

احصول

اي الزم الشاهدات بالضرورة على الشهود

هذا اذا كان غرضه  
 بالنية قالوا ان كان  
 كان غرضه لم يتعين  
 حقة ولكن لو ان  
 كالنكاح  
 ولا عبادة له  
 ولا ثواب له  
 للصنم او للشيء  
 وينبغي ان يختص  
 اعتق له قاصدا  
 والكتابة كالعتق  
 والوصية  
 العتق  
 والا فلا  
 به افضل من التحلي  
 فيحتاج الى النية  
 ولد وقسنا الاعتدال  
 قالوا ايصح النكاح  
 اختلاف والفتوى  
 سائر القرب لا بد  
 التقرب بها الى الله  
 القضاء فقالوا انه  
 الحدود والتعازير  
 واداء  
 لاجله فاذا قصد



**قوله** والاياء وهو اليمين لغة قال فابلهن **شعر** فابيت لا اذن لها من الكلام ولا من فني حتى تاتي محمد او شرفا  
منع النفس عن قربان الفتوة اربعة اشهر فصاعدا منعاً موكداً بشئ يلزمه ويسبق عليه فمكره تفظ ما يراد على منعه  
من اليمين وما يراد على التحريم وشروط المحل والاصل وهو ان يكون المرأة مسكوة والحائض او المطلق عند ايه ص ٥٥  
ولو وجب الكفارة عندهما وان لا يكون المدة منقوصة عن اربعة اشهر حكمه فحكمه وحوب الطلاق عند التبر والكفارة  
او كونهما عند الحنف فالبصيح منها التبريح بعدم الثوبان والكفارة خلافه فتحرر والله لا اقربك صريح وانت على حرام  
كناية فان نوي به الخطا فيه بآية كما قرءان نوي الظهار او اللثام او الكذب فمانوي وان نوي التحريم او لم ينو  
شيئاً فايلاء فهو في حكم اليمين لقوله تعالى في تحريم الحلال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم بعد قوله تعالى يا ايها  
النبي لم تحرم ما احل الله لكن اني الوقاية ابن زبرك

[illegible]







في الضمان من اذ اخاف ما في  
 ان المودع اذا تعدي في الودعة بان  
 نوب الودعة ثم رآه العود وفي الودعة  
 ولم يغيره ثم رآه العود وفي الودعة  
 ايضا المودع اذا اخاف ما في الودعة  
 في الضمان من اذ اخاف ما في  
 ثم ادى الضمان من اذ اخاف ما في  
 في الضمان من اذ اخاف ما في  
 في الضمان من اذ اخاف ما في

قبحكم الله من قسبي الى اقسى وان اخذتم  
 الصلوة لا يكون من قبيل الى اقسى  
 العالم من عبادة الصلوة الى اقسى  
 العالم والقرآن من قبيل الاخرة  
 فارجع  
 ابن ابي عمير



والأولاد  
لتعيين  
الجنسية



عبادة وقهرها ظاهرا للموذي بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلوة  
 كان ينوي الظرفان قرينه باليوم كظهور اليوم صح وان خرج الوقت او  
 بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج وقتا لا يخرج في الصبح وفرض  
 الوقت كظهور الوقت الا في الجمعة فانها بدل الاصل الا ان يكون كغيره  
 انها فرض الوقت فان نوي الظرف لا يخرج فيه والاصح الجواز فالوام  
 التعيين للصلوة ان يكون بحيث لو شغل اي صلوة تصلي يمكن ان يحث  
 تأمل وان كان وقهرها معيارا لها بمعنى لا يسع غيره كالصوم في يوم  
 فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا فصحة بطلان النية وبطلان  
 النفل واجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان مريضاً فغيره  
 روايتان في الصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوي واجبا آخر او نفلا  
**واما المك** فان نوي عن واجبا آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي  
 النفل روايتان في الصحيح وقوعه عن رمضان وان كان مريضاً مشكلاً كوقت الحج  
 يشبه المعيار باعتبار ان لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف باعتبار  
 افعاله لا يتغير في وقته فينباب بطلان النية نظراً الى المعيارية وان  
 نوي نظراً لوقوعه عما نوي نظراً الى الظرفية ولا يسقط التعيين في  
 الصلوة بصيق الوقت لان التسعة باقية بمعنى انه لو شرع متفلاً صح  
 وان كان حرماً ولا يتعين حرز من اجزاء الوقت بتعيين العبد قولاً  
 وانما يتعين بفعله كالحائض في الحيض ولا يتعين واحد من خصال  
 الكفارة الا في ضمن فعله فهذا في الاداء واما في القضاء فلا بد من  
 التعيين صلوة او صوما او حجاً واما ان كثرة الغزاة فاختلجوا  
 في استعراط التعيين لتمييز الفروض المتحددة من جنس واحد والاصح انه  
 ان كان عليه قضاء يوم ففوضه في واحد فصام يوماً ما وباعنه ولكن لم يتعين  
 انه من يوم كذا اعانه يجوز ولا يجوز في رمضان ما لم يتعين انه صائم  
 عن رمضان سنة كذا او اما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يتعين الصلوة  
 ويومها بان يتعين ظهر يوم كذا او لو نوي اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز  
 وهذا

الصلوة لا بد من التعيين صلوة  
 او صوما او حجاً

من رمضان

وهذا هو المختص لمن لم يعرف الاوقات الغائبة او استنبطت عليه او اراد  
 التمسك بها على نفسه وذكر في المحيط نية التعيين في الصلوة لم يشترط باعتبار  
 ان الواجب يختلف بتعدد بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب عليه  
 ولا يمكن مراعات الترتيب الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكمرة  
 الغزاة بنية نية الظرف لا غير وهذا مشكلاً وما ذكره اصحابنا كما ينبغي  
 وغيره وخلافه وهو معتد كرا في التعيين وقالوا في التمسك بالترتيب بين  
 الحدث والنجاسة حتى لو تم الجنب برؤيه الوضوء جاز خلافاً للخصاص المذكور  
 يقع لها على صفة واحدة اختصت بالنية كالصلوة المفروضة قالوا ليس  
 بصح لان الحاجة اليها يقع لها طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤدي  
 به فاشتاء لان الشروط برأعي وجودها لا غير الا ترى انه لو تم للعم  
 جاز له ان يتيم به غيره **فما يثبت في هذا البحث** التعيين كغير  
 الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الغائية والتعريف  
 اذ لم يصح ان يخلو كان لغوا ويغير اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات  
 كلها من قبيل المختلف حيث الظرف من يومين او العزم من يومين بخلاف  
 ايام رمضان فانه يجزها شهود الشهر فتفرع على ذلك انه لو كان  
 عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه قضاء صوم  
 يومين او اكثر فصام يوماً عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوي  
 عن رمضان حين لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوي ظهراً او  
 ظهره او غيرهما ولو ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا  
 اداء الكفارات لا يجزى فيه الا التعيين في جنس واحد ولو عين  
 لغا في الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكفر  
 واما في الزكوة فعالموا الرجل في سنة سواء اعان ماتي درهم سود فخطت  
 السود قبل الحول وعنده نصيب آخر كالمعجل عن الباقي وفي فتح القدير  
 من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولي  
 ان ينوي اول يوم وجب على قضاءه من هذا رمضان وان لم يتعين جاز

فيه ان يقال ان الكفارات لا يجزى فيه التعيين مع الغلظة او اعني ان عند  
 بيان نية التعيين لا يقع في الكفارات كما وقع في نية في كفارة النية  
 حيث في بيان تعيين النية لا يقع في واحدة من فصول الكفارة  
 الا في ضمن فعله

في قوله تعالى انما يصلي في حيز الزمان  
 في قوله تعالى انما يصلي في حيز الزمان



على ما جاء في الحديث من ان يكون المراد اذ لم يكن احد  
 من جنس واحد  
 ثم بحث على صيغة المجرول المفعول من الافعال التي لا  
 يستعمل الا مجهولا  
 ابن زركلي

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي

وكذا لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوي القضاء لا غير جاز ولو  
 وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وسقط يومه عن القضاء والكفارة  
 ولم يعين يوم القضاء جاز وفي الحاشية لو نوى الركعة عن احد المال فاستحق  
 ما تجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان  
 في الاستحقاق عجل عما لم يكن عليه فبطل التعجيل انتهى وفيها ايضا لو كان  
 له خمس من الابل الحوامل بعينه الجارية فجل شيئين عنها وعن ما في بطونها  
 ثم جثت خمس قبل الحول اخره عما تجل وان عجل عما تجل في السنة الثانية لا  
 يجوز هذا كله في النواضير والواجبات كالخمس والوتر على قول الامام  
 رضي الله تعالى عنه والعيد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وسوي  
 الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلوة  
 لله والرعاء للميت ولا يلزمه التعيين في سجود الصلاة لا في تلاوة  
 سجدتها كما في القينة واما النوافل فاتفق اصحابنا انها تقع بمطلق  
 النية واما **التنوين الرواتب** فاختلوا في اشتراط تعيينها  
 والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانها تقع بنية النفل وبمطلق النية  
 وتخرج عليهم لو صلى ركعتين على طعن انها تجزئ لفظ بقاء الليل فبقيت  
 انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعد للكرامة  
 واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا من  
 السنة فبعد لان السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا  
 لو قام الى الخمر في الظهر صلاها بعد ما قعد الاخر فانه ينضم  
 سادسة ويكون الركعتان فطلا ولا تكونان عن سنة الظهر على الصحيح  
 وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم الاخر او كون السنة لم  
 تشرع الا بجمعة مبتدأة ولم توجد واحصى الصحيح في الروايج مذهب  
 تقع التراويح بمطلق النية او لا بد من التعيين فصح ما قلناه رحمه الله  
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالتنوين الرواتب وتخرج ايضا على اشتراط  
 التعيين للتنوين الرواتب وعدمه كسنة اخرى هي ايضا لو صلى بعد  
 الجمعة

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة

الجمعة اربع في موضع منك في صلاة الجمعة ما ويا اخر ظهر عليه او اول ادرك وقته  
 عليه ولم يؤدّه ثم بقى صلاة الجمعة في الصلاة المكتوبة عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه  
 ظهر ثابت وعلى القول الآخر لا كما في فتح القدير وهو يتفرع ايضا على ان الصلوة اذا  
 بطلت وضعها لا يبطل اصلها وهو قول ابي حنيفة وابن تيمية بخلاف ما تقدم فينبغي  
 ان يقال فيها انها تكون عن السنة الا على قول محمد بن وهيب ان الحجج الصيغات المسنونة  
 بالصلوة المسنونة فلا يشترط لها التعيين ولم أر من نية عليه **تكميل التنوين**  
 الرواتب في اليوم والليل اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل واربع قبل الظهر  
 وركعتان بعد ما واربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء  
 وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها **والتراويح** عشرون ركعة بعشر ليلا  
 بعد العشاء في ليالي رمضان وصلوة الوتر على فروعها وصلوة العبد بين في  
 احدي الروايتين وصلوة الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلوة الخسوف  
 الاستسقاء على قول **واما المسجود** فاربعة قبل العصر واربع قبل  
 العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وثبت  
 بعد ركعتي المغرب سنة الوضوء وتحت المسجد ونوب عنها كل صلوة او اذا  
 عند الدخول وقيل تؤدى بعد القعود وركعتا الاجرام كذلك نوب عنها كل  
 صلوة فرضا كانت او نفلا وصلوة الفتح واقفا اربع واكثر ما اثبتا  
 عشرة ركعة وصلوة الحاجة وصلوة الاسحار كما في شرح منية المصلي  
 وكما جامع الكلام على صلوة الزعاب ولبلة براءة مذكورة فيه لابن امير  
 الخاتم الحلي **باب في اذاعتين** واخطاء الخطاء فيما لا يشترط التعيين  
 لا يفرق كنعين مكان الصلوة وزمانها وعدد الركعات فلو عتين عدد ركعات  
 الظهر ثلثا او خمسا صح لان التعيين ليس شرط فالخطاء فيه لا يفرق قال  
 في البناية ونية عدد الركعات والتسجيدات ليست بشرط ولو نوي الظهر  
 ثلثا او خمسا صح وتنفوا نية التعيين وكما اذا عتين الامام من يصلي به  
 فبان غيره ومنه ما اذا عتين الاداء فبان ان الوقت قد خرج او القضاء  
 فبان انه باق وعليه هذا الثالث هذا اذا ذكر ما لا يجزئ اليه فخطاء فيه

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي

في صلاة الجمعة  
 في صلاة الجمعة  
 ابن زركلي







الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل  
 لا يجزئه لان تعيين النية شرط وقيل تجزئه ما يصلي بالجماعة ونوى صلوة الامام  
**الحاشية** من اعتقاد ان الكل فرض جائز صلواته **السادس** من يعلم ان نية  
 على عباده صلوات مفروضة وكيفية كان يصليها لا وفاتها لم تجزئه المستحق  
**و اما في الصوم** فقد علمت انه يقع بنية مبانية وبمطلق النية فلا يشترط  
 لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة الشك صوم اخر  
 شعبان لم يطره الصوم انه اول رمضان اخره **اما في الحج** فمشتراطها  
 نية الفريضة لان القصد منه كسوة ولم ار حكم نية الكوفة المعجلة وطاير كلامهم  
 انه لا بد من نية الفرض انه تعجيل بعد اصل الوطأ لان سببه هو التصاب  
 الثاني وقد وجد خلاف القول فانه شرط لوضوب الاداء بخلاف تعجيل الصلوة  
 على وقتها فانه غير جائز كون وقتها سببا للوجوب بشرط نية الاداء **والا**  
**اي** فقدرنا ان يصح بمطلق النية ولكن علوه بما يقتضيه انه نوي في نفس الامر  
 الفريضة قالوا لانه لا يتحمل المتك في الكثرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه تحقق  
 ابن الحام رحمه الله تعالى انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض لم تجزئه لان حرفة الى  
 الفرض مما لا عليه علم بالكمال وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى  
 ان ينفذ فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد فيه من نية الفرض في الكفارات  
 وكذا قالوا ان صوم الكفارة قضاء رمضان يحتاج الى تبيت النية من الليل  
 لان الوقت صالح للصوم **والفصل** **واما الصوم** والفصل فلا دخل لها في هذا  
 البحث لعدم اشتراط النية فيها واما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لانه من  
 الوسائل وقد منها ان نية رفع الحدث كافية على هذا الشرط كلها لا يشترط  
 لها نية الفريضة لقولهم انما تراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط  
 نية الفريضة وان شرط لها النية لانه لا يتفعل بها ويتبع ان يكون صلوة  
 الحارة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولما لا تعاد به نفلا  
 ولم ار حكم صلوة الصبي في نية الفريضة وينبغي ان لا يشترط كونها غير فرض  
 في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله تعالى على المكلف في هذا

الوقت

في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة

في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة

في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة  
 في كل صلاة نية الفريضة

الوقت ولم ار ايضا حكم نية فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم  
 الاشتراط **الصلوة** المعتادة لا تكافى مكرهه او ترك واجب  
 فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم بشرط الفرض لا في فعله هذا ينوي كونها  
 جائزة لتعذر الفرض على انها فعل حقيقة واما على القول بان الفرض يسقط بها  
 فلا يخفى في اشتراط نية الفريضة واما نية الاداء والقضاء ففي النار  
 حادثة اذ عين الصلوة التي تؤدى بها صحيح نوي الاداء والقضاء وقال غير الاسلام  
 وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الاخر حتى  
 يجوز الاداء بنية القضاء والعكس وبما انه لا يوصف بها لا يشترط له العبادة  
 المطلقة عن الوقت كالركوة وصورة الفطر والعشر والمزاج والكفارة وكذا  
 ما لا يوصف بالقضاء كصلوة الجمعة فلا التباس لانه اذا قامت مع الامام يصلي  
 الفطر واما ما يوصف بها كالصلوة الخمسة فلا لا يشترط ايضا قال في فتح القدير  
 لو نوى الاداء على طين ناء الوقت فبين فخره اخره وكذا عكس وفي الثانية  
 لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شئت في حروجه فنوي فرض  
 الوقت جاز وفي الجمعة ينوبها فلا ينوب فرض الوقت للاختلاف فيه وفي النار حادثة  
 كل وقت شك في حروجه فنوي ظهر الوقت مثلا فاذا اتمم فخرج المختار الجواز  
 واحصله ان الوقتية يجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض  
 الوقت وكذا القضاء بنية الاداء وهو المختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول  
 فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء حقيقة كنيته من نوي اداء ظهر اليوم  
 بعد حروجه الوقت على طين ان الوقت باق وكنيته الاسير الذي اشتبه عليه شهر  
 رمضان فتحرى شهر او صام بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكس كنيته  
 من نوي قضاء الفطر على طين ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنيته الاسير  
 الذي صام رمضان بنية القضاء على طين ان قد مضى والحق فيه باعتبار ان ياجل  
 النية ولكنه اخطأ في الظن والخطأ في مثل معقولاته **والا** في فنيته ان لا  
 يشترط فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء انه اعلم **في بيان الاصل**  
 في حرج الزكاة بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص ولم ار من

اي الاصل



في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الربيعي وطاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا

في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الربيعي وطاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا

لكن صرح في الخلاصة بانه لا رباة في الغرايض في البرازية شرع في الصلوة بالا  
ثم قال له الرباة فالعبادة للسابق ولا رباة في الغرايض في حق سقوط الواجب  
ثم قال الصلوة لا رباة المحصوم لا تغيب بل يصلي لوجه الله ثم قال كان خصمه  
لم ينفذ يؤخذ من حسنة يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ له انفق ثواب  
سبعائة صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية فان كان غافلا يؤخذ به فما  
الفائدة ح انتهى وقد افاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب ان الغرايض  
صححة مع الرباة صحيحة مستقطنة للواجب ولكن ذكر في كتابه الاضحية بان  
البدنة تجزئ عن سبعة اذ كان الكل يريد من الغربة وان اختلف جهاتهما من  
اضحية وقران ومنه قالوا فلو كان احدهم مريدا لهما لا طاعة له اذ كان نمرانيا  
لم تجز عن واحد منهم وعللوا بان البعض ذالم يقع قربته خرج الكل فان يكون  
قربة لان الارقاة لا تجزئ فعلى هذا لو ذبحها اضحية لله ثم ولغزة لا تجزئ  
بالا لابي وينبغي ان يحرم وصرح في البرازية من الفاظ التكثير ان الذبح للعادم  
من حج او غزوا وامرا وغيره يجعل المذبح ميتا واختلوا في كثر الذابح بالفتح  
الشكودري وعبد الواحد التورني المديوني والشمسي والحاكم على انه يكره الفضلي  
واسمى التورني على انه لا يكره انتهى وفي التنازل خاتمة لو انفتح جالسا فانه  
تكملا ثم دخل في قلبه التوبة فهو على ما انفتح والرباة انه لو دخل على الناس  
لا يبطئ ولو كان مع الناس يعني **فاما لو جالس** مع الناس يحسبها  
ولو صلى وحده لا حسن فله ثواب اصل الصلوة دون الايمان ولا يدخل  
الرباة في الصوم وفي البناء قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رباة فلا اجر له  
وعليه الوزر وقال بعضهم يكره وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو  
كان لم يصلي وفيه البطلان الجمة واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فحقا  
ان يدخل عليه الرباة فلا ينبغي ان يترك لانه امر موهوم انتهى وصرخوا  
في كتاب السير بان السويحي لا سهم له لانه عند الحجازة لم يقصد  
الا التجارة لا اغزاز الرمن وارهاب العدو فانه قابل استحقة لانه  
ظهر بالمعانة ان قصده القتال والتجارة نبع فلا يفره كالحاج اذا اخرج  
في طريق الحج

لان انشأ  
المذبح  
اشياء  
الحلال

في طريق الحج لا ينقص اجره ذكره الربيعي وطاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا  
اجر له وصرخوا بان لو طاف طابا غربة لا يجزئ ولو وقع بعرفات طابا غربة  
اجر له والفرق ظاهر وقالوا لفتح المعية على غير امامة بليت صلوة تقصد التعليم  
ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال لا انسان صل  
الظهر ولكن دينا فصيله بهذه النية انه تجزئ صلوة ولا يستحق الدنيا وانتهى  
ولم اذكر سعة لاصحابنا وينبغي على قواعدها ان يكون كذا الا ان  
فلما قدمنا ان الرباة لا يدخل الغرايض في حق سقوط الواجب اما عدم تحقق  
الرباة فلان اداء الفرض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى اني قولهم لو اخرج  
الاب من الخدمة لا اجر له ذكره الربيعي لان الخدمة عليه واجبة بل افني المتقيد  
بان العباد لا يفتح الاجارة عليها كالامانة والاذان والتعليم القران والفتنة  
لكل المعتمد ما افني به المتأخرون من الجواز وقد منا انه اذا نوى الاعتاق لرجل  
كان مباحا ولم ار حكم ما اذا نوى الصوم الجمة وشتمها ما اذا اشرك  
بين عبادة وغيره فافعل تصح العبادة واذا اصبحت ملثا بعبادة اولاد  
ثواب له اصلا واما الخشوع فيها بل امره وباطنه فمستحب وفي النية شرع  
في الغرايض وشغل الفكر في التجارة او المسئلة حية اتم صلوة لا يستحب اعادته  
وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها لم ينقص اجره اذ لم يكن من تقصير منه انتهى  
**البحث السادس** في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة  
وحاصله انه اما ان يكون في الوسائل او في المتاحد فان كان في الوسائل  
فان الكل صحيح قالوا لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولم يفرغ الجنبه ارفع  
جنبته وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المتاحد فانما ان  
ينوي فرضين او تعطين او فرضا او تعظاما الاول فلا يخلو اما ان يكون  
في الصلوة او في غيرها فان كان في الصلوة فلا تصح واحدة منها قال

اي من الصلوات سواء كانتا فليكن  
ابن زبير







بما خسر لان ما فيه لم يقع عبادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزي وتعلقان وهما بان  
اختلاف ما بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز ان يخرج عن التيمم  
فقط الى التيمم وقيل الى التيمم وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع والكل ضعيف ولا يعتمد  
لا بد من التيمم حقيقة او حكما وفي الجوهرة لا عبرة بقول الكرخي **واما النية** في الرضوء  
في الجوهرة ان تحركها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول التيمم عند غسل الوجه الى  
الرسوخ لئلا تنال ثواب التيمم على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السجدة  
وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد ولم اذكر وقت نية الامامة للشوايب ينبغي ان يكون  
وقت اقتداء احد به لا قبله كما انه ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة المأموم  
وان كان في نية صلوة الامام هذا الشوايب **واما النية** لصحة الاقتداء بالامام فقال في فتح  
القدير والافضل ان ينوي الاقتداء عند اقتراح الامام فان نوى حين وقف عالما بانه  
لم يشرع جاز وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز انتهى **واما**  
**نية** التيمم لصيرورة الماء مستعملا فوقتها عند الاقتراف **واما** وقتها في الركوة فقال  
في الهداية ولا يجوز اداء الركوة الابنية معارضة للاداء او معارضة لعزل مقدار ما وجب  
لان الركوة عبادة فكل من شرطها النية والاصل فيها الاقتراف الا ان الدفع يتفرق فالتفني  
بوجود ما حال الغرض تسيرا كنية النية في الصوم انتهى وقد جوزوا التقديم على الاداء  
كل عند الغرض وحل تجوز نية متأخرة عن الاداء فقال في شرح المجمع لو دفعه بنية ثم  
نوى عبادة فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا انتهى **واما صدقة** الفطر فكل ركوة  
نية ومصرفا قالوا الا الذين فانه مصرف للفطر دون الركوة **واما الصوم** فلا يخلو اما ان يكون  
فرضا او نفلا فان كان نفلا فلا يخلو اما ان يكون اداء رمضان او غيره فان كان اداء رمضان  
جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وتجارته وهو الاصل وبما خسر عن الشرع الى ما قبل  
نصف النهار الشرعي يتسرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان قضاء او نذر  
او كفارة تجوز بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية معارضة لطلوع الفجر لان الاصل

القرآن

في نية العبادة  
في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة

القرآن كما في فتاوى فاضله خاوان كان نفلا فكل رمضان اداء **واما الحج** فالتيمم فيه  
بب نية على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التيمم وما يقوم مقامها من سواها في غير ذلك  
يكل في القرآن وان خسر لانه لا يصح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركعة او شرط على  
قولين **في نية** هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في الغنية نوي في صلوة مكتوبة  
او نافذة الصوم تصح نية ولا غرض صلوة انتهى **في نية** في بيان عدم  
اشتراط استمرارها وحكمها في كل ركعة من الاداء قالوا في الصلوة لا تشترط النية في البناء  
للحرج كذا في البناء فكذا بقية العبادات او في الغنية لا تنرم نية العبادة في كل جزء وانما تنرم  
في جملة ما يفعله في كل حال انتهى وفي البناء افتتح المكتوبة ثم قل انها تطوع فانما على نية  
التطوع اجزائه في المكتوبة ومن الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع  
على ابلغ الوجوه ونية الجماعة وهي فعل ما اراد الله تعالى من نية الجماعة وهي طلب الثواب  
بالجمعة في فعلها وينبغي ان يفعلها مصلحة له في دينه بان يكون اقرب عقلا الى ما وجب  
عقلا من العدل واداء الامامة وابعدها عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم ان هذه النية  
من اول الصلوة الى اخرها خصوصا عند الانتقال من ركعة الى ركعة ولا بد من نية العبادة  
في كل ركعة والنقل كالتفرض فيها الا في وجهه وهو ان ينوي في النوافل انها لطف في العرايض  
وتسهيل لها انتهى والحاصل ان المذهب المتخذ ان العبادات ذات افعال يكتفي بالنية  
في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل التيمم بانسحابها عليها الا اذا نوي بعض الافعال  
غير ما وضع له قالوا الوطاف طابا لغزيرة لا يجزئه ولو وقف كذلك بعزات اجزاء وقد مضى  
والفرق ان الطواف عهد فربما يستحيله بخلاف الوقوف وقرق الربيع بينهما فرق آخر وهو  
النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف  
يقع بعد التحلل وفي الاحرام من وجه يشترط فيه اصل النية لا تعيين الجهة وقالوا الوطاف  
بنية التطوع في ايام تحريم وقع على الغرض وقالوا الوطاف بعد ما حل النذر ونوي التطوع اجزاء  
على الصدرة كذا في فتح القدير وهو مبنى على ان النية العبادة تنسحب على اركانها واستيفاد

في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة

في نية العبادة  
في نية العبادة



ان نية التطوع في بعض الاركان لا تبطل وفي الغيبة وان تعذر ان لا يتولى العباد بغير ما يفعل  
من الصلوة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لا يتم العباد بغيره فسدت والآفل وقد استاء  
انتهى **المبحث التاسع** في تحللها تحللها القلب في كل موضع وقد تباين حقيقتهما ووجه  
الاصل الاول لا يكفي التلغظ باللبس دون وفي الغيبة والمجته ومن لا يبعد ان يحضر قلبه في  
تخلله ويشك في النية فكيف يمكن له ولا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال  
فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لان يفعل من الصلوة فيما سهو معفو عنه وطلوته  
مخرجة وان لم يستحق بها ثوابا انتهى ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف القلب والقلب  
فالمعتبر في القلب وحرج عن هذا الاصل الميم فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين فلا تصيد  
الكفارة او قصد الحالف على شيء سبق لسانه اليه غيره هذا في اليمين بانه تعالى في الطلاق  
والعاق فيقع قضاء لادبائه ومن فروع هذا قصد بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد في  
آخر كل غلظة الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاء ويرين وفي الحائنة  
حرر وقال تصدت به من عمل كذا لم يصدر قضاء وقد حكي في المبسوط ان بعض الوعاظ  
طلب من الحاضرين شيئا لم يعطوه فقال تنفجر انهم طلقكم ثلثا وكانت زوجته فهاهم  
وهو لا يعلم فافقته الامام الحرمين بوقوع الطلاق **قال** الغزالي وفي القلب منه شيء انتهى  
قلت يخرج على ما في قاضي قاضيه خان من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار او قال  
عبيد اهل بغداد احرار ولم ينو عبده وهو من اهل بغداد او قال كل عبيد اهل بلخ احرار او قال  
عبيد اهل بغداد احرار او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق  
عبده وقال محمد بن يعقوب عبده وعليه هذا الخلاف الطلاق وبقول ابي يوسف اخذ عصا من  
وبقول محمد اخذ شدا والعنبري عليه قول ابي يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السنة حر وعبيده  
في السنة او قال كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار

حر وعبيده فيها يعتق عبيده في قولهم ولو قال وكذا ادم كلهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم  
انتهى فمقتضا ان الواعظ ان كان في دار طلق وان كان في الجامع او السنة فعلى خلاف  
الواعظ لان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك

مقتضى ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك

والاول في تحللها على مسئلة اليمين لو خلف لا يكلم زيدا فليس على جماعة فهو منهم قالوا حشنت  
وان لو اتم دونه دين ديانة لا قضاء انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه  
مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم او لا وينفرد على هذا فروع لو قال  
لها بالخالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كياتر وهو اسمها في الحائنة وقرق  
المجته في وجه في التلغظ بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو خلف الطلاق  
وقال اردت به التلغظ على كذا لم يقبل قضاء ويرين ولو قال كل امرأة في طالق وقال  
اردت غير طانة لم يقبل كذا وفي الكفر قالت تزوجت علي قال كل امرأة في طالق  
طلقت الخلفه وفي شرح الجامع لقاضيه عن وعن ابي سمي انها لا تطلق وبه اخذ  
مشيخنا وفي المبسوط قول ابي سمي اخرج عني ولو قيل له الا ان امرأة غير هذه  
المرأة فقال كل امرأة في طالق لا تطلق هذه والعرق بينهما وبين مسئلة الكفر مذكور  
في الولوالجية وفي الكفر كل مملوك في حر عتق عبده العن واتمات اولاده ومقبوره  
وفي شرحه للزيتي ولو قال اردت به الرجال دون النساء دين وكذا لو نوى غير المذموم  
ولو قال نويت السود او البيض او كذا لا يرين لان الاول تخصيص العام وان في  
تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا تعل فيه نية التخصيص ولو نوى انك دون  
الرجال لم يرين وفي الكفر ان لبست او اكلت او شربت ونوى معين لم يصدر ولو  
زاد ثوبا او طعاما او شرابا دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا ياكل طعاما جميع  
مياه العالم في لا يشرب شرابا يصدر قضاء انتهى وفي الكفر الكبير يصدر ديانة لا  
قضاء وقيل قضاء ايضا وفي الكفر ولو قال الموطونة انت طالق ثلثا صح للسنة وقع  
عند كل طرفة عين وان نوى ان تقع الثلاث اتت عه او عند كل شهر واحدة صح انتهى  
وفي شرحه انت طالق للسنة ونوى ثلثا جملة او متفرعا على الاطهار صح خلافه  
لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الحائنة ولو جمع بين مملوكة ورجل اجنبية فقال احررها  
طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول ابي حنيفة وعنه ابي سمي انه يقع ولو جمع بين امراته

طافوا اردت به التلغظ على كذا  
مثلا او قال ان دخلت الدار ابتذرك

فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك

فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك

فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك  
فان قيل على القول  
ان الواعظ لا يملك



واجبتة وقال طلق احدكما طلق امراته ولو قال احدكما طلق ولم يثبت لطلاق  
امراته وخبرها انها تطلق ولو جمع بين امراته واليس يحل للطلاق كما بهيئة الحجر وقال  
احدكما طلق طلق امراته في قول ابي حنيفة وابي سعيد وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين  
امراته التحية والحية وقال احدكما طلق لا تطلق التحية انتهى ولا يخفى انه اذا نوى عدمه  
فيما قلنا بالوقوع فيه انه يبرن وفيما لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لك حاز زوج قبله او كان  
لك حاز زوجا كان وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينزل الاخبار  
طلق وان نوى به الاخبار صدق ديانة وقضاة على الصحيح ولو نوى به الشتم دين  
فقط **الاصل الثاني** وهو انه لا يشترط مع نية العكس التلفظ في جميع العبادات  
ولذا قال في الجمع ولا يعتبر بالثبوت وقوله تحت التلفظ او يسق او يكره فيه اقول  
اختار في الهداية الاول لمن جمع غير مكره وفي شرح القدر لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالنية في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انه لم ينقل عن الاثمة الاربعة  
وفي التقييد كره بعض من تحت النطق بالثبوت ورواه الآخرون سنة وفي المحيط الزكر  
بالثبوت سنة فبينما ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا ايسر ما لي وتقبلها مني  
وتعلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وحققناه  
في شرح الكنز وفي العينة والمحجة للحج رانه يستحب وخرجوا عنه هذا الاصل سائل  
هنا النذر لا يكتفي في ايجاب النية بل لا بد من التلفظ به فخرجوا به في الاعكاف  
وهنا الوقف ولو كان مسجدا لا بد من التلفظ الال عليه واما توقف شرعية الصلوة  
والاحرام على الذكر ولا يكتفي النية فلانه من الزايط للزروع واما الطلاق والعاق فلا  
يتعارف بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسئلة في مساوي فاضنيان رجل له امرأتان عمرة  
وزينب فقال يا زينب ما جابته عمرة فقال انت طالق قلت وقع الطلاق على اليه اجابت  
ان كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخبره الجواب جوابا الكلام التي اجابت  
وان قال نويت زينب طلق زينب انتهى فوقع الطلاق على زينب بمجرد النية

فيما قلنا بالوقوع فيه انه يبرن وفيما لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لك حاز زوج قبله او كان  
لك حاز زوجا كان وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينزل الاخبار  
طلق وان نوى به الاخبار صدق ديانة وقضاة على الصحيح ولو نوى به الشتم دين  
فقط **الاصل الثاني** وهو انه لا يشترط مع نية العكس التلفظ في جميع العبادات  
ولذا قال في الجمع ولا يعتبر بالثبوت وقوله تحت التلفظ او يسق او يكره فيه اقول  
اختار في الهداية الاول لمن جمع غير مكره وفي شرح القدر لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بالنية في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انه لم ينقل عن الاثمة الاربعة  
وفي التقييد كره بعض من تحت النطق بالثبوت ورواه الآخرون سنة وفي المحيط الزكر  
بالثبوت سنة فبينما ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا ايسر ما لي وتقبلها مني  
وتعلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وحققناه  
في شرح الكنز وفي العينة والمحجة للحج رانه يستحب وخرجوا عنه هذا الاصل سائل  
هنا النذر لا يكتفي في ايجاب النية بل لا بد من التلفظ به فخرجوا به في الاعكاف  
وهنا الوقف ولو كان مسجدا لا بد من التلفظ الال عليه واما توقف شرعية الصلوة  
والاحرام على الذكر ولا يكتفي النية فلانه من الزايط للزروع واما الطلاق والعاق فلا  
يتعارف بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسئلة في مساوي فاضنيان رجل له امرأتان عمرة  
وزينب فقال يا زينب ما جابته عمرة فقال انت طالق قلت وقع الطلاق على اليه اجابت  
ان كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخبره الجواب جوابا الكلام التي اجابت  
وان قال نويت زينب طلق زينب انتهى فوقع الطلاق على زينب بمجرد النية

وهيها حديث

**وهيها حديث** النفس لا يؤخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم رضى عنه وحاصل  
ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مرات **الحاشي** وهو  
ما يقع فيها ثم يبرأ منها فيها وهو الحاشي ثم حديث النفس وهو يقع فيها من التردد على  
يفعل او لا يفعل اللهم وهو يخرج قصد الفعل ثم الغرم وهو قوة ذلك القصد والمجزم به  
فالحاشي لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شئ ورد عليه قوارة له فيه  
ولا يصح الذي بعده كذا قادرا على دفعه بغير الحاشي اول وروده ولكنه هو وما  
بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله  
بالاولي وهذه الثلاث لو كانت في الحسنات لم يكتب لها اجر لعدم القصد واما  
اللهم فقد بين في الحديث الصحيح ان اللهم الحسنة يكتب حسنة واللهم البنية لا يكتب  
سنة وينظر فان تركها كتبت حسنة وان فعلها كتبت سنة واحدة والاصح  
في معناه ان يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان اللهم مرفوع واما  
الغرم فالمحققون على انه يؤخذ به ومنهم من جعله من اللهم المرفوع وفي البرازية من  
كتاب الكرامة ثم بمصينة لا يثبت ان لم يصح عرفة عليه وان غرم يا ثم الغرم لا يثبت  
العمل بالجوارح الا ان يكون امرا يثبت بمجرد الغرم كالكفر انتهى **الحاشي العاشر**  
في شروط النية وهي اربعة الاول الاسلام ولما لم تصح العبادة من الكافر  
صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنز وغيره فلما يثبت كافر لا وضوءه لان النية شرط  
التيمم دون الوضوء فتصح وضوءه وغسله فاذا اسلم بعد ما صلى بها كفى قالوا  
اذ انقطع دم الكفارية لا قل من شره حل وطهها تجرد الاقلع ولا يتوقف على  
الفعل لانها ليست من اهلها وان صح عنها وصحة نظارة الكافر قبل اسلامه  
**فاية** قال في المسقط قال ابو حنيفة رحمه اعلم النصارى النعمة والقران لعله يهتدي  
ولا يمس المصحف وان غسل ثم غسل فلا بأس به انتهى ولم تصح الكفارة من كافر  
فلا تنعقد كنيته لانه لا ايمان له ولم وقوله نعم وان نكثوا ايمانهم لم يصور به وقولنا





في الغواصة ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والحلافة حتى يصيبه ونفرا في  
 خرج الى مسرة ثلاث ايام فبلغ الصبي في بعض الطريق واسم الكافر قصر الكافر  
 لا اعتبار قصده لا الصبي في المختار انتهى **الثاني** التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز  
 ولا مجنون ومن فروعه عدم الصبي والمجنون خطأ وكذا انهم من كون الصبي مميزا او لا ولا يفتقد  
 وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلوة بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان **الثالث**  
 العلم بالمنوى في جعل فريضة الصلوة لم تصح منه كما قد مر من الغيبة الا في الحج فانهم  
 صحوا الاحرام المبرهن لان عليا رضى الله عنه احرم ما احرم به النبي وم تحته فان عين حج  
 او عمرة صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة **الرابع**  
 ان لا ياتي بخلاف بين النية والمنوى قالوا ان النية المتقدمة على التحريم جائزة بشرط  
 ان لا ياتي بعد ما يخالف ليس منها وعليه هذا تبطل العبادة بالارتداء في انائها تبطل  
 صحة النية عم بالردة اذا اداها عليها فان اسم بعد ما كان في حيوة عم  
 فلما منع من عودها والا في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المناهي نية القطع فانوى  
 قطع الايمان صار مرتدا للحال ولو نوى قطع الصلوة لم تبطل وكذا اسير العباد  
 الا اذا اكبر في الصلوة ينوي الرخول في الاخرى هو الحالج الاول لا تجرد النية  
**واما الصوم** الفرض اذا شرع فيه بعد العجز ثم نوى قطعه والاشغال الى صوم  
 فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة جنسان مختلفان لا رجحا لاحدهما  
 على الاخر في التحريم واما في الصوم والركوة جنس واحد وكذا في المحيط وفي حرانه  
 الاكل لو اتممت الصلوة بنية الفرض ثم غير نية في الصلوة وجعلها تطوعا صارت  
 تطوعا ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا الوضوء فعل مناف في الصلوة لم  
 تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها بخلاف ما اذا رجع بعد ما  
 امسك بعد الفجر فانه لا تبطل الاكل بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوى قطع السفر  
 بالاقامة صار مقاما وبطل سفره بخمس شرائط مركز السير حتى لو نوى الاقامة سارا

لم تصح

لم تصح وصلاحة الموضع للاقامة فلو نوى في بحر او جزيرة لم تصح وحال الموضع  
 والمدة والاستقلال بالترابي فلا تصح نية التسليم التام كذا في معراج التراتي  
 واد انوى المسافر الاقامة في اثناء صلوته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء  
 نواها في اولها او في وسطها او في آخرها وسواء كان مفردا او مقفرا او مودعا  
 او مسبوقا **اما الاقامة** لا يتم شيئا بعد فراغ اقامه لا حكمها فرضه بغير اقامه كذا  
 في الخلاصة ولو نوى بال التجارة الحرة كالحرفة بالنية ولو كان على عكس لم يؤثر كما ذكره  
 الزبيدي واما نية الحائض في الوضوء فاما اذا جرحته كلفه في العاوي الطهارة من جنابات  
 الاحرام ان المودع اذا تعدي ثم اراد التعوي ومن نية ان يعود اليه لا يزيل التعوي  
 انتهى وفيه نوع وهو انه يقرب من نية القطع نية العكس وهي فعل الصلوة الى اخرى فاما  
 انه لا يكون الا بالشرع بالتحريم لا تجرد النية ولا بد ان يكون النية غير الاكل كان شرع  
 في العصر بعد انقضاء الطهر فتشغل الطهر لا العصر بعد ركعة الطهر بشرطه ان لا يلفظ  
 بالنية فان تلفظ بها بطلت الاول في مطلقا وقد ذكرنا تفايعها في فسادات الصلوة  
 من شرع الكفر **فصل** في من المناهي التردد وعدم الجزم في اصلها وفي  
 الملتقط وعن محمد بن شريك خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب رجا باعها  
 لا ركوة عليه وقال الوضوء يوم الشك انه كان من شعبان فليس يصيام وان كان  
 من رمضان كان صايما لم تصح نيته ولو ردد في الوضوء بان نوى ان كان من شعبان  
 فنفل والا فصح رمضان حتى نية كما يتبين في الصوم وينبغي عليه ان لو كان عليه  
 فائقة فشك ان قضاء اوله فقتضا ما تم تبين انها كانت عليه ان لا تجزئه للشك  
 وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول الوقت العبادة فاتي بها فبان انه فعلها  
 في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح القدير لو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم  
 يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئه انتهى وفي حرانه الاكل ادر كرك القوم في الصلوة ولا  
 يدرى انها المكتوبة او الفريضة يكبر وينوي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني

الترجيح

**قوله** ان المودع اذا تعدي بغير اداء الوضوء  
 حاله ان يتعدى نية اياه اياه الى اخر نية القطع ثم ياد  
 لان تأخذ ولم تأخذ فذلك انما هو في نية القطع ثم ياد  
 لما قاله ابن وهبان الا في وقت ركعة او لا فانه لا يثبت في النية  
 من غير تعدي كما في نية ابن وهبان

**قوله** لا يكون الا بالشرع  
 فبدا نقول في حرانه الاكل تأمل

**قوله** في من المناهي التردد  
 في بيان النية في يوم الشك

**قوله** في من المناهي التردد  
 في بيان النية في يوم الشك

**قوله** في من المناهي التردد  
 في بيان النية في يوم الشك

**قوله** في من المناهي التردد  
 في بيان النية في يوم الشك

**قوله** في من المناهي التردد  
 في بيان النية في يوم الشك



قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه

العتق عفا ذم في العتق عفا وان كان في التروية تفع نفعاً شديداً فيه فروع  
عقب النية بالنية قوتها انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلوة لم يطل  
وان كان يتعلق بالاقرار كالطلاق والعتاق بطل **تكميل** النية شرط عندنا في كل العبادات  
باتفاق الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في كيفية الاحرام المعتمد انما  
شروط كالنية وقيل بكيفية وفي هذا المثل ثلث قواعد في الايمان **الاول** تخصيص  
العام بالنية مقبول وبانية لا قضاء وعند الخصاف صح قضاء ايضا فلو قال  
كل امرأة تزوجت فهي طالق ثم قال نوت من بكرة كذا لم تصح في حقها المذهب خلافا  
للخصاف وكذا ان غضب درهم انشأ فلما حلفه الخصم عاتوني خاتما وانما قاله  
الخصاف مع مخلص لم يحلف في حقها والعقوى على ما هو المذهب فيه وقع في يد المذموم واخذ  
بقول الخصاف فلا بأس به كذا في الولو الجنية ولو قال كل مملوك امكك فهو حر وقال  
عنت به الرجال دون النساء وتين بخلافه بالوقال عنت السود دون البيض او  
بالعكس لم يصدق وبانية ايضا كقول نوت النساء دون الرجال والعرق بيناه  
في الشرح من اليقين بالطلاق والعتاق وانما تعمم الحاق بالنية فلم ار الا **الثانية**  
اليقين على نية الخالق ان كان منظوماً وعلى نية المستخلف ان كان لما كان في الخلاصة **الثالثة**  
الايمان بنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو اعطى ظ من ان خلق انه لا يشترط  
له شيئا بعد فاشترى له بانية درهم لم يجز ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحدة  
او بسبعة لم يجز مع ان غرضه الزيادة لكن لا حلت بلا لفظ ولو حلف لا يشتره  
بعشرة فاشتراه باحدة عشر حلت وتامة في كل من الجميع وشرحه للعارفين فروع  
لو كان اسما طالق او حره فاما ان قصد الطلاق او العتاق وقعا او التزاد  
فلما او اطلق فالمعتمد عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيفان وقع الحكم او التاكيد  
فواحدة وبانية والحال قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت طالق واحدة في  
شئان فان نوي مع شئان مثلاً دخل بها اولاً والا فان نوي وشئان مثلاً ان كان

قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه

قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه

دخل بها والا فواحدة كما اذا نوي الطرف او اطلق ولو نوي الفرج لم يجز فذلك وكذا  
في الاقرار ولو قال انت علي مثلي او كاتي دمج ابي قصده ليكشف حكمه فان قال ادت  
اكثر منه فهو كما حال لان الحكم بالنية في الكلام وان قال ردت الظاهر فهو ظاهر  
لما تدينه بغيرها وان قال ردت الطلاق فهو طلاق بين وان لم يكن له نية فليس بشئ  
عندهما وقال محمد هو ظاهر وان عني به التحريم لا غير فغنى ابي عن ابيلاء وعنده محمد  
ظها ر ولو قال انت علي حرام كاتي ونوي هو ظاهر او اطلاقا فهو على ما نوي وان لم يبر  
فجعله قول ابي عن ابيلاء وعلى قول محمد ظاهر **ومنها** لقراء الجنب قرأنا فان قصد  
التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلوة على الخبزة ان قصد  
النساء والرداء لم يكره وان قصد التلاوة كره وعطس الخطيب قال لم يكره ان قصد  
الخطبة صحت وان قصد الحمد للعالم لم يصح ذبح فغطس فقال لم يكره فذلك ذكر المصنف  
آية او ذكرها وقصد به جهاب المصطفى فسدت والالفاظ **تكميل** في البانية في النية  
قال في تيمم الغنية مريض يتيمم غيرة فالبانية على المريض دون المتيمم استثنى وفي الزكوة قالوا المعتبر  
نية الموكل غلونه او ما دفعه الوكيل بانية اخراته كذا ذكرناه في الشرح وفي البيع الغير الاعتبار  
لنية المأمور وليس هو من باب البانية فيها لان افعالها صدرت من المأمور فالمعتبر  
نية **تنبه** اشتملت قاعدة الامر بمجاورة على المأمور بمجاورة على عدة قواعد فروعها  
كما تبين لك وقد اتينا على عمومها ثلثها والاختصاص ثلثها لا تحصى وهو فروعها  
لاستقصاء **خاتمة** تجري قاعدة الامور بمجاورة في علم العربية ايضا فلو  
ما اعتبر واذ لك في الكلام فقال كسبويه الجهم يوزن شرائط القصد فيه فلا يشترط كلاما  
نطق به التام والتام هي وما حكاه الجهم انما هي المعتمدة وحالف بعضهم فلم يشترط  
وستح كذا ذلك كلاما واحدا ابو حيان وفرع على ذلك من النية ما اذا حلف  
لا يكلم فلعله بما يجزئ يسمع فانه يجزئ وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوفيه  
وعليه ما نحن لانه اذا لم يبق له كما اذا ناداه بغيره وهو يجزئ لا يسمع صوته

قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه  
قوله في قوله لا يملك ما كان في يومه



في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

كراهية الحيوانية والحاصل انه قد اختلف الصيغ فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الا ان حكم  
ما في ادائها في كل صلاة او سكران او سماع آية السجدة من حيوان غير حيوان  
وجوبها على المختار لعدم اهلية التاري بخلاف اذا سمعها من جنب وحائض وسماع  
من المجنون لا يوجبها ومن التاييم يوجبها على المختار ولو اوجب سماعها من سكران ومن  
ذلك لنا في الفكرة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف ووجب بناؤه على الفهم والالتفات  
لم يتعرف واعرب بالنصب من ذلك العلم المنقول منها من صفة ان قصد تلميح الصفة  
المنقول عنها ادخل فيها الالف والافلا وفروع ذلك كثيرة ونحري هذه الفاعلة  
في العروض فان الشعر عند اهل كلام موزون مقصود به ذلك وانما يقع موزونا  
انفا لا عن قصد من التكلم فانه لا يستعمل شعر او غيره في ذلك فخرج ما وقع في كلام الله  
تعالى كقوله لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون او رسله لم يزلوا في ذلك الا ان  
وميت وفي سبيل الله ما لقيت **الباب الثالث القاعدة الثالثة**  
التيقن لا يرفع اليك دليلها ما رواه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه  
اذا وجد احدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج  
من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وفي فتح القدير من باب الايمان بوضوحها  
فنسوق عبادة تمامها **قوله** ظهر النجاسة واجب مقيد بالامكان وانما اذا  
لم يتمكن من الازالة لخصا وجوه محل المصافي مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب  
طرف منه فان غسله تنجرا او لا يخرج طهره ذلك الوجه يبين ان لا اثر للتحرر وهو  
ان يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقبح الشك في قيام النجاسة لاحتمال  
كون المفسول نجسا فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا اوردوه الكسبي في  
شرح الجامع الكبير قال سمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد الغني يقول  
وقيمة على مسئلة في السير الكبير اي اذا اخرجنا حضا وفيهم لا يعرف لا  
يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قيل لليقين البعوض او اخرج جمل قبل البعوض

لشك

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

لشك في قيام المحرم كذا اوردوه في الخلاصة بعد ذكره خبره اعني التعليل فلو صيد  
مع صلواة ثم ظهرت النجاسة وفي طرف آخر يجب اعادة ما صيد انتهى وهو الاحياط  
وذلك التعليل من كل عذري فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين  
بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين  
قبله والحق ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المخرج من النجاسة  
والمعصوم الدم الذي يوجب التيقن الشك في طهر الباقي واباحه دم الباقين ومن ضرورة  
حجروته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجس ومعصومته واذا صار مشكوكا في نجاسته  
جازت الصلوة معه الا ان هذا ان صح لم يبق الحكم المجمع عليها اعني قولهم اليقين لا  
يرفع اليك معنى فانه لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت  
شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين فعين هذا حقيق بعض المحققين ان المراد لا يرفع  
حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الرسل فتقول وان ثبت الشك  
في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو مرم  
جواز الصلوة فلا يخرج بعد غسل الطرف لان الشك التاري لا يرفع حكم اليقين  
السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرفع اليك فاعلم  
بطهارة الباقي في شك وانما علم وطهره قولهم القسمة من المظهر ان يعمي لو نجس بعض  
البرتم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو منجس او لا قلت بدرجة في هذه  
القاعدة سبع قواعد **القاعدة الاولى** قولهم الاصل بقاء مكان على كان  
وترفع عليها **مسألة** من ييقن الطهارة وشك في الحدث فهو طاهر ومن  
يقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيره فكني ذكر عن محمد  
انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء او لا كان  
محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل توضع او لا كان متوضعا فلا  
بالعالم فيها وفي خزانة الاكل استيقن باليقين اخذ اليقين كما في الوضوء ولو ييقن

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة

في كل صلاة  
في كل صلاة  
في كل صلاة



مجلس ۱۴۱

[illegible]



فافهم ان لا يفتن في قاعة السلام ولا يفتن في قاعة السلام  
 فافهم ان لا يفتن في قاعة السلام ولا يفتن في قاعة السلام  
 فافهم ان لا يفتن في قاعة السلام ولا يفتن في قاعة السلام

اول مرة استأنف وان كثر تحري والافضل ان لا يفتن في قاعة السلام ولا يفتن في قاعة السلام  
 الفراغ فان كان بعد صلاة عليه الا اذا ترك بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في  
 تعيينه فالو بسجدة واحدة ثم يعيد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يعيد ثم  
 يسجد تسهوا وكذا في فتح القدير ولو اخرجه عن بعد السلام انك صليت الظهر  
 اربعاً وشك في صدقه وكونه فانه يعيد احتياطي لان الشك في صدقه شك  
 في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على تعيين لا يعيد  
 اعادة يقوم كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر  
 ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر فلو كان في الظهر  
 والشك ليس بشيء ولو تذكر حصيلة العصر انه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من  
 الظهر او العصر الذي هو فيها تحري فان لم يقع تحريه على شيء يتم العصر وسجدة  
 واحدة ثم يعيد الظهر احتياطي ثم يعيد العصر فان لم يقع فلا شيء عليه وفي الجنبية من  
 شك ان كبر لا فتاح او لا او لم يحدث او لا او لم يصب النجاسة  
 فوبه او لا او مسح رأسه او لا استقبال ان كان اول مرة والا فلا انتهى ولو شك  
 انها تكبره الافتتاح او القنوت لم يصح ما ذكرناه في النسخ من آخر سجدة التسهوا  
 ولو شك في ان كان في ذكر الحصاص انه تحري في الصلاة وقال عاتق بن جنادي  
 ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة في الصلوة فكان  
 التحري في باب الصلوة احوط كراهي التحيط وفي البوايع انه في الحج ينبغي على الاقل في  
 نماز الرواية وفي البرازية شك في القيام في النجاسة الاولى او الثانية فمعه وهو قنوت  
 التسهوا ثم صلى ركعتين بفتاحه وصورة ثم اتم وسجد تسهوا فان شك في سجدة  
 انها في الاولى ام الثانية فيجب فيها وان في السجدة الثانية لالا انما محال لازم  
 على حاله واذا رفع رأسه في السجدة الثانية فعد ثم قام وصلى ركعة واثم بسجدة تسهوا  
 وان شك في سجدة انه صلى الفجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوته

وان كان

في صلاة الفجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوته

في صلاة الفجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوته

وان كان في السجدة الاولى ويمكن اصلاحها عند محمد لان تمام الحائض بالرفع عند  
 فترفع السجدة بالرفع او ترفعها بالجلوس فيقوم ويعود وسجد تسهوا الى ان قال  
 فوع منه تركه ترك وكذا قولنا فعدت صلوته وان فعلها بحال على ترك الركوع بسجدة  
 ثم يعيد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدين فيصلي صلوته يوم وليد ثم ترك القراءة  
 في ركعته ولم يعلم انه صلوته احد الفجر والوتر وان تركه ترك في ركعتين فلكل  
 وان تركه ترك في الرابع فعدوا الرابع كلها انتهى ومنها شك هل طلق ام لا لم يقع  
 شك ان طلق واحدة او اكثر بني على الاقل كما ذكره الاستيعاب الى ان يستيقن بالاكتمار  
 او يكون الخطأ على خلافه وان قال الزوج غرمت على ان ثلاث بتركها وان اجبره عدول  
 حضر واذا ذلك المخلص بها واحدة وصدرهم اخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام  
 الثاني خلفي بطلاقها ولا يدري اثلث ام اقل تحري وان سجد باطل بانه عليه  
 كذا في البرازية ومنها شك في الخادج امني او منقذ وكذا في النوم فان تذكر اصطفا  
 وجب الغسل اتفاقا والام يجب عند ابي بن عملا بالاقل وهو المفترى وجب  
 عند ما احتياطي كقولها بالتعطف بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الفارة  
 الميعة اذا وجدت في غير ولم يدر متى وقعت ومنها فروع لم ارها الا ان  
 الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية  
 من القضاء اذا شك فيما يدري عليه ينبغي ان يرضي خصمه ولا يخلف احرازه الوقوع  
 في الحرام وان اني خصمه الا حلفه وان كان اكبر رايه ان المدعي مخي لا يخلف وان انه  
 مبطل ساع له الحلف انتهى الثاني في له ابل وبقو غنم سائمة وشك في ان  
 عليه زكوة كلها او بعضها وينبغي ان يلزمه زكوة الكل الثالث شك فيما عليه  
 من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق او وفاة  
 ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم اخذ من قولهم لو ترك صلوته وشك انها  
 آية صلوته فيلزمه صلوته يوم وليد عملا بالا احتياط الخامس شك في المنذور

في صلاة الفجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوته

في صلاة الفجر ركعتين او ثلثا ان كان في السجدة الثانية فعدت صلوته



هل هو صولة او صيام او عتق او صدقة ينبغي ان يفرق كقارة بين اخذ من قولهم  
 لو قال علي نذر فعليه كقارة بين لان الشك في المنذر كعدم **الصدق** شك  
 هل خلق بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى ثم رآيت المسئلة في البرازية  
 قبيل الايمان خلق ونسي انه بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى وفي التهمة  
 اذا كان يعرف انه خلق متعلقا بالشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري ان كان  
 بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق وجب الشرط ما لا يجب عليه قال يحمل على اليقين بآته  
 ان كان الخالف مسلما قبيل لا علم ان عليه ايمانا كثيرة غير اني لا اعرف عددا ما اذا احتج  
 قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانهاية لا انتهى **قاعدة الرابعة** الاصل  
 العدم وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطن لان الاصل العدم لكن  
 قالوا في العتق لو ادعى الوطن وانكرت وقلن بك خيرت وان قلن ثبت بالقول  
 لكونه مكررا استحقاق العتق عليه والاصل السلامة من الضمة وفي القيمة افتقرا  
 وقالت افتقرتها بعد الدخول وقال الزوج قبله فالتقول قولها لانها تنكر سقوط نصف  
 المهر انتهى **منها** القول قول الشريك والمضارب انه لم يرخ لان الاصل عدمه  
 لو قال لم ارجح الاكذ الان الاصل عدم الزايد وفي الجمع الاقرار وجعلنا القول للمضارب  
 اذا اتى بالبين وقال هما اصل ورجح لآل البيت المال انتهى لان الاصل وان كان  
 الرجح لكون عارضه اصل آخر وهو ان القول قول العاقل في مقدار ما قبضه ولو ادعت  
 المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت بالقول لها كالتاين  
 اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى  
 الاب الاتفاق فالتقول له مع اليقين كما في الحائنة والناية خرجت عن القاعدة فليأمل  
 وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه ما لها من شراة  
 كذا لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والآخر انها مضاربة  
 فالتقول فيها قول الاخذ لانها اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم ضمان

لو قال علي نذر فعليه كقارة بين لان الشك في المنذر كعدم الصدق شك  
 هل خلق بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى ثم رآيت المسئلة في البرازية  
 قبيل الايمان خلق ونسي انه بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى وفي التهمة  
 اذا كان يعرف انه خلق متعلقا بالشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري ان كان  
 بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق وجب الشرط ما لا يجب عليه قال يحمل على اليقين بآته  
 ان كان الخالف مسلما قبيل لا علم ان عليه ايمانا كثيرة غير اني لا اعرف عددا ما اذا احتج  
 قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانهاية لا انتهى قاعدة الرابعة الاصل  
 العدم وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطن لان الاصل العدم لكن  
 قالوا في العتق لو ادعى الوطن وانكرت وقلن بك خيرت وان قلن ثبت بالقول لكونه مكررا  
 استحقاق العتق عليه والاصل السلامة من الضمة وفي القيمة افتقرا وقالت افتقرتها  
 بعد الدخول وقال الزوج قبله فالتقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى  
 منها القول قول الشريك والمضارب انه لم يرخ لان الاصل عدمه لو قال لم ارجح  
 الاكذ الان الاصل عدم الزايد وفي الجمع الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى  
 بالبين وقال هما اصل ورجح لآل البيت المال انتهى لان الاصل وان كان الرجح  
 لكون عارضه اصل آخر وهو ان القول قول العاقل في مقدار ما قبضه ولو ادعت  
 المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت بالقول لها كالتاين  
 اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى  
 الاب الاتفاق فالتقول له مع اليقين كما في الحائنة والناية خرجت عن القاعدة فليأمل  
 وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه ما لها من شراة كذا  
 لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والآخر انها مضاربة فالتقول  
 فيها قول الاخذ لانها اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم ضمان

لو قال علي نذر فعليه كقارة بين لان الشك في المنذر كعدم الصدق شك  
 هل خلق بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى ثم رآيت المسئلة في البرازية  
 قبيل الايمان خلق ونسي انه بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق باطل انتهى وفي التهمة  
 اذا كان يعرف انه خلق متعلقا بالشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري ان كان  
 بآته او بالطلاق او بالعقود فخلق وجب الشرط ما لا يجب عليه قال يحمل على اليقين بآته  
 ان كان الخالف مسلما قبيل لا علم ان عليه ايمانا كثيرة غير اني لا اعرف عددا ما اذا احتج  
 قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط فلانهاية لا انتهى قاعدة الرابعة الاصل  
 العدم وفيها فروع منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطن لان الاصل العدم لكن  
 قالوا في العتق لو ادعى الوطن وانكرت وقلن بك خيرت وان قلن ثبت بالقول لكونه مكررا  
 استحقاق العتق عليه والاصل السلامة من الضمة وفي القيمة افتقرا وقالت افتقرتها  
 بعد الدخول وقال الزوج قبله فالتقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى  
 منها القول قول الشريك والمضارب انه لم يرخ لان الاصل عدمه لو قال لم ارجح  
 الاكذ الان الاصل عدم الزايد وفي الجمع الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى  
 بالبين وقال هما اصل ورجح لآل البيت المال انتهى لان الاصل وان كان الرجح  
 لكون عارضه اصل آخر وهو ان القول قول العاقل في مقدار ما قبضه ولو ادعت  
 المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت بالقول لها كالتاين  
 اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى  
 الاب الاتفاق فالتقول له مع اليقين كما في الحائنة والناية خرجت عن القاعدة فليأمل  
 وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه ما لها من شراة كذا  
 لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والآخر انها مضاربة فالتقول  
 فيها قول الاخذ لانها اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم ضمان

ولو قال

ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته

ولو قال في الكفر وان قال اخذت منك الناء ودعته ومهلك وقال اخذتها غصبا  
 فهو ضام ولو قال اعطيتها ودعته وقال غصبها لا انتهى وفي البرازية وقع لأخو  
 عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة فالتقول للدافع انتهى لان قرضي  
 الهبة يرد على الابراء على القيمة مع كون العين متقومة بنفسها ومنها لو دخلت امرأة  
 حلتها بغيرها في فم الرضيع ولا يدري ادخل اللبن في خلقه ام لا لا يحرم الكناح لان في  
 المانع شك كذا في الولو الجلية وسياحة تامه في قاعدة لان الاصل في الابضاع الحرمة  
 ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموحدة فالتقول لمكره وهي في اجارة  
 التهذيب ومنها لو ثبت عليه دين باقراره وبينه فادعى الاداء او الابرأ فالتقول  
 للتاين لان الاصل العدم ومنها لو اختلفا في قدم العيب فالتقول للبايع فالتقول له  
 واختلف في تعليله فقبل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا  
 في اشتراط الحي فقبل القول لمن ناه عملا بان الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه  
 ينكر لزوم العقد وقولنا القولين في الترجع والمعتد الاول ومنها لو قال غصبت  
 منك الناء ودعته فيها عشرة الاف فقال المعضوب منه بل كنت امرتك بالتجارة  
 بها فالتقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني تمتك بالاصل وهو عدم الغصب  
 ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالتقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا  
 في تغير المبيع بعد رؤية فطلبنا لان الاصل عدم التغير **تنبيه** ليس الاصل العدم  
 مطلقا واما قولي الصفات العارضة واما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود  
 وتفرع على ذلك لو اشتراه على انه خباز او كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به  
 فالتقول له لان الاصل عدمها كونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها  
 بكر وانكر قيام البكارة وادعاه البايع فالتقول للبايع لان الاصل وجودها كونهما  
 صفته اصلية كذا في فتح القدير من خيا الوسط وعليه فالتقول لو قال كل ملكون خبازي  
 فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولي فالتقول للمولي ولو قال كل جارية بكري فهي حرة

ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته

ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته  
 ولو قال اعطيتها ودعته



فادعت جارية انما بكر وانكر المولى فالقول لها تمام نعمة في شرفها على الكفر  
 في تعليق الطلاق عند شرف قوله وان اختلفا في وجود شرط **نقطة الحاشية**  
 الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته منها ما قدمناه فيما لو دأى في ثوبه  
 بخالته وقد صلي فيه ولا يري متى اصابته بعبد ما من اخر حدث احده والمضى  
 من اخر رفته ويلزمه الغسل في الثانية عند ابي ج ومحمد بن وهب لم يترك اطلاقا  
 وفي البداية بعبد من اخر ما اختلف في البول يعتبر من اخر ما بال وفي اليوم  
 اخر ما رعى ولو وقع جنة فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم  
 يكن لها ثقب بعيد الصلوة من مذبحه ووضع القطر فيها وان كان فيها ثقب بعيد صا  
 عنه ثلثة ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة حكما بنجاسة البول اذا وجد فيها  
 فارة ميتة من وقت العلم بها من غير عادة شيء لان وقوعها حادث فيحقاق  
 الى اقرب اوقاته وحالها الا ان الاصل ما تحسن اعادة صلوة ثلثة ايام ان  
 كانت متنجسة او متنجسة والا فمذبحه وليله عملا بالثبوت لا بسبب الكفر دون الموهوم  
 احتياكا بالمخرج اذ لم ينزل صاحب فرائض حية مات بحال به على المخرج **ومنها**  
 لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقات عينة وهو في ملك البائع وقال المشتري  
 فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فقاته ارشده **ومنها** لو ادعت  
 ان زوجها ابانها في المرض وصار فارقا فترش وقال الورثة ابانها في الصحة  
 فلاترث كان القول قولها فترش وخروج عن هذا الاصل سئل الكثر من مسائل  
 شتى من القضاء وادلت مات وفي فقات زوجته اسلمت بعد موته وقالت  
 الورثة اسلمت قبل موته طلقه فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون  
 لها وبه قال زفر وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل حكم الحال وهو ان  
 سبب الحرمان ثابت في الحال فثبت فيما مضى وما فرقة على الاصل ما في  
 التهمة وغيره لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة  
 في مرضه

وان مات في فقات زوجته اسلمت  
 بعد موته فترش فلاترث  
 ما لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقات عينة وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فقاته ارشده  
 لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقات عينة وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فقاته ارشده

اذا مات في فقات زوجته اسلمت  
 بعد موته فترش فلاترث

في مرضه فالقول قول الورثة والبينة بينة المقر له وان لم يعم بنية واراد استحلالهم  
 فله ذلك انتهى وما فرقة على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وثمة نصرانية  
 في ثوبه اسلمت بعد موته فقات اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد  
 فالقول لهم كما ذكره الرقيق في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو قال العاقل  
 بعد غل لرجل اخذت منك الف ودفعتها الي زير قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت  
 كلما بعد الغل فالصحيح ان القول للعاقل مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى  
 اقرب اوقاته وهو وقت الغل وبه قال البعض واخراة نحو شي لكن المعتمد  
 الاول لان العاقل سنده الى حاله متافهة للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه  
 انه فعل قبل تعليق القضاء وخبره ايضا عنه ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت  
 يدك وانما عبيد وقال المقر له بل قطعتها وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى  
 لعبده قد اعنته قد اخذت منك غلة كل شهر حرة وراهم وانت عبيد فقال المعتق  
 اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل يبيع اذا قال بعت وسلمت قبل  
 الغل وقال الموكل بعد الغل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستحلا وان كان قائما  
 فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة وما وافق الاصل  
 ما في النهاية لو اعنى امة ثم قال لها قطعت يدك وانت امة فقاتت حتى قطعها وانما  
 حرة فالقول له وكذا في كل شيء اخذه منها عند ابي ج وابي س بعد ذكره قبل شهادة  
 وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينهما وفي الجمع من الاقرار ولو اقر حربي اسلم  
 باخذ المال قبل الاسلام او بالتلافى حرم بعده او مسلم بال حربي في دار الحرب او قطع  
 يترفع قبل العتق فكنز به بالاسناد افي بعد الضمان في الكل انتهى يعني ابا حنيفة  
 مرضه وقال يضمن **وما فرقة** عليه لو اشترى عبدا ثم طهره انه كان مرضيا ومات  
 عند المشتري فانه لا يرجع اليه لان المرض ينشأ من قبل المشتري فله الموت بالمراد فلا يضاف الى المشتري  
 لكن يرجع بنقص العيب كما ذكره الرقيق وليس فيه فروقا ما اذا تزوج امة ثم اشترى امة

لو قال رجل  
 بعد غل لرجل اخذت منك الف ودفعتها الي زير قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت  
 كلما بعد الغل فالصحيح ان القول للعاقل مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى  
 اقرب اوقاته وهو وقت الغل وبه قال البعض واخراة نحو شي لكن المعتمد  
 الاول لان العاقل سنده الى حاله متافهة للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه  
 انه فعل قبل تعليق القضاء وخبره ايضا عنه ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت  
 يدك وانما عبيد وقال المقر له بل قطعتها وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى  
 لعبده قد اعنته قد اخذت منك غلة كل شهر حرة وراهم وانت عبيد فقال المعتق  
 اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل يبيع اذا قال بعت وسلمت قبل  
 الغل وقال الموكل بعد الغل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستحلا وان كان قائما  
 فالقول قول الموكل وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة وما وافق الاصل  
 ما في النهاية لو اعنى امة ثم قال لها قطعت يدك وانت امة فقاتت حتى قطعها وانما  
 حرة فالقول له وكذا في كل شيء اخذه منها عند ابي ج وابي س بعد ذكره قبل شهادة  
 وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينهما وفي الجمع من الاقرار ولو اقر حربي اسلم  
 باخذ المال قبل الاسلام او بالتلافى حرم بعده او مسلم بال حربي في دار الحرب او قطع  
 يترفع قبل العتق فكنز به بالاسناد افي بعد الضمان في الكل انتهى يعني ابا حنيفة  
 مرضه وقال يضمن **وما فرقة** عليه لو اشترى عبدا ثم طهره انه كان مرضيا ومات  
 عند المشتري فانه لا يرجع اليه لان المرض ينشأ من قبل المشتري فله الموت بالمراد فلا يضاف الى المشتري  
 لكن يرجع بنقص العيب كما ذكره الرقيق وليس فيه فروقا ما اذا تزوج امة ثم اشترى امة

لان المرأة ادعت ما هو حادث من كل وجه لان  
 الاسلام بعد الكفر حادث من كل وجه فلاترث  
 فلا يضاف اليها الا الجدة



ثم ولدت ولداً يحتمل ان يكون حادثاً بعد الشراء او قبله فانه لا شك عندنا في كونها ام  
ولداً من جهة انه حادث اذ اضيف الى اقرب اوقاته بل لانها لو ولدت قبل الشراء ثم  
ملكها نصير ام ولد عندنا **القاعدة السادسة** من الاصل في الاشياء الاباحة هي  
يدل الويل وهو من باب الامام الثاني في التحريم حتى يدل الويل على الاباحة وسببه  
ان فتية ابي الامام ايجرح في البرايح المختار ان لا حكم للافعال قبل الشروع  
والحكم عندنا وان كان لا فائدة منها لم تعلق بالفعل قبل الشروع فاستثنى التعلق لعدم  
فاثرته انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض  
الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا  
فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود  
ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها  
ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف  
حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل  
بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ  
جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها  
وانه سبحانه وتعالى اعلم **القاعدة السابعة** الاصل في الابضاع التحريم  
وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر  
والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز  
التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً  
اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه  
ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة  
من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي  
كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه

القاضي

في المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها وانته سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه

في المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها وانته سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه

في المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها وانته سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه

القاضي عنده حتى يغير انها غير المطلقة فاذا اخبر بذلك استحلها بكون البتة ما طلق هذه  
بعينها لانها ثم نسيها فان كان حلق وهو جاهل بها فلا يبيعه له ان يعثرها فان باع  
في المسئلة الاولى لانها ثم نسيها فان كان حلق وهو جاهل بها فلا يبيعه له ان يعثرها فان باع  
الباقية هي المصنف ثم رجع اليه بعض ما باع بشراء او حبة او ميراث لا يبيعه له ان يعثرها  
لان القاضي يبيعه فيه بغير علم فلا يبيعه له ان يعثرها بشراء او حبة او ميراث لا يبيعه له ان يعثرها  
في الاثبات لانها زوجة لامة ولا يجوز التحريم في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة  
والفروج لا يحل للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من ربيعة ونسيها لم يتحريم لها  
التحريم ولا يقول للضرورة اعتقوا انتم شتموا او اعتقوا التي اكبر ظلمك انها حرة  
وكذا يستلزم فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينها واستحلها علم من علمها بالقبول  
فان لم يعرفوا امين ذلك شيئا اعتقوا كلهن واسقط عنهم قيمة احدتين وسعين  
فيما بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل في فتاوي قاضيخان صبيحة ارضعها قوم  
كثير من اهل قرية اكلهم او اكثر منهم ولا يدري من ارضعها وارادوا احد من اهل تلك  
القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصغار اذ لم ينظر لعلامة ولا يشهد بذلك  
يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كذا في باب النكاح فلو حصلت الرخصة  
بنسائه يحزن لم اره الا ان ثم رايته في الكافي للحاكم الشاهد الحل ونقطة ولو ان  
قوماً نكحوا جارية فاعتق احد منهم جارية ولم يعرفوا الحقيقة فكل واحد منهم ان  
يطاء جارية حتى يعلم انها المقتونة بعينها وان كان اكثر رايته احد منهم انه هو الذي  
اعتق فاحب اليه ان لا يعثر حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو  
اشترى رجل واحد فاعلم ذلك لم يحل له ان يعثر واحدة منهم حتى يعرف الحقيقة ولو  
اشترى اثنين الا واحدة حل له وطهنت فان جعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطهنت  
منهن ولا يبيعه حتى يعلم الحقيقة منهن انتهى ثم اعلم ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في  
المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم تقبر ولو اعالوا الوا دخلت المرأة حلها

في المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها وانته سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه

في المصنف الاشياء في الاصل على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم من اقرح وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيه الخطر وقال اصحابنا الا فيها التوقيف يعني انه لا بد من حكم كذا لم نعلق عليه بعقل انتهى وفي الحديث من الحدود ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في المسكوت عنه وتخرج عليها ما اشكل حاله منها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها سبب الرزاقية وهو من باب فتية القائل بالاباحة الحل في الكل واما سبب الرزاقية فالمختار عندهم حل اكلها وقال شيخ جلال الدين الاستيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدنا تقتضي حلها وانته سبحانه وتعالى اعلم القاعدة السابعة الاصل في الابضاع التحريم وكذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى واذ انما يكل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا يجوز التحريم في الفروج وفي الكافي للحاكم في الشهد من باب التحريم ولو ان رجلاً اربع جوار اعتق واحدة منهم بعينها ثم نسيها فلم يدركها اعتق لم يسه ان يتحريم للوطي ولا للبيع ولا يسه للحاكم ان يبيعه وبينهم من يبيعه بين الحقيقة من غير ما ذكره اذ اطلق احدينا بعينها لانها ثم نسيها وكذلك ان نسي كلهن الا واحدة لم يسه ان يعثرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك عنقه



موسیٰ بن جابر الانصاری

عند انقضائه في كل يوم واحد من العلماء ما لم يكن  
مختلفا في رأيهم فقد قضاؤه ما لم يكن  
مختلفا في رأيهم فقد قضاؤه ما لم يكن  
مختلفا في رأيهم فقد قضاؤه ما لم يكن

ابن زريق  
يتبعني الاثاني  
ان صوف هذا في عنبرها  
ان صوف هذا في عنبرها  
ان صوف هذا في عنبرها



قوله هذه الامور في الدنيا  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

فلان سلك هذا الطريق  
الاضافة الاختصاص الكافي  
الملك فيجعل عليه الحقيقة فيه  
ابن  
عنه بالكلية  
منه عند ابن  
عنه

صنفه مسکرها فمرها بلعاً بها و عنده محمد بن حسن ثناء علی اصله من انها لا تنزل  
من رجب



الثالثة

فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

ابن خلدون رحمه الله  
 كتاب في الاصول  
 ابن خلدون

[illegible]



قوله واشتغل على البراءة الى  
 يجوز الصلوة الفاضلة عليها  
 الطواف مع البلد ابن دبر

وهو القصر والعطر المسح أكثر من يوم وليلة وسقوط الأضحية على غاية البيا والفتوى  
 على ذلك والناج ما يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصروف وهو ترك الجماعة والعين  
 والجماعة والاشتغال على الواجب وجواز التيمم واستحباب التيمم بين نسائه والقصر  
 للمساكين عندنا رخصة استباحة طبع الغريمه كمنه ان الاكام لم يبق مشروعا  
 حتى اتم به ومسدت لو اتم به ولم يقصر على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة قبل  
 سجود الثالثة **السبب الثاني** في المرض ورخصة كثرة التيمم عند الخوف على  
 نفسه او على عضو او من زيادة المرض او بطيئة والفتوى في صلوة الفرض والاصح  
 فيها والاياء والتحلف في الجماعة مع حصول الفضيلة والعطر في رمضان في  
 الغاية مع وجوب الغيبة عليه والاشتغال من الصوم في الطعام في كفاية الظاهر  
 والعطر في رمضان والخروج من المعكف والاستنابة في الحج وفي ذي الحجة واجابة  
 مخطورات الاحرام مع الغيبة والادوي بنجاسات والجموع على القولين واختار  
 ما ضمن ان عمده واسعة التيمم بها اذا غفلت انما واجبة النظر للخصيص  
 العورة ولو تيمم **السبب الثالث** الاكراه **السبب الرابع**  
 النفساني **السبب الخامس** الجهل وسياية لها من حيث **السبب**  
**السادس** العسر وعوم الطوي كالصلوة مع التجارة المعقود عنها كما دون  
 ربع الثوب من الخفة وقد اوردوا من المعكفة وكفاية المعذور التي تعيب  
 ثيابه وكان على عسكرها حرجت ودم البراغيت والبق في الثوب وان كثير  
 وبول ترشش على الثوب قد روي في الابروطين الشوازع وان تجارت رطبة  
 عسر زواله وبول سنور في غير اواني الماء عليه الصلوة وما لم ينطق  
 في طهارة الحرة والفارة وحرق حمام وعصفور وان كثر وخرق الطيور المحترمة في دوائه  
 وما لا نفس سائلة ودين الغريم مطلقا على المنيح به وافواه الصبي وغبارة السرجين  
 وقيل ان الخان نجس ونفذ الحيوان والفتوى في السرج والنفاء اذا احباب

قوله حصول الفضيلة في  
 الجماعة في التحلف فيها لوز  
 مثل الاشتغال بالطاعة  
 الفقه ومدا رسته  
 ابن دبر

قوله  
 الله اوتي بالنجاسات والظلم

النساء والاشياء التي لا  
 الاثام في الاضحية  
 لها



السر اويل الجنبلة او المقعدة على المنيح به وكان الخلو في لا يصلح في سراويله  
 ولا تاويل لفعله الا التحريم من الخلاف ومن ذلك قولنا بان الفار مظهره للروث  
 والعذرة فقلنا بطهارة وما تبسرا والارتمية نجاسة الجنب في غالب  
 الامصار ومن ذلك طهارة بول الخناس وخرقه والبغداد او وقع في المنيح  
 الحلب ورجي قبل التفت وتخفيف نجاسة الارواح عند ما يصيب الثوب  
 من نجاسة النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سأل من الكسيف ما لم يكن كبر رايه النجاسة  
 وماء الخالق استحسانا وصورة احرق العذرة في بيت فاصاب ماء  
 الخالق ثوب النسان وكذا الاصل طيب اذا كان حارا او على كونه طابق  
 او بيت بالجمعة اذا كان عليه طابق وتعا طر منه وكذا الحمام اذا كان مرق فيه  
 النجاسات فعرق حيلها منها وكوتها قلنا طر منها وكذا الوكا في الاصل طيب  
 كوز معلق فيه ماء فترشش في اسفل الكوز والقول بطهارة المسك وان كان  
 اصله ما والزيادة وان كان اصله عرق حيوان محترم الاكل والثراب الحمام اذا  
 جعل عجن طينا بالمالا نجس او عكره الفتوى على ان العبرة للظاهر بها كان وما  
 ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الا حذر عنه وما رشح به  
 السوق اذا ابتل به قدماه ومواطن الكلات والطين المسويين وردغة بفتح الراء وكوتها اصله  
 الطريق وشروعية الاستنجاء بالجموع انه ليس بمنزل حيث لو نزل المستنج به في ما  
 نجسه والقول بان كل ما يعال عزال النجاسة الحقيقية وتسن المصنف  
 للخصيص للتعليم وسج الخلق في الخطر مشقة نزعته في كل وضوء ومن عهده  
 نزعته للفعل لعدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستعمال ما دام مفرقا داخلا  
 العضو ولا نجاسة الماء اذا لا في التنجيس ما لم يفضل عنه وانه لا يفرق الصغير  
 بالملك والطين والطين وكل ما يعسر صونه واباحه المشي والاستدبار عند  
 سبق الحدث واباحه ثوبا في صلوة الخوف واباحه الفالة على الرابة خارج

الاشياء التي لا  
 الاثام في الاضحية  
 لها

قوله واشتغل على البراءة الى  
 يجوز الصلوة الفاضلة عليها  
 الطواف مع البلد ابن دبر

قوله واشتغل على البراءة الى  
 يجوز الصلوة الفاضلة عليها  
 الطواف مع البلد ابن دبر

قوله واشتغل على البراءة الى  
 يجوز الصلوة الفاضلة عليها  
 الطواف مع البلد ابن دبر



٦  
 قوله كالطهر من النجاسة  
 فانه يتنجس بالتجسس  
 والتأخر في العمل  
 والاعمال  
 قوله لا  
 في علم الاصول ان مدار التكليف على القدرة  
 بها يتمكن العبد من اداء ما رغبه وهي شرط ما يان  
 المأمور به من عمدة ما رغبه وذلك  
 ما يخرج المأمور به من وجوب الاداء لكل الترتيب  
 شرط في الآلات ثم ان الترتيب  
 لا وقوعه حتى اذا علم  
 رسله

والكل المقتة وما لم يغير مع ضمان البذل اذا اضطر والكل الوفي والوحي من مال

غير اللازمه شك البيع الموقوف  
منزوعه على الرضوخ وعدم  
العيب

العباد من غير ان يكونوا  
 العباد من غير ان يكونوا  
 العباد من غير ان يكونوا



قوله ونا عيين الغنى هو اول ايام النعم  
قبل ان يغيب علم النعم  
ابن زهرن

ما فرط ما وقع المقصود منه

**فتحة الصوم في سنة**

من الف و ما لا يعود لا يحل في وقت هربنا بال استبدال  
 جملته الى المالك او قافي المسكين و فلو اما فلو اوصفه  
 المتأخرين في وقت و الايضاح بعض الاوقاف فاذا ارب  
 لا يبق المالك كما لا يبق الزينة و قوت هربنا في مثل  
 مات هربنا في الاستبدال كما ذكره هذا الشرح  
 في شرح الوفاة  
 قوله و على الصلابة في مثل الية الالامة  
 فانه ان لم يبق في الصلابة  
 في الزينة يعطون



الحمد طول النهار وشدة السفر التي لا انفكاك للحج والحجاء عنها مشتقة الم محدود  
ورحم الزمان وقيل الحجة وقال البنات فلا اثر له في استساغة العبادات في كل الاوقات  
واما جواز التيمم خوفا من شدة البرد للجبانة فالحكم اذ من الخوف الخوف من الاغتسال  
على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض ولو اشترط في البدائع طوارة  
من الجبانة انه لا يجد مكانا ياتويه ولا ثوبا يثبته فيه ولا ماء يستحفا ولا حاما  
والصحيح انه لا يجوز للحدث الاصغر كما في الحائض لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضاء  
الوضوء واما المشتقة التي تنكح عنها العبادات غالبا فليكن ثلث مراتب **الاولى**  
مشتقة عظيمة فارحة كمنفعة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء  
فهي موجهة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للحج طريق الا من البحر وكان الغالب عدم السلامة  
**الثانية** مشتقة خفيفة كاذي وجع في اصبغ واذي صداع في الرأس وسوء  
مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا الفتات اليه لان تحصيل مصالح العبادات اولى  
من دفع مثل هذه المفرة اليه لا اثر لها ومن هنا رد علي بن مال شياخنا ان المرض  
اذا نوى الصوم في رمضان على واجب اخر فانه يقع ما نوى ان كان مرضا  
لا يضره الصوم ولا يقع على رمضان فانه لا يضره ليس مخصص للفطر في رمضان  
وكذا ما في مرضي رخص له الفطر **ثالثة** مطلق المرض وان لم يضره ان كان الزوج  
مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها **الرابعة** متوسطة بين ما بين مرض في  
رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض او تطوع الرضا فيحوز له الفطر وهكذا في المرض  
المبيح التيمم واعتبروا في الحج الزاد والراحلة المسكين فليخص في حال ففتح  
القدر بغيره حتى كل انسان كما يصح معه بونه وقالوا لا يكتفي بالعقبة في الرحلة  
بل لابد من شئ يحمل او راس دابة ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض  
المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه او عضوه ذمما او منفعة او حدوث مرض  
او يطو برة ولم يسجد مطلق المرض مع ان شدة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا

فوله وكذا اذا لم يكن للحج طريق  
في وقت يكون جافه ويجب على من لم يملك  
يصبر له زاد وراحلة فضلا عما لا بد من دفعه  
عياله الى حين عودته مع ان الطريق لا ينفذ  
فوله صداع في الرأس وفيه ان الصداع  
الصداع في الرأس زائد يستغنى عنه اللهم الا ان يستعمل  
فوله ولا ينفذ صداع الرأس مثل الصداع  
العقب ابن زرك

فوله او راسه اقله من غيره  
كل ساعة عند ان الجوارح ابن زرك

شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا يسيرة **الفائدة الثانية** تخفيفات  
الشرع سبعة انواع الاول تخفيف استساغة كاستساغة العبادات عند وجود  
اعدا **الثاني** تخفيف تنقيص كالتقصير في السفر على القول بان الاتمام اصل وانما على  
قولنا من ان القصير اصل والاتمام فرض لعدة فلا الا صورة **الثالث** تخفيف  
ابدال كابدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام في الصلوة بالقبود والاضجاع  
والركوع والسجود بالاياء والقيام بالاطعام **الرابع** تخفيف تقديم كالجوع  
وتقديم الزكوة على الجول وزكوة الفطر في رمضان وتبليغ على الصبح بعد ملك الغضاب  
في الاول ووجود الرأس بصفة المونة والولاية **الخامس** تخفيف تأخير كالجوع  
بمنزلة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلوة عن وقتها في حال اشتغال  
بانتها وغرق ونحوه **السادس** تخفيف ترك بعض كصلوة المسحور المستحب في وقت  
النحو وشرط الغفلة **السابع** تخفيف تغيير نظم الصلوة لخوف **الفائدة**  
**الثامنة** المشتقة والخروج انما يعتبران في موضع لا نقص عند عدم النقص فيه واما مع  
النقص بخلافه فلا ولا اقال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل الحزم وقطعة الا الاخر  
وجوز ابو يوسف في رعيه للحاج ورد عليه بما ذكرناه ذكره الزبيدي في جنابا الاحرام  
وقال في باب النجاس ان الامام يقول بتخليط نجاسة الاروات لقوله عدم انها ركس  
اي نجس ولا اعتبار بحرقه عند البلوي في موضع النص كما في بول الاوتي فان البلوي  
فيه عم انتهى وفي شرح منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسيره على قول ابي حنيفة  
مع ولا يخرج في اجتنابه كما في الاختيار في حرقه الغليظة على قولهما ولا بلوي في اجتنابه  
كما في الاختيار ايضا والمحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب  
والمراد بكونه ولا يخرج في اجتنابه ولا بلوي في اجتنابه على اختلاف العبادات  
انما هو نسبة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق الغفلة المشهورة وهي  
ان ما عمت بليته حقت فضيلة انتهى **الفائدة الرابعة** ذكر بعضهم ان الامر

فوله وكذا اذا لم يكن للحج طريق  
في وقت يكون جافه ويجب على من لم يملك  
يصبر له زاد وراحلة فضلا عما لا بد من دفعه  
عياله الى حين عودته مع ان الطريق لا ينفذ

فوله وكذا اذا لم يكن للحج طريق  
في وقت يكون جافه ويجب على من لم يملك  
يصبر له زاد وراحلة فضلا عما لا بد من دفعه  
عياله الى حين عودته مع ان الطريق لا ينفذ

فوله وكذا اذا لم يكن للحج طريق  
في وقت يكون جافه ويجب على من لم يملك  
يصبر له زاد وراحلة فضلا عما لا بد من دفعه  
عياله الى حين عودته مع ان الطريق لا ينفذ



قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

اذ اضاف اشبع واذا اتسع ضاق وجمع بينهما بعضهم يقولون كلاما جازعا  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه

قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه  
قوله في الموضع الذي كان فيه



عبر

۱۰  
 این کتاب در کتابخانه  
 مجلس شورای اسلامی  
 تهران ثبت شده است  
 شماره ثبت ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰  
 تاریخ ثبت ۱۳۰۰/۰۰/۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلسه جواز الوصول الى غير متبوعه  
مجلسه جواز شق بطريق الحيله لا من طريقه  
مجلسه جواز ان لا تكونه مما تخرجه  
الاشق بطله

مطالعہ  
وہاں علیہ السلام کی قبریں ہیں  
میں بھی ہیں

مطلب  
فی بیان فی حیاتیات و احوال و امور  
صفا فی بیوت قیام



بحال ولو صلب في الفصلين فاما مع الحدث وترك المرأة لم يجز ولو كان معه ثوبان خاصة  
كل واحد منهما اكثر من قدر الدم بخمسة ما لم يبلغ احداهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع  
ولو كان احداهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصح في اقلهما دما ولا يجوز عكسه لان للربع  
حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكل لا يبلغ ثلثه  
اربعة وفي الاخر قدر الربع يصح في ايهما شئت لاستوائهما في الحكم والافضل ان  
يصح في اقلهما خاصة ولو كان ربع احداهما طاهر والاخر اقل من الربع يصح في الزكاة  
ربعه طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة صلبت فائمة يكتف من عورتها ما يمنع  
جواز الصلوة ولو صلبت فاعادة لا يكتف منها شيئا فانها تقيت فاعادة لما ذكر ان  
ترك النكاح اهلون ولو كان الثوب يغطي جسمه وربع راسه فترك تعطيته الراس  
لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضر لان للربع حكم الكل وما دونه لا يعطي حكم  
الكل والستر افضل تعليل لاكتشاف الشئ ومن هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة  
انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلب في بيته حتى قاتما يخرج اليها ويصلي  
فاعداءه وهو صحيح ونقل في مينة المصلي تصحى آخراته يصح في بيته قاتما وهو لا يظفر  
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده مية وقال الغير فانه ياكل مية وغنى بعض اصحابنا  
من وجد طعام الغير لا يباح له اكل المية وغنى ابي سماعة الغصب اولى من الميتة وبه  
اخذ الطحاوي وخبره اكثر حتى كثر في البرازية ولو اضطر المحرم وعنده مية وحيدها  
دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الصيد مذبوحا فالصيد اولى وفافا ولو اضطر  
وعنده صيد وما لا غير فالصيد اولى وكذا الصيد اولى من لحم انسان وغنى محمد الصيد  
اولى من لحم الخنزير انتهى وذكر الربيع في آخر كتاب الاكرام لو قال له تعلقين نفسيك  
في النار او من الجبل او لا قتلنك وكان الاثا بحيث لا ينجو منه ولكن فيه نوع خفة  
فله الجوار ان شئت فقل ذلك وان شئت لم يفعل ويصير حتى يعقل عند اخذ حنيفة  
لانه ان يسلطت في قتيلا هو الامون في دغمة وعندهما يصير ولا يخل ذلك  
لان مباشرة

لو اضطر وعنده مية  
الغنية وفي الطعام

لان مباشرة الفصل سبع في اهلها كنفه فيصير حيا مباحه واصلا ان الحريق  
اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده  
يختار ايهما شئت وعندهما يصير حيا اذا التقيت نفسه في النار فاحترق فعلى المكره  
التصالح بخلاف ما اذا قال تعلقين نفسيك من راس الجبل او لا قتلنك بالسيف  
فالتي نفعه فمات فعنده حنيفة تجب الدية وهي مستقلة العقل بالمقتل انتهى  
**القاعدة الخامسة** فهي نظيرة القاعدة المذكورة قبلها وهي درء المفاسد  
او يوجب جلب المصالح فاذا عارض مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا لان  
اعتناء الشرع بالمنهيات شد من اعتنائها بالمأمورات ولو اقال عدم اذا امرتكم  
بشيء فأتوا منه استطعتم واذا انهيكم عن شيء فاجتنبوه وروى في  
الكشي حديثا لترك ذرة عذابي انه افضل من عبادة التعلقين ومن ثم ترك  
الواجب دفعا للمفسدة ولم يسأل في الاقدام على المنهيات حصوها الكفاية ومن  
ذلك ما ذكره الفراء في فتاواه ومن لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على  
شظن ان النسي را جع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر  
الكفارة انتهى والمرأة اذا وجبت عليها الغسل ولم يجد شتره من الرجال فوضعه  
والرجال اذا لم يجد ستره من الرجال لا يوضعه وغسل في الاستنجاء اذا لم يجد  
ستره بتركه والفرق ان التجارة الحكيمة اقوى والمرأة بين النكاح والرجل بين الرجال  
كذا في شرح الغنية ومن فروع ذلك المبالغة في المضمضة والاستنشاق فستره  
ونكره للصيام تحليل الشعر ستره في الطهارة ونكره للمحرم وقد تراجى المصلي لغيرتهما  
على المفسدة فمن ذلك الصلوة مع احتلال شرط من شروطها من الطهارة او الستر  
او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بالجلال اذ توجب بالانجاس الاعلى  
الاحوال وفي تقدير شيء من ذلك جازت الصلوة بدونه تقدير المصلحة الصلوة على  
هذه المفسدة ومنه الكون مفسدة تحرمة وفيه تضمن جلب مصلحة تبرؤا عليه جاز كالذب للاصلاح

مطل  
ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه  
يحترق ولو وقع في الماء غرق على

مطل  
والاخر ان مقتضى العقل بالمقتل هو انه لا يفرق  
الاخر ان مقتضى العقل بالمقتل هو انه لا يفرق  
غالب ان يترك

مطل  
من لم يجد ستره ترك الاستنجاء

مطل  
المرأة بين النكاح والرجل  
بين الرجال

مطل  
المضمضة والاستنشاق فستره

مطل  
بيان جواز الغيب للاصلاح بين  
الناس وعلى الزوج



بين الناس وعلى الزوجة لاصلا محله وهذا النوع راجع الى ارتكاب فعل المفسد  
في الحقيقة **القاعدة السادسة** الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت  
او خاصة ولهذا جازت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولما اختلف الاجازة  
بين منافع بيت الاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف **ومنها**  
ضمان الورك جواز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس  
كونه بيع المهدوم دفعا لحاجة المالك **ومنها** جواز الاستصناع للحاجة  
ودخول الحمام مع جهالة ملكه فيها وما يستعمل ما يثاب مشربة الشتاء **ومنها**  
الاتقاء بصفة بيع الوفاء حين كثر الويل على اهل بخارا وملكوا بصرى وقد تموه بيع  
الامانة وثالث فبعة يتيمه الرهن المعاد ومكلم اسماء به في الملقط وقد ذكرناه  
في شرح الكفر في باب خيار الشرط وفي القينة والبيعة يجوز للمحتاج الاستعاضة بالبحر  
انتهى **الباب السادس من القواعد السادسة**

العادة محكمة واصلا قوله عام ما را المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلامة  
لم اجد مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة  
الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخرجه الامام  
احمد روى في مسنده **واعلم** ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه في الفقه  
في مسائل كثيرة حيث جعلوا ذلك اصلا فاعلموا في الاصول في باب تركك الحقيقة  
ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكر في الاصل ما خالف في عطف  
العادة على الاستعمال فيقول بما مراد فان قيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ  
فمن موضع لا يصلح الى معناه المجازي شرعا وعلية استعماله فيه ومن العادة  
نقل الى معناه المجازي عرفا وتامة في الكفر والكفر في شرح المفتي  
العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة غير الطابع  
السليمة وهي انواع ثلثة العرفية العامة كوضع العدم والعرفية الخاصة

كل

لغيره

في نسخة اخرى

المسألة السادسة

كل طائفة مخصوصة كارتفاع النجاسة والفرق والجمع والنقض للنظام والعرفية الشرعية  
كالصلوة والركوة والجمع ترك معاينتها المفسدة بمعاينتها الشرعية انتهى فما فرغ على  
هذه القاعدة جازي الاصح انه ما يعده الناس جاريا **ومنها** وقوع الدم الكثير  
في البئر الاصح ان الكثير ما يسكنه الناس **ومنها** حد الماء الكثير المحلى بالجاري  
الاصح تفويضه الى رأي المجتهد لا التقيد بشي من العشر في العشر وقوله **ومنها**  
الحيف والناس قالوا الزاد الدم على اكثر الحيف وان اسس تردد الى ايام عدها  
ومن ذلك العمل المفسد للصلوة مفوض الى العرف لو كان بحيث لو رآه وادى بظن  
انه خارج الصلوة **ومنها** تناول الثمار الساقطة وفي اجارة الطريق فيما لا نص  
فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا واما المنصوص عليه  
او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابن مسعود وقواه في فتح القدير  
من باب الربوا ولا خصوصية في الربوا واما العرف فيعتبر في المنصوص عليه قال  
في الظهيرية من الصلوة وكما محمد بن الفضل يقول السنة الى موضع نبات الشجر  
من العانة ليست عبادة لتعامل العمال في الابداء في ذلك الموضع عند الاترار  
وفي الترخيع في العادة الظاهرة نوع خرج وهذا ضعيف بعيد لان التعامل بخلاف  
النقل لا يعتبر انقل بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم  
يومين قبله والمذهب عدم كراهة صومه بنية النقل مطلقا **ومنها** قبول الهدية  
لغايبه ممن له عادة بالاهل اذ قبل توليته بشرط ان لا يبريد على العادة فان زاد  
عليها زاد الزائد والاكل من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن **ومنها** الفاظ  
الواقعية يتبين على عرفهم كما وقع فتح القدير وكذا الفاظ النادر والموصي الخالق  
وكذا الفاظ يرد يتبين على الايمان كمر وسياح في مسائل الايمان وتعلق بهذه  
القاعدة اربع مباحث **المبحث الاول** بما اذا تعتبر بنية العادة  
وفي ذلك فروع **الاول** العادة في باب الحيفه اختلف فيها عند ابي حنيفة

ابن زبير

في نسخة اخرى



لا تثبت الا بقرينين وعندي من تثبت بقرينة واحدة قالوا عليه الفتوى وهل الخلاف  
 في الاصلية او في الجعية او فيها مستوفيا في الخلاصة وغيره **الثاني** في تعليم  
 الطلبة العاينين بغير كماله للصيد بان يصير التمرن عادة له وذلك بترك الاكل ثلاث مائة  
**الثالث** لم ار جازا تثبت العادة بالاهراء للفاضة المقتضية للقبول الله اعلم  
**المبحث الثاني** انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت ولو اقلها في البيع  
 لو باع بدرهم او دينار وكان في بلد اختلف فيها العود مع الاختلاف في المائنة والارواح  
 لتصرف البيع الى اغلب قال في الجوابية لانه هو المتعارف فيصرف المطلق اليه **ومنها**  
 لو باع التاجر في السوق شيئا مني ولم يفرح بالكلول ولا تأجيل وكان المتعارف  
 فيما بينهم ان البائع ياخذ كل جمعة قورا معلوما انصرف اليه بلابيان قالوا لان المعروف  
 كالشرط ولو كان اذا باع المشتري تولية ولم يبين التخصيص للمشتري هل يكون للمشتري  
 الجنازة منهم من ائتمنه والمهرور على انه يبيعه مراهجة بلابيان كونه حاله بالصفة ذكره  
 الزيلعي في التولية **ومنها** ما في استيحاء الكاتب قالوا الجهر عليه والخطا قالوا  
 الخطا والامارة عليه بالعرف وينبغي ان يكون الكل على الكل للعرف ومن هذا قيل  
 طعام العبد فانه على المصاحم بخلاف على الربة فانه على الموهبة حيث لو شرط على المصاحم  
 فسدت كما في البرازية بخلاف في استيحاء الطير بطعامها وكيوتها فانه جائز وان كان  
 مجهولا للعرف وتوقع على ان على الربة على مالها دون المصاحم ان المصاحم لو تركها  
 بلا على حيث مات جوعا لم يضمن كما في البرازية **ومنها** ما في وقف القنية بعث  
 شها في شهر رمضان الى مسجد حرق وبقى من ثلثة او دونه ليس للامام ولا مؤذن  
 ان ياخذ بغير اذن الراجع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن  
 ياخذونه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك انتهى **ومنها** البطالة في المدارس  
 كايام الاعياد ويوم شتراء وشهر رمضان في دروس النعمة لم ارا مراهجة  
 في كلامهم والمصلحة على وجهين فان كانت شروطه لم يسقط من المعلوم شيئا

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

والا فينبغي ان تلحق ببطالة الفاضة وقد اختلفوا في اخذ الفاضة ما رتب له من بيت  
 المال في يوم البطالة فقال في المحيط انه ياخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني  
 وقيل لا ياخذ انتهى وفي المينة الفاضة يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة  
 في الاصح واحتماره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون ذلك  
 في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتحرر عند  
 ذي الحاجة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة اذت الى ان صار الغالب  
 البطالة وايام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في اخذ المعلوم على غيره  
 تحتج بان المدرس في الشهاير مستند لا بما في الجامع الحاوي القوي القوي مع ان ما في الجاوي  
 انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخرج مدرس مسجد كما هو في مصر  
 والعرق منها ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تغفل اصلا بخلاف المسجد  
 فانه لا يتعطل لغيبه **المدرسة فائدة** نقل في القنية ان الامام للمصاحم في كل  
 شهر سبوعا للاستراحة او لزيارة اهله وعبادته وعبارته في باب الامامة  
 امام تترك الامامة لزيارة اقربائه في الرس يتق سبوعا او نحو المصينة او  
 لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى **ومنها** الموارد المعقوفة  
 على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقفي فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو  
 معرفة المصطلح مختصرا من الصلاح او يقرأ من الحديث كالتجاري ومسلم وغيرهما  
 ويترك على ما في الحديث من فقه وعقرب وكثرة وشكل واختلاف كما هو عرف الناس الان  
 قال الجلال الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشجونة كما رأيت في شرط واقفها  
 قال وقد قال شيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر شيخه الحافظ ابا الفضل العراقي  
 في ذلك فاجاب بان الناهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط  
 وكل ذلك اصطلاح كل بلد فان اهل الشام يلقون دروس الحديث كالشماع ويطلق المدرس  
 في بعض الاوقات بخلاف المقربين فان العادة حرت بينهم في هذه الاعصار

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية

هذا هو الوجه في تثبت العادة  
 في البيع والشراء  
 في الجعية والاصلية  
 في الجعية والاصلية



**قوله** على السطح داخل من دخل دار تحت في عرف العرب  
يدخل الدار فوقه على سطح دار تحت في عرف خلاف  
يعتدون من داخل دارهم غير من كان خارجا  
**قوله** على السطح داخل من دخل دار تحت في عرف خلاف  
يعتدون من داخل دارهم غير من كان خارجا

في الطبع لا بالادراك المطبوع بالسبب بخلاف المطبوع بالبرهان ولا بعلية يابسة  
**وهذا** الرأس ما يباع في مصره فلا يثبت الا براس الغنم **وهذا** حلق لا يدخل  
 بيتا فدخل بيعة او كيسة او بيت نارا او كبة لم يثبت **تبعيه** خرج عن بناء  
 الايمان على العرف مثل اربع **الاول** حلق لا ياكل لحما حلت بكل لحم الخنزير  
 والآدمي على ما في الكفر ولكن الغنم على خلافه وجواب الربيع بانه عرف على فلا  
 يصلح مقدره بخلاف العرف اللغوي فكل قد رده في فتح العذير بقوله في الاصول  
 الحقيقة **شكر** بدلالة العادة اذ ليست العادة الاعرفا عليها انتهى **الثاني**  
 حلق لا يركب حيوانا يثبت بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العادي وهو  
 انه لا يركب عادة فلا يصلح مقدره اذ كره الربيع بخلاف لا يركب دابة كما قد مناه وقد  
 استمر على محقه وقد علمت رده لكن لم يجب ابن الحام عن هذا الفرع **الثالث**  
 حلق لا يهدم بيتا حلت بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وقرق الربيع  
 بينهما ما كان العمل بمقتضى في عمل الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسكن  
 لم يصح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بمقتضى اللغوية **الرابع** حلق لا ياكل  
 لحما حلت بكل الكبد والكروية على ما الكفر مع انه لا يستجى لحما عرفا ولو اقال في المحيط  
 انه انما يثبت على عادة اهل الكوفة وانما في عرفنا فلا يثبت لانه لا يبعد كما انتهى  
 فهو حسن جدا ومنهنا واثبت له علم ان العرف يعتبر عرفه قطعا ومنها قال الربيع في  
 قول الكفر والواضح على السطح داخل كقول المحتار ان لا يثبت في العلم لانه لا يستجى  
 واخلأ عند المخرج **الثاني** العادة المطروقة مثل منزل  
 منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرة والعرف عرفا كما بشرط شرطها انتهى  
 وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى حياط لم يحيط له او الى صباغ لم يصبغ  
 له ولم يبين له اجرا ثم اختلف في الاجر وعدمه وقد حجت عادة بالعمل بالاجرة  
 فمثل منزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف قال الامام الاعظم رحمه لا اجرة له وقال



انگریزی

قوله فيخرجهم على المسلمين ويجوز للمسلمين ان يبيعوا الاموال من الطرفين فاذا فاتته على حقوق الزكاة اما فلا يكون ثمنا لان حصة دار على حقوق الزكاة المسلم على الكافر بل على غير ذلك على المسلمين اعانة حرمت عادة بل على غير ذلك على المسلمين اعانة بالنقص فافهم المسلم على الكافر بل على غير ذلك على المسلمين اعانة

فاجبت بان المعروف كالمنوط انما  
هو العادة فيها لم يرد نقص في الشئ  
يعقب العرف يستعمل في الشئ من  
على خلاف او الوديقه والعين المعجزه  
من الشئ من الالوديقه والعرف بعد  
ابن بريث

فانظر الى هذا

ان الله اهدى السبيل اذا استقام واوحى السرا  
وذكره انما تون خلاصة توفيق من الحق

الحا  
اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر  
الجارية تطلق على كل البنية والمرأة الصغيرة التي  
فقدت معها النكاح فلهذا رأت الصغرة التي  
صليت الواري حين طغى لها زوجها  
فبعدك الآن ماؤه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
البر

البسملة أو قاضي البسملة

لانه نوي  
 بيلي العرف  
 وصل وان  
 فصل  
 وصل او  
 صدق  
 بخلاف العقد  
 الاقرار  
 استاذك

وإنما العباد والطوبى على الوفاء

انظر الى هذه  
 في خاصا  
 في العرف  
 في الفاء  
 في الاء  
 في الاء



اقول فيه ان يقال انما يتصور المستفاد  
 كان الاقرباد والاولاد يتصور على  
 والاشبهاد والاولاد يتصور على  
 على الاولاد يتصور على  
 فيه وانما اذا كان لا يتصور  
 فظن صاحب الهداية انه لا يتصور  
 والاصل على التبع فزعمه اصلا  
 واحكم على الثابت المتصور على  
 قيل انما المتصور على  
 في موضع

أقول فيه ان يقال انما هي من المشقة لو  
كان الاقضية والاول من جنس  
الاقتضاء والاول من جنس  
على الاول من جنس  
فيه واما



**قوله** وان لم يقع التنازع بينهما فيها اي في حق الدعوى  
المذكورة بل في شيء آخر يتعلق بها فلا يجوز الحكم في الدعوى  
تلك المحاضر السجلات صحيحا كونه خارجا عن الدعوى  
المذكورة فيها وشيئا في تفصيل ابن ابراهيم

**قوله** على من فسخه ان يعرض في حق الدعوى  
هذه الشروط من غير ان يعرض في حق الدعوى  
المطلوبين ان يعرض في حق الدعوى  
المطلوبين ان يعرض في حق الدعوى

**قوله** بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف اي بنقض قضاءه مثلا اذا تزوجها الى شهر  
لا يقع عند الفسخ وقال زفر يبيع الكاه ويطلب الوقت فان قضى القاضي يجوز هذا الكاه ثمة قضاءه  
وذكره قاضيان في فتاواه ابن زبير

**قوله** وما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع هذا اذا لم يكن فيه اختلاف في الصيغة الاولى وما اذا كان فيه اختلاف  
فلا يعتبر بجماعهم كائنه الاصول وايضا ينبغي ان يعلم ان اختلافهم في مثل هذه الامور على عدم قول خاص فيها لم يعلم  
ان نقل الاجماع ايضا بالمتواتر فيقطع ويكنز حاشا وان كانا مشهورين فيعلم انهما في كونه مشهورين وشكركم يكون معتبرا  
وان كان بالاحاد ينفذ الظن ويوجب العمل به كمنكره لا يكون معتبرا كمنزاج الاصول ابن زبير

**قوله** في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف  
مذهبه عند اذنا مسما **الحاشية** مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشي يخالف  
للاجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم  
فقد صرح في الخبر ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعه لانضباطه  
فما بهم واستشهادهم وكثرة ابيانهم **الحاشية** القضاء بخلاف شرط الوفاق  
كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الوفاق كنقض ان راع صريح به  
في شرح المصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف الشرط فهو

**قوله** وقال في هذا الكتاب في النوع الثاني من كتاب الوقف اي  
في لزوم العمل به وفي المفهوم والولاء وذكر الخلفاء في بعض  
المسائل على جلي الجاني

**قوله** ما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع هذا اذا لم يكن فيه اختلاف في الصيغة الاولى وما اذا كان فيه اختلاف  
فلا يعتبر بجماعهم كائنه الاصول وايضا ينبغي ان يعلم ان اختلافهم في مثل هذه الامور على عدم قول خاص فيها لم يعلم  
ان نقل الاجماع ايضا بالمتواتر فيقطع ويكنز حاشا وان كانا مشهورين فيعلم انهما في كونه مشهورين وشكركم يكون معتبرا  
وان كان بالاحاد ينفذ الظن ويوجب العمل به كمنكره لا يكون معتبرا كمنزاج الاصول ابن زبير

**قوله** في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف  
مذهبه عند اذنا مسما **الحاشية** مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشي يخالف  
للاجماع وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم  
فقد صرح في الخبر ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعه لانضباطه  
فما بهم واستشهادهم وكثرة ابيانهم **الحاشية** القضاء بخلاف شرط الوفاق  
كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط الوفاق كنقض ان راع صريح به  
في شرح المصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف الشرط فهو

**قوله** وقال في هذا الكتاب في النوع الثاني من كتاب الوقف اي  
في لزوم العمل به وفي المفهوم والولاء وذكر الخلفاء في بعض  
المسائل على جلي الجاني

**قوله** ما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع هذا اذا لم يكن فيه اختلاف في الصيغة الاولى وما اذا كان فيه اختلاف  
فلا يعتبر بجماعهم كائنه الاصول وايضا ينبغي ان يعلم ان اختلافهم في مثل هذه الامور على عدم قول خاص فيها لم يعلم  
ان نقل الاجماع ايضا بالمتواتر فيقطع ويكنز حاشا وان كانا مشهورين فيعلم انهما في كونه مشهورين وشكركم يكون معتبرا  
وان كان بالاحاد ينفذ الظن ويوجب العمل به كمنكره لا يكون معتبرا كمنزاج الاصول ابن زبير

**قوله** ما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع هذا اذا لم يكن فيه اختلاف في الصيغة الاولى وما اذا كان فيه اختلاف  
فلا يعتبر بجماعهم كائنه الاصول وايضا ينبغي ان يعلم ان اختلافهم في مثل هذه الامور على عدم قول خاص فيها لم يعلم  
ان نقل الاجماع ايضا بالمتواتر فيقطع ويكنز حاشا وان كانا مشهورين فيعلم انهما في كونه مشهورين وشكركم يكون معتبرا  
وان كان بالاحاد ينفذ الظن ويوجب العمل به كمنكره لا يكون معتبرا كمنزاج الاصول ابن زبير

**قوله** ما خالف الائمة الاربعه مخالف للاجماع هذا اذا لم يكن فيه اختلاف في الصيغة الاولى وما اذا كان فيه اختلاف  
فلا يعتبر بجماعهم كائنه الاصول وايضا ينبغي ان يعلم ان اختلافهم في مثل هذه الامور على عدم قول خاص فيها لم يعلم  
ان نقل الاجماع ايضا بالمتواتر فيقطع ويكنز حاشا وان كانا مشهورين فيعلم انهما في كونه مشهورين وشكركم يكون معتبرا  
وان كان بالاحاد ينفذ الظن ويوجب العمل به كمنكره لا يكون معتبرا كمنزاج الاصول ابن زبير







قوله تعالى فان كان الظاهر  
 في النص لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى  
 عليه قول اصحابنا كما في الصلاة ان الحكم اذ كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا  
 دليل عليه وفي بعض نسخ القدر في بان الجواب لا دليل عليه ايضا في الوجوه والاولا الجية  
 وغيرهما من ان القاضي اذا قرر في آراء المسجدين بشرط الواقع لم يحل له ولا يحل للغير  
 تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمه احوال الوطائي واحداث المرتبات بالاوجه  
 وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ والآراء عليه وانتهى اعلم **قاعدة**  
**الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبعبارة ما اجتمع مبيح ومحرم الاغلب  
 المحرم والعبارة الاولى نفي حديث اوردته جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب  
 الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له ونسخه السهتي واخرجه عبد الرزاق موقوفا  
 على ابن مسعود وذكره الزيلعي شارح الكفر في كتاب الصيد من فروعها  
 ما اذا تعارض دليل واحد بما يقتضيه التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم عليه  
 الاصوليون بتعليل النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيح  
 متأخرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يفسر سواها بالمبيح ولو جعل المحرم  
 متأخرا كان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي تحرير  
 قدم المحرم بتعليل النسخ او احتياطا وقد اوضحنا في شرح المناخي باب التعارض  
 ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليدين اصلهما آية  
 وحرمها آية فالتحريم احب البنا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث كروا  
 لك من الخايض ما فوق الاردار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح فان  
 الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما بعد الوطئ فخرج  
 التحريم احتياطا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وما لك وان في حق محمد شعار  
 الدم وبه قال الامام احمد عملا بالثاني **ومنها** لو اشتبه تحريم باجتناب  
 محصورات لم يحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الانبعاث تحريم **ومنها** ما احده

قوله تعالى فان كان الظاهر  
 في النص لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى  
 عليه قول اصحابنا كما في الصلاة ان الحكم اذ كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا  
 دليل عليه وفي بعض نسخ القدر في بان الجواب لا دليل عليه ايضا في الوجوه والاولا الجية  
 وغيرهما من ان القاضي اذا قرر في آراء المسجدين بشرط الواقع لم يحل له ولا يحل للغير  
 تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمه احوال الوطائي واحداث المرتبات بالاوجه  
 وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ والآراء عليه وانتهى اعلم **قاعدة**  
**الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبعبارة ما اجتمع مبيح ومحرم الاغلب  
 المحرم والعبارة الاولى نفي حديث اوردته جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب  
 الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له ونسخه السهتي واخرجه عبد الرزاق موقوفا  
 على ابن مسعود وذكره الزيلعي شارح الكفر في كتاب الصيد من فروعها  
 ما اذا تعارض دليل واحد بما يقتضيه التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم عليه  
 الاصوليون بتعليل النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيح  
 متأخرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يفسر سواها بالمبيح ولو جعل المحرم  
 متأخرا كان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي تحرير  
 قدم المحرم بتعليل النسخ او احتياطا وقد اوضحنا في شرح المناخي باب التعارض  
 ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليدين اصلهما آية  
 وحرمها آية فالتحريم احب البنا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث كروا  
 لك من الخايض ما فوق الاردار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح فان  
 الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما بعد الوطئ فخرج  
 التحريم احتياطا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وما لك وان في حق محمد شعار  
 الدم وبه قال الامام احمد عملا بالثاني **ومنها** لو اشتبه تحريم باجتناب  
 محصورات لم يحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الانبعاث تحريم **ومنها** ما احده

ابو به مأكول والاخر غير مأكول لم يحل الحكم على الاصح فاذا تفرق كلب على شاة فولدت  
 لا تاكل الولد فاذا تفرق الحمار على فرس فولدت بغلا لم تاكل والابنة اذا تفرق على الوشي  
 فتبع لا يجوز الا فتحة به كذا في النوادر الناجية **ومنها** لو شارك الكلب المعلم غير المعلم  
 او كلب مجوسي او كلب لم يترك عليه اسم الله عند اصره كما في الهداية **ومنها** ما في صيد الخائنة  
 مجوسية اخذ بغير مسلم فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل الكلب لاجتماع المحرم والمبتحرم  
 كما لو عجزه لم يمتد فوسفته فاعانه عليه به مجوسية لا يحل الكلب انتهى **ومنها**  
 عدم جواز وطئ الجارية المشتركة **ومنها** لو كان بعض الشجرة في الحقل وبعضها في الحرم  
**ومنها** لو كان بعض الصيد في الحقل وبعض في الحرم والمنقول في الثانية كما ذكره الابايجي  
 ان الاعتبار لقوائم الاراسه حتى لو كانا في الحقل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله ولا  
 يشترط ان يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم وبعض في الحقل وجب  
 الجواز يقتله لتعلق الخطر على ابعاضه على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى في الاجتناب  
 الاغصان تابعة لاصولها وذلك على ثلاثة اقسام **الاول** ان يكون اصلها في الحرم  
 والاغصان في الحقل فيقطعها **الثاني** ان يكون اصلها في الحقل واغصانها  
 في الحرم فلا ضابط في قطعها في اصلها واغصانها **الثالث** بعض اصلها في الحقل وبعضه  
 في الحرم فيقطعها على الطاع في الصغار سواء كان البعض من جانب الحقل او من جانب الحرم انتهى  
**ومنها** لو احتلقت سبلح الذكوة بمسبلح الميمنة ولا علامته فخير وكانت الغلبة  
 للميمنة او استويا لم يجرئها ولا بالتحرير الا عند الحاجة واما اذا كانت  
 الغلبة للذكوة فانه يجوز التحري **ومنها** لو احتلقت ذك الميمنة بالزيت ونحوه لم يترك  
 الا عند الضرورة والمستثنان في صلوة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة يقتضي ان  
 انه لو احتلقت لغير بلدين امان او ماء وبول عدم جواز التناول ولا بالتحري  
**ومنها** لو احتلقت زوجة بغير فليس له الوطئ ولا بالتحري سواء كان محصورا  
 او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبرم قالوا لو طلق احد زوجتيه صبرا حرم الوطئ

قوله تعالى فان كان الظاهر  
 في النص لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا انتهى  
 عليه قول اصحابنا كما في الصلاة ان الحكم اذ كان لا دليل عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قول لا  
 دليل عليه وفي بعض نسخ القدر في بان الجواب لا دليل عليه ايضا في الوجوه والاولا الجية  
 وغيرهما من ان القاضي اذا قرر في آراء المسجدين بشرط الواقع لم يحل له ولا يحل للغير  
 تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمه احوال الوطائي واحداث المرتبات بالاوجه  
 وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ والآراء عليه وانتهى اعلم **قاعدة**  
**الثانية** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبعبارة ما اجتمع مبيح ومحرم الاغلب  
 المحرم والعبارة الاولى نفي حديث اوردته جماعة ما اجتمع الحلال والحرام الاغلب  
 الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له ونسخه السهتي واخرجه عبد الرزاق موقوفا  
 على ابن مسعود وذكره الزيلعي شارح الكفر في كتاب الصيد من فروعها  
 ما اذا تعارض دليل واحد بما يقتضيه التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم عليه  
 الاصوليون بتعليل النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيح  
 متأخرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يفسر سواها بالمبيح ولو جعل المحرم  
 متأخرا كان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل وفي تحرير  
 قدم المحرم بتعليل النسخ او احتياطا وقد اوضحنا في شرح المناخي باب التعارض  
 ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاثنين بملك اليدين اصلهما آية  
 وحرمها آية فالتحريم احب البنا وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث كروا  
 لك من الخايض ما فوق الاردار وحديث اصنعوا كل شيء الا النكاح فان  
 الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحة ما بعد الوطئ فخرج  
 التحريم احتياطا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وما لك وان في حق محمد شعار  
 الدم وبه قال الامام احمد عملا بالثاني **ومنها** لو اشتبه تحريم باجتناب  
 محصورات لم يحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الانبعاث تحريم **ومنها** ما احده

الاغصان تابعة لاصولها  
 قوله مساجد اذ كانت في الحرم  
 والمساكن في الحرم  
 عليها طوافا اي في الحرم  
 قوله مساجد اذ كانت في الحرم  
 والمساكن في الحرم  
 عليها طوافا اي في الحرم  
 قوله مساجد اذ كانت في الحرم  
 والمساكن في الحرم  
 عليها طوافا اي في الحرم



[illegible]

عجل النعتين وهذا كان وطئ احد بهما يعني الطاء الاحرى ومن صورته ما لو سلم  
على اكثر من اربع فانه يحرم عليه الوطئ قبل الاختيار على قول من خيره وهو جهة والشافعي  
واما الشيخان فقالا بطلان النكاح في حال في الجمع من فصل نكاح الكافر لو سلم  
ومحتمة فحسبوا واحسان او اتم بنت بطل النكاح فان رتب فالأخر وخيره في اختيار  
اربع مطلقا واحدى الاختين والنبت انتهى **ومنها** لو رمي صيدا فوقع في ماء  
او على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض حرم للاحتمال او الاحياط الحرمة  
بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التميز عنده فسقط اعتباره  
وخرج عنه هذه الفاعلة عشرة مسائل **الاولى** من احد ابويه كناية والآخرة جسي  
فانه يحل لكاحه وزيجته وجعل كتابا وهو يقتضي ان يجعل جوبيا وبه قال الامام في  
رحمته ولو كان الكتابي الاب في الاظهر عنده تغليباً لجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك  
نظرا للتصغير فالجواب شتر من الكتابي فلا يجعل الولد باعالة **الثانية** الاجتهاد  
في الاواني اذ كان بعضها طاهر وبعضها نجس والاقول نجس فالنجس جائز ويرى  
ما غلب عليه فانه نجس مع ان الاحياط ان يرتق الكل ويترك اذا كان الاقل طاهرا  
عملا بالاعلى فيها **الثالثة** الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها  
طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا او لا والعرق بين الثياب والاواني انه  
لا خلاف لها في ستر العورة وللوصوء خلف في التطهير وهو التيمم وهذا كله حاله  
الاختيار واما في حاله العزرة فيتحري للشرب انما فاكر ان يشرب الخمر قبل التيمم  
ويستحب ان يتحقق بمسألة الاواني الثوب المنسوج لحمة من حرير وغيره يحل ان كان  
الحرير اقل وزنا او استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره الا ان في الخلافة  
من التحري في كتاب الصلوة لو اختلط اوانية او اية اصحابه في السفر وهم غيب او  
اختلط وغيبه بادغفه غيره قال بعضهم بتحري وقال بعضهم لا يتحري ويترقب  
حتى يحيط اصحابه وهذا في حاله الاختيار وفي حاله الاضطرار حاز التحري مطلقا

[illegible]

وقال بعضهم لا يخرج على البيع لكن ينبغي  
 ان يفصل بينهما في عالم الاصل والاعتبار  
 فبعضهم لا يخرج على البيع لكن ينبغي  
 ان يفصل بينهما في عالم الاصل والاعتبار  
 فبعضهم لا يخرج على البيع لكن ينبغي  
 ان يفصل بينهما في عالم الاصل والاعتبار

انتهى وقد تموز اصحابنا تسكت التفسير للحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر  
تفسيرا او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب لكان **حسنا الرابعة** لو سئ  
شاة حمرا ثم دمجها من ساعة فانه يحل بلا كراهة كراهي البرازية ومقتضى  
القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علقها علها حراما لم يحرم لبنها ولحمها وان  
كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة  
انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام مستهلكا على الكل المحرم شيئا فقد استهلك فيه  
الطيب فلا فدية وقد اوضحنا في شرح الكفر من جنبايات الاحرام **السادسة**  
اذا احتلط ما به طاهر بما يعلق فالبقرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به  
والافلاو بينا في الطهارات من شرح الكفر بماذا تعتبر الغلبة **السابعة** لو احتلط  
لبن المرأة بما يعلق او بدواء او لبن شاة فالبقرة الغالب بنيت الحرمة اذا استويا  
احتلطا كما في الغارة واحتلظ فيها اذا احتلظ لبن المرأة ولبن اخرى والصحيح ثبوت

في بيان حيلة الاستمارة بما لا الخوام  
في قبول المحدثين على الكرامة

وَأَمَّا الْيَهُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَا يُمْسِكُونَ إِلٰهًا إِلَّا إِلٰهُ الْفٰرِثِينَ

منه في كل يوم من رمضان  
الحرام على الخلق

طالع ابی بن مرزوق

انتهى وقد جوز اصحابنا تسكت النفس للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر  
نفسا او قرانا ولو قيل باعتبار الغالب كان **حسنا الرابعة** لو سكت  
شاة حمرا ثم ذبحها من ساعته فانه حلال الاكرامة كذا في البرازية ومقتضى  
العادة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علقها علما حراما لم يحرم لبسها ولحمها وان  
كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تخل مع الكراهة  
انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام مستهلكا فلو اكل الحرام شيئا فقد استهلك فيه  
الطيب فلا فدية وقد اوضحنا في شرح الكفر بماذا تعتبر الغلبة **السادسة** لو احتل  
اذا احتل ما بيع طاهر بما يعلق فالبقرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به  
والافلا ويتيان في الطهارات في شرح الكفر بماذا تعتبر الغلبة **السابعة** لو احتل  
لبس المرأة بما او بدو او ابلين شاة فالتعبير الغالب بثبت الحرمة اذا استويا  
احتياطا كما في الغاية واحتمل فيما اذا احتل لبس المرأة بلين اخري ويصح ثبوت  
الحرمة فهما من غير اعتبار للغلبة كما بيناه في الرضاع **الثامنة** اذا كان غالب مال  
المهدي حلالا فلا يابس بقول مديته والكل ماله لم يتبين انه من حرام وان كان غالب  
ماله الحرام لا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثة او استقرضة قال الحلواني  
وكان الامام ابو القاسم الحاكم ياخذ حوائز الحلال والحيلة فيه لا يتفرق شيئا بال مال  
مطلق ثم ينفقه من ابي مال ساء كذا رواه الثاني عن الامام وعن الامام ان المتبلي  
مطعم المسلمين والحكمة تحري فان وقع في قلبه حلق قبل والحل والا لا لقوله لم يستفت  
فذلك الحديث وحوال الامام في فيه ورع وضعا قلب فيظن بنور الله تعالى ويدرك  
بالفراسته كذا في البرازية من الكراهية **الثانية** اذا احتل حمامة المملوك فظاهر  
كلها مهم انه لا يحرم وانما يكره قال في البرازية من اللقطة اخذ بروج حمام في قرية  
ينبغي ان يحفظا ويعلقها ولا يتركها بلا علق كيلا يتضرره الناس فان احتل  
حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان ياخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالفداء الى آخر



ما قبلها **العاشرة** قال في القنية من الكراهية غلب على ظنه ان الكراهية على اهل التسوق  
 لا تخفى الف دفان كما الغالب هو الحرام بغيره من شرائه ولكن مع هذا المشتراه  
 يطيب له انتهى وقد مرنا على الملقط في المبحث الثالث من عدة اعتبار العرف  
 ثم قال ولا بأس بشرائه يجوز الدلال الذي يعدل الجوز فيأخذ من كل الف عشرة وشرائه لم  
 السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المعامرين  
 المكسرة وهو انهم وجوز انهم اذا عرف انه اخذها قارضا انتهى واما مسئلة  
 ما اذا احتل الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم  
 دلالة على انه من الحرام كما في الاصل **تم** يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين  
 الحلال والحرام في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب **النكاح** قالوا الجمع  
 بين من خل وبين من لا خل محرمة وجوئية ووثنية وعلنية ومكسوة او مكرمة ومحرمة  
**تم** نكاح الحلال نكاحا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المستحب من المحرم  
 وصحي الهرة وليس منه ما اذا جمع بين خمس او اثنين في عقد واحد فانه يبطل في  
 الكل لان المحرم الجميع لا احدتهن او احدتهما وكذا الزوج انة وحرمة معافي عقدة  
 بطل فيها **ومنها** المهر فاذا استحب ما يحرم وما لا يحرم كان تزوجها على عشرة وراهم  
 من غير ثلث عشرة وبطل **المز** **ومنها** الخلع فكل مهر فغيرها غلب الحلال الحرام لان  
 اشتراطه بغيره الشرط الفاسد ومنها لا يبطلان به **واما** اذا زوج الوتي الصغير  
 باكثر من مهر المشاي فان كانا او قد اصح النكاح والافس النكاح وقبل يقع بمهر  
**ومنها** البيع فاذا جمع فيه بين حلال وحرام فصعقة واحدة فان كان الحرام  
 بالجميع بين الزكية والميتة والمحرر العبد فانه يسري البطلان الى الحلال القوة بطلان  
 الحرام وكذا اذا جمع بين خل وخر فان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الجملة كما اذا  
 جمع بين المدبر والفق او بين الف والمكاتب او ام الولد او عبد غيره فانه لا يسري  
 الفساد الى الف للضعفه واختلف فيما اذا جمع بين فقي وملك والاصح انه لا يسري  
 الفساد الى الف للضعفه واختلف فيما اذا جمع بين فقي وملك والاصح انه لا يسري

[illegible]



قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

فيما يخص اولادها فبطلت شهادتها في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت  
اصلا لان الشهادة واحدة كالشهادة على رجل انه قد قتل امراة وفلان  
لا تقبل شهادتها وتما في ذكر محمد في وقت الاصل اذا وقف على امر او جبرانه فشهد  
بذلك فغير ان من جبرانه جازت شهادتها وتما حال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الوقت  
اي من مع واما على قياس قول محمد فينبغي ان لا تقبل في الوقت ايضا لان محمد ابي من  
يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وشي في البعض وعلى قول محمد لا تقبل اصلا ويجوز  
ان ما ذكر في الوقت محمول على ما اذا كانوا اقلية المخصوصون انهم وفي الحقيقة اخذت  
ادعياء ارضاء وشهد زوجها ورجل آخر تترد شهادتهما في حق الاخت الآخر  
فان الشهادة تبيد بعضها برودة كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد رجل بجوز  
له الشهادة وغيره لا يجوز له الاجتزال في الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الآخر  
فقبل تبطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح الكفران شهادة العدو لا تقبل  
اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عتوه او غيره بناء على انها فسق وهو تجري  
ومن منه القليل اقل ان اهدى مانع من قبولها لان احدهما طابق الدعوى والآخر  
خالفها وكتبنا في النوايا المستترة من ذلك **ومنها** القضاء فاذا امتنع القضاء  
للبيعت امتنع للباقيين كما في شهادة البراءة **ومنها** ما بالعبادة اقل فلو صوم  
الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا عمل زكوة سنتين فانه ان كان  
بعد ذلك النصاب فهو صحيح فيها والاعلان فيها وليس منه ايضا ما اذا نوى جنتين  
واحرم بهما معا فانما يقول بدخوله فيها كل احصوا في وقت رفضه لاجلها كما  
علم في باب اخافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لغرضين لا انما  
يجوز له ان يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الغرايض والنوافل **ومنها** اذا صلى  
على حي وميت وينبغي ان يقع على الميت **ومنها** ما اذا استنجى للبول بجرم تام فاقبل  
فانما فاحصا ببوله لم يطهر بالترك لان البول لا يطهر به فلا يطهر الخ كاصح جوابه ولخدا

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قال

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قال ثم لا يمتنع من مسئلة التي منكر لان كل فعل يكره او لا والمكره لا يطهر بالترك  
الا ان يجعل تبعا لغيره وقيل لا يمكن جعل البول الباق بعد الاستنجاء تبعا ايضا وجوابه ان  
التبعية فيما هو لازم له وهو المكره بجلا البول وكما اورد من نية عليه **ومنها** بابا  
الطلاق والعنق فلو طلق زوجته وعرضا او عتق عبده وعبد غيره او طلقها اربعا  
نقد فيما يملك **ومنها** لو استعار ثيابا لم يمسسه على فور معين فمعه ما زيد قال في الكفر ولو  
عين قدرا او حجب او بدلا الخ الخ ضمن المغير المستعير او المرحض المستعير الشراخ ما اذا  
عين له الكفر من قيمة فمعه ما قبل من قيمة من قيمة او الكفر فانه لا يضمن كونه خلافا لغيره  
**ومنها** لو شرط الواقف ان لا يورثه ردفه اكثر من سنة فزاد الناظر عليها فله كل ما حكم  
الف وفي جميع المدة لا يفاردا على المشروط لانه كالبيع لا تقبل تفريق الصنفه وصرح  
به في فتاوى قاضي الهذلي ثم قال العقد اذا فسد في بعضه في جميعه **تبيين** وليس  
العمارة ما اذا اجمع في العباد جانب الحضر وجانب السفر فاما لا تقبل جانب الحضر  
ومقتضاها تعليله لانه اجمع المبيع والمحرر لان اصحابنا قالوا في المسح على الخفين لو  
ابتدوا بمقيم فمقبل تمام يوم وليد انتقلت تامة الى تامة المس فمقبل ثلاثا  
ولو كان عكس انتقلت الى تامة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة تغليباً لجانب  
الحضر وبه قال الامام الشيخ مع وعنده لو مسح احد الخفين حضر او الاخرى سفر  
فكذلك على الاتح طردا للعمارة واما عندنا فالاختلاف ان تامة المس فمقبل تمام  
احرم فاصرا فبلغت سفينة دار اقامة فانه يتم ولو تسرع في الصلوة في دار  
الاقامة فسارت سفينة فليس له العسر ولم اربها الآن وعندنا فانه السفر اذا  
قضاها في الحضر فقيدها كعتيد وعكس بقية اربعا لان القضاء يحكي الاداء اما باب  
الصوم فاذا احصا وقتها فخر في انشاء النهار او عكس حرم العطر **فان** يدخل في هذه  
العمارة فاعادة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت  
او الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها فلو حرم جرحه عن عمد او خطأ او مضطوا

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...

قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...  
قوله لا يحل ما ذكر في الوقت...



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible][illegible]

وفات بها فلا قصاص وخرج عنها **الاول** لو استشهد الحنفية فانه يغسل  
عنه الامام ومقتضاه ان لا يغسل كقولها **الثانية** لو اختلط موتيه المسلمين بموتيه  
الكفار فمقتضاه عدم التغسيل لكل **والثالثة** فاعلموا ان تغسيل الكل ولم يغسلوا او صاحبا  
فغسلوا فمقتضاه الحكم في الكافي من كتاب التحريم واذا اختلط موتيه المسلمين وموتيه الكفار  
فمن كانت عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك من لم يكن عليه علامة  
والمسلمون اكثر غسلا او كفوا وصلى عليهم ويؤوّن بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار  
ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانا الفرقيان سواء وكانت الكفار اكثر لم يغسل عليهم ويغسلون  
ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين انتهى وقد ترجموا المانع على المقتضى في مثل هذا  
الحال وعلوا آخره فان كانا ممنوع عن التعريف في ملكه حتى الآخر فملكه مطلقا وعلق حتى  
الآخر به مانع وكذا اتعرف الرأى والموجب في المرفوع والعين الموجرة منع حتى المرفوع  
والمستأجر وانما قدم الحق هنا على الملك لانه لا ينفوت به الا منفعته بالتأخير وفي تقديم الملك  
تفويت عين على الآخر وتماحه في العبادية فيستلزم الجمل **والله اعلم السابعة الثالثة**  
لم يرد الآن لاصحابنا وارجوا من كرم الفاضل ان يفتح بها او ينشئ من حيث يلها وهي الاثار  
بالقرب قال الشافعية الاثار في القرب مكره وفي غير ما يحجب لانه يؤيدون على انفسهم لو كان  
بحكم خصاصة قال الشيخ عمر الدين الاثار في القربات فلا اثارا دماء الطهارة ولا بسائر العود  
والابتنى الاول لان الغرض بالعبادة والتعظيم والاجلال على اثره فقد ترك اجلال الاله  
وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا اعرف  
فيه خلافا لان الاثار انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادة او قال  
شرح المذهب في باب الجمعة لا ينام احد في مجلس ليل في موضعه فان قام باختياره لم يكره  
استقل اليه بعد من الامام كرهه قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ ابو محمد في الفروق  
من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ماء يغيثه للطهارة وهناك من يجاهه للطهارة لم يجز له  
الاثار ولو اراد المخطئ اثارا غير الطعام لا يستأجره لانه ذلك ان خافوات

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

[illegible]

محنة والعرق ان الحق في العبادة لله تعالى يسوغ فيه الاثارة والحق في حال المحنة وكثرة  
اثره الخالب غيره نبوة في القراءة لان قراءة العلم والاسرار في القرية والاثارة بالقرية  
حكمة والجلال الاصيل في كل شيء هذه العاخرة من جاء ولم يجد في الصف فرجة فانه يجتر  
شخصا بعدم الاحرام وينب للمحور ان يساعده فمذايقه في القرية بام الصف الاول  
اشبه ان رأت في الجنة من منية المتج فغير يحتاج معه دراهم فاراد ان توثق الفقر على نفسه  
علم انه يصبر على الشدة فالاثارة افضل والافاق اتفاق على نفسه افضل انتهى **العاخرة الرابعة**

السابع يبيع برجل فيها أربع ثوانٍ **ومنها** أنه لا يفرده جمل ولا جزءا من برجل  
 في بيع الأتم ولا يفرده بالبيع المحبة كالبيع **ومنها** الشرط الطريق بيطا في بيع الأرض  
 تبعا ولا يفرده بالبيع على الأظهر **ومنها** لا كفارة في قتل الحمل ومنها لا العائنه فيه  
 وخروج عنها مثالي **ومنها** يصح اعتناق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لأقل من ستة  
 أشهر ومنها يصح إفراجه بالوصية بشرط المذكور ومنها يصح الإيصاء به ولو حمل  
 وابتة ومنها يصح الإقرار له أن بين المقر سببا صالحا وولد لأقل من ستة أشهر ومنها أنه  
 يرت بشرط ولادته حيا ومنها أنه يورث قسم القربة بين ورثة الجنين إذا ضربت

بطلانها فالعلم ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سببا اذ اجابته بطلان العلم  
في الادتي وفي قوته فتصور عند اهل الخبرة في الجهل **ومنها** صحة تسمية ومنها ثبوت  
نسبة فتقول صاحب المجدي في باب العلم ان الاحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه  
ليس على إطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبل ما مراد بعضها كما اشار اليه في العناية  
وخرج عنها ايضا لو قال المليون ركعت الاجل او البطلنة او جعلت المال حالا فانه يبطل  
الاجل كما في الحائض وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تنفذ حكم ومما  
خرج عنها لو استقط الجوده فانه يقع لانها حقه كما في الاصل ومما خرج عنها لو استقط  
من حبس الرهن قالوا صح ذكره العادتي في الفصول **ومنها** الكفيل لو ابراه الكاتب صح  
مع ان الرهن والكفيل تابع للدين وهو باق وواقفنا ان الفقيه في الرهن والكفيل على صح

[illegible]

محمدة والفرق ان الحق في الطهارة تدبر فلا يسوغ فيه الاثارة والحق في حال المحقة فنفسه ذكره  
اثيرا والمالك غير نبوة في القراءة لان قراءة العلم والمساواة القربة والاثيرا بالمقرب  
مكره قال الجلال السيوطي رحمه الله على هذه الفاعلة من جاء ولم يجد في الصف فرجه فانه يجبر  
شخصا بعدم الاحرام ويندب للمحروا ان يساعده فمذايقه في نفسه قربة ابر الصف الاول  
انتهى ثم رابت في الجبهة منية المنيعة فيخرج معه دراهم فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان  
علم انه يصير على سنة فالانبار افضل والافانق على نفسه افضل **شبهة العاخرة الرابعة**  
التابع تابع تدخل فيها اربع قواعد **الاولى** انه لا يفرز بالحكم من فروعهما الحمل يدخل  
في بيع الام ولا يفرز بالبيع الهبة كالبيع **ومنها** الشرب الطريق يدخل في بيع الارض  
تبعها ولا يفرز ان البيع على الاظهر **ومنها** لا تارة في قتل الحمل ومنها لا العا بنفيه  
وخرج عنهما سائل **ومنها** يتبع اعناق الحمل دون امه بشرط ان تكون قدامه  
اشهر ومنها يتبع افراد البوصية بالشروط المذكور ومنها يتبع الايصاء به ولو حمل  
دابة ومنها يتبع الاقرار له ان بين المقر سببا صالحا ولو لا قدامه سنة اشهر ومنها انه  
يرث بشرط ولادته حيا ومنها انه يورث فتقسم الثمرة بين ورثة الجنين اذا ضربت  
بطونها فالعقم ومنها يتبع الاقرار به وان لم يتبين له سببا اذا جاءت به لعل المدة  
في الادي وفي قرة تنصو وعندها الخبر في الجحائم **ومنها** صحة تدبيره ومنها نبوت  
سنة فتقول صاحب المصداية في باب اللعان ان الاحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه  
ليس على اطلاقه لما علمت من نبوت الاحكام له قبلها فاما بعضها كما اثارت اليه في العنابة  
وخرج عنها ايضا لو قال المديون تركت الاجل او البطلة او جعلت المال حالا فانه يبطل  
الاجل كما في الحائنة وغيره فامع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرز بحكم ومما  
خرج عنها لو استقط الحوجة فانه يتبع لانها حقة كما في الاصل ومما خرج عنها لو استقط  
من حبس الرهن قالوا صح ذكره العماد في الفصول **ومنها** الكفيل لو ابراهه المالك صح  
مع ان الرهن والكفيل تابع للدين وهو باق وواقعا ان نفقة في الرهن والكفيل على الاصح



صاحب ولو شرا قصد المخرج **ومنه** فضو في زوجه امرأة برضا تام الزوج وكل بعد  
 بان تزوجه امرأة فقال نكحت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولاً ولكن زوجه بانما بعد  
 ذلك انقضى النكاح الاول **ومنه** شري كبر عينا وامر المشتري البائع بقبضه للمشتري لم ينج  
 ولو دفع اليه غرارة وامره ان يكيل فيها فتح اذ البائع لا يصح وكيله في المشتري في القبض  
 قصد او يصح ضمها حكماً لاجل الغرارة المشتري لم يبره فكل وكيل بقبضه فقال الوكيل لو استقلت  
 الحيا راعني خيار الرقبة ثم سقط خيار الوكيل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار روية  
 موكله عند ايجاج ربح خلافاً لما قرر من هذا الجنس لا يجوز اجازته ابتداءً ويجوز انهاء **ومنه**  
 القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يول الاستخلاف لم يخرج مع هذا الوكالم خليفة وهو يصح  
 ان يكون فاضياً واجاز القاضي اهلكا مع يجوز **ومنه** ان الوكيل بائع لا يملك التوكيل به ويملك  
 اجازة بيع ببيع فضو في المعنى فيه انه اذا اجاز بحيث علمه بما اتي به خليفة ووكيل الوكيل  
 كذلك فكلوا اجازته في الانهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء **ومنه** القاضي لو قبض  
 في كل اسبوع يومين بان كاله ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير يقضي في الايام  
 التي لم تكن ولاية القضاء فاذا جاء فوفية اجاز ما قبضه جازت اجازته انتهى **فايدة**  
 طهرت بمسليتين يقتضي في الابتداء لا يقتضي في البناء عكس القاعدة المشهورة **الاولى**  
 يصح تعليق السبق القضاء ابتداءً ولو كان عدلاً ففسق انغرل عند بعض المشايخ وذكر ان الكمال  
 ان الفتوى عليه **الثانية** لو ابق المأذون انخر ولو اذن للابق صح كافي قضاء المعراج وقبده  
 قاضيان بما في يده **القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة  
 وقد صرحوا به في مواضع **فصلها** في كذا الصلح في مسئلة صلح الامام في الظلم الجنسية في طريق  
 العامة وصرح به الامام ابو يوسف في كذا الخارج في مواضع وصرحوا في كذا الجنائيات  
 ان السلطان لا يصح عفو عنه قاتل لا ذليله وانما له القضاء والصلح وعلته في الانقياض بانه **علاء**  
 نصبنا ظراً وليس منه الظلم للشيء العفو واصلاً ما اخرج به كحديث في تصور حق البراء قال  
 قال عمر رضه اني انزلت نفسي من مال الله ثم بمنزلة والي التيمم ان احتج اخذت منه فاذا ايرث



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible]

الحق ليس له كذا في جامع الفصولين **الفصل العاشر** الحدود وتزاد الشبهات  
 وهو حديث صحيح رواه الجلال السيوطي معربا الى ابن عدي من حديث ابن عباس  
 واخرج ابن ماجه من حديث ابن هيريرة اذ قتلوا الحدود واستطعموا اخرجه الترمذي  
 والحاكم من حديث عائشة رضي الله عنهما اذ رووا الحدود عن المسلمين ما استطعوا فان  
 وجدتم للمسلمين مخرجاً فخلوا سبيلهم فان الامام لان يحل في العفو عن من ان يحل  
 في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه اذ رووا الحدود والعقوبة عباد  
 نساء ما استطعوا وفي فتح القدير جمع فقرها الامصار على ان الحدود وتزاد الشبهات  
 والحديث المروي في ذلك متفق عليه وثقة الامة بايقول الشبهة ما يشبه الباب وليس  
 واصحابنا يسمونها الى شبهة في العقل وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة في المحل  
 فالاولى تحقق في حق من شبهة عليه المحل وطهرته فقل غير الويل دليلا فلا بد من الظن والآثان  
 شبهة اصلا كطهارة حل وطهارة جارية او ابنة او امه او جده او جدته وان  
 ووطي المطلقة ثلثا في القعدة او باينا على مال او مختلفة وام الولد اذا اعتقها وهي  
 في القعدة ووطي العبد جارية مولاه والمرحون في حق المرمونة في رواية ومستعبر  
 الزهرى والمرحون في هذه المواضع لا اقداد اقال ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها  
 حرام علي وجب الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يبرع لاحد عليهما حتى يقر اجمعا  
 بعلمها باطهره والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنة والمطلقة طلاقا ما بينا  
 بالكفريات والجارية المبسطة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري وجعلوه مبرا  
 اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الوالطي وغيره والمرمونة اذا  
 وطئها المرحون في رواية كتاب الزهرى وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا  
 يجب الحد وان قال علمت انها حرام علي لان المانع هو شبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع  
 الثاني ووطي جارية عبده المأذون الحدون ومكاتبه ووطي البائع الجارية المبسطة بعد قبض  
 في البيع العاشر التي فيها الجارية المشتري وجارية التي هي اخذت من الرضاع وجارية قبل  
 طهارة في قول الكفاية



قوله والزوج المهرية في النكاح  
كما في كتاب النكاح

قوله بعض المال إذا أقر المهر  
بعد النكاح ولا يقع به كغيره

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

الاستبراء والزوجه المهرية بالزوجه وبالمهرية بالزوجه  
وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة العقد فلا حد إذا وطئ محرمة بعد العقد  
عليها وان كان عالما بالمحرمة فلا حد عليه من وطئ امرأة تزوجها بلا شهود او غير ذلك  
مولا او مولاه وقال لا حد في وطئ محرمة المعقود عليها اذا قال علمت انها حرام  
والعقوى على قولها كما في الخلاصة ومن شبهة وطئ امرأة اختفت في حجبها **وهنا**  
شرب الخمر للداوي وان كان المعقود حريمه **وهنا** انه لا يجوز التوكيل باستيفاء المهرود  
واختلف في التوكيل بابتائها وما يجرى عليها من الزنا لانها لا تثبت بشهادة النساء ولا  
بكتا العايف الى العايف ولا بشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة طه متعدي سوى  
حد الغنى الا اذا كانا لبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود والخاصة الا انه  
يضمن المال ولا يخلف فيها لانه لرجاء الكول وفيه شبهة حجة اذا انكر العايف ترك من غير  
يمين ولا تصح الكفالة بالحدود والعقاص ولو برهن العايف برجلين او رجل او امرأتين على  
اقرار المعقود في الزنا فلا حد عليه ولو برهن بثلاثة على الزنا حد واحد او لا قطع بسرقة مال  
اصله وان علا وفرغ وان سفل واحد الزوجين وسيدته وعبدته ومن بيت ما دون في دخوله  
ولا فيما كان اصلا ما حاكم عتقت تغريمه في كل السرقة ويسقط القطع برعواه المسروق  
ملكه وان لم يثبت وهو القضي الطرفين وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك  
**شبهه** يقبل قول المترجم في الحدود وكغيره فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل  
عن عبارة العايف والحدود لا يثبت بالابدال الا يرى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكذا  
العايف الى العايف اجيب بان كلام المترجم ليس بدل عن كلام العايف بل هو كالمترجم لا يعرف لسانه ولا يقف  
عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبادة ذلك الرجل لا بطريق  
البدل بل بطريق الاصل لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه الشهادة يصار اليها عند  
عدم الاقرار كما في شرح الادب القدر الشريف من الناس والشهيد **شبهه** العقاص  
في الذوق شبهة فلا تثبت الا بما تثبت به الحدود وما فرغ عليه انه لو زوج نائبا فقال زوجته  
وهو ميت

قوله والزوج المهرية في النكاح  
كما في كتاب النكاح

قوله بعض المال إذا أقر المهر  
بعد النكاح ولا يقع به كغيره

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح

وهو ميت فلا عقاص وجبت المهرية كما في العدة **وهنا** لوجه القائل بعد الحكم على العقاص  
فانه يقبل دية ولا عقاص يقبل من قال اقبلني فقبل واختلف في وجوب الدية والاصح عدم  
ولا عقاص اذا قال اقبل عدي او اخي او ابني او ابنتي كل شيء في العبد وجب الدية  
في غيره واستثنى في خزانة المفتين ما اذا قال اقبل ابني وهو صغير فانه يجب العقاص  
وتامر في البرائة وينبغي ان لا عقاص يقبل من يعلم انه محض الرم على التامر او لا وفي الحاشية  
ثمة فلو ارجلا عدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنه قال الحسن لا يقبل شهادتهم  
الا ان يقول انهم عفا عنه وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق  
الواحد وقال الحسن يقبل في حق الكل انتهى وكنت استدل العفو في شرح الكفر من الدعوى  
عند قوله وقيل خصه اعطه كفيلا فليرجع وكنت في العوايد ان العقاص كالمحدود الا في  
مسائل سبع الاولى يجوز القضاء بعلمه في العقاص دون الحدود وكما في الخلاصة **هنا**  
الحدود لا تورث والعقاص يورث **الثانية** لا تصح العفو في الحدود ولو كانا حد العذف  
بخلاف العقاص **الرابعة** التقادم يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد  
الذف **الخامسة** يثبت بالاشارة والكتابة من الاكرس بخلاف الحدود وكما في الهداية  
من مسائل شعبة **السادسة** لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في العقاص **السابعة**  
الحدود سوى حد العذف لا توقف على الدعوى بخلاف العقاص لا بد فيه من الدعوى والله  
تعالى اعلم **خاتمة** التفرقة بين شبهة ولوا قالوا ثبت ما ثبت به المال ويجري  
فيه الخلاف ويقضي فيه بالكول والكفارات تثبت معها ايضا الا كفارة الفطر في رمضان  
فانها تسقطها ولذا لا يجب مع النسيان والخطاء وبافساد صوم مختلف في صحته  
كما علم في تحريمه واما العدة فهل تسقطها لم اربأ الا ان ومن العجب ان الشافعية شرطوا  
في شبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله وفي الوقي فانه يقبل به وان كان  
موافقا لرأي ابي حنيفة ومن شرب النبيذ يحد ولا يرأى فيه خلاف ابي حنيفة رجع  
**الخاتمة السابعة** الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالعصبة ولو عصبا فلو غصب

قوله في المهر ما في كتاب النكاح  
وذكر المهر في كتاب النكاح



في هذه النسخة الاختلاف لوجامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان  
مناخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه شاة  
كذا في المبسوط وفي الحاشية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف مرة  
ولم يقصد به رفضه القاسية بل منه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ولو نوي بالجماع الثاني رفضه القاسية لا يلزم بالجماع الثاني شيئا انتهى **ومنها لو**  
**دخل مسجد وصلى الفرض او الرأية دخلت فيه تحته ولو لم يركع الفرض او الفرض ونزل**  
**دخل فيه طواف العودم بخلاف ما لو طاف لافاضة لا يدخل طواف الوداع لان طوافها**  
**مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد لحرام فبقي مع الجماعة لا ينوب عن تحته**  
**البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقب طواف ينبيح ان لا يكتفي به ركعتي الطواف**  
**بخلاف تحته المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحته**  
**المسجد ولو تلا آية سجدة فسجد الصلوة قبل ان يقرأ تلك آية كفت عن الصلاة**  
**لحصول المقصود وهو التعظيم وكذا لو ركع لها فورا اخرزت قياسا وهذه منسوبة**  
**من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا الوتلاية وكردنا**  
**في مجلس واحد التي بسجدة واحدة ولو تعدت السهو في الصلوة لم يتعد الجابر بخلاف**  
**الجابر في الاحرام فانه يتعد الجنبه اذا اختلف جنبه لان المقصد بسجدة التسليم**  
**انق الشيطان وقد حصل التسجدين اخر الصلوة والمقصود في الثاني جبر منكر الحرمة**  
**فكل جبر فاختلف المقصود ولو زني او شرب الخمر او سرق مزارا كفي واحد سواء**  
**كان الاول موجبا لما اوجب الله الثاني او لا فلوزني بكرا ثم ثانيا كفي ارحم ولو قوف**  
**مرارا واحدا او جماعة في مجلس او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زني تحت ثم**  
**زني فانه تحت ثانيا ولو زني وشرب سرق اقيم لكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في**  
**نهار رمضان مرارا لم يلزمه بالثاني وما بعده شئ ولو في يومين كانا من**  
**رمضانين تعذرت والا فان كثر الاول تعذرت والا اتحدت ولو قتل المحرم**

في هذه النسخة الاختلاف لوجامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان  
مناخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه شاة  
كذا في المبسوط وفي الحاشية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف مرة  
ولم يقصد به رفضه القاسية بل منه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ولو نوي بالجماع الثاني رفضه القاسية لا يلزم بالجماع الثاني شيئا انتهى **ومنها لو**  
**دخل مسجد وصلى الفرض او الرأية دخلت فيه تحته ولو لم يركع الفرض او الفرض ونزل**  
**دخل فيه طواف العودم بخلاف ما لو طاف لافاضة لا يدخل طواف الوداع لان طوافها**  
**مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد لحرام فبقي مع الجماعة لا ينوب عن تحته**  
**البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقب طواف ينبيح ان لا يكتفي به ركعتي الطواف**  
**بخلاف تحته المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحته**  
**المسجد ولو تلا آية سجدة فسجد الصلوة قبل ان يقرأ تلك آية كفت عن الصلاة**  
**لحصول المقصود وهو التعظيم وكذا لو ركع لها فورا اخرزت قياسا وهذه منسوبة**  
**من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا الوتلاية وكردنا**  
**في مجلس واحد التي بسجدة واحدة ولو تعدت السهو في الصلوة لم يتعد الجابر بخلاف**  
**الجابر في الاحرام فانه يتعد الجنبه اذا اختلف جنبه لان المقصد بسجدة التسليم**  
**انق الشيطان وقد حصل التسجدين اخر الصلوة والمقصود في الثاني جبر منكر الحرمة**  
**فكل جبر فاختلف المقصود ولو زني او شرب الخمر او سرق مزارا كفي واحد سواء**  
**كان الاول موجبا لما اوجب الله الثاني او لا فلوزني بكرا ثم ثانيا كفي ارحم ولو قوف**  
**مرارا واحدا او جماعة في مجلس او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زني تحت ثم**  
**زني فانه تحت ثانيا ولو زني وشرب سرق اقيم لكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في**  
**نهار رمضان مرارا لم يلزمه بالثاني وما بعده شئ ولو في يومين كانا من**  
**رمضانين تعذرت والا فان كثر الاول تعذرت والا اتحدت ولو قتل المحرم**

في هذه النسخة الاختلاف لوجامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة الا ان  
مناخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه شاة  
كذا في المبسوط وفي الحاشية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف مرة  
ولم يقصد به رفضه القاسية بل منه دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
ولو نوي بالجماع الثاني رفضه القاسية لا يلزم بالجماع الثاني شيئا انتهى **ومنها لو**  
**دخل مسجد وصلى الفرض او الرأية دخلت فيه تحته ولو لم يركع الفرض او الفرض ونزل**  
**دخل فيه طواف العودم بخلاف ما لو طاف لافاضة لا يدخل طواف الوداع لان طوافها**  
**مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد لحرام فبقي مع الجماعة لا ينوب عن تحته**  
**البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة عقب طواف ينبيح ان لا يكتفي به ركعتي الطواف**  
**بخلاف تحته المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرهما بخلاف تحته**  
**المسجد ولو تلا آية سجدة فسجد الصلوة قبل ان يقرأ تلك آية كفت عن الصلاة**  
**لحصول المقصود وهو التعظيم وكذا لو ركع لها فورا اخرزت قياسا وهذه منسوبة**  
**من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا الوتلاية وكردنا**  
**في مجلس واحد التي بسجدة واحدة ولو تعدت السهو في الصلوة لم يتعد الجابر بخلاف**  
**الجابر في الاحرام فانه يتعد الجنبه اذا اختلف جنبه لان المقصد بسجدة التسليم**  
**انق الشيطان وقد حصل التسجدين اخر الصلوة والمقصود في الثاني جبر منكر الحرمة**  
**فكل جبر فاختلف المقصود ولو زني او شرب الخمر او سرق مزارا كفي واحد سواء**  
**كان الاول موجبا لما اوجب الله الثاني او لا فلوزني بكرا ثم ثانيا كفي ارحم ولو قوف**  
**مرارا واحدا او جماعة في مجلس او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زني تحت ثم**  
**زني فانه تحت ثانيا ولو زني وشرب سرق اقيم لكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في**  
**نهار رمضان مرارا لم يلزمه بالثاني وما بعده شئ ولو في يومين كانا من**  
**رمضانين تعذرت والا فان كثر الاول تعذرت والا اتحدت ولو قتل المحرم**



الحكماء لم يوافقوا على ما ذهب اليه  
الجمهور من ان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا  
فان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد

صيدا في الحرم فحرّم واحد للآخر كونه اقوى ولو لم يكن الحرم ثوبا مطيبا فعليه فريتان  
لاختلاف الجنس ولذا قال الربيع في قول الكثر اوصف رأسه نجاء هذا اذا كان ما يباع  
وان كان عليه فعليه دمان دم للطيب ودم لنفطته الراس منهن وتبعه الجواز على التار  
فيما هو على المفرد به دم كونه حراما بغير اذن من غيره ولو لم يكن الا ان تجوز المبيعات غير محرم  
استثناء منقطع لانه حال المجاورة لم يكن قازما ولو تكررت بشبهة واحدة فان كانت  
بشبهة ملك لم تجب الامه واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت بشبهة اشتباه  
وجب لكل وطن مهر لان كل وطن صادف ملكا صغيرا لاول كوطن جارية ابنه او مكاتبه  
او المنكوبة فاسدا ومن الثاني وطن احد الشريكين الجارية المشتركة ولو لم يكن مكاتبه مشتركة  
مرارا احدى في نصفها وتعد في نصيب شريكه والحل لها ولا يتعد في الجارية المستحقة  
كونا في الطهيرة ومن روي بانه تقتلها لزمه الحد والقيمة لاختلافها ولو روي بغيره فقتلها  
وجب الحد مع الدية ولو روي بكيفية فافضا ما كان كانت مطاوعة من غير دعوى بشبهة  
فعليه الحد ولا شيء في الافضاء لرضا ما به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى  
بشبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت مكرمة من غير دعوى بشبهة  
فعليه الحد ونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بوليها فعليه الدية كاملة والآخر ضمن  
ثقت الدية وان كان مع دعوى بشبهة فلا حد عليها وان كان الولي يستمسك فعليه  
ثقت الدية كاملة ولا يجب المهر عند ما خلا فاحتمل وان كانت صغيرة يبيع مثلها كالكبرة  
الا في حق سقوط المهر وان كانت لا يجمع مثلها فان كانت يستمسك بوليها  
فعليه ثقت الدية وكما للمهر ولا حد عليها والا فالدية فقط كما في شرح الربيع من الحدود  
واما الجارية اذا تعدت بقطع عضوة ثم قتلها لانه اخل فيها الا اذا كانا خلتين  
عليه واحد ولم يخللها بحد وصور ما ثبت عشرة لانه اذا قطع ثم قتلها فان كان يكون عيون  
او خلتين او احدهما عمو والآخر خطاء وكل من الاربعة اما على واحد او اثنين وكل من  
الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح الماز في تحت الاداء والافضاء

والمعتدة

ويستند في هذا على ان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا  
فان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد

اي وهو الجاني فانه افضل من الذي  
باعت غيره بل انه المهر لانه في السيد وقد قطعناه  
المسئلة فها هو يوجب طهرا فانه في هذا وقد  
دفعنا ما ذكرنا ابن زرك

قال صدر الشريعة في كتابه في  
الطلاق اما عند اطلاقه او قبله  
لان النكاح لا يفسد بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا بل يفسد

الحكماء لم يوافقوا على ما ذهب اليه  
الجمهور من ان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا  
فان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد

والمعتدة اذا طليت بشبهة وجبت اخرى وتدخل في المهر منها سواء كان المهر  
صاحب العدة الاولى او غيره لمحصل المقصود وقد علمت ما اخرنا عنه بقول من  
واحد ويقولون ولم يخلق مقصودا ويقولون غالبا والله تعالى اعلم  
**المرأة** اعمال الكلام اروي من امرها في المهر فان لم يكن المهر ولو اتفق  
اصحابنا في الاصول على ان المعتدة اذا كانت معتدرة فانه يصار اليها الجواز على كل حال  
من هذه النحلة او من الرقيق حنت في الاول بالاكل ما يخرج منها وبغيرها ان يبيعها او يشرى  
به ما كولا وفي الثانية بما يتخذ منه كالحجر ولو اكل من الشجرة او الرقيق لم يحن على بيعه  
والمهر بشرعا او عرفا كالمعتدروا ان تعدت الحقيقة والمجاز او كان الاصل مشتركا  
بلا مرجح اهل لعدم الامكان فالاول كقوله لامرأة المعروفة لابنها من شيعة لم يحرّم  
نذلك ابراهيم الثاني لو اوصى لوالده وله معتق بالكسوة له موال اعتقهم ولهم موال  
اعتقهم انصرف اليه موليهم لانهم الحقيقة ولا يشترط لوالده لانهم المجرور  
ولا يجمع بينهما وما فرقت على هذه القاعدة في الحائنة رجل له امرأتان فقال لاحدهما  
انت الحائنة اربع فحالت الثلاث تكفي في حق الزوج او وقعت الزيادة على فلتانة  
لا يقع على الاخرى شيئا وكذا لو قال الزوج الثلث لك والبق لي صاحبك لا يطلق  
الاخرى انهم لعدم امکان العمل فاهل لان الشراء حكم سلطان ما زاد فلا يمكن  
اتباعه على احد ومنها حكاية الاسد الطحاوي وحكاية في سيرة الزهر من الطلاق  
ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدكم الحائنة في الحائنة  
ولو جمع بين منكوحة ورجل وقال احدكم الحائنة لا يقع الطلاق على امرأتها في قول  
ابن عباس وعنه ابن عباس انه يقع ولو جمع بين امرأتها واجنبية وقال طلق احدكم  
طلقت امرأتها ولو قال احدكم الحائنة ولم ينو شيئا لا تطلق امرأتها وعنه ابن عباس  
رجع انها تطلق ولو جمع بين امرأتها وبين ما ليس بحل للطلاق كالسبيمة والحجر وقال احدكم  
الحائنة طلق امرأتها في قول ابن عباس وعنه ابن عباس لا تطلق ولو جمع بين امرأتها

والمرأة اذا طليت بشبهة وجبت اخرى وتدخل في المهر منها سواء كان المهر  
صاحب العدة الاولى او غيره لمحصل المقصود وقد علمت ما اخرنا عنه بقول من  
واحد ويقولون ولم يخلق مقصودا ويقولون غالبا والله تعالى اعلم  
**المرأة** اعمال الكلام اروي من امرها في المهر فان لم يكن المهر ولو اتفق  
اصحابنا في الاصول على ان المعتدة اذا كانت معتدرة فانه يصار اليها الجواز على كل حال  
من هذه النحلة او من الرقيق حنت في الاول بالاكل ما يخرج منها وبغيرها ان يبيعها او يشرى  
به ما كولا وفي الثانية بما يتخذ منه كالحجر ولو اكل من الشجرة او الرقيق لم يحن على بيعه  
والمهر بشرعا او عرفا كالمعتدروا ان تعدت الحقيقة والمجاز او كان الاصل مشتركا  
بلا مرجح اهل لعدم الامكان فالاول كقوله لامرأة المعروفة لابنها من شيعة لم يحرّم  
نذلك ابراهيم الثاني لو اوصى لوالده وله معتق بالكسوة له موال اعتقهم ولهم موال  
اعتقهم انصرف اليه موليهم لانهم الحقيقة ولا يشترط لوالده لانهم المجرور  
ولا يجمع بينهما وما فرقت على هذه القاعدة في الحائنة رجل له امرأتان فقال لاحدهما  
انت الحائنة اربع فحالت الثلاث تكفي في حق الزوج او وقعت الزيادة على فلتانة  
لا يقع على الاخرى شيئا وكذا لو قال الزوج الثلث لك والبق لي صاحبك لا يطلق  
الاخرى انهم لعدم امکان العمل فاهل لان الشراء حكم سلطان ما زاد فلا يمكن  
اتباعه على احد ومنها حكاية الاسد الطحاوي وحكاية في سيرة الزهر من الطلاق  
ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احدكم الحائنة في الحائنة  
ولو جمع بين منكوحة ورجل وقال احدكم الحائنة لا يقع الطلاق على امرأتها في قول  
ابن عباس وعنه ابن عباس انه يقع ولو جمع بين امرأتها واجنبية وقال طلق احدكم  
طلقت امرأتها ولو قال احدكم الحائنة ولم ينو شيئا لا تطلق امرأتها وعنه ابن عباس  
رجع انها تطلق ولو جمع بين امرأتها وبين ما ليس بحل للطلاق كالسبيمة والحجر وقال احدكم  
الحائنة طلق امرأتها في قول ابن عباس وعنه ابن عباس لا تطلق ولو جمع بين امرأتها

الحكماء لم يوافقوا على ما ذهب اليه  
الجمهور من ان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد بالزنا  
فان النكاح لا يفسد  
بالزنا بل يفسد  
بالزنا بل يفسد



اي يمكن ان يقال ان الطلاق الطلاق  
على الرجل يكون مجازا في عاقله خلاف  
البيهية والجر والجرهما ابن زركلي

لان الطلاق لا يراه القيد وهو  
فيها لانه لانه عبارة عن غلظ النكاح  
شرعا وللنكاح ثبت له عليها لا كما  
عليه ابن زركلي

ينبغي ان يقال عند وجود المخرج  
وهو المواقف لما ذكر في اول  
الفتاوى من قوله او كان اللفظ  
مشتركا بلا مخرج  
ابن زركلي

قال السبكي لو ان طلاقا وقع عليه من فريضة  
الصحيحة في نكاحه من ان طلاقه  
انتهى كلامه  
في كتابه عند قول ابن زركلي

والحيثية وقال احدكم طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين  
احداهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احدكم طالق لا تطلق صحيحة  
النكاح كما لو جمع بين مكسوة واجنبية وقال احدكم طالق انتهى وحاصله انه اذا  
جمع بين امراته وغيره قال احدكم طالق لم يقع على امراته في جميع الصور الا اذا جمع  
بينها وبين جد او بھيمة لان الجدار لما لم يكن اهلا لعمل اللفظ لامرته بخلاف ما اذا  
كان المضموم او مينا فانه صالح في الجملة الا انه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه  
وكذا التوقا لهما انما يشك طالق وقد يقال ان الطلاق لا يراه الوصلة وهي مشتركة بينهما وما  
فرقة على الفاعلة قول الامام الاعظم اذ قال لعبد الله بن مسعود هذا ابني فانه اعلم  
عنتا مجازا في هذا امر ومما اجملاه وقال في المنار من بحث الحروف من او وها لا اذا  
قال لعبد الله ودابة هذا امر ومما اجملاه انه باطل لانه اسم لاحد وما غير عين وذلك غير محل  
للتعلق وعند من هو كذلك لم يكن على احتمال التعيين حيث انه التعيين كما في مسئلة العبد من العمل  
بالمحتمل اولى من الالهام المحمل ما وضع حقيقة مجازا على محتمل وان سحلت حقيقة  
وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى فانه لو قال لعبد ودابة  
احدكما حرقت العبد بالاجماع كما في المحيط وبيت الفهر الفرق في شرح المنار ومنها  
لو وقع على اولاده وليس له الا اولاد او لا حمل عليهم صنوا للفظ عين الالهام  
علما بالمجاز وكذا لو وقع على مواله وليس له موال وانما له موال في موال استحقاقا كما في  
التحريم وليس منها ما لو اتى بالشرط والجواب بلا فانه لا نقول بالتعريف لعدم امكانه  
فتبين ولا ينوي خلافا لما عاين من مع وكذا انت طالق في مكة فتبين ان الا اذا اراد  
في دخول مكة فدين فاذا دخلت مكة تعلق وقد جعل الامام الا سيوطي من فروعها  
ما اذا وقع في فتاوى السبكي فنذكر كلامها بانها تمام ثم نذكر ما يشره الله في ما ياسبب  
اصولنا قال السبكي لو ان رجلا طلق عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم وسلكه فمعه ذكر  
واتى للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم غيبا او نسل عاد ما جازيا من ذلك

على ولده

على ولده ثم على ولده ثم نسله على النصفة وعلى ان من توفي من غير نسل عاد  
جازيا عليه على من في درجة من اهل الوقف المذكور بقوم الاقرب اليه لا اقرب ويسوي  
الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل استحقاقه نسل من منافع الوقف  
وترك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه الموقوف لو بقي حيا الى ان يصير له نسل من منافع  
الوقف المذكور وعام من الاستحقاق تمام الموقوف فاذا انقضوا فعلى الفقهاء ولو في الموقوف  
على من استحق الوقف الى ولده احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم  
عمر وعلي والطيفة وولده انه محمد الموقوف في حقيقته والود وهما عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر وعلي  
نسل ثم توفيت الطيفة وترك بنتا نسيته فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا نسيته زينب  
ثم توفيت فاطمة بنت الطيفة غيبا غير نسل فاجب من ينقل نصيب فاطمة المذكور فاجب الذي  
ظهر في الان نصيب عبد القادر جميعه فبسم هذا الوقف على سنتين خراج عبد الرحمن منه  
اشان وعشرون ومكة احد عشر وزينب سبعة وعشرون ولا شيء لغيرهم  
بل كل وقت يجب قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم عمر  
وعلي والطيفة للذكر مثل حظ الانثيين فعليه خمسة ولعمري في هذه الطيفة خمسة  
وهو الذي غلبنا في محمل ان يقال ان كل عبد الرحمن ومكة ولما اتجه الموقوف في حقيقته اليه لا  
فقره ابيهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبعان ولعمر السبع والطيفة السبع وهذا  
وان كان محتملا فهو مرجوح عننا لان كل من في ما خذله ثلثة امور احدها ان مقصود الواقف  
ان لا يحرم احدا من ذرية وهذا ضعيف لان المقاصد اذ لم يدل عليها اللفظ لا يعتبر  
التي في ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفروعها لا بين الطبقتين جميعا  
وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كفت على الية مرة في وقت اللفظ اقتضاه فيه ليست  
في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه  
نسله قام ولده وهذا اولى من انما يتم لو صدق على الموقوف في حقيقته والود انه من اهل الوقف  
وهو مستل كان قد وقع مثلها في ان من قبل التسعين وستماية وطبقوا فيها نقلا

من اهل الوقف قبل استحقاقه  
نسله قام ولده وهذا اولى من انما يتم لو صدق على الموقوف في حقيقته والود انه من اهل الوقف  
وهو مستل كان قد وقع مثلها في ان من قبل التسعين وستماية وطبقوا فيها نقلا

فان الواقي نص في الصورة المذكورة ان من مات  
منهم قبل الاستحقاق نسله قام ولده فانه من اهل الوقف  
اي ان يصير له نسل من منافع الوقف



فيقتضيه الحال انه ليس من اهل الوق في ذلك لا في  
 بالمقصود فان الواقي في الصورة المبرورة فيقتضي ان  
 عدم الاستحقاق في صورة والده لا يمنع الاستحقاق  
 انه نفي عن جباة ويسمى بالمال في صورة والده لا في مقتضى  
 اقول لا يخفى ان زيدا ايضا موقوف عليه لانه في مقتضى  
 قصده الواقي ايضا موقوف عليه لانه في مقتضى  
 بقوله عليه السلام ان من اهل الوق في صورة والده لا في مقتضى  
 وحصوله صا مطلقا والوقوف عليه في مقتضى  
 الواقي اخذ مطلقا والوقوف عليه في مقتضى  
 ان عمره ليس من اهل الوق في صورة والده لا في مقتضى  
 على وجهه في مقتضى

**قوله** لان الواقي انما ينشأ على اسم لا ينشأ ان  
 يكون الموقوف عليه منصوصا باسمه في الوق  
 وليس هذا ايضا كالنقص في الوق في مقتضى  
 باوصافهم اهل الوق في مقتضى  
 نقض عليه بصف الولادة في مقتضى  
 وعامة الوق في مقتضى

في الكلام حاله في مقتضى  
 في الصورة المذكورة لم ينشأ على  
 فنافع الوق في مقتضى  
 فمقتضى العارية في مقتضى  
 فمقتضى العارية في مقتضى

فلم يجزوه فارسلوه الى الديار المحيرة يشكون عنها ولا ادري ايجابهم لكن رأيت بعد  
 ذلك في كلام الاحبار فيما اذا وقف على اولاده على ان مات منهم انتقل الى اولاده  
 ومن مات ولا ولد له انتقل الى الباقي من اهل الوق فمات واحد عنى ولا انتقل نصيبه  
 فاذا مات اخر عنى غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوق فهذا التعليل يقتضي  
 انه انما صار من اهل الوق بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياته  
 والرسول من اهل الوق وانه انما يصدق عليه اسم الوق بعد موت والده اذا اُلِيَ اليه الاستحقاق  
 قال وما يقتضيه ان ابن اهل الوق والموقوف عليه عموما وحصولا من وجه فاذا وقف  
 مثلا على زيد ثم عمر ثم اولاده فعمر موقوف عليه في حياته زيد لانه معين قصده الوق  
 بخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوق حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت  
 زيد واولاده اذا اُلِيَ اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من اهل الوق ولا يقال في كل  
 واحد انه موقوف عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقي واما الموقوف الاولاد الفقراء  
 قال فبين بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الوق اصلا ولا موقوفا  
 عليه لان الواقي لم ينشأ على اسمه قال وقد يقال ان المتوفى في حياته ابيه حتى انه لو مات  
 ابوه جري عليه الوق فينتقل اليه الاستحقاق الى اولاده قال وهذا قد كنت في وقت  
 الجدة ثم رجعت عنه **فان قلت** قد قال الواقي ان من مات من اهل الوق قبل استحقاقه  
 بشئ فمات من اهل الوق مع عدم استحقاقه قبل ان ياتي اهل الوق عليه من نصيب  
 اليه الوق فيدخل تحت والد عبد الرحمن وملكه في ذلك فيستحقان ونحن نرجع في الاولاد الى  
 ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء ام لا **قلت** لانم مخالفة ذلك  
 لما قلناه اما اولادنا لم نقل قبل استحقاقه واما قال قبل استحقاقه فيستحقون ان يكون قد  
 استحق شيئا صار به من اهل الوق ويترقب استحقاقه اخر فموت قبل فمقتضى الوق  
 على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشئ الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه  
 فيجوز ان يقال ان الموقوف عليه او البطلن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني

انه صار

قد انشأ الوق في زمانه  
 او ما انشأ الوق في زمانه  
 وان هذا من اهل الوق  
 وان هذا من اهل الوق

انه صار من اهل الوق في زمانه ما استحق من الوق شيئا اما لعدم الاستحقاق  
 بمقتضى زمان او غير هذا حكم الوق بعد موت عبد القادر فمات في عمره غير منتقل  
 نصيبه الى اخيه عملا بشرط الوق في حياته فيدرجه نصيب عبد القادر تحتها انما تعلل  
 التعلق في طائفة الثلث ويستحق حصة عبد الرحمن وملكه على مات لطيفة انتقل نصيبها  
 الثلث الى ابنها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكه شئ للوجود اولاد عبد القادر وهم جميعا  
 لانهم اولاد ومدهم على اولاد الاولاد الذين هما منهم ولما توفي علي بن عبد القادر  
 وحلف بنته زينب احتل ان يقال نصيبه كله وهو ثلث نصيب عبد القادر لعلها على بقول  
 من مات منهم عنى ولا انتقل نصيبه لولده وبقي حصة بنت عمته مستوحدة بنصيبها  
 لزينب ثلثه وثالثه ثلثه **واضح** ان يقال ان نصيب عبد القادر كله ينقسم الآن على  
 اولاده عملا بقول الواقي ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فماتت جميع اولاد  
 الاولاد استحقاقا بعد الاولاد واما جباة عبد الرحمن وملكه وبها من اولاد الاولاد  
 فاذا انقرض الاولاد زال الحجب فاستحقان وتقسيم نصيب عبد القادر بين جميع اولاد  
 اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة هذا  
 امر مقتضاه النزول الحادث بانقرض طائفة الاولاد المستفاد من شرط قول الواقي  
 ان اولاد الاب بعد عم ولا شك ان فيه مخالفة لما مر قوله ان من مات نصيبه لولده فانه  
 لما مر يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب واستمر نصيب لطيفة لبنتها فاطمة في الفناء  
 بهذه العمل فيها جميعا ولو لم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقي ان بعد الاولاد لا يكون  
 لاولاد الاولاد فمات من اهل الوق جميع هذا ان الفناء من تعارضه وهو تعارض  
 قوي صعب ليس في هذا الوقت مخرا صعب منه وليس الترجيح فيه بالمحقق بل هو محل نظر الفقهاء  
 وحطرت فيه طرق **منها** ان الشرط المقتضى لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم  
 في كلام الواقي الشرط المقتضى لآخر اجرام بقوله مات انتقل نصيبه لولده فمات  
 فالعمل بالمقدم او لا لان هذا ليس من باب النسخ حيث يقال العمل بالماضي خرا في **ومنها**

انما انشأ الوق في زمانه  
 او ما انشأ الوق في زمانه  
 وان هذا من اهل الوق  
 وان هذا من اهل الوق

اي يقطع منها الاصالا على انه من اهل الوق في مقتضى  
 ويقتضي ان يكون من اهل الوق في مقتضى  
 من توفي في مقتضى

فقد انشأ الوق في زمانه  
 او ما انشأ الوق في زمانه  
 وان هذا من اهل الوق  
 وان هذا من اهل الوق

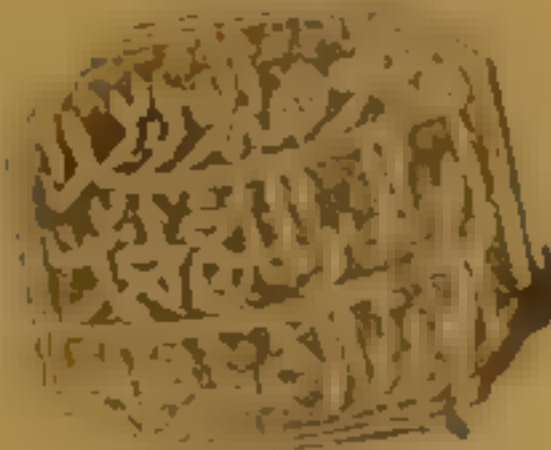


والخصيص بالغا والفرق ان ليس  
بالغا بل بالخصيص ولم يبين ان  
ان كان الفاء

قوله قد قرئ كلامه تقدم المانع وانما قوله فالاعطاء  
اولي من قوله قد قرئ كلامه ان المقصود الوافي ليس هو  
حرفان احدهما من ذرية تكلف ولم يزل عليها فلفظ  
فارجع اليه

قوله وهو الذي اني قلنا لا يبين وهو النصب الذي وقع فيه  
الذين في النسبة في الطبقة الاولى لانها من خط الازاد  
فانه خلق لانه لا يمكن ان يكون نصيبا الا في ذرية الازاد  
الذين عاود اليها من نصيب والدهما على اكثر وهو  
شكوك ابن زيار

ان ترتيب الطبقات اصل فذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فخرج وتخصيص لكل الال  
فكان التسلسل بالاصل اولي **ومنها** ان من صنفه عامة بقوله من مات وله ولد صالح  
لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اراد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد  
متفصيا هذا الشرط فكان عماله من وجه مع اعمال الاول وان لم يعمل فذلك كان  
للاول من كل وجه وهو مرجوح **ومنها** اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية  
وحرمانهم تعاضلا ترجح فيه فالاعطاء اولي لانه لا شك ان اقرب الي غرض الوافين  
**ومنها** ان استحقاق زينة لاقبل الامر من وهو الذي يختصها اذا ترك بينها وبين  
بقية اولاد الاولاد متحقق وكذا فاطمة وازاد على المحقق في حقها به شكوك فذلك  
في استحقاق الرحمن ومكة له فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللطيفين فتنقسم  
فينقسم بين عبد الرحمن ومكة وزينة وفاطمة وميل تقسيم للذكر من خط الانثيين فيكون  
لعبد الرحمن خمس وكل من الاناث خمس نظرا اليهم دون اصولهم وانظر الى اصولهم  
فينقسمون فترتفع لو كانوا موجودين فيكون فاطمة خمس وزينة خمس ولعبد الرحمن  
ومكة خمس فيه احتمالا وانما في الثاني ميل حية لا يوصل فخذ على فخذ في المقدار بعد  
ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقي من اصل الوقت زينة بنت  
حالي وعبد الرحمن ومكة ولما اعطيتا وكلمهم في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد  
الرحمن بنصفه ومكة ربعه وزينة ربعه ولا نقول هنا فنظر الى اصولهم لان الانتقال  
منهم ويخرج من هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد الرحمن  
ومكة الخمس حصلا لمها بكون علي ونصف ورابع الخمس الذي فاطمة بينهما بالترتبة  
فلعبد الرحمن نصف خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومكة ثلث خمس ورابع خمس فاجتمع لزينة  
الخمس بكون والدهما ورابع خمس والوطا فاطمة فافضلها اية عدد يكون له خمس  
والخمس وهو سبعة وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف  
خمس وثلاث خمس ومكة احدى عشر وهي ثلث خمس ورابع خمس وهذا ما ظهر في الاستحقاق  
احدا



قوله قد قرئ كلامه تقدم المانع وانما قوله فالاعطاء  
اولي من قوله قد قرئ كلامه ان المقصود الوافي ليس هو  
حرفان احدهما من ذرية تكلف ولم يزل عليها فلفظ  
فارجع اليه

احدا من الفقهاء يتقدم في نظر النسبة ككلام السبكي **قلت** قارة الجلال الاسيوطي  
الذي يظهر اختياره اولا دخول عبد الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر وعلمهما قوله  
ومن مات من اصل الوقت كما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه من اصل من اصل الوقت  
ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف كلامه من اللفظ وخلاف المبادر  
اي الا فقام بل مرجح كلام الواقف انه اراد باصل الوقت الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل  
في الاستحقاق بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه وقوله شئ من منافع الوقت دليل قوي لذلك فانه  
مكره في سياق النظم وفي سياق كلام معناه النفي فيقيم لان المعنى ولم يستحق شيئا من  
الوقت وهذا يرجح في رد الثاني ويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفي  
لوقتي حياته ان يصير له شئ من منافع الوقت فلهذا لا فاطمة كلها حرجية في انه مات قبل  
الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولا على ان مات  
عنه ولربما كان جارا عليه على ولده وانه يعني عنه ولا ينافي في هذا الشرط الترتيب  
في الطبقات ثم لان ذلك عام فخصه هذا كما خصه ايضا قوله على ان مات عنه وله  
بج وايضا فانا اذا علمنا مجموع شرط الترتيب نرم منه الفاء هذا الكلام بالكلية وان  
لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومكة لما استوفوا في الورقة  
اخذا من قوله عاد علي من في درجته فبقوله ومن مات قبل استحقاقه اية اخرى محتملا لان  
له اثر في صورة بجلال ما اذا علمناه وخصه بخاصة عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكل  
وجما بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به فتقول لما مات عبد القادر وقسم نصيبه بين  
اولاده الثلاثة وولدي ولده اسبا لعبد الرحمن ومكة السبعان اثنان فلما  
مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدي اخيه نصيب عبد القادر ومكة بينهم  
لعل خمس وللطيفة خمس ولعبد الرحمن ومكة خمس اثنان ولما توفيت الطيفة  
انتقل نصيبها بكاملها لبقية فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكامله لبقية زينة ولما  
توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقي من في درجتها زينة وعبد ومكة قسم نصيبها

قوله قد قرئ كلامه تقدم المانع وانما قوله فالاعطاء  
اولي من قوله قد قرئ كلامه ان المقصود الوافي ليس هو  
حرفان احدهما من ذرية تكلف ولم يزل عليها فلفظ  
فارجع اليه



بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بجم لا باصولهم كما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس ولكل بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع فمقتسم نصيب عبد القادر وشيخ جزاء لزينب سبعة وعشرون وهي خمس وعشرين وربع خمس ولعبد الرحمن اثنا عشر وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث ولكل واحد عشر وهي ثلثا خمس وربع فصح ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد الرحمن ولكل والجزء حينئذ نصيبه هذه القسمة والسبكي ترتب فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لانترد في ذلك

**مسألة السبكي** ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم على اولاده ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه بشي من فوائده الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وحلف ولدين هما عماد الدين وحديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن توبة الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لا اخذه ثم ماتت حديجة فماتت اخوها بالباقي او شياركة وله اخيه نجم الدين والباقي نصيبه في المقتضى ان يمتثل المشرركه ولكن لا يرجع اختصاص الاخ ويرحمه ان النصيب على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا اخر ما ورد

الجلال الا سيوطي في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه الجلال الا سيوطي ثم اذكر بعده ما عني في ذلك وانا اطلب فيها لكثرة وقوعها وقد افقت فيها مرارا اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون ثم للذكر مثل حظ الانثيين بشرط انتقال النصيب من ولد الى ولد غير ولد الى من هو في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لولده حيا فمات الواقف عن ولد ثم مات احد ما في ثلاثة

مسألة السبكي ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم على اولاده ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه بشي من فوائده الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وحلف ولدين هما عماد الدين وحديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن توبة الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لا اخذه ثم ماتت حديجة فماتت اخوها بالباقي او شياركة وله اخيه نجم الدين والباقي نصيبه في المقتضى ان يمتثل المشرركه ولكن لا يرجع اختصاص الاخ ويرحمه ان النصيب على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا اخر ما ورد

ولولي

مسألة السبكي ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم على اولاده ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه بشي من فوائده الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وحلف ولدين هما عماد الدين وحديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن توبة الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لا اخذه ثم ماتت حديجة فماتت اخوها بالباقي او شياركة وله اخيه نجم الدين والباقي نصيبه في المقتضى ان يمتثل المشرركه ولكن لا يرجع اختصاص الاخ ويرحمه ان النصيب على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا اخر ما ورد

ولولي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولد ثم مات واحد عن غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خلف المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شي لولي ابنه المتوفى في حياته ومن مات من الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنيصبه له مادام اهل طبقة ابيه فمن مات بعدهم تقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد التسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة ابيه فنقتض القسمة بموت الطبقة الثانية ونزول الجب عن ولولي المتوفى في حياة ابيه علما بقوله ثم اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول فمن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ونقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول فنقتض الاول القسمة ويكون بينهم بالتسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه ان يفرض اهل تلك الطبقة فنقتض القسمة ويقسم بينهم بالتسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الجلال الا سيوطي له في شي واحد وهو ان اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة كما ذكره الجلال الا سيوطي واما قوله بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن فقد افتي به بعض علماء العصر وعروا ذلك الى الخصاف ولم يتنبهوا لصورة الخصاف وما صور السبكي فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاف بالاحتصاص وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاف صور

الاولى وقف على ذرية بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالتسوية على الاستقلال فنقتض القسمة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم **الثانية** وقف عليهم شادكا فقدم البطن الا على ثم وثم ولم يزد فلا شي لاهل البطن الثاني مادام واحد من الا على ومن مات عن ولد فلا شي لولده ويستحق من مات

قوله استحق الجميع بالتسوية منظور فيه فانه قد مر انه لو وقف على ذرية بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالتسوية على الاستقلال فنقتض القسمة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم **الثانية** وقف عليهم شادكا فقدم البطن الا على ثم وثم ولم يزد فلا شي لاهل البطن الثاني مادام واحد من الا على ومن مات عن ولد فلا شي لولده ويستحق من مات

مسألة السبكي ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم على اولاده ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه بشي من فوائده الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وحلف ولدين هما عماد الدين وحديجة وولد ولدت ابوه في حياة والده وهو نجم الدين بن توبة الدين بن حمزة فاخذ الولد ان نصيبهما وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيا لا اخذه ثم ماتت حديجة فماتت اخوها بالباقي او شياركة وله اخيه نجم الدين والباقي نصيبه في المقتضى ان يمتثل المشرركه ولكن لا يرجع اختصاص الاخ ويرحمه ان النصيب على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى هذا اخر ما ورد



ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لأمع الاول كونهم من **الثالثة** وفق  
 على ولده واولادهم وسكنهم لا يدخل ولده من كآبوه مات قبل الوقف كونه مختص  
 اولاد الولد الموقوف عليه يخرج المتوفى قبله **الرابعة** وفق على اولاده واولاد  
 اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وثلث لاشي للبطن الثاني  
 مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى  
 ثم انقضت الاعلى طامشا ركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقضت  
 الثاني يشارك الثالث **الخامسة** وفق على اولاده واولاد اولاده وذريته  
 ونسله ولم يرتب وشرط ان مات عن ولد فنيصبه له وحكمه قسمته بين الولد  
 وولد الولد بالتبوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان  
 الجعول له مع سهم السوية وما استقل اليه من والده **السادسة** وفق على ولد له لصليبه  
 ذكرا او انثى وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم وسكنهم وحكمه  
 قسمته القلية بين ولده ذكرا او انثى واولاد الذكور ذكرا او انثى بالسوية  
 فيه خل اولاد ذوات البنين فلو مات بعده تقدم الاعلى ثم وثلث اختص ولده  
 لصليبه ذكرا او انثى فاذا انقضوا اصاب لولد البنين دون اولاد البنات  
 ثم لاولاد بنو لاء ابوا **السابعة** وفق على بناته واولادهم واولاد اولادهم  
 وحكمه ان القلة بناته ونسلهم فلو مات تقدم البطن الاعلى اتباع فان شرط بعد  
 انقضت نسلهم لولد الذكور ونسلهم اتباع فان مات بعض ولده الذكور  
 عن اولاد وبنى البعض وله اولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان القلة لهم سواء  
 فان رتب القلة للباقيين من ولده فاذا انقضوا كانت لولد الموي **الثامنة**  
 وفق على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا بشرط ان مات عن ولد  
 فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان القلة للاعلى ثم وثلث فاقسمت  
 سنيين ثم مات بعضهم عن نسل فالنسل على عدد اولاد الوقف الموجودين  
 يوم الوقف

في الميراث  
 في الميراث  
 في الميراث  
 في الميراث  
 في الميراث

في الميراث

يوم الوقف وعلى اولاده الحاديين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت  
 كان لولده وانما جعل لولده من مات خصبه ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الوقف  
 شرط تقدم الاعلى كونه قال بعده ان مات عن ولد فنيصبه له وكذا الوفاة الاعلى الا  
 واحدا فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان  
 عدو البطن الاعلى عشوة فمات اثنان بلا ولد وبلا نسل ثم مات اخران عن ولد لكل ثم  
 مات اخران عن غير ولد وحكمه ان تقسم القلة على ستة على بنو لاء الاربعة وعلى الميتين  
 الذين تركا اولاد فما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهم ولومات  
 من العشوة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سبعة سبعة سبعة سبعة  
 يكون لاولاده فلو قسمها سنيين بين الاعلى وهو عشوة ثم مات اثنان عن غير ولد  
 ثم مات واحد عن اربعة اولاد وواحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك  
 ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم القلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب  
 الموي كان لاولادهم لكل سهم ابيه ثم ينظر الى ما اصاب الاربعة يقسم اربعا فمات  
 سهم من مات عن غير ولد الى اصل الوقف فتساوى القسمة على ثمانية فما اصاب الدهم  
 قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات عن ولد اثنان فما اصاب الميت  
 كان لولده فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن غير ولد او مات  
 بعض الاعلى انهم من الثاني رجل او رجلا عن ولد وحكمه انه لاشي لولده من مات قبل ابيه  
 ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم عاد الامم لخصاف الصورة  
 الثانية من غير زيادة ولا نقص وقدر ان البطن الاعلى لو كانوا عشوة وكان له ابنا  
 ماتا قبل الوقف وترك كل ولدا للاحق لهما مادام واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني  
 فلا حق لهما حتى ينقض فلو مات العشوة وترك كل ولدا اخذ كل نصيب ابيه ولا شي لولد  
 من مات قبل الوقف وان استورا في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشوة فما  
 اصاب الحي اخذوه وما اصاب الموي كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد انتقلت القسمة

قوله وقدر ان البطن الاعلى مع هذا التوزيع  
 مخالف لما في الصورة الثالثة من الصور المتولة  
 على الخصاف فانه نص فيهما على ان ماتا قبل الوقف  
 لا حصته له ولولده وقدر انهما واما في اثناء الميراث  
 التي بينهما ان بعد انقضت البطن الاول لولده حصته  
 ابن من ترك



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, written diagonally across the page.

**علاوة** وكتب في آخره الحج فخرنا في فني الاصول ان  
 العام والخاص اذا اوتوا في كلام يعمل بها بقدر الامكان في  
 بقدر العام على قدر كونهما والخاصة فانه اذا اشتراط الاستبدال  
 فلا يعينه كان بمنزلة الاستثناء من قوله لا يبيع ولا يبيع  
 فان في الكلامين لا يبيع ولا يبيع احد الا في كل واحد  
 قدم واخر فانه الاستثناء عند الزيادة في الحقيقة قال  
 في آخر الكلام فانه الاستثناء عند الزيادة في الحقيقة قال  
 رجل اوصي بهذه الاستثناء اذا كان من غير الاول كونه  
 له لانه ما وصل صحيح الاستثناء اذا كان من غير الاول كونه  
 انما يفيد تضييقا منها حادثة وقعت في سنة بيع  
 في عام الاستثناء منها حادثة وقعت في سنة بيع  
 وتعاينة وهي ان رجلا وقف على اولاده واولادهم  
 المعينين ووقف على عيشة ما في سنة البيع لانه لا  
 وبعد التراضى على بعض حصة غير المعينين لانه لا  
 مولانا ابو المعينين عاينة الواقف وبقية العشاء  
 القضاء لان الواقف اوضح على ان مراده من لفظ  
 لعدم معنى دليل الى ان يمكن ان يكون الواقف حال  
 كلها معنى ما بين مولانا من قوله الموقوف بعد في  
 ما بين العشاء والحق ما بين مولانا من قوله الموقوف بعد في  
 ما بين العشاء والحق ما بين مولانا من قوله الموقوف بعد في  
 المشكلة وقد حكم بما نفقض من ارضه في حق  
 كونه فاضيا بوزنه ثم انفق الدنيا به واكلوا  
 البقرة الزبونة وهو مولانا عطاء الدين بن تقي الدين  
 زاده وقد كتب في هذه المشكلة العنقود  
 على الآخر في مولانا ابو ابراهيم بن الناصر ابن ابراهيم  
 من الرسالين فانها دا ابراهيم بن الناصر ابن ابراهيم







في جواب السؤال الاول  
 في ضمان الملك كذا  
 لا يمنع عموم اللفظ  
 العام في ضمان الملك  
 كذا في الجواب عن السؤال الاول  
 في كل واحد من المضمون والامانة  
 منها واحد من المضمون والامانة  
 يكون المضمون الضمان وقد يقع في كل واحد  
 من ضمانات المضمون الضمان وقد يقع في كل واحد  
 من ضمانات المضمون الضمان وقد يقع في كل واحد  
 من ضمانات المضمون الضمان وقد يقع في كل واحد

فقال زيد نعم كان خالفا بطله لان الجواب يتحقق اعادة ما في السؤال ولو قال اخبرت  
ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال اخبرت ذلك علي ان دخلت الدار والزمن  
نفس ان دخلت لزمن وان دخل قبل الاجابة لا يقع شيء الي اخره وفيها من كتاب  
الطلاق قالت له انا طالق فقال نعم نطق ولو قال طلقين فقال نعم لا فان نوي قيل  
الست طلقت امرتك قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لانه  
جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقت انتهى ومن كتاب البايان قال فعلت كذا امرس  
فقال نعم فقال البايان وانه قد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار العينة  
لاخره في عليك كذا ما دفعه الي فقال استمراء نعم احسنت فهو اقرار عليه ولو اخذ  
به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار في فصل الاذلة  
الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج الجزاء الحافض دام الاطلاع فليرجع  
اليه وفي نسخة انه مر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجه اطلق علي فقلت طالق ثلاثا  
ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يرد شيئا هل تنفي الجواب  
اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً ام يكون تخييراً فقال بكون تخييراً انتهى **الفصل العاشر**  
**الثامنة عشر** لا تنسب الي ساكت قول فلوراي اجنبيا بيع ماله فسكت  
ولم ينهه لم يكن وكذا يسكوته ولو راى الغايبة الصبية او المعتوه او عقدها يبيع بشئ  
فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولو راى المرقن الراهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضي  
في رواية ولو راى غيره يبيع ماله فسكت لا يكون اذنا باتلافه ولو راى عبده يبيع  
عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في المأذون ولو سكنت عن  
وطي امة لم يسقط المهر وكذا اعم قطع عضوه اخذ من سكوتة عند اتلافه ماله ولو راى  
المالك رجلا يبيع مباحه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا لابن ابي  
ولو راى قننه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت غير  
كفو فسكت الوتي غنى لمالبة التفرق ليس برضي وان حال ذلك وكذا اسكت امرأة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]



نقل في التارخانية ما يدل على خلافه فانه قال سبعة مواضع سكوت  
الرجل يكون اقرارا بالزواج او بامعة وسكوت او اقرار او رخصة  
او خلع عليه او تزوج عليه او وصية رجل او تصديق به عليه  
فسكوت وقت الايجاب والقبول ثم اذ في الحرة بعد ذلك لم يسمع  
ودعواه الا بالقبول انتهى ابن زركان

**قوله** الا عارضة ثبت بالسكوت فانه لو قال اني  
توبك فسكوت فافترقه يكون غيبا لا عارضة  
**عط**

الغني ليس برضي ولو اقامت معه سنين وهي في جامع الفصولين وهي عارضة  
الحائنة الا عارضة لا تثبت بالسكوت وخرج من هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون  
فيها كالنطق **الاول** سكوت البكر عند استئمان ولها قبل الزوج ومعه **الثانية**  
سكوتها اذا بلغت بكر **الرابعة** حلفت ان لا تزوج فزوجها ابوها فسكوت  
**الخامسة** سكوت المتصدق عليه قبول لا الموصوب له **السادسة** سكوت المالك  
عند قبض الموصوب او المتصدق عليه اذن **السابعة** سكوت الوكيل قبول ويرتد بوجه  
**الثامنة** سكوت المقر له قبول ويرتد بوجه **التاسعة** سكوت المقض اليه قبول  
للمقبض وله رده **العاشرة** سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد بوجه وقيل لا **الحادية عشر**  
سكوت احد المتبايعين في البيع حين قال له صاحبه قد بوي ان اجعله بيعا صحيحا  
**الثانية عشر** سكوت المالك القديم حين قسم ماله بين الغائبين وضاع **الثالثة عشر**  
سكوت المشتري بخيار حين رآه العبيد يبيع ويشترى سقط خياره **الرابعة عشر**  
سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رآه المشتري قبض المبيع اذن يقبضه  
صحيحا كان البيع او فاسدا **الخامسة عشر** سكوت الشفع حين علم بالمبيع  
**السادسة عشر** سكوت المولي حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة **السابعة عشر**  
سكوت حلق المولي لا ياذن له فسكوت حنت في كل امر الرواية **الثامنة عشر**  
سكوت القن وانقياده عند بيعه او رخصته او دفعه بجنابة اقرار برقة ان كان يعقل  
بخلافه سكوت عند اجارته او عرضة للبيع او تزوجا **التاسعة عشر** لو حلف لا ينزل  
فلما في داره وهو نازل في داره فسكوت حنت لا لوقاله اخرج منها فاني ان  
يخرج فسكوت **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة المرأة وثمنية اقرار به فلا  
يملك نفقة **الحادية والعشرون** سكوت المولي عند ولادة امه ولده اقرار به **الثانية**  
**والعشرون** السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي ان كان المخبر عدلا  
لا لوقاله فاستغفنه وعندهما هو وضاع ولو فاستغفنا **الثالثة والعشرون**

قوله اذا بلغت بكر اغان الصغر والصغرة اذا زوج  
لها فمما غر الاب والجد في هذه النكاح حين يزوج  
او علم بالمطامع بغير اللوغ فاذا سكوت حين يزوج  
علم يكون قول لا بالمطامع ولا يرد بعد ذلك كذا في  
**قوله** في بيع النجاسة اه الاكره فان البيع بالاكره  
اذ لم يسم البائع الذي له حق حبس المبيع  
حين قسم ماله بين الغائبين وضاع  
سكوت المشتري بخيار حين رآه العبيد يبيع ويشترى  
سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رآه المشتري  
قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا  
سكوت الشفع حين علم بالمبيع  
سكوت المولي حين رأى عبده يبيع ويشترى  
سكوت حلق المولي لا ياذن له فسكوت حنت في كل امر  
الرواية سكوت القن وانقياده عند بيعه او رخصته  
او دفعه بجنابة اقرار برقة ان كان يعقل بخلافه  
سكوت عند اجارته او عرضة للبيع او تزوجا  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وثمنية اقرار به  
فلا يملك نفقة **الحادية والعشرون** سكوت المولي  
عند ولادة امه ولده اقرار به **الثانية والعشرون**  
السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي ان كان  
المخبر عدلا لا لوقاله فاستغفنه وعندهما هو وضاع  
لو فاستغفنا **الثالثة والعشرون**

سكوت البكر  
سكوت القن وانقياده عند بيعه او رخصته او دفعه بجنابة اقرار برقة ان كان يعقل بخلافه  
سكوت عند اجارته او عرضة للبيع او تزوجا  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وثمنية اقرار به فلا يملك نفقة  
سكوت المولي عند ولادة امه ولده اقرار به  
السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي ان كان المخبر عدلا لا لوقاله فاستغفنه وعندهما هو وضاع لو فاستغفنا

ان التارخانية ما يدل على خلافه فانه قال سبعة مواضع سكوت  
الرجل يكون اقرارا بالزواج او بامعة وسكوت او اقرار او رخصة  
او خلع عليه او تزوج عليه او وصية رجل او تصديق به عليه  
فسكوت وقت الايجاب والقبول ثم اذ في الحرة بعد ذلك لم يسمع  
ودعواه الا بالقبول انتهى ابن زركان

سكوت البكر عند الاخبار بتزويج الوتي على هذا الخلاف **الرابعة والعشرون** سكوت  
عند بيع زوجته او فريدها اقرارا به ليس له ما في بيع ستم فخر خلافا  
لشيخ بخاري فينظر المغة **الخامسة والعشرون** راه يبيع عرضا او دارا  
فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه **السادسة والعشرون**  
اخذ شيئا من العنان قال لا اخرجني اشترى هذه لانه لنفسه خاصة فسكوت الشريك  
لا يكون لها **السابعة والعشرون** سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين  
اني اريد شراءه لنفسه في شراءه كان له **الثامنة والعشرون** سكوت وبي الصبي  
العاقل اذا راه يبيع ويشترى اذن **التاسعة والعشرون** سكوت عند  
روية غيره يشق ذوقه حتى سال ما فيه رضي **الثلاثون** سكوت الخاني لا يخدم  
ملوكه اذا خدمه بلا امره ولم ينه حنت وهذه الثلثون في جامع الفصولين وغيره  
وزيدت ثلثا اثنين من القينة **الاولى** دفعت الام في تجهيزها لغيرها شيئا  
من امتعة الاب وهو حاضر ساكت فليس له الاسترداد **الثانية** انفتت  
الام في جهادها وهو معها فسكوت الاب لم يضمن الام **الثالثة** باع جارية  
وعلمها حيلة وقرحان ولم يشترط ذلك المشتري كمن سلم المشتري الجارية وذهب  
بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحيلة كما في الطهيرة  
ثم زدت اخرى العرارة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نطقه في الاصح  
واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا غدر به المكار وقيل لا وجب  
وهي في قضاء الخلاصة في خمس وثلاثون ثم رأت اخرى كتبها في الشرح  
من الشهادات سكوت المزكي عند سؤاله عن ان قد تعدل **السابعة**  
**والثلاثون** سكوت الراهن عند قبض المرهق العين المرهونة كما في القينة  
**القابعة والثالثة عشر** الغرض افضل من النفل الا في مسائل **الاولى** ابراء  
المعسر من ذم من انقاره الواجب **الثانية** ابتداء السلام سنة افضل

قوله اذا بلغت بكر اغان الصغر والصغرة اذا زوج  
لها فمما غر الاب والجد في هذه النكاح حين يزوج  
او علم بالمطامع بغير اللوغ فاذا سكوت حين يزوج  
علم يكون قول لا بالمطامع ولا يرد بعد ذلك كذا في  
**قوله** في بيع النجاسة اه الاكره فان البيع بالاكره  
اذ لم يسم البائع الذي له حق حبس المبيع  
حين قسم ماله بين الغائبين وضاع  
سكوت المشتري بخيار حين رآه العبيد يبيع ويشترى  
سكوت البائع الذي له حق حبس المبيع حين رآه المشتري  
قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا  
سكوت الشفع حين علم بالمبيع  
سكوت المولي حين رأى عبده يبيع ويشترى  
سكوت حلق المولي لا ياذن له فسكوت حنت في كل امر  
الرواية سكوت القن وانقياده عند بيعه او رخصته  
او دفعه بجنابة اقرار برقة ان كان يعقل بخلافه  
سكوت عند اجارته او عرضة للبيع او تزوجا  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وثمنية اقرار به  
فلا يملك نفقة **الحادية والعشرون** سكوت المولي  
عند ولادة امه ولده اقرار به **الثانية والعشرون**  
السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي ان كان  
المخبر عدلا لا لوقاله فاستغفنه وعندهما هو وضاع  
لو فاستغفنا **الثالثة والعشرون**

سكوت البكر  
سكوت القن وانقياده عند بيعه او رخصته او دفعه بجنابة اقرار برقة ان كان يعقل بخلافه  
سكوت عند اجارته او عرضة للبيع او تزوجا  
سكوت الزوج عند ولادة المرأة وثمنية اقرار به فلا يملك نفقة  
سكوت المولي عند ولادة امه ولده اقرار به  
السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي ان كان المخبر عدلا لا لوقاله فاستغفنه وعندهما هو وضاع لو فاستغفنا



من رده الواجب **الثالثة** الوضوء قبل الوقت من رده افضل من الوضوء بعد  
الوقت وهو الغرض ان الله اعلم **القاعدة الرابعة عشر** ما حرم اخذ حرام  
كاتبوا ومنه النقي وحلوان الكاهن والرشوة واجرة النجاسة والامر الا في  
سبيل الله الرشوة تخوف على نفسه او ماله او ليعتوي امره عند الملك او حيا  
الا القاصي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح الكفر من القضاء وفكر  
الاسير واعطاء شي لمن يخاف هجوه ولو خاف الوصي ان يستولي على حاصبه  
المال فلا ادائه شي ليلخصه كما في الخلاصة وهل كل دفع الصدقة لمن يشاء رخصة  
فوت يومه ترد الاكل في شرح المشرق في فقه معتضد اصل القاعدة الحرمه  
الا ان يقال ان الصدقة هنا جنة كالصدقة على الغني **تنبه** تقرب منها  
قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مستلزم **الاولى** اني دعوى صادقة  
فانكر الغريم فله حليفه **الثانية** الجزية يجوز طلبها من الذي مع انه يحرم عليه  
اعطاؤه لانه يمكن من ازاله الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياتا ما هو ستماره  
على الكفر وهو حرام **والاولى** من قوله عندنا ولم ادر الثانية **القاعدة الخامسة**  
**عشر** من يستعمل الشي قبل اوانه عقوب حرمانه ومن فروجها حرمان  
القائل مورثه في الارث **ومنها** ما ذكره الطحاوي في شكل الاما ان المكاتب  
اذا كان له قدرة على الاداء فاحره ليدوم له النظر الى سيده لم يجز له ذلك لانه منع  
واجبا عليه اذا اداة فعليه السبي في شرح المنهاج وقال انه يخرج من لا يبعد  
من جهة البقية انتهى ولم يظهر في كونها من فروجها وانما هي من فروج فسد ما هو  
من اخر الشئ قبل اوانه فليست في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاب  
بحرمان شي ومن فروجها لو طهرها ثلاثا بلا رضائهما فاصح احرامها من الارث  
في مرض موته فانها ترث **والاولى** لو قتل ام الولد  
سيد ما عتقت ولا حرم **الثانية** لو قتل المدبر سيد عتق ولكن في جميع  
صنعة

قوله ادعى دعوى صادقة فان الخلف حرام  
على المدعي لانه لم يلم عليه السنة وما ظله من الكذب  
عليه وهو الغريم فيجاء ابن ازار

في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة  
لانه سرور من المغفرة للبصيرة والاثابة بالوعد فضل قالت المغفرة او وعد  
فانهم يستحق الثواب صالح قال الله تعالى وما العاسطون فكانوا لجن حطب  
فان الثواب فضل من الله تعالى لا بالاحتياج في قوله تعالى ان الله تعالى  
بعد عنكم الجنة خطاياكم لتقربوا ما ذكرت فلما ذكرت ان المراد بالتوقف التوقف  
في المال والمشرى الملاذ لا الدخول فيه كدخول الملايكة للسلام والزيارة  
والخدمة والملايكة يدخلون عليهم من كل باب سلام الاية انتهى **مفسر**  
الكتاب قال في التراجيح لا يجوز للمالك بين بني آدم والجن وان المالك  
الجنس انهم يتبعون في حنية المنيعة والقيضة وفي القينة مثل حن البصر عن  
النزوح بجنينة فقال يجوز بلا شهوة دم دم لاخر لا يجوز ثم دم لاخر يصنع  
التأثيل لحاقه انتهى وفي بيعة الذهب في قنوين اهل العصر مثل علي بن  
احمد عن النرويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا انصورت ذلك ان يفتق  
الجواز بالادوية فقال يصنع هذا التأثيل لحاقه وحمله قلت وهذا  
لا يدل على حماقة التأثيل وان كان لا ينصتور الا ترى ان ابا الليث ذكر في  
فتاواه ان الكفار لو تسروا بنين من الانبياء وحل بهم قال في ذلك  
النبي ولا ينصتور ذلك بعد رسول عليه السلام ولكن اجاب على تقدير التصور  
كذا هذا واستدل عنها ابو حامد فقال لا يجوز انتهى وقد استدل بعضهم على  
تحريم فكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا  
اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله تعالى فجاءكم رسول من انفسكم  
اي من الادميين انتهى وبعضهم بما رواه حرب الكرماني في مسند احمد  
واسحق قال حدثنا محمد بن يحيى العطار حدثنا بشير بن عمر بن الحنفية عن يونس بن

هذا هو معنى ما قاله  
رأى من جنات الجن







الذين يلقونهم على النار

**الثانية** قال البغوي في تفسيره لا خلاف في وقوعه وليس على أنه عدم كان معونة إلى الناس الجنة  
جميعا قال تعالى لم يبعث قبلك نبي إلى الناس والحق وأخلق العلماء في حكم قوم الجنة فقال قوم  
لا ثواب لهم إلا النجاة من النار والله ذهب أبو حنيفة وغيره للثبوت فيهم أن يجاروا من  
النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كالبحايم وعن أبي الزناد ذلك وقال آخرون يثابون كما  
يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي ليلى وعن الضحاك أنهم يلحقون بالسبع والذكر فيصيبون  
من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز إن مؤمن الجنة حول  
الجنة في ربضها وليسوا فيها انتهى **الثالثة** ذهب الحارث المحاسبى إلى الجنة  
الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا نروى ما عكس كانوا عليه في الدنيا  
**الرابعة** صرح ابن عبد السلام بأن الملايكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لا تذكره  
الابصار وقد استثنى مؤمنوا الذين يرون الله تعالى في الملايكة قال في الكام المرجان  
ومعنى هذا أن الجنة لا يروى لأن الآية باقية على العموم فهم أيضا انتهى ولم يتعقبه  
الاسيوطي وفي الاستدلال على عدم رؤية الملايكة والجنة بالآية نظر لأنها  
لا تدل على عدم رؤية المؤمنين أصلا فلا استثناء قال القاضي البيضاوي  
لا تذكره لا يحيط به واستدل المحققون على امتناع الرؤية وهو ضعيف وليس  
الأدراك مطلق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات فليحتمل خصوص بعض  
الحالات ولا في الأشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير يرى ربه مع أن النفي لا يجب  
الامتناع انتهى انتهى اعلم **احكام الزمي** حكمه حكم المسلمين الا أنه لا يؤمر  
بالعبادات ولا تصح منه ولا تصح تيممه ووضوؤه وغسله فلو أسلم جازت  
صلوته به ولا يأتى عليه ترك العبادات على قول ولا يأتى على ترك اعتقادها إجماعا  
ولا يمنع من دخول المسجد بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على أن  
مسلم غزونا ولو كان المسجد حراما ولا يصح نذره ولا سهره له من الغنمة ويرجع  
له أن قابل أو دل على الطريق ولا يجزئ شرب الخمر ولا يراق عليه بل تروكها إذا غضبت

منه بعض

منه بعض بنفها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضار في اراقتها او يكون المطلق  
اما ما يرى ذلك بخلاف خلاف حكم المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المطلق ذميا  
وينبغي ان يكون اظهارة شرها كالمهاجرة بيعها ولم اره الا ان ولا يمنع من مس  
الحرب والمذهب لا تعرض لهم لو كانوا فاسدا او تابوا لكونهم مسلموا وفي  
الكفر ويقبل قول الكافر في كل واحدة وتعقبه الزبيدي بأنه سهو ولا يقبل قوله بها  
وجوابه انه يقبل فيها ضمن المعاملة لا مقصودا وهو مراده كما افصح به في الكافي  
ويؤخذ الزمي بالتميز عن باقي الركب والمسلمين فيكون كالكافر ولا يلبيسون الطيابة  
والاردية ولا يلبس أهل العلم والشرف ويجعل على دودهم علامة ولا يجذون  
بيعة او كنيسة في مصر وأختلف الرواية في سكتهم بين المسلمين في المعتمد  
الجواز في تحلة خاصة وأختلف المتأخرين هل يلزم تميزهم بجميع العلامات او يكفي واحدة  
والمعتمد أنهم لا يركبون مطلقا ولا يلبيسون العمام وان ركب الحمار للضرورة نزل  
في الجامع ويشتق عليهم في المرور ولا يجرهم ولا يجلدوا لمحصل تمام الحدود  
كلها عليه الا حد شرب الخمر ولا يبدأ الزمي بسلام الا الحاجة ولا يزد في الجواب على  
وعليكم وتكره مصافحة ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤخر عنه من كافر لعصر  
العنب وفي الملقط كل شئ منع منه المسلم منع منه الزمي الا الخمر والخمر ولا يكره  
عبادة جارة الزمي ولا ضيقة ولا تعقب الكفاية بين أهل الزمة الا اذا كانت  
بنت ملك فدها حايك او كذا من مفرق لتسكين الغنمة كذا في البرازية **بسمه**  
الاسلام يجب قبله من حقوق الله دون حقوق الاديان كالتقصاض وصما  
الاموال الا في مسائل الواجب الكافر ثم أسلم لم يسقط **ومنها** لو زني  
ثم أسلم وكازناه ثابتا بينته مسلمين لم يسقط الحد بالسلامة والاسقط  
**تعني** آخر اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح  
وفي الردية وشركهم المحجوبي في الجزية والدية دون الاخرين واستوي أهل الردية



فيما ذكره قتل المسلم بالذمة ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم والذمي  
بمقتضى **تبيينه** لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الارث بين  
اليهود والنصارى والمجوس والكفر طاعة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار  
يتعاقبون فيما بينهم وان اختلف مللهم وخرج المرتد فانه يرت كسب اسلامه  
ورثة المسلمون مع عدم الاتحاد **اعلام الحنفية المشكل** ذكر النسخ في الكفر  
حقيقته وذكر من احكامه وقوفه في الصف وحكم ميراثه وحقانه وذكر مولانا  
محمد احكامه في الاصل من كتاب المغنود وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار  
يتيم اذا مات يستحق قهره ولا يدر منه الا محرم وكفى كف المرأة ولا يلبس حريرا  
وحليا في حليوته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه فان زوجه  
ابوه رجلا فوصل اليها جاز والا فلا علم في ذلك وامرأة فوصل اليها  
جاز والا اجل كالعين وليس لباس المرأة في الاحرام ولا تصلي الا بتقاع  
وتقوم امام النبي خلف الرجال والمرأة خلفه وان وقف في صف النساء  
وان في صف الرجال لا يعيد ما يعيد ما من غير محرمه وسارده وخلفه محاذيا  
له ويوضع في الجنابة خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجال في القبر  
لو دفن ضرورة مع حاجر بينهما من الصعيد ولا تحدي عليه فاذن ولا عليه تغذفه  
بمنزلة الجنون وتقطع يده للشرقة وتقطع ساقه ماله ويقعد في صلوة كالمراة  
ولا تقصص على طلع بده ولو عمد او لو كان الطالع امرأة ولا يقطع بده  
اذا قطع بغيره عمد او على عاقلة ارشها ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا  
يخلو ابرجل ولا امرأة ولا يفر ثلثا الا تحرم واذا اوصى رجل لما في بطن  
امرأة بان ان كان غلاما وبجسمه ان كان انثى فولدت حنفيا مشكلا فالوصية  
موقوفة في الجسمانية الزائدة اليه ان يتبين امره ولو قال لامرأته ان كان  
ولد له غلاما فانت لى او قال لولدك لامة فانت حرة فولدت حنفيا مشكلا  
لم تطلق

لم تطلق ولم تعتق ولا سهم له من المأثمة وانما يرضح له ولا يقبل لو كان  
اسيرا او مريضا بعد الاسلام ولا خراج على رأسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت  
قول الموالي كل عبد في حرة وكل امه في حرة الا اذا قال بها فعتق ولو قال الزوج  
ان ملكت عبدا فانت طالق فاشتري حنفي لم تطلق وكذا لو قال ان ملكت امه ولو  
قال بها معا طلقت ولو قال المشكل اذا ذكر او انثى لم يقبل قوله واذا قتل خطاء  
وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الي التبيين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه  
عنه الكفارة ولو تزوج مشكلا لم يجر حية يتبين فلا يتوارثان بالموت ولو  
شهد شهودا انثى فان كان يطلب ميراثا قضيت شهادته من شهد  
انه غلام وبطلت الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه زوجها او قفت الامر  
الي ان يتبين فان لم يطلب الحنفية شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منها  
حتى يتبين واما ميراثه والميراث منه فقال فان مات ابوه فله ميراث انثى منه  
وتامة فيه وحاصلة انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا  
ولا ذهب ولا نقصة ولا يزوجه من رجل ولا يقف في صف النساء ولا  
حد تغذفه ولا يخلوا بامرأة ولا يقع عتق وطلاق علق على ولادتها انثى  
بها ولا يدخل تحت قوله كل امرأة **احكام النساء** الانثى تحالف الرجل  
في السنة في عاداتها الشف ولا يسكن حضانها وانما هو عكره ورسق  
حلق لحيتها لو نبتت ومنع من حلق رأسها وحشيتها لا يطهر بالفرك  
على قول وتزويج في اسباب البلوغ بالحيف والحمل ويكره اذانها واقامتها  
وبدنها كالعورة الا وجهها وكفيتها وقد مرها على المعتمد وذراعيها  
على المرحوم وصوتها في قول ويكره لها الحمام في قول وقيل الا ان تكون مرضية  
او نفاء والمعتمد لا كرامة مطلقا ولا ترفع يديها خذاء او غيرها ولا  
تجهر بقرانها وتنضم في ركوعها وسجودها ولا تفرج اصابعها في الركوع



واذا بانها شئ في صلواتها صفت ولا تسج وتكره جماعة من وقف  
الامام بسطه ولا يصلح اماما للرجال ويكره حضوره الجماعة وصلواتها  
في بيوتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها وتضع يديها في الشهد  
على ركبتيها تبلغ رؤس اصابعها ركبتيها وتتورك ولا تجمع عليها لكن  
تتقيد بها ولا يعيد ولا يكبر شريك ولا تنافرا الا بزوج او محرم ولا يجلس عليها  
الحج الا باحد حيا ولا يلي حجره ولا تنزع الحنيط ولا تكشف رأسها وانما  
تقصر ولا تزل ولا تباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تحلب مطلقا  
وتقف في حاشية الموقف لا عند الصورات وتكون ماعرة ومهزلة  
وتلبس في احرامها الخفين وترتك طواف الصدر بعد الحنيط وتؤخر طواف  
الزيارة بعد الحنيط وتقف في حاشية الثواب ولا تؤم في المنارة ولو فعلت سقط  
الفرض بصلواتها ولا تحل المنارة وان كانت الميت انش ويزن لها بخي  
النفقة في القوت ولا تسهر لها وانما يرضح لها ان قانت ولا تقبل  
المرتبة والمشاركة ولا تقبل شهادتها في الحدود والعقاص وتعلق في بيتها  
ويباح لها حجب يديها ورجلها بخلاف الرجل الا ضرورة والنفقة بالذكور  
افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية  
نفسا وبعضها ونفقة القريب ولا ينبغي ان تولى القضاء وان صح  
منها بغير الحدود والعقاص وبعضها مما بل بالمرء من الرجل وبغير الامة  
على النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر وجبر  
الامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا وبنها محرم في الرضاع  
دونها وتقدم على الرجال في الخصامة والنفقة على الولد الصغير في النفقة من  
مردودة اليه مني وفي الانصاف من الصلوة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف  
وفي اجتماع الجماعة يرفع عن الامام تحيل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا  
في الله

في الله وجب الدية بقطع ثوبها او حلقه بخلاف من الرجل بالحقوة ولا قصاص  
بقطع طرفها بخلاف ولا قسمة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شئ  
عليها من الدية لو قتل خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحد منهم وكفى  
لها في الرحم ان ثبت زنا بالبينه ويجلو حاله والرجل قايما ولا يفي  
سياسة وتبين هو عاتما بعد الجلد سياسة لاحد او لا مطلق الحضور  
لللعين اذا كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها  
نايته بجلدها بخبرة من يدين وتقبل توكيدها بلا رضخ الحضم اذا كانت مخدرة  
انفا ولا بداء ان بسلام وتغزاة ولا تجلب نجاب ولا شتمت  
وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا في جواز كونها بنته  
واحدا في المس مرة جواز كونها بنته لارسله لان الرضا له بنته  
على الاستحار ومنه حاله على التسر بخلاف البتوة والالهام فيها  
ولا تدخل النس وفي الغرامات التسليمة كما في الولو الجدية من القسمة  
**احكام المحارم** المحرم عندنا من حرم نكاحه على التابيد منسوب او  
مصاهرة او رضاع ولو يوطئ حرام يخرج بالاول ولد العمومة والخولة  
وبالغاية اخت الزوجة وعمتها وحالتها وشمل ام المزن بها ونفسها  
واما الرافق وابنه واحكامه حرم النكاح وجواز النظر والخلوة والمنسافة  
الا المحرم من الرضاع فان الخلوة بها مكروهة وكذا ابنة الصبيرة الشابة وحرمه  
النكاح على التابيد لا مشاركة للمحرم فيها فان الملازمة حل اذا الكذب  
نفسه او خرج من اهلية الشهادة ويجوزية تحل بالاسلام او يهودا  
او تنصرها والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني او انقضاء عودتها او منسلوخة  
الغير ولما قراها وانقضاء عودتها معتدة الغير بانقضائها وكذا لا  
مشاركة للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر واما عدها فكانا لا يفي على



المعتد لكل الزوج من ركن المحرم في هذه الثلاثة **والثالث** الثقات لا يفتي  
مقام المحرم والزوجه في السفر **ومنها** محرم النسب بحكم **ومنها** عتق  
على قريبه لو ملكه ولا يختص بالاصل والفرع **ومنها** وجوب نفقة الفقير  
العاجز على قريبه المغني فلا بد من كونه رجلا حرا من جهة المرأة فان لم يكن الاخر من  
الرضاع لا يفتي ولا تجب نفقة وغسل المحرم قريبه **ومنها** انه لا يجوز التفرق  
بين صغير ومحرم ببيع او هبة الا في عشرت يلى ذكرنا في شرح الكفر فان فرق صح  
البيع **ومنها** ان المحرم مانعة من الرجوع في الهبة وختن الاصول والفروع من بين  
سائر المحارم بالحكم **ومنها** انه لا يقطع احداهما بسرقه مال الاخر **ومنها**  
لا يفتي ولا يشهد احداهما للاخر **ومنها** تحريم موطوءة كل منهما على الآخر  
ولو تزنا **ومنها** تحريم موطوءة كل منهما على الآخر بمجرد العقد **ومنها** لا يدخلون  
في الوصية للاقارب وختن الاصول بالحكم **ومنها** لا يجوز له قتل اهل الحرمة  
الا دفاعا عن نفسه وان خاف رجوع ضيق عليه والحاله ليعتقل غيره وله قتل فروع  
الحرية كحرمة **ومنها** لا يقتل الاصل بغيره ونقل الفرع باصله **ومنها** لا يجد  
الاصل تغريق فروع وحيد الفرع تغريق اصله **ومنها** لا يجوز مسافرة الفرع الا  
باذن اصله دون غيره **ومنها** لو ادعى الاصل ولوجارية ابنته ثبت نسب  
والجد اب لاب كلاب عند عدمه ولو حكما بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى  
ولوجارية اصله لم يصح الا بتصديق الاصل **ومنها** لا يجوز الجهاد الا باذنهم  
بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفرع **ومنها** لا يجوز المسافرة  
الا باذنهم ان كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن ملتبجا فذلك والا فلا **ومنها**  
اذا ادعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها  
ولم ار حكم الاجداد والجدات وينبغي الالتحاق **ومنها** كراهية حجة بدون  
اذن من كرمه من ابويه ان احب احب الى خدمته **ومنها** جواز تأديب الاصل فروع  
والخام

والخام عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك ولم اره  
الا **ومنها** بتعينة الفرع للاصل في الاسلام وكتبتا ما يلى الجد وما يقوم  
مقام الاب فيه في فن الفوائد **ومنها** لا يحسبون بين الفرع والاجداد  
والجدات كذلك واختص الاصول الكور بوجوب الاعتاق واختص الجد لاب بحكم  
**ومنها** ولاية المال فلولاية الام في مال الصغير الا لفظ وشراء مالا تبذره  
للصغير **ومنها** توقيط طريق العقد على اب مال من ابنته او شترين وليس  
فيه عين فاحش العقد بالحكم واحد **ومنها** عدم خيار البلوغ في تزويج الآ  
والجد فقط واما ولاية النكاح فلا يختص بهما فتشبت لكل ولي سواء كان غيبته  
او من ذوي الارحام وكذا الصلوة في الجنازة لا يختص بهما وفي الملقط من النكاح  
لو ضرب المعلم الولد من باذن الاب فخطك لم يغرم الا ان يضرب ضربا لا يضر  
مثله ولو ضرب باذن الام غرم الوية اذا امكك والجد كلاب عند فقهه الا  
في شتى عشرت مثله ذكرنا في الفوائد من كتاب الغرايض وذكرنا ما خالف فيه  
الحجة الصريحة القاسية **فايضا** يترتب على النسب اثني عشر حكما تورث المال والولاء  
وعدم صحة الوصية عند المراجعة وتلقيق بها الا افراد بالدين في مرض موته وحمل  
الوية وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلوة عليه وولاية المال  
وولاية الحضانة وتلقيق الحد وسقوط القصاص **احكام غيبوبة الحشفة**  
يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلوة والسجود والخطبة والطواف وقراءة  
القران وحمل المصحف ومسه وكتابه ودخول المسجد وكراهية الاكل والشرب  
قبل الغسل ووجوب نزح الخنق والكفارة وجوبا او نذبا في اول الحيض بدنيار  
وفي آخره بنصف دينار وفي الصوم وجوب فضاية والتعزير والكفارة  
وعدم انعقاده اذا طلع فجر فالحا وقطع التنازع شروط فيه وفي الاعكاف  
وفساد الاعكاف في الحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الكثر ووجوب المفتة



في فاسدهما وقضاياهما وجوب الدم وبطلانها بشرط لمن له وسقوط الرد يجب  
اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبل ان كانت بكرا او نعتها وجوب مهر  
المثل بالوطئ بشبهة او بكا ح فاسد وثبوت الرجعة به وبيع العبد في مهرها اذا  
نكح باذن سيده وتحريم الزنية وتحريم اصل الموطوءة وفروعها عليه وتحريم اصله  
وفروعها عليها وحلها للزوج الاول وسيدتها الذي طلقها ثلثا قبل ملكها وتحريم  
وطئ اختها اذا كانت امة وزوال العتق والبطالان حيا والعقيقة والبال خيار  
البلوغ اذا كانت بكرا وكالمتبرع ووجوب المثل للمفوضة واستحاطت حيا  
لاستيفاء عقول مهرها على قولها ووقوع الطلاق المعلق به وثبوت النية والبدعة  
في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبرم وثبوت النفي في الايمان ووجوب كفارة  
اليمن لو كانت بانه ووجوب العتق ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد بن  
به ووجوب النفقة والسكنى للمطقة بعده ووجوب الحد لو كانا زنا اولواطة على قولها  
ووجوب البصمة المفعول بها ثم حررها ووجوب التعزير ان كان في ميتة او مشركة  
او موصي بمنععتها او محرم مملوكة له او لوالده بزوجه وثبوت الاحصاء وثبوت  
النسب ووقوع العتق المعلق به واستحقاق الغرل في القضاء والولاية  
والوصاية ورد الشهاداة لو كان زنا **فوايد الاولي** لافرق في الايام  
بين ان يكون نجائلا او لاكن بشرط ان تصل الحرارة معه فلو اذكروه في التحليل فحري  
في سائر الابواب **الفائدة الثانية** ما ثبت للخصمة من الاحكام ثبت لمقطوعها  
ان بقي منه قدر ما وان لم يبق قدر ما لم يتعلق بشئ من الاحكام ويحتاج الى نقل  
كونها كلية ولم اره **الفائدة الثالثة** الوطئ في الدبر كالوطئ في القبل  
فيجب الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطئ في القبل وفيه الصوم اتفاقا واختلفوا في وجوب  
الكفارة والاقح وجوبها فيسجد به قبل الوقوف على قولها واحصفت الرواية  
على قول والاقح فاسده به كما في فتح العدير وغيره بالاعتكاف ويثبت به  
الرجعة

الرجعة على المفتي به كما في التبيين الا في مسائل لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا  
يجب الحد به عند الامام الا اذا تكرر فنيقيل على المفتي به ولا يثبت به الاحصاء ولا التحليل  
للزواج الاول ولا في المولي ولا يخرج به عن العتق ولا يخرج به عن كونها بكرا فيكفي  
بسكوتهما ولا حل بحال والوطئ في القبل حلال في الزوجه والامة عند عدم مانع يوجب  
ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم يسقط به بالتبديل والتسليم شهوة فهذا اولى  
للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بكا ح فاسد لا يجب المهر  
والعتق انتهى فعلى هذا الوطئ في الدبر يوجب كمال المهر في الكا ح صحيح ولا يجب العتق لو  
طلقها بعده من غير خلوة **الفائدة الرابعة** الوطئ بكا ح فاسد كالوطئ بكا ح  
صحيح الا في مسائل **الاولي** وجوب مهر المثل ولا يزاو على المتبرع وفي الصحيح  
المستحب **الثانية** الحرمة **الثالثة** عدم الحل للاول **الرابعة** عدم الاحصاء به  
**الفائدة الخامسة** للوطئ بملك اليمن احكام كاحكام الوطئ بكا ح فيوجب  
تحريمها على اصولها وفروعها وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء  
حرمة ضم اختها اليه ونجاسته الوطئ بكا ح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصاء  
**الفائدة السادسة** كل حكم يتعلق بالوطئ لا يعتبر فيه لانزال الكون بعا **الفائدة**  
**السابعة** لا يخلو بغير ملك اليمن في مهر واحد الا في مسائل **الاولي** الزينة  
اذا نكحت بغير مهر ثم اسلما وكانوا يدينون ان مهر فلان **الثانية** نكح صبي  
بائعة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلاحه ولا مهر **الثالثة** زواج  
امة من عبدة الاصح ان مهر **الرابعة** وطئ العبد سيده بشبهة فلا مهر اخذ  
من قولهم في **الثالثة** ان المولي لا يستوجب عليه عبده **دنيا الخامسة** لو وطئ حرة  
فلا مهر ولم اره الا **السادسة** الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة وينبغي ان  
لا مهر ولم اره **السابعة** البايع لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري  
وهي في حقل منقوله كذا **الثامنة** اذن الراهن للمرتضى في الوطئ فوطئ



فلما لم ينفذ المهر ولم اره الآن **الفائدة الثامنة** الذي حرم على  
 الرجل وطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفس والصوم الواجب في وقت  
 الصلوة والاعتكاف والاحرام والابلاء والطهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة  
 واذا اصابته نفقة احتلظ قبلها وديرتها فانه لا يحل له انباتها حتى يتحقق وقوعه  
 في قبلها وفيما اذا كانت لا تحمله الصغير او مرض او ستمه وعندها متاعها لبعض عجل مهرها  
 لم يحل لمرأته في بعض كتب الفقه انه يحرم وطئ من وجب عليها فخاص وليس بها حمل  
 طاهر لئلا يحدث حمل يمنع من ستمها ما وجب عليها **الفائدة التاسعة**  
 اذا حرم الوطئ حرمت دواعيه الا في الحيض والنفس والصوم لمن امن فتحرم  
 في الاعتكاف والاحرام مطلقا والاستبراء والطهار **الفائدة العاشرة**  
 اذا اختلف الزوجان في النكاح فالحق للحاقبة الا في ميثاق **الاولى** ادعى  
 العنين الاصابة وانكرت وتولى ثيب فالحق له مع يمينه لان كانت بكر او لا  
 فرق في ذلك بين ان يكون قبل النكاح او بعده **الثانية** المولى اذا ادعى الوصول  
 اليها قبل نفقة المدونة قبل قوله يمينه لا بعد مضيقها **الثالثة** لو قالت طلقني بعد  
 الوصول وفي كمال المدة وقال قبله ذلك فنفقة فالحق لها لوجوب العدة عليها ولو  
 في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بترها واربع سواها واخذها للحال فلو جازت  
 بولدها لم يثبت نسبها ويرجع الي قولها في كمال المدة فانه لا عين بنفقة عذرا  
 الي تصديقه فكذلك فتمت من كلامهم ولم اره الا حركا **الرابعة** ادعت المطلقة  
 ثانيا ان الثاني دخل بها فالحق لها حكمها للمطلق لا كمال المهر **الخامسة** لو ادعى  
 بعدم وطئ اليوم فادعت عدمه وادعاه فالحق له لانكاره وجود الشرط  
 قال في الكفر وان اختلفا في وجود الشرط فالحق له **الفصل الثالث**  
**الاحكام الاربعة** اعني الاقتصار والانتقال والاستناد والتبيين  
 قال في المستصحب الاحكام ثبت بطريق اربعة الاقتصار كما اذا انشأ الطلاق

او العتاق

او العتاق وله نظاير جمة والانتقال وهو ليس بعلة كي اذا عتق الطلاق او  
 العتاق بشرط فعند وجود الشرط ينقلب ليس بعلة علة والاستناد وهو ان يثبت  
 في الحال ثم يستند وهو ما يربط بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضيقا بملك  
 عند اداء النكاح مستندا الي وقت وجود السبب كالنكاح فانه يجب الزكوة  
 عند تمام الحول مستندا الي وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والمتيمم منقوض  
 عند خروجه الوقت وروية الماء مستندا الي وقت الخلق ولهذا لا يجوز المسح  
 والتبيين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم  
 كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم  
 ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فزات  
 اليوم لا يقع وقوع الطلاق ما لم ينفذ ثلثة ايام فاذا تم ثلثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق حيا  
 من حين حضت والفرق بين التبيين والاستناد ان في التبيين يمكن ان يلحق  
 عليه العباد وفي الاستناد ولا يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا  
 بشرط المحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في الحايض  
 دون المتكاسي واثرت التبيين يظهر فيها فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر لم  
 تطلق حتي يموت فلان بعد التبيين بشهر فاذا انقضى الشهر طلقت مستندا الي اول  
 الشهر فتعتبر العدة اوله ولو طهرها في الشهر صار مراجعا لو كان الطلاق رجعيا وعزم  
 العزم لو كانا بانيا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالعهما في خلاه ثم مات فلان ولو ما  
 فلا يجوز العدة بان كانت بالوضع او لم تجب العدة لكونه قبل الوصول لا يقع الطلاق لعدم  
 الحول وبجدة اثبت ان فيها بطريق الاستناد ولا بطريق التبيين وهو صحيح ولو قال  
 طالق قبل قدوم فلان بشرط يقع مقتضاها عدم الاستناد والفرق بينهما  
 في المستصحب وقد فرغ الكرايمستي في الفرق على الاستناد وتسع مسائل فليتراجع فيها  
**واما بيان** ان الاعتبار للفظ او المعنى سيدكر في كتاب السبع من النوع الثاني



**احكام السقوط** يذكر في هذا المختار ما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل وان  
القط لا يعود ولو قال الوارث تركت حق لم يطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتبرك والحق  
يبطل به حتى لو ان احد الغائبين قال قبل القسمة تركت حق يطل حقه وكذا لو قال المرحوم  
تركت حق في حبس الرهن يطل كذا في جميع الفصول وفي فصول العادي وظاهره ان كل  
حق يسقط بالاستقاط وهو ايضا لما مر في الحاشية من الشرط لفظي رجل له مسيل  
في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب  
المسيل ان يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق ابراء الماذون الرقبة لا شيء له من الثمن  
ولا مسيل على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصي وباع الوارث  
الدار ورضي به الموصي له جاز البيع وبطل سكه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن  
قال صاحب المسيل ابطلت حق في المسيل فان كاله حق ابراء الماء دون الرقبة يطل  
قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالمال وذكر في الكتاب  
اذا اوصى لرجل سكت ماله ومات الوصي فصالح الوارث للموصي له من الثلث على التسلسل  
جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده ان حق الموصي له وحق الوارث  
قبل القسمة غير متماثل كتحمل السقوط بالاستقاط انتهى فلو علم ان حق الغائب قبل  
القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرى وحق الموصي له بان يكتسب وحق الموصي  
له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول اهرزاده يسقط بالاستقاط  
وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاستقاط وقالوا حق الرجوع في الجهة لا يسقط  
به حتى لو قال الواهب سقطت حق في الرجوع في الجهة لم يسقط كما في جهة البرازية  
واما الحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات ان في الشهادة بوقف  
المدرسة ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل  
بالا بل بالمال فانه لو قال ابطلت حق كان له ان يطلب وياخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا  
في شرح الكفر من الشهادات في المطر سوسي من عبارة قاضي خان وما رده عليه ابن وهبان

وما حذرناه

وما حذرناه فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها  
خيار الرؤية قالوا الواجب قبل الرؤية بالقبول لم يبطل وبالفعل يبطل ويجوز ان يبطل بها  
ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الدين يسقط بالبراء ومنها حق القصاص  
يسقط بالعفو ومنها حق القسم للزوجة يسقط باستقاطها وان كان لها الرجوع  
في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاستقاط من العبد قالوا الوعد الموقوف  
ثم عاده وطلب حقه ولكن لا يقام بعد عفو له فقد الطلب واما ما ليس بلازم من العقود فلا  
بالاستقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا  
الابلا فانه وقد وقع الاشتباه في مثل وكثير السوال عنها ولم اجد فيها صرحا  
بعد التفتيش ومنها ان بعض الزرية المشروط لحم الربيع اذا سقط حقه لغيره من  
المستحقين ومنها المشروط له النظر اذا سقط لغيره بان فرع له عند الا  
ان في التهمة وغيره ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره وان كان الفوض على وجه  
العموم صح تفويضه واما ان كان في حقه لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان  
للموصي ان يوصي الى غير منتهى وفي الغيبة اذا غرل الفاضل المشروط له النظر  
نفسه لا يغزل الا ان يجزىه الواقف والفاضة انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط  
لنفسه شرطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان  
او الاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه  
الاصل فيمن سقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا سقط  
المشروط له الربيع حقه لا لاحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا سقط  
حقه لغيره وفيما اذا سقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه او لغيره فان قلت اذا  
اقر المشروط له الربيع او بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحق فلا فحل يسقط حقه  
قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره المحقق في باب مستقل واما حق المالك  
برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه فعلا يسقط بالبراء ولا بالتصلح

ط لهما



ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي في فصل الاستحلاف فانهم  
 هذا التحريم فانه من غدرات هذا التاميم انشاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم وفي ايضا الكرامة من السلم لو قال رب اتسلم استغفرت في التسليم  
 في ذلك المكان او البطلان سقط انتهى **وقد وقع حادثه** شئت غنى شرط  
 الواقع له شروطا من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متصفيا للشروط حاكم  
 حقيق ثم رجع الواقع لما شرط نفسه من الشروط **فاجبت** بعدم صحة رجوعه لان  
 الوقف بعد الحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شرط للشروط فلو لم يرد  
 كما صرح به الطرسوسي في سقط حقه فيما شرط له من الربح لا لاحد فانه قال بعدم  
 السقوط وعلم ان الاستراط له صار لازما كلزوم الوقف فكما ان الشروط لا  
 يملك اسقاط ما شرط له فكذا ان شرط ويدل عليه ايضا ما قلناه من ان  
 الكرامة من اسقاط رب التمس حقه ما شرط له من التسليم فيه في مكان معين  
 فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاستطاع  
**واما بيان ان السقوط لا يعود** فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بطله الغايات  
 بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالترك لان النسيان كان مانعا لا  
 فهو من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بنزولها فلو دبر  
 الجبل بالتشبيس ونحوه وفرك الثوب المتنجس وجفت الارض بالشمس ثم اصابها  
 ماء لا تعود النجاسة في الاصح وكذا البئر اذا غار ماء ما تم عاد **ومنه** عدم صحة  
 الاقالة لا فانه في السلم لانه دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد  
 سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود السقوط  
 وعليه هذا اختلف المتأخرين في بعض مسائل في الحيوات من البيوع **فمنهم** من قال  
 يعود النجاسة الى ان مانع زوال فعل المقتضى **ومنهم** من قال لا يعود  
 نظرا الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في الشرع والاصل في المقتضى الحكم كان  
 موجودا

موجود او الحكم معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقتضى فهو من باب السقوط  
**وقد وقع حادثه** الفتوى ابراه عا قادم اقرب بعده بالمال المبرأ منه فحل يعود  
 بعد سقوطه **فاجبت** بانه لا يعود لما في جامع المصنولين برهن من انه ابراهي  
 من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقرب بالمال بعد ابراهي فلو قال المدعي عليه  
 ابراهي وقبيل الابرأ او قال صدقت لا تصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار  
 ولو لم يقبل يصح الدفع لاحتمال الرد والابرأ يرتد بانه فبقى المال عليه انتهى وفي  
 التاخرية من كتاب الاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم  
 فقال نعم لا حق لك علي ثم اشهد ان له عليه الف درهم والشاهد يستمعون ذلك  
 كله فله باطل لا يبرهن شي ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وقد فرغت  
 على قولهم ان سقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي بترد شهادة الشاهد مع  
 وجود الاصله بفسق او لعملة فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة **احكام**  
**السفر** رخصه العسر والعسر المسح ثلثة ايام بلياليها **واما** التنقل على الدابة  
 في خارج الحرم لا تسفر **ومنها** سقوط الحجعة والعديد والاضحية وبكبر الشرب  
**واما** حصة الحجعة من الحكم المصروع احكام السفر حرمة على المرأة بغير زوج او محرم  
 ولو كان واجبا ومن ثمة كان وجود احد بها شرطا لوجوب الحج عليها او اختفائها  
 في وجوب نفقتها عليها اذا امتنع المحرم الا بها والمعتد الوجوب عليها بناء  
 على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا باحد مما حرمها  
 من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولد من الابرضاء ابويه الا في الحج  
 اذا استغنيا عنه وتحريمه على المدون الا باذن الراي الا اذا كان متوجلا ومحقق  
 ركوب البحر بالحكام **ومنها** سقوط الحج اذا غلب الملهاك وتحريم السفر منه وضمان  
 المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام **ومنها** فيما  
 اذا غري في البحر ومعه فرس فانه يستحق سره الفارس كما في الحائنة



**الفصل الرابع احكام العقود** هي اقسام لازم من  
 الجانبين البيع والقرق والسلم والتولية والمراجه والوصية والشرك والصلح  
 والحوالة الآتي مستلزمين ذكرناهما في الفوائد منها والآجزة الآتي مستلزمة ذكرناهما  
 في الفوائد منها والجهة بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة والصدق والخلع  
 بعضه والتملك الحائز على الخيار أي خيار البلوغ والعقود والآتي ان يقال ونكاح  
 البالغ العاقل الحر امرأة كذا وكذا وجائز من الجانبين الشركة والتوكاثة والمضاربة  
 والوصية والتعارية والآداب والعرض والعشاء وسائر الولايات الآتية  
 الامامة العظمى وجائز من احد الجانبين فقط الرهن من جانب المرحون ولازم من  
 الرهن بعد القبض والكتابة جائزة من جانب العبد لازمة من جانب السيد والكفالة  
 جائز من الطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد الامان جائز من قبل الجرحي لازم  
 من جانب المسلم **تنبيه** من الجائز من الجانبين تولية القضاء فقلت لكان غرله  
 ولو بلا حجة كانه خلاصة وله غرل نفسه واما الولاية على مال اليتيم بالوصاية  
 فان كان وصي الميت فهي لازمة بعد موت الموصي ولا يمكن التاخير غرله الآ  
 بحماية او غيرهما كالمهر ومن جانب الوصي فلا يمكن الوصي غرل نفسه الآ في مستلزمين  
 ذكرناهما في وصايا الفوائد وان كان وصي التاخير فلا لانه للتاخير غرله كما  
 في العينة وله غرل نفسه بحجة التاخير وقد ذكرنا التولية على الاول في وقتي الفوائد  
**تقسيم العقود** البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل  
 وصبط الموقوف في الخلاصة في ستة عشر ردت عليه ثمانية **تمثيل** البطل  
 والفاسد عندنا في العبادات مترادفات **وفي النكاح** كذا لكن قالوا لنكاح  
 المكارم فاسد عند ابي حنيفة فلا حد وباطل عندهما في جميع الغضوليين  
 نكاح المكارم قبل باطل وسقط الحد تشبهه الاختباء وقيل فاسد وسقط  
 الحد تشبهه العقد انتهى **واما** في البيع فمتباينان فباطل ما لا يكون شرعا  
 باصلا

باصلا ووضع فاسده ما كان مشروعا باصلا دون وصفه وحكم الاول  
 انه لا يملك القبض وحكم الثاني انه يملك به **واما** في الاجارة فمتباينان فالواجب  
 الاجر في الباطل كما اذا استأجر احد الشريكين شركة لمل طعام مشترك ويجب  
 اجره المثل في الفاسدة **واما** في الرهن فقال في جامع الغضوليين فاستدعى  
 به الضمان وباطله لا يتعلق له الضمان لاجتماع وملكك الحبس للدين في فاسدة ولا  
 باطله ومن الباطل لو رهن شيئا باجرة نائمة او مغنية **واما** في الصلح فقالوا الفاسد  
 الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح على الكفالة والشفعة وخيار  
 العتق وقسم المرأة وخيار شرط وخيار البلوغ فيها يبطل الصلح ويرجع الراجع  
 بما دفع كذا في جامع الغضوليين **واما** في الكفالة فقال في جامع الغضوليين اذا ادرك  
 بحكم كفاية فاسدة رجوع بما ادرك والكفالة بالامانة باطله انتهى ولم يضح الفرق  
 بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا في مرجع الى الكتب المطبوعة **واما**  
 الكفالة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل فيعتق براءة العين في فاسد كالكفالة  
 على خمر او خنزير ولا يعتق في باطلها كالكفالة على ميتة او دم كما ذكره الزيلعي  
**واما** الشركة فقلنا كل كلام الفرق بينهما فالشركة في المباح باطله وفي غيره اذا  
 فقد شرط فاسد **فايدة** الباطل والفاسد عندنا ان فسخه مترادفا الآ في  
 الكتابة والخلع والعدالة والتوكاثة والشركة والعرض وفي العبادات في الحج ذكره  
 الاسمي **احكام الفسخ** وحقيقته حل ارتباط العقد اذا  
 انقضى البيع لم يطرق اليه فسخ الا باحد اشياء خيار شرط وخيار علم  
 النقص الى ثلثة وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن  
 وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار رفوات الوصف المرغوب فيه وخيار  
 هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالاقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض  
 وخيار التعزير الفعلي كالتعزير على احد الروايتين وخيار الخيانة في المراجه

اي يمكن ان يكون  
 اقراره كونه حائزا  
 او يجرى له



والشهادة وظهور المبيع مستأجراً أو موهباً وهذه ثمانية عشر سبباً وكلها يشترطها  
العاقلة لا الخالفة فانه لا يفسخ به وانما يفسخ الفاضل وكلها تحتاج الى الفسخ  
ولا يفسخ فيها نفسه وقد تفرق النكاح في قسمين **فأما** مجموع ما عدا  
النكاح فسخ لا اذا سجد عليه واختلعا في مجرى الموضع للوقفة الفسخ  
هل يرفع العقد من أصله او فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل العقد كاللم  
يكن فيما يستقبل لا فيما مضى وفائده في احكامه في شروح الهداية وذكره  
الزيتوني ايضا من خيار العيب **احكام الكتابة** يصح البيع بها قال في الهداية والكتاب  
كالخطاب وكذا الاكسال حية اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة  
انتهى وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب اما بعد فقد بعث عبد بن  
بكر افعلا ببلوغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس ما في المبسوط من تصويره بقوله  
يصح بكذا فقال بعته بتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط  
الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب فيصح من الحاضر استيام ومن  
الغائب ايجاب انتهى ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورة ان يكتب  
اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب حضرت الشهود وقرأته عليهم **فأما**  
وقالت زوجت نفسي منه او تقول ان فلانا كتب اليي خطبة فاشهدوا  
اني زوجت نفسي منه اما لو لم تعلم بخبرهم سوى زوجت نفسي من فلان  
لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط وباسماعهم الكتاب والتعريف منه فاق  
سمعوا الشطرين بخلافه اذا استغيا ومعنى الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجيني  
نفسك فاني رغبتي فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود  
محمولاً فقال هذا كتابي الي فلانة فاشهدوا عليه بذلك لم يجز في قول ابي حنيفة  
حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه ابو يوسف متى غير شرط اعلام الشهود بما فيه  
واصله كتاب الفاضل الى الفاضل قال في المصنف هذا اذا كان بلفظ التزويج

اما اذا كان

اما اذا كان بلفظ الامر قوله زوجي نفسي لا يشترط اعلام الشهود  
بما في الكتاب لانها تنوي طرفي العقد بحكم الوكالة وتعلم من الكامل مال وفائدة الخلف  
فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعدما اشهدهم عليه من غير قراءة عليه واعلامهم بما فيه  
وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بخبرتهم فاشهدوا ان هذا الكتاب  
ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عندهما ولا يفسخ بالنكاح وعنده تقبل  
ويصح به اما الكتاب فيصح بلا اشهاد وهذا الاشهاد كذا او هو ان تكون المرأة  
من اثبات الكتاب عند جحد الزوج الكتاب انتهى واما وقوع الطلاق والعناق بها  
فقال في البرازية الكتاب بالصحح والآخر من علي ثلثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة  
مصدرا معنونا وثبت ذلك باقراره او بالبينه فكالخطاب ان قال لم انوبه  
الخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على شيئين  
عليه امراته او عبده كذا ان نوي صحح والا لا ولو كتب على الهواء او الماء لم يقع  
شيء وان نوي وان كتبها كتب امراته طالق فهي طالق بعث اليها او لا  
وان كان المكتوب اذا وصل اليك فانت طالق فمال فصل لم يطلاق وان ندم  
من الكتاب ذكر الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل  
ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يستتبع كتابة او رسالة  
فان لم يبق هذا العقد لا يقع وان محو الخطوط كلها وبعث اليها البياض  
لا تطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب اقامت البينة  
عليه انه كتبته بيده فرق بينهما في القضاء انتهى وذكر الزيتوني من يستدل  
في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه او الاملاء على الغير يقوم مقام النية  
وفي القينة كتبت انت طالق ثم ماتت لزوجها اقراء على قراء لا تطلق لم يقصد  
مخاطبتها انتهى وقد شكت عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا اخرا اقراء وقرأ اهل  
تلمذه **فاجبت** بانها لا تلمز ان كان بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بآية فقالوا



الناسي والمخطي وانما اهل كالمعد واما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب  
كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهدا على اقسام **الاول** ان يكتب ولا يقول  
شيئا وانه لا يكون اقرارا فلا تخل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسي ان كتب  
مصدرا مرسوما وعلم ان هذا حل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذلك  
وان لم يقل شهد علي به فعليه هذا اذ اكتب للغائب على وجه الرسالة اما بعد  
فلك علي كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون مكملا  
والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الامر شرط ان يكون  
معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب **الثاني** كتب وقراء عند الشهود  
لهم ان يشهدوا به وان لم يقل شهد واعلى **الثالث** ان يقرأ عندهم هذا  
غيره فيقول الكاتب شهد واعلى به **الرابع** ان يكتب عندهم ويقول  
اشهد واعلى بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر القاضي  
ادعي عليه مالا واخرج خطأ وقال انه خط المدعي عليه بهذا المال فانكر ان يكون  
خطه فاستكتب وكان بين الطرفين مشقة ظاهرة والى علي انها خط كاتب  
واحد لا يحكم عليه بمال في الصحيح لانه لا يبريد علي ان يقول هذا خطي وانما حررت  
لكن ليس علي هذا المال ونعمه لا يجب كذا اذ كان الاقرار في العامة والصراف  
والشمس راسخين وكتبنا من القضاء من الغوايد انه يعمل بدقت التمييز  
والبيع والصراف فاحط فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار بالاستيلاء حتى  
لو وجد حرق في دارنا فقال انا رسول الملك لم يصدق الا ان كان معه  
كتاب في سيرة الخانية فيعمل بها واما اعتماد الراوي علي ما في كتابه الشاهد علي خطه  
والقاضي عليه علامة عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام وجوزة ابو يوسف  
للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزة محمد للكل ان يتحقق به وان لم يتذكر  
توسعة علي الناس وفي الخلاصة قال شمس الاثمة الخواني ينبغي ان يقول محمد

وهكذا

وهكذا في الاجناس انتهى وفي اجازات البرازية امر الصلحان بكتابة الاجازة  
والشهود والمحرر العقد لا تنفذ خلاف صك الاقرار والمهر انتهى **احصلوا**  
فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلاقها فقبل بيع وهو اقرار به وقيل به  
توكيل فلا يقع حجة يكتب وبه يفتي وهو صحيح في زماننا كذا في القينة وفيها بعدة قيل  
لا يقع وان كتب الا اذا نوي الطلاق وفي المبني بالجمعة من رأي حقه وعرفه وسعه  
ان يشهد اذ كان في حوزة وبه تأخذ انتهى ويجوز الاعتماد على كتب القينة  
الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا على المجتهد  
احد امين امان يكون له سند فيه اليه او يأخذه من كتاب معروف تراوله  
الا يدري تحوكت محمد بن الحسن ومحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسطوي  
عن ابني اسحق الاسفرازي الاجماع على حوازل النقل من الكتب المعتمدة ولا  
يشترط ايصال السند اليه مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ  
من قولهم يجوز الاعتماد على اشائه فالكفاية اولى واما الدعوى من الكتاب الشهادة  
من نسخة في يده فعال في الحانية ولو ادعي من الكتاب تسمع دعواه لانه عيسى  
لا يقدر على الدعوى لكن لابد من الاشارة في موضعها وفي القيمة مثل غيره وكيل  
في جماعة بالدعوى لا شائعة نسخة يقرأها بعض الموكلين هل يسمعها القاضي  
قال اذ انقضت الوكيل من سلك الموكل صحيح دعواه والا لا انتهى وفي شهادته  
البرازية شهدا احدهما عن النسخة وقراء بلسانه وقراء غير الشاهد الثاني  
منهما وقراء الشاهد ايضا معهما قراءته لا يصح لانه لا يتبين القاري  
من الشاهد وذكر القاضي ادعي المدعي من الكتاب تسمع ادائه والى وضعها  
انتهى وفي الصيرفة شهدا بالكتابة فطلب القاضي ان يشهدا بالكتابة بحسب  
وهذا اصطلاح القضاء وفي القيمة وسئل علي بن احمد عن الشاهد اذا  
كان يصف حدود المدعي حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقدر على قبل



شهادته فقال اذا كان ينظره بفعله ويحفظه عن النظر فلا تقبل واما اذا كان  
يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى **واما**  
الحالة بالكتاب فذكرنا في كتابنا الواقعات المحسنة في فصل السجدة  
وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع من رآه **واما الوصية** بالكتابة فقال في  
شهاداته المحسنة كنت صكنا بحظيرة اقرار اجمال او وصية ثم قال لآخر  
اشهد علي من غير ان يقرأ له وسعه ان يشهد انتهى وفي الثانية من  
الشهادات رجل كتب صكنا وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم  
يقرأ وصية عليهم قال علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم  
وسمهم ان يشهدوا او يصح ان لا يسلمهم واما يحل لهم ان يشهدوا باحد  
معان ثلاث احكام ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب بخبر وقرأ عليه بين  
يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا علي بما فيه او يكتبه يمين يدي الشهود  
والشهود يعلمون بما فيه ويقول هو شهودا علي بما فيه وتامة فيها انتهى  
**احكام الاشارة** الاشارة من الاحرس معتبرة وقائمة تمام العبارة  
في كل شيء مبيع واجارة وحبته ورحن ونكاح وطلاق وعناق وابراء  
واقرار وقصاصا في الحدود ولو قد فرق وهذا اما حاله فيه القصاص  
الحدود وفي رواية ان القصاص للحدود منها فلا يثبت بالكتابة وتامة  
في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيره على استثناء الحدود ونزاد عليها  
الشهادة فلا تقبل شهادته كما في الله حبيب **واما يمينه** في الدعاوي  
ففي ايمان خزانة القناديل وتخليق الاحرس ان يقال له عليك بعهدة الله  
وميثاقه ان كان كذا فيشرب نعم ولو خلق بالله تع كانت اشارة اقرارا  
بأنه تع وظاهر اقتضائنا في استثناء الحدود فقط تحت اسلامه  
بالاشارة ولم ار الا فينا نقلا صريحا وكتابة الاحرس اشارة واحتلفوا

في ان علوم

في ان علوم القدرة على الكتابة بشرط العمل بالكتابة او لا والمعتقد لا ولو اذكره  
في الكفر باو ولا بد في اشارة الاحرس من ان يكون مهودا والام تعبر وفي  
فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي تقع بها طلاق الاشارة  
المعروفة بنصوت منه لان العادة منه ذلك فكانت بينا لما اجمل الاحرس انتهى  
**واما** اشارة غير الاحرس فان كان معتق اللسان ففيه اختلاف في الفتوى على انه ان  
دامت العقدة اي وقت الموت يجوز اقراره بالكتابة والاشهاد عليه  
ومنه من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتق اللسان لم تعبر اشارة  
مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء كذا في تلخيص المجبوبي ونزاد  
اخذ من سنة الافتاء بالرائس اشارة الشيخ في رواية الحديث **واما الكافر**  
اخذ من النسب لانه يحاط فيه لحق الدم وكذا ثبت بكتاب الامان كما قد مضاه او  
اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تغييرا لمبهم كما لو قال انت طالق هكذا اشارة  
بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق وانت ربتلات لم يقع الا الواحدة  
كما علم في الطلاق ولم ار الا ان حكم انت هكذا مشيرا باصابعه ولم يقل طالق  
ونزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صيد فقله بحسب الجراء على المشير ومنها فروغ  
لم ار الا **الاول** اشارة الاخر بالقرأة وهو جيب ينبغي ان يحرم عليه  
اخذ من قولهم ان الاحرس يجب عليه تحريك لسانه فحطوا التحريك قرأته  
**الثاني** علق الطلاق بحسنة احرس فاشارة بالحسنة وينبغي الوقوع لوجود  
الشرط **الثالث** ولو علق بحسنة رجل بالحق فحرس فاشارة بالحسنة وينبغي  
الوقوع **رابعة** فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبادة وصحبا بنوا يقولون  
اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية باب المهر الاصل ان التسمية  
اذا كان من جنس المثنى واليه يتعلق العقد بالثبوت واليه لان التسمية موجود في المثنى  
اليه ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالتسمية لان التسمية مثل المثنى



اليه وليس يتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماتية والآخرة  
تعرف الذات الا ترى ان من اشترى فقصا على انه ياقوت فاذا هو الزاج لا ينعقد  
لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو احمر ينعقد لاختلاف الجنس  
انتهى قالوا ان رجلا ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر  
العقود ولكن ابا حنيفة جعل الحمل حنثا والحمل حنثا والحمل حنثا واحد فتعلق  
بالث رايه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الرأى من الحمل واث رايه فمروا  
على هذا العبد واث رايه فمروا لو سمي حراما واث رايه حلالا فالحلال في الابق  
ولو سمي في البيع شيئا واث رايه خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا  
سمي ياقوتا واث رايه زجاجا كونه بيع المعصوم ولو سمي ثوبا حراما واث رايه  
اي مروتا اختلفوا في بطلانه اوفى به هكذا في الحائض في البيع الباطل ذكره الا  
في الثوب دون الغص ونظير الغص المذكور والاشي من بني آدم حنثا فحراما  
المحوان جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحد او الغائب الوصف وفي باب  
قالوا لو توي الاقضاء بهذا الامام زيد فبان عمره لم يصح الاقضاء ولو توي  
الاقضاء بالامام القائم في المحراب على ظن انه زيد فبان انه عمر وصح ولو توي  
الاقضاء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقضاء ولو بهذا الشيخ فاذا  
هو شاب يصح لان الشاب يدعي شيئا لعلمه وقياس الاول انه لو صلى على  
جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسألة الاقضاء  
شيخ الاسلام العيني في شرح النجاشي عند الكلام على الحديث صلوة في مسجد  
هذا افضل من الف صلوة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند اصحابنا  
فلا يختص الثواب بما كان في ذمة عليه السلام الي اخر ما قاله واما النكاح فقال  
في الحائض رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب فعت العبد  
زوجت منك بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال

الاب

الاب زوجتك بنتي فاطمة هذه واث رايه عائشة وغلط في اسمها فقال  
الزوج قبلت جازا انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذا العلام واث رايه  
اي بنته الصحة تقول على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت  
العجينة او هذه العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه  
وكذا الخ لانه في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والغرول واما في باب  
الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي او هذا الشاب فكلما بعد ما شاخ  
حنث ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فاكل بعد ما صار كلبا حنث لان في  
الاول وصف الصبا وان كان داعيا اليه يمين كلفه منعه عنه شرعا وفي الثاني  
وصف الصغير ليس بداع لها فان امتنع عنه اكثر امتناعا من لحم الكلب ولو حلف  
لا يكلم عبدا فلما هذا او امراته هذه او صديقته هذا امرت الاضافة فكلما  
لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وان حلف لا يكلم صاحب هذا الطيب  
فباع ثم كلفه حنث **احكام الشرط والتعلق** التعليق ربط حصول مضمون حكم  
بجصول مضمون اخر في وقت الشرط في التلويح بانه تعليق حصول مضمون حكم بحصول  
مضمون حكم اخر بشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطم الوجود والتعلق  
بما ينجز ويستحيل باطل ووجوده رابط حيث كان الجزاء مؤخر او الا انجز وعدم  
فاصل الاجبة بين الشرط والجزاء وركنه اداة شرط وفعله وجزاء صلح فلو  
اقصر على الاداة لا يتعلق واختلفوا في تجزئه لو قدم الجزاء والفتوى على بطلانه كما يشاهد  
في شرح الكفر **ما يقبل التعليق وما لا يقبل** تعليق التمليكات والتقييدات  
بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستجارة والهبة والصدقة والنكاح  
والاقرار والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتكليم والكتابة والكفالة  
بغير الملامم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف **وما جازي حقيقة بالشرط**  
لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعنف وحوالة وكفالة وبطل الشراء ولا يبطل



الزمين والآقال بالشرط العاقد وتعلق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث  
ان رضي ابي ووقفه كذا الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد او ملما بما له  
او حرر العرف به او ورد الشرع به او كان لا منفعة فيه لاحد منها وقد ذكرنا في هذا  
الغوايز ما خرج عن قولهم لا يتبع تعلق الابراء بالشرط وفي البيوع ثلث مسائل كوز  
تعلقه فيها **وجملته ما لا يصح تعلقه** وبطلانها سبعة ثلثة عشر البيع القسمة  
والاجارة والرجعة والتعليق على مال والابراء والتجر وغرل الوكيل في رواية والحياب  
الا عكاف والكرارة والمعاملة والاقراء والوقف في رواية **وما لا يبطل في**  
**الشرط انما الطلاق والخلع والرهن والعرض والهبه والصدقة والوصاية والوصية**  
**والشركة والمصارفة والعضاء والامارة والكفالة والحالة والآقال والغصب**  
**وامان القن ودعوة الولد والصالح عن العضاض وخباية غصب عقدة ممة وودعة**  
**وعارية اذا ضمنها وشرط في غيرها كالة او حوالة وتعلق الردعيب او**  
**بخيار شرط وغرل فاض والتحكم عند تحدد وتام في جامع العضولين والبرازية**  
**فائدة من ملك التنجيز ملك التعلق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز ولا يملك**  
**التعلق ومن لا يملك التنجيز لا يملك التعلق الا اذا علقه بالملك او بسببه**  
**الثانية العبد والمكاتب لو قالا كل مملوك امكته فهو حر بعد تقي صح بخلاف**  
**الصبي وتام في الجامع المصدر سليمان من باليمين في ملك العبد والمكاتب الفصل**  
**الخاص بالقول في الملك والدين** قال في فتح القدير قدرة شيئا الشارع  
ابتداء على التعريف غرض نحو الوكيل انتهى ويتبع ان يقال الا مانع كالمجور عليه فانه  
مالك ولا قدرة له على التعريف والبيع المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على  
بيعه قبل قبضه وعرفه في الحيوان القودوسي بانه الاختصاص الحاضر وانه حكم  
الاستيلاء لانه به ثبت لا غير اذ المملوك لا يملك كالمكسور لا يملك لان اجتماع  
المالكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك

والحياب في الملك هو المباح والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الحي  
وقد سئل **الاول** في اسباب التملك المعاصات المالية والامهارة والخلع  
والامارات والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنيمه والاستيلاء  
على المباح والآقية وتملك اللقطة بشرطه ودية القتل بملكها او لا ثم تنقل الى  
الورثة **ومنها** الغرة بملكها الجنين فتورث عنه والعاصب اذا فعل بالمغصوب  
شيئا ازال اسمه وعظم منافعه ملكه واذا خلط المتي بميت بحيث لا يتميز ملكه **الثانية**  
لا يدخل في ملك الانسان شي غير اختياره الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في  
مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزبيعي وكذا اذا اوصى  
للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه انتهى وردت  
ما ذهب للعبد وقبله بغير اذن السيد بغير اختياره وعلمه الوقف بملكه الموقوف عليه وان  
لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض  
مطلقا وبعد ولا يملكه الا بعضا او رضاء كما في فتح القدير والمعيب اذا رده  
على البائع به كن ان كان قبل القبض يفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من  
القضاء او الرضاء كالمعيب اذا رجع الواهب فيه وارثن الجنيا والشفيع  
اذا ملك الشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جبرا كالمبيع اذا ملك في يد البائع  
فالثمن يدخل في ملك المشتري وكذا اسماء ملكه من الولد والثمار والمائيع في ملكه وما  
كان من ازال الارض الا الكلاء والحشيش والصيد الذي باض في ارضه **الثالثة**  
المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيا شرط فان كان للبائع  
لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فذلك عند الامام خلافا لجمهور وفي تحقيق الامر  
موقوف فان تم كان للمشتري فلكون الزوايد له من حينه وان فسخ فهو للبائع الزوايد له  
ومع من ملك المرفق فانه يزول عنه ذوالامراعي فان سلم تبين انه لم يزل وان ما  
او قتل بان انه زال من وقتها **الرابعة** الموصي له يملك الموصي به بالقبول الا في مسئلة



قد نفا ما فلا يتجوز اليه غيرها شيئا من شدة الحاجة فلا بد من القبول وشدة الحاجة  
فلا يتجوز الملك على القبض واذا وقع الباس من القبول اعتبرت ميراثا فلا يتجوز  
على القبول واذا قبلها ثم ردت على الورثة ان قبلوا الفسخ ملكه والا لم يجز  
في الوالدية والملك بقبوله يستند اليه وقت موت الموصي بدليل ما في الوالدية  
رجل اوصى بعد الانسان والموصي غائب فنفقة في مال الموصي فان حضر الغائب  
ان قبل رجع عليه نفقة ان فعل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى  
**الحاشية** لا يمكن الموصي الاجرة بنفس العقد وانما ملكها بالاستيفاء او يمكن  
منه او تجوز او بشرط فلو كانت بعدا فاعقبة الموصي قبل وجود واحد ما ذكرناه  
لم ينفذ عقبة لم يملك وعليه هذا لا يملك المستاجر المتأجر بالبعد لانها تحدث شيئا  
فشيئا وبهذا ما رقت البيع فان البيع عين موجودة فيما لم يحدث فهو على ملك  
الموصي ولو اقلنا ان المستاجر لا يتجوز اجارته من الموصي **دست** اختلفوا في  
التعريض هل يملك المستعرض بالقبض او بالتصرف وقاية ما في البرازية مانع المقرض  
من المستعرض الكثر المستعرض الذي في يد المستعرض قبل الاستئصال يجوز لانه صار  
ملك للمستعرض وعندنا انه لا يجوز لانه لا يملك المستعرض قبل الاستئصال ويصح  
المستعرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس العرض وان كان مما لا يتعين  
كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قايما في يد المستعرض ويجوز المقرض التعرض  
في الكثر المستعرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع انتهى وليا مثل في مناسبة  
التعليق للحكم **السابعة** دية الفصل ثبت للمقتول ابتداء ثم ينتقل الى الورثة  
فمن كسائر امواله فيقضي منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو اوصى بثلث ماله  
دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فنورث كسائر امواله ولهذا انقلب  
ماله بغيره ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزبيدي من باب القصاص فيما دون  
النفس وفرغت على ذلك ولم ار من فرعه لو قال اقبلني فقتله وقتلا لا قصاص  
باتفاق

باتفاق الروايتين على الامام فلا دية ايضا لانها تثبت للمقتول وقد اذن في  
قتله وهو احد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت في البرازية ان  
الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحناه من جملنا وعلامة الجمل والمنتهى والوجه الموهوب  
على وارث السيد قتل ما اره الا ان مقتضى ثبوتها لا يقتضي عليه ابتداء ان يكون  
الحكم مخالفا لما اذبحه على الراهن **الثامنة** في رتبة الوفاة الصحيح عندنا ان الملك  
يزول عن المالك لا الى مالك وان لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان معينا **التاسعة**  
اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في اخر من اجزاء حيوة المورث وقيل بموته  
وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الغرائض من الغوائد والدين المستغرق للتركة يمنع  
ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغفرها  
دين لا يملكها وارث الا اذا ابراء الميت غريمه او اداه وارثه بشرط التبرع  
وقت الاداء اما اذا اؤتم له اداه من مال نفسه ملكها بل شرط التبرع او الرجوع  
يجب له دين على الميت فتصير شقولة دين فلا يملكها فلو ترك ابتداء وقتا ودينه  
مستغرق فاداه وارثه ثم اذن التوفي في التجارة او كانه لم يبيع اذ لم يملكه  
ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق  
يمنع حواز الصالح والقسمه فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دية  
ولو فعلوا اجاز ولو قسموا ما ثم ظهر دين محيط او لا ردت القسمه وللوارث  
استحباب التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا ومنها مسئلة لو كان الدين للوارث  
والمال منحرفه فملك يسقط الدين وما يافقه ميراثا او لا وما يافقه دية  
قال في آخر البرازية استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث  
لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة على الميت  
فهو قائم مقامه كانه حي فترد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير غروا بالجارية  
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف وصي الميت ببيع



في التركة مع وجوده واما ملك المرحوم فغير خلافة عنه بل بعقد ملك ابتداء فانعكست  
الاحكام المذكورة في حق كذا ذكره صدر الشهد في شرح ادب الغضا لمخالف  
وذكر في التخصيص ذكرناه وزاد عليه انه يقع شرأؤه ما باع الميت باقل مما باع  
قبل فقد التمس بخلاف الوارث **العاشر** يملك الصداق بالعقد فالزواج لها  
قبل القبض واما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول  
وقد ذكرنا تفصيلها في شرح الكفر وقد مر ان النصف يعود الى ملك الزوج  
بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعده بقبض او رضاء وفائدة  
في الزوايد **الحادية عشر** في استقرار الملك يستقر في البيع الحاي عند الخيار  
بالقبض ثم يستقر الصداق بالدخول او الحلو او الموت او وجوب العترة  
عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والاخير من زيادة اخذ من  
كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفسه بالهلاك وفي  
الصداق الامن من تسطيره بالطلاق وسقوطه بالردة وتبديل الزوج  
قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو ملك لم ينفسخ النكاح  
ولا فرق بين الدين والعين وجميع الدون بعد زوالها مستقرة الا دين المسلم  
بقوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن البيع فانه لا يقبله بالانقطاع لجواز الايمن  
عنه واما الملك في المصوب المستهلك فمستند عندنا الى وقت الغصب  
والاستهلاك فاذا غيب المصوب ضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت  
الغصب وفائدة تملك الاكساب ووجوب الكفن ونفوذ البيع ولا  
يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك ينشأ للغاصب شرعا للقبض بالقيمة  
لا حكما ثابتا بالغصب مقصودا وله الا تملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة  
كما في الكشف من باب النهن وفي الهداية من النفقة لو انفق المودع على ابوي  
المودع بلا اذنه وادون الغاصب ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليها لانه  
لما ضمن

لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان مترعا وذكر الزبني انه بالقضاء استند ملكه الى وقت  
التعدي فثبت ان مترع بملكه فصار كما اذا قبضه دين المودع بها انتهى وفي شرح الزايات  
لغاصبه فان من اولنا الغصب الاصل الاول ان زوال المصوب عن ملك المالك  
عند ادائه الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق  
غيرهما يقتصر على الضمان الا اذا تعلق بالاستند حكم شرعي بمنعنا من ان يجعل  
الزوال مقصورا على الحال في يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك  
والغاصب يستند لكون الغصب سببا للملك وضمنا حتى يستند في حق الكل  
بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب ولا يظهر ذلك في حق الكل فيظهر  
الاستند في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل **الثانية** الغاصب  
اذا اودع العين ثم ملكت عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له  
على المودع لانه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب ربة  
فاودعها فابقت فضمة المالك فيمنها ملك الغاصب فكذا لو اعتمقها الغاصب  
صح ولو ضمنها المودع فاعتمقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت  
عليه لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان  
جاز تضمينه فلا الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو  
كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعرضه اخذ ما يعود عودا ولا يرجع  
على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملك في يده بعد العود من الاباق كانت  
امانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهب عنها والمودع بحسبها  
عن الغاصب حتى يعطيه فضمة المالك فان ملكت بعد الحبس ملكت بالقيمة  
وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمنها كالكامل بالشراء لان الغائب وصف  
وهو لا يملك شيئا ولكن يخير الغاصب ان شاء اخذ ما وادى جميع القيمة



كان المالك او ان يبيع المالك الموهوب له كان ج

وان شاء ترك كما في الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب اجرا او رهنه فهو الودعة  
سواء وان اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك لهما لانها لا يستوجب  
الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشتر  
فضمن سكت الجارية وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول  
فتحقق عليه لو كانت محررة منه وان ضمن الاول ملكها فتحقق عليه لو كانت محررة ولو كانت  
اجنبية فلا زال الرجوع باضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول  
وكذا لو ابراه المالك بعد التضمين او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا  
ضمن المالك الاول ولم ضمن الاول الثاني حيث ظهرت الجارية كانت ملكا للاول  
فان قال انا اسلمتها للثاني وارجع عليه كم يكن له ذلك لان الثاني قد رجع على  
العين ولا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وتام  
التعريفات فيه **الفصل الثاني عشر** المالك المالك واللعين والمنفعة معا وهو الغالب او للعين  
فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدا رقبته للوارث وليس له شيء  
من منافع ومنفعة الموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والولد  
والعتلة والكتب المالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصى الا ان يكون  
اهله في غيره ويجزى العبد من الثلث ولا يملك استخدامه الا في وطنه وعند اهله ويصح  
الصالح مع الموصى له على شيء وتبطل الرقبة وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى  
له ولو جنى العبد الفداء على المخدم فان مات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة  
فان ابي بيع العبد وان اتى المخدم الفداء ففداه المالك او دفعه وبطلت الرقبة  
وارش الجناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقض الخزمة فان تعاضها  
اشترى بالارش خادم ان بلغ والابيع الاول وضمن الى الارش واشترى  
به خادم ولا قصاص عليه فانه عدا لم يجتمع عليه قتله فان اختلف ضمن القاتل قيمته  
يشترى بها اخر ولو اعنته المالك نفذ ضمن قيمة يشترى بها خادم مكره في صايا

المحيط

المحيط واما نفقة فان كان صغيرا لم يبلغ الخزمة فنفقة على المالك ان بلغا فعلى الموصى  
له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهو على المالك فان طما والمريض بعم الغايه ان راى  
واشترى بثمنه بعد ان يقوم فانه كوا في نفقات المحيط واما صدقة فطرة فعلى المالك  
كما في الطهيرة وما في الربيع من انه لا يجب صدقة فطرة سبق فلم كما في فتح القدير يمكن  
حكمه على ان المراد لا يجب على الموصى له بكل نفقة واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضا  
فان بيع برضا لم ينتقل حقه الى الشئ الا بالراضية ذكره في التراجع الوهاب من الجنايات  
ما اذا قل خطاء واخذت قيمة يشترى بها عبد وينتقل حقه من غير تحديد كالوقوف اذا  
استبدل اشغل الوقف اية بدله ذكره فاضحان من الوقف وكالمدة بر اذا قل خطاء يشترى  
بقيمة عبده ويكون مدبرا من غير تحديد ذكره الربيع من الجنايات ولم ادر حكم كناية  
المالك وينبغي ان تكون كاعتاقه لانتصه الا بالراضية وحكم اعتاقه في الكفارة وينبغي ان  
لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطئ المالك وينبغي ان يحل له لانه تابع للملك  
الرقبة وقيدته انت فعية بان يكون ممن لا يخیل والافلا **الفصل الثالث عشر** تملك الجبهة  
والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الجبهة بوجود مانع من الرجوع من سبعة محكومة  
في النعمة باذكاره في فصل الملك **الرابعة عشر** يملك العاقل للشفيع باخذ بالراضية  
او قضاء القاضي فقبلهما لا يملك فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا باع شفيع  
**تنبيه** قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغي ان يكون له الاعارة  
واما المستاجر فيجبر ويعمل لا يختلف باختلاف المستعمل والموقوف عليه لا يملك  
لوجبه ويعبر بالثمن فعية جعلوا النكاح اصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة  
والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير الموصى بالمنفعة  
مالكا للانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من ان الاعارة اباحة المنافع لا  
مقتضا تملكها والمذهب عندنا انها تملك المنافع وانما لا يملك المستعير الاجارة  
لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها بعوض ولانه لو ملك الاجارة ملك



أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملك نظير ملك ولانه لو ملك للزوم احد الامرين  
الغير الجائز لزوم العارية او لزوم الاجارة وهذا التعليل يستلزم الموقوف عليه  
والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك الموقوف عليه المنفعة وقيل انما البيع الانتفاع  
وهو ضعيف فانه لا عارية وتامة في فتح القدير من الوقف واما اجارة المقطع  
ما اقطع الامام فافتيه فافتيه العلامة قاسم بفتحها قال ولا اثر لجواز اخراج الامام  
له في اثناء المدة كما لا اثر لجواز موت الموهب في اثناءها ولا لكونه ملك منفعة لاني  
مقابل ما لم ينظر المستعير لانه ملك منفعة الاقطاع بتعبه استعداده لا اعتداله لا ينظر  
المستعير لافله واذ اقامت الموهبة او اخرج الامام الارض عن المقطع تنسخ الاجارة  
لان انتقال الملك لا يغير الموهبة لو انتقل الملك الى غير الموهب في التملك التي خرج عليها اجارة  
الاقطاع وهي اجارة المستعير واجارة العبد الذي صرح على خدمته مدة  
معلومة واجارة الموقوف عليها الفكة واجارة العبد المأذون بما يجوز عليه  
عقد الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد انتهى وقد الفت رسالة  
في الاقطاع واخرى سميتها تحفة المرضية في الاراضى المحرقة وفيها فتي به  
العلامة قاسم بفتحها بان الامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو  
محمول على ما اذا اقطع أرضا عامرة من بيت المال اما اذا اقطع مواتا فحياته  
ليس له اخراج عنه لانه صار ملكا للرقبة كما ذكر ابو بوش في كتاب الخراج  
**تفصيل القول في الرهن** عرفه في الحاشية والقوسى بانه عبادة عن مال حكمي حدث  
في الرهن ببيع او استهلاك او غيرهما وايضا انه استيفاء ولا يكون الا بطريق  
المقاصة عند ابي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم من الثوب ملكه  
وحدث الشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبايع فاذا وقع المشتري عشرة الى  
البايع وجب ثوبها في ذمته البايع دينا وقد وجب للبايع على المشتري عشرة  
بدل ما في الثوب وجب للمشتري على البايع ثوبها بدل ما في المدفوعة اليه بالتقاضي  
انتهى

انتهى وتخرج على طريق القاية انما هو المقاصة انه لو ابراه عنه بقضائه صح ورجع  
المدين على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في الهدايات من قسم الفوائد والخصم الرهن  
بالحكام **منها** جواز الكفالة به اذا كان دينيا صحيحا وهو ما لا يسقط الا بالاداء  
او الابرار فلا يجوز بدل الكفالة لانه يسقط بدونهما بالتجيز **ومنها** جواز  
الرهن به فلا يجوز الكفالة والرهن بالاعيان الالمانية والمضمونة بغيرها كالجسم واما  
المضمونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخلع والكهر وبدل الصلح في ذم المدين **ومنها**  
فاسد والمقبوض على سؤم شراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملكة بالدين قال  
الاسيوطي مغربا الى السبي في كمله شرح المذهب فرع حدث في الاعضاء والرقبة  
وقد كتبت اشترط الواقف ان لا ينفذ الرهن او لا يخرج من مكان تجسها الا  
برهن او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذان الرهن لا يصح رهنها لانها غير مضمونة  
في الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل لاخذ لها ان كان من اهل الوقف  
استحق الانتفاع وبه عليه بدامانه فشرط اخذ الرهن عليها فاسد وان  
اعطاه كان رهنا فاسدا او يكون في يد حازن الكتب امانة لان فاسد العقود  
في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا اراد به الرهن الشرعي وان اراد  
مدلوله وان يكون تذكرا فيصح الشرط لانه غرض صحيح واد الميعل مراد الواقف  
فيحمل ان يقال بالبطالة في الشرط المذكور جملا على المعية الشرعي ويحمل ان يقال  
بالصحة جملا على اللغو وهو الاقرب يصحح الكلام ما امكن وجه لا يجوز  
اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يخرج اخراجها بدونه لغزوه ولا  
بدونه امانا لانه خلاف شرط الواقف واما الف والاشياء فكما قال  
لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مضمونة  
ضامها بل يجب على ناظر الوقف ان يكون كل من يقصد الانتفاع بملك الكتب في مكانها  
وفي بعضه الاوافق يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا يثبت به ولا وجه لبطلانه وهو



كما حلف علم قوله البرهن في مدلوله القفوي فيصح ويكون المقصود أن يجوز الواقع  
الانتفاع لمن يخرج به بشرط وطالب يضع في خزانه الواقع ما يتذكر هو به عادة  
الموقوف فيقدر الحازن بالمصلحة فينبغي ان يصح هذا ومتى اخذه على غير هذا الوجه  
الذي شرطه الواقع يمنع ولا نقول بان تلك النكارة تبقى ومنها بل ان ما خذنا  
فاذا اخذنا طالب الحازن برز الكتاب ويحجب عليه ان يترده ايضا بغير طلب لا يبعد  
يحل قول الواقع الرهن على هذا المعنى فيصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ  
على الصحة ما اسكن وجه يجوز اخراجها بشرط المذكور ومنع غيره لكن لا تثبت  
له احكام الرهن ولا يتحقق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير شرط فسخه  
ولون تلف بغير شرط فسخه ولكن لا يتحقق ذلك المرهون بوفائه ولا يمنع على صاحبه  
التصرف فيه انتهى وقول اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للمكتب الموقوف  
والرهن بالامانات باطل فاذا امكن لم يجب شي في خلاف الرهن الفاسدة فانه مضمون  
كالصحيح واما وجوب اتباع شرط وحمله على المعنى القفوي فغير بعيد **ومنها صحة**  
**الابراء عنه** فلا يصح الابراء عن الاعيان والابراء عنه دعوا ما يصح فلو قال  
ابرائك عن دعوي هذا العين صح الابراء فلا تسبح دعواه بها بعد ولو قال  
برئت من هذه الرأوس من دعوي هذه لم تسبح دعواه وبنيته ولو قال ابرائك  
عنها او عن خصومت فيها فهو باطل وله ان يحاصم وانما ابراء عن ضمانه كذا في  
النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرار لا حق له قبله يبرأ من العين والدين  
والكفالة والاجارة والحد والعقاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان في ابراء  
العام لكن في مدانيات الغيبة اقترق الزوجان وبراء كل واحد منهما صاحبه  
عن جميع الدعاوي وكان للزوج بذخ في ارضها واعيان قائمة لخصار  
والاعيان القائمة لا تدخل في الابراء عن جميع الدعاوي انتهى ويرحل في الابراء  
العام الشفعة وهو سقط لاقضاء ولا ديانة ان لم يقصد ما كان في الاول والحيث  
وفي الخاتمة

وفي الخاتمة ابراء عن العين المعصومة ابراء عن ضمانها وليس امانة في يرافع صاحب  
وقال زفر لا يصح الابراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الابراء ويرى  
من قبيتها انتهى فقوله ابراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالابراء  
والاعيان ابراء عنها سقوط الضمان صح او يحل على الامانة **ومنها** قول الاجل  
فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفق للحصول العين حاصلة **وقد**  
**اربع فوائد اولي** ليس في الشرع دين يكون الا حالا الا راس مال  
المسلم وبدل الفرق والقرض والتق بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفع العفار  
كما كتبت في شرح الكفر عنه قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين  
لا يكون الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه واما بدل الكفاية فيصح عنه حالا ومؤجلا  
**الثانية** ما في الزمة لا يتحقق الا بقبض ولذا لو كان لها دين بسبب واحد  
فقبض احداهما تنصبه فان لشركه ان يشركه ويصح تنزيهه على ان ما في الزمة لا يصح  
قسمة **الثالثة** الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المديون ولو حكم بالحق  
مرتب ابد الحرب ولا يحل بموت الدين واما الحرب اذا استرق وله دين  
مؤجل فنقول سقوط الدين مطلقا لا سقوط الاجل فقط كما قاله الشافعي  
واما الجنون فظاهر كلامهم انه لا وجب الحلول لا مكان للحصول بوقته **الرابعة**  
الحال يقبل التأجيل الا ما قدمه والحيث في لزوم العرض شيان حكم الحاكم  
بمؤنه بعد ما ثبت عنه اصل الدين او ان يحل المستعرض صاحب المال على رجل الى  
سنة او سنتين يصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعندها تنقضية  
الحال لا يقبل بعد الزوم الا اذا نذر ان يطالب به الا بعد شهر او اوجي بذلك  
وسقط التأجيل القبول والاعيان حال وشرطه ايضا ان يكون محصولا لاجل  
متفاحشة فلا يصح التأجيل الى محبة الرجح وجن المحط ويصح الى الخصا دو الراس  
وان كان البيع يوجب مؤجلا اليها كذا في الغيبة **تنبيه** قال الدين للمدين اذهب



من أحكام الدين وهو الرابع

واعطى كل شئ من غير ما جاز له امر بالاعطاء ومنها ان لا يبيع عليك من غير  
من هو عليه الا اذا استقطب على قبضه فيكون وكيلها ايضا للموكل ثم لنفقه وقضاؤه  
صحة غزله عن التسليم قبل القبض وفي وكالة الواقعات التي هي له لو قال وبيعت  
ملك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها فقبض مكانها وما يبرح جاز لانه صار الحق  
للموكل له فملك الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليم وفيه شبهة  
المقتضى من الزكوة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكوة وامره بقبضه  
فقبضه اجراه ومن شبه البرازية وحب له دين على رجل وامره بقبضه جاز استحسانا  
وان لم يامر به لا يبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين او وصيه جاز والبيت  
لو وبت مهر ما من ابها او لابنها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض تحت  
والا لانه حصة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مدائنا الغنية قضى دين غيره  
ليكون له ما على المملوك فخرجه جاز ثم رقم لاخر بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر  
النهي من له قضاء عن المشتري على ان يكون المثل له كان القضاء على هذا فاسدا ورجع البايع  
على الامر بما اعطاه وكان المثل على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي  
لي على زوجي لو الذي يجوز اقرار ما به انتهى وخرجه عن ملكك الدين غير من هو عليه الموالاة  
فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليها الزليقي منها وخرجه ايضا الوصية بغير من هو عليه  
فانها جائزة كما في وصايا البرازية فالمستثنى ثلاث وخرج الامام لا علم على عدم  
صحة ملكك من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد با عليه ولم يبيعه المبيع والبايع لم يبيع  
التوكيل وصح ان عتق احدهما اجمعوا انه لو وكل مديونه بان يتصدق بما عليه فانه  
يبيع مطلقا ولو وكل المبتاع بغير ان يقيم العبد من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة  
البحر ومنها ان لا يبيع الزكوة فيه اذا كان المدين جاحدا ولو له بنية عليه فلو كان  
على مقر وحبت الا اذا كان غلبا فاذا قبض اربعين مما احصاه بدل تجارة وحب عليه  
درهم وقد بينا في كتاب الزكوة من شرح الكفر انواع الدين **اما ما يمنع الدين**

وجوبه

**وجوبه** وما لا يمنع **الاول** الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرابه لقوله  
الزليقي في باب اخر التيمم والمراد باليمن الفاضل عن حاجته **الثاني** السرقة لو كان فيها يبيع  
ولم اره **الثالث** الزكوة والمراد به فيها ماله مطالب من العبد فلا يمنع دين النذر  
والكفارات ودين الزكوة مانع **الرابع** الكفارة واختلف في منع وجوبها والصحيح  
بمنعها لما لا يفي شرعا على المدا من تحت الامر **الخامس** صدقة الفطر والتفوق على منع  
وجوبها **تنبه** دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب زكوة لو كان  
للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل **السادس** الحج يمنع اتفاق **السابع** نفقة القريب  
ويمنع ان يمنع لان الغنوي على عدم وجوبها الا بملك نصيب حرمان الصدقة **الثامن**  
ضمان سرية الاعاق فلا يمنع لان الدين لا يمنع دين آخر **التاسع** الرية لا يمنع  
وجوبها **العاشر** الاضحية يمنعها كصدقة الفطر **الحادية عشرة** قد مضت انه لا يمنع ملك الوارث  
للمرأة ان لم يكن مستغفرا ومنعه ان كان مستغفرا ويمنع نفاذ الوصية والبرع من  
المرضي ويصح اخذ الزكوة والرفع الى المدين افضل **واما ما يثبت في ذمة المعسر**  
**والا يثبت** اذا ملك المال والزكوة بعد وجوبها لا يثبت في ذمته ولو بعد تمكن  
من دفعها وطالبت على بخلافه اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد  
وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلافه اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر  
فانها لا يجبان وما يجزئ فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير خزانة  
الصيد وفدية الخلق واللباس والطيب لغدر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مشروطا  
باستباره كفارة الفطر في رمضان وكفارة الطهارة وكفارة القتل ودم المتع  
والقران فيفرق فيه بينهما فلا اعتبار لاعتباره وقت تكفيره بالصوم وكذا يفرق  
في فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لم يلزمه الاخراج **واما**  
**ما يقدم** على الدين وما يؤخر عنه اما حقوق الله تعالى كالزكوة وصدقة الفطر تسقط  
بالموت واما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والا فمصر

وجوبه



مختار من مختار  
في فقهنا

في فقهنا

في فقهنا

المتعلق بالعين على ما يتعلق بالقوة وإذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وإن  
آخر ما كان في الكثرة والكفارات وإن تساوت في القوة برئ بما بدأ به وإذا اجتمعت  
الوصايا لا يقدم البعض على البعض لا العتق والمحابات ولا العتق بالتقديم والتأخير علم  
مالم يتصل عليه وتسامه في وصايا الرقيق **تقديم ما يقدم** عند الاجتماع من  
غير الدين ثلثة في السفر جنب وحائض وميت وممة ما يكفي لأحد منهم فإن كان الماء  
ملكاً لأحدهم فهو أولى به وإن كان لهم جميعاً لا يفرق لأحدهم ويجوز التسليم لكل وإن  
كان الماء مباحاً كان الجنب أولى به لأن غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح  
أماً للمرأة فيغتسل الجنب ويستم المرأة ويستم الميت ولو كان الماء بين الأباغ إلا أن  
قالا بولي به لأن له حق ملكه إلا أن ولو ذهب كذا ما يكفي لأحدهم قالوا الرجل  
به لأن الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لأمة الرجل قال مولانا وهذا خطأ  
أنما يستقيم على قول من يقول إن هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك لأن يصل به  
القبض كذا في فتاوى فاضل خان ومراده من قوله أن غسل الميت سنة إن وجوبه  
بها بخلاف غسل الجنب فإنه في القرآن وينبغي أن يلحق بما إذا كان مباحاً ما إذا أوصى به  
لأحد من الناس ولا يكفي إلا أحدهم وأما من به نجاسة وهو محدث وجده ما يكفي لأحدهما  
فإنه يجب صرفه إلى النجاسة كما في فتح القدير من النجاسة وعلى هذا لو كان مع الثلثة ذواته  
يقدم عليهم ولم اره **اجتمع جنازة وسنة** وقبلة قدمت الجنازة **أما إذا اجتمع**  
**كسوف وجمعة** أو فرض وقت لم اره وينبغي تقديم الفرض إن ضيق الوقت والأدب  
لأنه يخشى فواته بالاجلاء والاجتماع عذر وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا  
لو اجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف خروج دقة وينبغي أيضاً تقديم كسوف على الوتر  
والتراويح **أما الحدود** إذا اجتمعت في المحيط وإذا اجتمع حدان وقد روي  
دعاء أحدهما دري وإن كانت من جنس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب  
والغنى والغنى فإذا أبرأ حد الغنى وإذا أبرأ من شرب برئ بالقطع وإن شاء  
برأه

بدأ بحد الزنا **وحد الشرب** آخر ما ثبتت بالأجتهاد من الصحة وإن كان محصناً  
يبدأ بالغنى ثم يحد الغنى ثم بالزنا ويطلق غير ما انتهى **ولو اجتمع** التغير والحدود  
قدم التغير على الحدود وفي الاستيفاء تخففه حقاً للعبد كذا في الظهيرة ولم اره إلا أن  
**أما إذا اجتمع** قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً حتى العبد **أما**  
**إذا اجتمع** قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الزنا لأن به يحصل مقصودهما خلافاً إذا قدم  
قتل الردة فإنه يغتفر الزنا وإذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود  
والردة وإن مات الزاني **فروع** يقرب من فدية بل اجتماع الفضيلة والتقصية  
**فمنها** الصلوة أو الوقت بالسنة وأخره الوضوء فغسل يديه التيمم إن كان طمعه من  
وجود الماء آخره الألفا بتقديم أفضل ولم اره أصحاً أنه يتم في أوله ويصلي فإذا  
وجده آخره توقفاً وصلياً ثانياً ولا يبعد القول بفضليته وقال الثاقبة أنه  
النهاية في تحصيل الفضيلة **ومنها** لو صلي منفرد أصلي في الوقت المستحب وإن أخر عنه  
صلي مع الجماعة فالأخير أفضل **ومنها** لو كان لو اسبغ الوضوء تغتسل الجماعة  
ولو اقتصر على مرة أدركها فينبغي تفضيل الاقتصار لا دراكها **ومنها** غسل  
الرجلين أفضل من المسح عليهما الخفين لمن يرى حوازه والأفخر أفضل وكذا بخضرة من يراه  
**ومنها** التوضؤ من الخوض أفضل من التيمم من يراه والألا **ومنها** لو خاف  
فوات الركعة لمشي إلى الصف في السجدة الأفضل أدراكه في الركوع وقول النوتين  
في شرح المختار لم ار فيه أصحاً بنا ولا غيرهم شيئاً قصور **ومنها** لو كان بحيث  
لوصلي في بيته صلي قائماً ولو صلي في المسجد لم يقدر عليه في الخلاصة يخرج إلى المسجد  
ويصلي قاعداً **ومنها** لو كان لوصلي قاعداً قد روي سنة القراءة وإن صلي قائماً  
لا قعد وقراً **ومنها** لو ضاق الوقت عن سنن الطهارة أو الصلوة تركها  
وجوباً ولو ضاق المستحب عن استيعاب السنن وينبغي تقديم المأثورة ثم الصلوة  
في المستحب **ومنها** تقديم الدين المقرب في الصحة وما لا معلوم السبب على الدين المقرب

ما يتعلق بالامانة



باب في خلق بالامانة

في المرض ومنها باب الامانة يقدم الا علم ثم الاقرآن ثم الاورع ثم الاستن  
 ثم الاصبوح ومجما ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاهد ثم الاظن  
 ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الا حيلة على المصنف ثم المقيم على الحد على المنع من الجناية  
 وتامة في الشرح ويترتب من هذه المبالغة بعض حصول الكفاية في بعض العالم  
 البتة كقول العربيه ولو شربته وعلمه يبايل نسبها وكذا اشرفها فانه لا يقدم  
 في التراجيم على الحقوق الا بخرج ومنه السبق كالازدحام في الدعوى والافاء  
 والدرس فان استودا في المجئي اقرع بينهم انتهى ثم اعلم **الفصل السادس**  
**احكام النقص** ما يتعين فيه وما لا يتعين لا يتعين في المعاد خات  
 وفي تعيينه في العقدان سدر واثان ورجح فله بعضه تفصيلا بان يفسد  
 اصله يتعين فيه لا فيما انتقص بوجوهه ويتعين تعيينه في الصرف بعد فساد وبعده  
 هلاك المبيع وفي الدين المشترك فيتم مرتبة ونصف ما قبض على شريكه وفيما اذا  
 تبين بطلان القضاء فلو ادعى على اخر مالا واخذه ثم اقرانه لم يكن له عليه  
 حق في الدين رد عين ما قبض ما دام قائما ولا يتعين في الكفر ولو بعد الطلاق  
 قبل الدخول فترد مثل نصفه ولو اقرها زكوتها لو نصها باحويا عند ما ولا  
 يتعين في النور والوكالة قبل التسليم واما بعده فالعامة كذلك ويتعين  
 في الامانات والهدية والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتامة في فصول  
 المعادي وكتبا في بيع الشرع جريان الدراهم بخبري الدنانير في ثمانية وفي وكالة  
 البناء اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغيرانها  
 يتعينان جنس وقدر او وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العباسي في شرح  
 الجامع الصغير واما بيان ان الدراهم الزنوق كالجيا وفي سائر ذكرتها في شرح  
 الكفر من البيوع **احكام من المشكل** فذكره في مواضع منها باب التيمم  
 قال في الكفر ولو لم يعط الا بشئ المثل وله ثمة لا يتم فشره في العناية بثلث القيمة  
 في اقرب

في اقرب موضع يعز فيه الماء او بغيره يسير وشره الزرع بالقيمة في ذلك المكان  
 كل لم يتبين انه في وقت غزاة او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الا  
 للقيمة حالة التقويم ويتعين الا تعتبر من المثل عند الحاجة اليه سدر الزمق وفوق  
 الملاك وربما تفصل الشربة اليه ذنا فيرجع شر او ما على القادر ما يضياع  
 قيمتها احياء ونفسه ومنها باب الحج فمثل المثل للزاد والماء العذير اللاتين  
 به وكذا الرحلة كما في فتح القدير ومنها على قول محمد اذا اختلف المثل بينا فالحا  
 وتما سحا وكان المبيع ماله فان البيع يفسخ على قيمة الحلال وهل تعتبر قيمة يوم  
 او القبض او اقلها قال في ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب  
 عند تقديره كيف يرجع به قال في حان وطريق معرفة النقص ان يقوم  
 صحيحا لا عيب به ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حقه  
 النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبار ما يوم البيع او يوم القبض وكذا لم يذكره  
 الزيلعي وابن الحمام ويبيع اعتبار ما يوم البيع ومنها المقبوض على رسوم  
 الشراء المضمون بقيمة الثمن اذا كان قيميا فالاعتبار بقيمة يوم القبض او يوم التلف  
 قال ومنها المقتضوب المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة في يعتبر قيمة  
 يوم المضمونة وقال ابو يوسف في يوم الغصب وقال محمد في يوم الانقطاع  
 ومنها المتلف بلا غصب يعتبر قيمة يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض  
 بعقد فاسد يعتبر قيمة يوم القبض لانه به دخل في ضمانه وعند محمد يعتبر قيمة يوم التلف  
 لانه به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع فاسد ومنها العبد المجني عليه يعتبر قيمة يوم  
 الجناية ومنها العبد اذا جني فاعقبة السيد غير عالم بها وقتها يضمن الاقل من  
 قيمته ومن ارشده هل المعبر يوم الجناية او قيمة يوم عقاقبه ومنها الرهن اذا  
 ملكه الاقل من قيمة ومن الدين ما يعتبر قيمة يوم الملاك لقولهم ان يده يد امانة  
 فيه حيث كانت نفقة على الراهن في حيوته وكفنه عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي ومنها



لو اخذ من الارز والعنبر وما اشبه ذلك وقد كان دفع اليه ونياراً شلتق  
عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذة هل تعتبر قيمة يوم الاخذ او يوم الخصومة  
قال في القيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على  
ان يدفع اليه من ما يجمع عنده قال تعتبر وقت الاخذ لانه يوم حين ذكر الشئ انتهى  
**ومنها** ضمان عتق العبد المشترك اذا اعتقه احدهما وكان موسراً او احتار التساكن  
تضمنه فالمعتبر القيمة يوم عتاقه متى اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره  
الريفي **ومنها** قيمة ولد المخور والحرق في الخلاصة تعتبر قيمة يوم الخصومة وقيمة عليه  
وحكامه في النهاية ثم يحكى عن الاسبيجاي انه يعتبر يوم القضاء والمكاهنة لا خلاف  
في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا  
يتراخي عنها ولهذا ذكره الريفي او لا اعتبار يوم الخصومة وثانياً اعتبار يوم  
القضاء ولم ادر من اعتبر يوم وضعه **ومنها** ضمان جنين الامة قاله الوكان  
ذكر اوجب على الضارب نصف عشر تيمم لو كان حياً وعشر قيمة لو كان ميتاً كذا  
في الكفر في الحائنة وجماع في القدر سواء ولما هو كلامهم اعتبار يوم الوضع **ومنها**  
قيمة الصيد المتلف في الحرم او الاحرام في الكفر في الثاني يتقوم عدلين في قتله او اقرب  
موضع منه ولم يذكر الزمان والمكان فيهما يوم قتله كما في المتلف **ومنها** قيمة اللقطة  
اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يجز مالكتها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق  
لقولهم ان سبب الضمان تفرقه في مال غيره بغير اذنه ولم ادره صريحاً **ومنها** قيمة جارية  
الابن اذا احببها الاب وادعاه والمكاهن من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قبل  
الطلاق لقولهم ان الملك يثبت شرطاً للاستيلاء عندنا لا حكماً **ومنها** قيمة  
الصدوق اذا انتصف بالطلاق قبل المسير كان مالكا ولم ادره صريحاً وينبغي ان  
يعتبر يوم القضاء به او التراضي لما قدمناه انه لا يعود النصف الى ملك الزوج  
الا باحدهما اذا كانا بعد بعض فلهن تسعة عشر موضعاً فاعتنمها احكام اجرة المتلف

يجب

يجب في مواضع **احكامها** الاجارة في صور **ومنها** انفا سدة  
**ومنها** لو قال له الموهوب بعتك هذه المدة ان فرغت اليوم والافعل بك كل  
شهر كذا وقيل يجب التخي **ومنها** لو قال المشتري للمعين للاجير عمل  
كما كنت ولم يعلم بالاجر بخلاف ما اذا اعلم فانه يجب **ومنها** لو عمل له شيئاً  
ولم يتاجر به وكان الصانع معروفاً بتلك الصفة وجب له اجر المثل على قول محمد بن  
يحيى **ومنها** في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم او وثق او معتد  
للاستغلال على المقتضى به وليس منها ما اذا خالف المتاجر الى شتران عمل اكثر  
من شروطه فانه لا يجب اجر ما زاد لان الضمان والاجر لا يجتمعان **ومنها** اذا  
فسدت الماشاة والمرارة كان للمعامل اجر مثله **ومنها** اذا انقضت  
مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك باجر المثل الى ان يتحصن **ومنها**  
اذا فسدت المضاربة فلعامل اجر مثله الا في مسكته ذكرنا في الفوائد **ومنها**  
عامل الزكوة يستحق اجر مثل عمله بعد تكلفه ولكن اعوانه وفائدة ان المأخوذة اجرة  
انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال الى الامام فلا اجر له **ومنها** النافر  
على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فلا اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طامخاً يستغنى  
الموقوف عليه فلا اجر له فيها كما في الحائنة وهذا اذا عين القاضي له اجر فان لم يعين  
له وسعي فيه سنة فلما شئ له كذا في القينة ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط  
له القاضي فلا يجتمع له اجر المظروف والعماله لو عمل مع العمل انتهى **ومنها** الوصية  
اذا نصبه القاضي وعين له اجر بقدر اجرة مثله جاز واما وصي الميت فلا اجر له  
على صحيح كما في القينة **ومنها** القسام لو لم يتاجر بمعين فانه يستحق اجر المثل  
**ومنها** يستحق القاضي على كتابة المحضر والتسجيلات اجرة مثله **هذه غريبات**  
**الاول** قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك باجر المثل معناه  
بالقضاء او الرضاء والا فلا اجر كما في القينة **الثاني** اذا وجب اجر المثل وكان

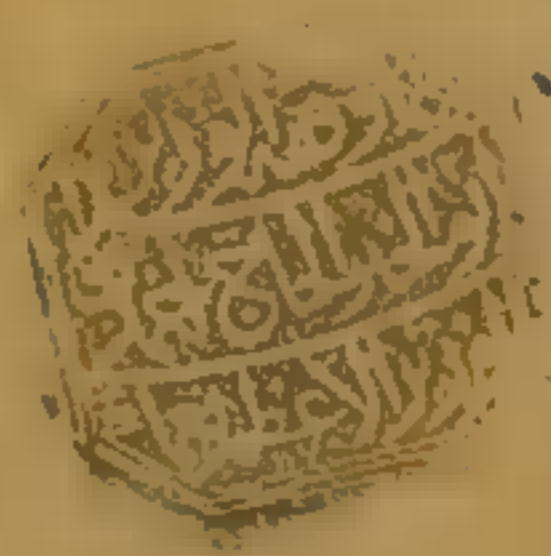


هناك مستح في عقد فاسد فان كان معلوما لا يرا عليه وينقض منه وان كان مجهولا  
 وجب بالغا ببلغ **الثاني** يجب اجر المثل من جنس الذراع والدينار **الرابع** اذا  
 وجب اجر المثل وكان متفاديا منهم من يستقيصه ومنهم من يتساهل في الاجتزاف  
 الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعشر البعض عشرة وعند البعض  
 احد عشر وجب احد عشر بخلاف التقوم لو اختلف الموقوفون في مسئلة فشهد اثنان  
 ان قيمة عشرة وشهد اثنان ان قيمة اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب  
 الشقة **الخامس** اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان التبرع اما  
 والكفل من العينة وقد مضى زيادة اجرة المثل في الغوليد **واما** احكام المهور فتقتل  
 اية تحللها **الفصل السابع** في فوائده **مادة** اذا اتي بالواجب  
 وزاد عليه هل يقع الكفل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلوة  
 وقع فرضا ولو اطاق الركوع وسجد فيها وقع فرضا واختلفوا فيما اذا مسح  
 جميع رأسه قبل يقع الكفل فرضا والمعتد وقوع الربح والباقي سنة واختلفوا  
 في تكرار الغسل فيقبل يقع الكفل فرضا والمعتد ان الاول فرض والثانية مع الثالثة  
 سنة متوكة ولم الآن ما اذا اخرج بغيره خمس من الابل هل يقع فرضا  
 او خمس وما اذا نذر في شاة فذبح بدنة ولعل فائدة في النية هل ينوي  
 في الكفل الوجوب او لا وفي الثواب هل يتبار على الكفل ثواب الواجب او  
 ثواب النفل فيما زاد وفي مسئلة الزكوة لو استحق الاستدرا من العامل  
 هل يرجع بقدر الواجب او الكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن  
 وهبان مغربا الى الخلاصة الغني اذا اضحي ببنايين وقت واحدة فرضا  
 والاخرى تطوع وقيل الاخرى لم تنهي ولم احكم ما اذا وقف بعرفات  
 ازيد من القدر الواجب او زاد على حالها في نفقة الزوجة او كسفى عورته  
 في الخلاء زيدا على القدر المحتاج اليه هل ياتم على الجميع **اولا** **مادة** تعلم

ولم ار الا

العلم

العلم يكون فرض عين وهو بقدر احتياج اليه لربيه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره  
 ومنه ديار وهو يتجر في الفقه وعلم الطب وحراما وهو علم الفلسفة والشجيرة والتخم  
 والارمل علوم الطباعين والسحر ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم على الخراف والموتسقي  
 ومكروما وهو شغل المولودين من الغزل ومباحا كاشعا وهم التي لا تخفى فيها وكذا النكاح  
 يدخل الاحكام خمسة كما بيناه في شرح الكفر منه وكذا الطلاق يدخله وكذا القتل **مادة**  
 ذكره البرازين في المناقب عن الامام النجادين الرجل لا يصير محمدا كاسلا الا ان يكتب اربع  
 مع اربع مثل اربع مع اربع في اربع عند اربع بربع على اربع عن اربع لاربع وهذه  
 الرباعيات لا تتم الا باربعة مع اربع فاذا تمت له كلها كانت عليه اربع وبني اربع  
 فاذا صبر اكرمه الله تعالى في الدنيا باربعة واما به في الاخرة باربعة **اما الاولى** فاخبار  
 الرسول **م** وشرايعه واجبا للصحة ومقاديرهم والتابعين واحوالهم وسائر  
 العلماء ونواحيهم مع اربع اسما رجالهم وكلمتهم وكناهم وامكنتهم واكثرهم  
 مثل اربع التمجيد والخطب والدعاء مع الرسل والتسمية مع التورة والكبير  
 مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات  
 في اربع في صغره في ادراكه في شبابه في كهنوته عند اربع عند شغل عند  
 فراغه وفقره وعنايه باربعة بالجمال بالتجار بالبلدان بالصغار على اربع على  
 الحجرة والاخران والجلود والاكاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الامرات  
 عن اربع من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتابيه اذا علم انه خطه لاربعة  
 لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفتها  
 ولاحياء ذكره بعد موته ثم لا تتم له هذه الاشياء الا باربعة من كسب العبد وهو  
 معرفة الكتابة واللغة والعرف والنحو مع اربع من اعطاء الله تعالى الصحة والقدرة  
 والحرم والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء كان عليه اربع الاهل والولد والمال  
 والوطن وابني اربع بشماته الاعداء وملائته الاصدقاء وطعن المحتال





وحسب العلماء فاذا صبر اكرم الله تعالى في الدنيا بربع بعز القناعة وحيبة النفس  
ولذة العلم وحيوة الابر وانما في الاخرة بربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه  
ونظير العرش حيث لا تطل الاظلمة والشرب من الكونثر وهو ارا النبيين في اعلى عليتين  
فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه النعمة الذي يمكن تعلمه وهو في بيته فاسكن  
لا يحتاج الى بعد اسفار وطول ديار وركوب بजार وهو مع ذلك ثمرة الحديث ورسول  
ثواب النعمة وغفره اقل من ثواب الحديث وغفره انتهى **فاية** قال في آخر المصنف  
اذا استلنا عن مذنبنا ومن ذهب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب ان مخيبنا  
صواب يحتمل الخطأ ومن ذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب لا يمكن له قطع القول  
لما صح قول ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا استلنا عن معتقنا ومعتق خصونا  
في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصنا هكذا نقل عن  
المشايخ **فاية** المفرد المضاف الى معرفة للمعوم صرحوا به في الاستدلال على  
ان الامر للوجوب في قوله تعالى فليذكر الذين يخالفون عن امره اي كل امراته تعالى  
ومن فروعه الحقيقة لو امرني لولوا زيدا ووقع على ولده وكان له اولاد ذكور  
واناث كان لكل ذكر في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على العاقبة ومن فروعه  
لو قال لامرأته ان كما حملك ذكر افانت طالق واحدة وان كان انثى فثنتين فقلت  
ذكر او انثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فالملك غلاما او جارية لم يوجد شرط  
ذكره الرابع من باب التعليق وهو موافق للعاقبة ففرغته عليها ولو قال بعدد المعوم  
للزوم وقوع الثلاث وخرج عن العاقبة لو قال زوجتي طالق او عبيدي فخر طلقت  
واحدة وعق وواحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعق الجميع وفي  
البرازية من الايمان ان فعلت كذا امرأته طالق وله امرأتان فأكتر طلقت واحدة  
وابيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفرع عما اصل كونه من باب تعيين المبنية على  
العرف كما لا يخفى **فاية** قال بعض المشايخ العلوم ثلثة علم نفع وما احرق وهو

علم النحو

علم النحو والاصول وعلم النسخ ولا احرق وهو البيان والتفسير وعلم نفع واحرق  
وهو علم الفقه والحديث **فاية** من الجوهرة قال محمد ثلاث من الدنات استغراض  
الجنز والجلبوس على باب الحمام والنظر في مراة الحمام انتهى **فاية** من المستغرضين  
في الحيوان من يدخل الجنة الا حنة كلبا اصحاب الكهف وكبش اسعيل وناقصة صالح  
وحمار غزير ووراق النبي وم **فاية** المؤمن يقطع عنه ظلمة الغفلة وغيم الشك  
وريح الفتنة ودخان الحرام ونار المحوى **فاية** في الدعاء لرفع الطاعون  
سئلت عنه في الطاعون سنة تسع وستين وسجدة بالفاخرة فاجبت  
بان في لم ادره صرحا ولكن صرح في الفاية وغراه الشبهة البها بانه اذا نزل بالبلدين  
نازله تحت الامام في صلوة وهو قول الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث  
القنوت عند النوازل شروع في الصلوة كلها انتهى وفي فتح القدير ان شرعية  
القنوت للنازلة مستمرة لم تنسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملوا  
عليه حديث ابي جعفر عن انس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما  
ذكرنا من اخبار الخلفاء بغير تفرقة كعلمهم ذلك بعده وم وقوت الصدوق رضى  
في محاربة الصبية رضى انه عنهم مسلمة عند محاربة اهل الكتاب وكذا كنت عمر رضى  
وكذا كنت علي رضى في محاربة معاوية في محاربة انتهى فالقنوت عندنا في النازلة  
ثابت وهو الدعاء اي برفعها ولا شك ان الطاعون من شد النوازل قال في المصباح  
النازلة المصيبة الشديدة تنزل بان من انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى  
وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدايد الوباء تنزل بالناس انتهى وقد ذكر  
في السراج الوجاه قال اللخاوسي ولا يقنت هكذا في الفجر عندنا من غير بلية فالبقرة  
بيلة فلا بأس به كما فعل رسول الله ثم فانه قنت شهرا فيها يدعو على رعل وكان  
وبني الحبان ثم صرله تركه كما في اللقط انتهى **فاية** هل له صلوة قلت  
هو كالحسوف لما في مينة المفتة قبل الركوة في الحسوف والكلمة في النهار والاشداد

يسكن في الحيوان من يدخل الجنة

في بيان نافع القنوت



الريح والمطر والثلج والافراع وعموم المرض يصلي واحدا انتهى ولا شك ان  
 الطاعون من قبيل عموم المرض فحينئذ لا بد من انفرادي وذكر الزيلعي في خسوف  
 القمر انه يتفرع لكل واحد نفسه وكذا في الطلعة الهائلة بالبنهار والريح الشديدة  
 والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والظهور الهائل بالليل والثلج والامطار  
 الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ويجوز ذلك من الافراع والامور  
 لان كل ذلك من الايات المخوفة انتهى **فان قلت** هل يشرع الاجتماع للعداء برفعه  
 كما يفعل الناس بالفاخرة بالليل **قلت** هو مخوف في الغم وقد قال في خزانة المفتين  
 والصلوة في خسوف القمر تؤذي فرادي وكذلك في الطلعة والريح والفرع  
 ولا بأس بان يصليوا فرادي ويدعوا ويتفرغوا الى ان يزول ذلك انتهى فظاهره  
 انهم يجتمعوا للعداء والتفرع لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلوة فرادي  
 وفي مجيئه في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة انتهى  
 وفي السراج الوجاه يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر كذا في غير الخوف من  
 الافراع كالريح الشديدة والطلعة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافراع  
 الغالبة وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ  
 الى الصلوة عند كل حادثة فقد كان عدم اذا جرت امر صليته انتهى وذكر شيخ  
 الاسلام العيني في شرح المحذية والريح الشديدة والطلعة الهائلة بالبنهار والثلج  
 والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والظهور الهائل  
 بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوارل والاموال والافراع اذا  
 وقعت صليوا وحدها وسئلوا وتفرغوا وكذا في الخوف الغالب من العدو  
 انتهى فقد صرحوا بالاجتماع والعداء لعموم الامراض وقد خرج شارح التجاري  
 وسلم وتكلموا على الطاعون كابن حجر بان الوباء اسم لكل مرض عام وان  
 كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى في شرح احوالنا بالمرض العام  
 بمنزلة

الحكم في هذه المسألة

في هذه المسألة

بمنزلة تفرجهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم حوازل الاجتماع للعداء  
 برفعه كل يصليوا فرادي ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان  
 الاجتماع للعداء برفعه بدعة والاحكام الكلام فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني  
 في شرح التجاري سببه وحكم من مات به ومن اقام في بلده صابرا احتسابا  
 ومن خرج من بلده هوفيا ومن دخلها ونزل علم ان اصحابنا لم يهلكوا الكلام على  
 الطاعون وقد اوسع الكلام فيه الامام الشافعي في الغصاة من الخيفية كما ذكره  
 ابن حجر في كتابه المستبصر ببول الطاعون في قوايل فضل الطاعون وقد طالع في  
 تلك السنة من اوله الى اخره وقد ذكر فيه ان المخرج عند تباخره ان منعه ان يكون  
 اذا ظهر في بلده مخوف الى ان يزول عنها فتعبر برفعه من الشك كالمرض وعند  
 المالكية روايتان والمخرج منهما ان حكمه حكم الصبح واما الخيفية فلم ينصوا على  
 المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون حكمها مخرج عند المالكية فكذا قال  
 جماعة من علمائهم انتهى **قلت** انما كانت قواعدنا انه في حكم الصبح لانهم قالوا  
 في باب طلاق المرض لو طلق الزوج وهو محصور او في صف القتل لا يكون في  
 حكم المرض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا او  
 قدم ليقبل بقود او برجم فانه في حكم المرض لان الغالب الهلاك انتهى وخاتمة  
 الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلدهم كالواقعين في صف القتال فلو قال  
 جماعة من علمائنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصبي يعني قبل نزوله بواحد اما  
 اذا طعن واحد فهو مرض حقيقة وليس الكلام فيه اما هو فحين لم يطعن من قبل البلد  
 الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة ان الله  
 يستبسط من احد الاوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض  
 الى البلاد ومن الادلة الواثقة على شروعية الدوا والتحريز في ايام الوباء من امور  
 اوصي بها خدات الاطباء مثل اخراج الرطوبات الغضائية وتبديل الفراء وترك











ولا شك انه ان كان مضيقا لماله في الشرف فاسق لا يقبل شهادته وان كان  
 في الخير يقبل وان كان مغفلا لا يقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الجرح قال في الحاشية  
 من شدة غفلة لا يقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول  
 من التعجيل التفضيل وهو الذي لا يقظة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن  
 الانسان وعدم تذكره والظاهر ان المغفل في الجرح غيره في الشهادة وهو انه في الجرح  
 من لا يصدق في التفرغ الرابع وفي الشهادة لا يتذكر ما رآه او سمعه فلا قدرة له على ضبط  
 المشهد به **قائمة** لا تكرر الصلوة على ميت موضوع على دكان ولا ينفذ قولهم  
 ان له حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان لانه معطل بالثبته هل الكتاب هو  
 مفقود منها والاصل عدم الكراهية وبه افيت **قائمة** ذكر الآتي من القضاء  
 في شرح سلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق بين الاخص والاعم فقه  
 القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم  
 بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكر ابن الرقيق ان ابراهيم بن  
 اسفينة ارسل بن العزات في دخول الحمام مع جواربه دون ساتره ولم يقف واقفاه  
 بالجواز لا يفتن ملكه واجاب ابو حنيفة بنع ذلك وقال له ان جاز النظر اليه وجاز  
 النظر اليه لم يجز لفتن نظر بعضهن ببعض فاجعل اريد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية  
 فلم يعتبر لفتن فيما بينهن واعتبر ابو حنيفة والفرق المذكور وهو ايضا الفرق بين علم الفتيا  
 وفقه الفتيا وهو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل  
 ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شبيب قضاء القبروان ومحل تحصيله  
 في الفقه المصنف واصوله شهر فلما جلس الخصوم اليه وقصل بينهم دخل منزله مقبوا  
 فقال له زوجته ما شانك فقال لها عسر علي علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا  
 عليك سحرة اجعل الخصمين مستفتيين سالاك قال فاعتبرت ذلك فسر على  
 انتهى **قائمة** ذكر الامم التي ان شروط الامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد وفي  
 الاحكام الشرعية

الشرعية وان يكون بصيرا بالمرحوب وبغير الجبوش وان يكون له قوة بحيث لا يتولد  
 افعاله الحدود وحرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا  
 ذكرا حرا فدا الحكم لما عاقد راعيا على من خرج عن القاعدة وانما المختلف فيها فكونه قريبا  
 وما شيعيا ومعصوما وافضل زمانه ذكره الآتي من كتاب الامة **قائمة** كل انسان غير  
 الانبياء لم يعلم ما اراد الله به لانه لا ان ارادته تعجب عنا الا الفقهاء فانهم علموا  
 ارادته تعجبهم بخبر الصادق المصدوق خيرا يفقهه في الدين كذا في اول شرح العجوة  
 للعراقي **قائمة** اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم يصح توليته لما قد مضى من ان  
 فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحته في توليته غير الاصل خصوصا انما تعلم من سلطانه انما  
 انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقد قال في كتاب القضاء لو  
 ولي السلطان قاضيا عدلا ففسخ انقضت لانه لا اعتمد بعد الثاني صارت كانه مشروطة  
 التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى فلو كان يقال ان السلطان اعتمد اهلية فاذ لم يكن  
 موجودا لم يصح تعزيره خصوصا ان كان المقر عن مدرسه اهل فان الاهل لم ينزل ومخرج  
 البرازي في الصالح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بنح المستحق واعطاه غير  
 المستحق وقد مضى رساله ابي بوشة الى مارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا  
 من يد احد الا بحق ثابت معروف وعرفاوين فانه خالف امر السلطان انما ينفذ اذا لم يكن صالحا  
 للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق الفقهاء المتزلزلون معلوما لان مدرستهم غرة  
 عن مدرستهم انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقع في المدرس لوجود اتباع  
 شرطه وان كان اهلا للتدريس لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر انها بمنزلة منطق  
 الكلام ومعنوية وبمعركة المعاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على الشايع في النحو  
 والعرف بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المكمل من الكتب وان  
 يكون له قدرة على ان يسأل ويجب اذا سأل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال  
 في النحو والعرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا اقرء لا يلحق

مؤيد السلطان قاضيا عدلا

الامر اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم  
 ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق



واذا طعن قاضي بخرته رد عليه **فاية** ثلاثة لا يتجرب دعاؤهم رجل له امرأة  
 سبي الخلق فلا يطبقها ورجل اعطى مالا سفيها ورجل دابن ولم يشهد كذا في حجر  
 المحيط **فاية** كل شيء يال عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى لا يسأله عنه لانه  
 طلب من نبته ان يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني علما فيكون يال عنه ذكره في الغيب  
**حادثة** سئل عن مدرسته بها صنفه لا يصح فيها احد ولا يدرس ولا يصح العلي  
 جالس فيها للحكم فهل له وضع خزانة بها لحفظ الحاضر والتجمل للنفق العام او لا  
**فاية** بالجواز هذا من قولهم لو خفاك الطريق على المارة والمسجد واسع فله ان  
 يسعد الطريق للمسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بية ومناجاة في المسجد لمخوف في  
 القنة العامة جاز ولو كان الجيوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع اولى وقالوا  
 لناظر ان يوجر فناء للتجارة والمصلحة المسجد وله وضع التبريد بالاجارة في قنائه  
 ولا شك ان هذه الصنف من القضاء وحفظ الحاضر والتجمل للنفق العام فهم يجوزوا  
 جعل بعض المسجد طرعا دفعا للقر العام وجوزوا اشغاله بالجيوب والاثاث المتاع  
 دفعا للقر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وقرحوا بان القضاء بالجامع اولى  
 من القضاء في بية وقرحوا بان القاضي يضع قنطرة عن يمينه اذا جلس للقضاء وهو  
 ما فيه التجمل والمخاض والوثائق فحوزوا اشغال بعضه بها فاذا كثرت وتعدت  
 كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به **فاية** معنى قولهم  
 الاشبه انه اشبه بالمقصود رواية والراجح رواية فيكون الفتوى عليه هكذا في قضاء  
 البرازية **فاية** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه ومنه معنى قولهم اذا بطل المتضمن قالوا  
 لو ابراه او اقر له ضمن فاسد لابرأه كما في البرازية وقالوا التعاطي ضمن عقد  
 فاسد او بطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وقالوا لو قال بعثك مني ثلثي فقهه وجب  
 القضاء كما في خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقوله فانه لو قال ابيع فقهه  
 لا قضاء بطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في الحرانية لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا  
 حتى

لوضا ق الطريق على المارة  
 والمسجد واسع فله ان  
 يسعد الطريق للمسجد  
 من قولهم لو وضع  
 اثاث بية ومناجاة  
 في المسجد لمخوف في  
 القنة العامة جاز  
 ولو كان الجيوب  
 ومن قولهم بان  
 القضاء في الجامع  
 اولى وقالوا  
 لناظر ان يوجر  
 فناء للتجارة  
 والمصلحة المسجد  
 وله وضع التبريد  
 بالاجارة في قنائه  
 ولا شك ان هذه  
 الصنف من القضاء  
 وحفظ الحاضر  
 والتجمل للنفق  
 العام فهم يجوزوا  
 جعل بعض المسجد  
 طرعا دفعا للقر  
 العام وجوزوا  
 اشغاله بالجيوب  
 والاثاث المتاع  
 دفعا للقر الخاص  
 وجوزوا وضع  
 النعل على رفته  
 وقرحوا بان  
 القضاء بالجامع  
 اولى من القضاء  
 في بية وقرحوا  
 بان القاضي  
 يضع قنطرة  
 عن يمينه اذا  
 جلس للقضاء  
 وهو ما فيه  
 التجمل والمخاض  
 والوثائق فحوزوا  
 اشغال بعضه  
 بها فاذا كثرت  
 وتعدت كل يوم  
 من بيت القاضي  
 الى الجامع دعت  
 الضرورة الى  
 حفظها به  
**فاية** معنى  
 قولهم الاشبه  
 انه اشبه  
 بالمقصود  
 رواية والراجح  
 رواية فيكون  
 الفتوى عليه  
 هكذا في قضاء  
 البرازية  
**فاية** اذا  
 بطل الشيء  
 بطل ما في  
 ضمنه ومنه  
 معنى قولهم  
 اذا بطل  
 المتضمن  
 قالوا لو ابراه  
 او اقر له  
 ضمن فاسد  
 لابرأه كما  
 في البرازية  
 وقالوا  
 التعاطي  
 ضمن عقد  
 فاسد او بطل  
 لا ينعقد به  
 البيع كما في  
 الخلاصة  
 وقالوا لو  
 قال بعثك  
 مني ثلثي  
 فقهه وجب  
 القضاء  
 كما في  
 خزانة  
 المفتين  
 ولا يعتبر  
 ما في  
 ضمنه  
 من الاذن  
 بقوله  
 فانه لو  
 قال ابيع  
 فقهه  
 لا قضاء  
 بطلانه  
 فبطل ما  
 في ضمنه  
 وقالوا  
 كما في  
 الحرانية  
 لو اجر  
 الموقوف  
 عليه ولم  
 يكن ناظرا  
 حتى

لو قال ابيع فقهه لا قضاء بطلانه فبطل ما في ضمنه

حتى لم يصح واذا نكح في العارة فانفق لم يرجع عليه احد وكان يقطع عا فقلت  
 لان الاجارة لما لم يصح لم يصح ما في ضمنها وقالوا الوعد الكا ح ككوهه بمر لم يلزمه  
 فقلت لان الكا ح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في الفينة مشككين  
 يلزم منها الوعد للزيادة للاحتياط ولو قال لها ان ابرأني فاني امرتك  
 مهر اجديا فابرأته فجدد لها في هذه **واقعة حادثة** اشترى جامع اوقافه  
 ووقفه وضمه الى وقف اخر وشرط له شروطا **فاية** بطلان شروطه لبطلان  
 المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو اشترى بيمينه بالمال  
 بخره وكان له ان يتخلف انتهى **قلت** لان الشراء لا يبطل بطل ما في ضمنه من اسقاط  
 اليمين **ثم قلت** يمكن ان يرفع عليه لوباع وظنفته في الوقف لم يصح ولا يسقط  
 منها بخير كما على هذه وخرج عنها ما ذكره في البيع لوباعه الثمار واجرهم الا بخار  
 كالب له ثم كها مع بطلان الاجارة فقصفت العامة ان لا يطيب ثبوت الاذن ضمن  
 الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابرأه المولى ببدل الكتابة فلم يقبل عتق وبيع البدل  
 مع ان الابرأه متضمن للعتق وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره  
 في الشفعة لو صوغ الشفع بال لم يصح لكن كان سقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط  
 صليح وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا الوباع شفعته بال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن  
 ولم يبطل المتضمن وقالوا لو قال العتق لامرأته او لغيره لغيره اخذت ترك النكاح  
 فاخذت لم يلزم المال وسقط اخيارها فبطل التزام المال لا ما في ضمنه وقالوا  
 الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط **فاية** يقرب  
 من هذه العامة قولهم المبتني على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسئلة الزرع الصحيح  
 للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على الفاسد فاسد  
 ذكره البرازي في الدعوى وبينت في الشرح فاية صحة بعد فساد ما في المسئلة  
**فاية** اذا اجتمع الحان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناية ما بذنه

كما يتعلق بالشفعة







وقد نجت فيه على احكام كثيرة واما في بعض النسخ فكلها بالحق ما افرق بين الوضوء  
والغسل يستحب في الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره في الغسل مطلقا في  
الحق وينزع الغسل بين فيه الترتيب بجلل الغسل من المضمضة والاستنشاق فيه  
علاق الغسل في بعض النسخ الرأس فيه خلاف الغسل على قول ما افرق فيه مسح الحنك  
وعسل الرجل يات المسح دون ذوات في بعض كتب ان فدية يجوز غسل الرجل  
المقصود به بلا خلاف ولا يجوز مسح الحنك المقصود بصورة الرجل المقصود به ان  
تستحق قطع رجله فلا يمكن فيها يستحب الغسل دون المسح يجب تعميم غسل الرجل  
دون الحنك لا تنقصه الجنبه بخلاف المسح هو افضل من المسح لمن رآه ما افرق  
بين مسح الرأس والحنك يستحب استسار الرأس دون الحنك لو شئت مسح الرأس لم يكره  
وان لم يكره ويكره تليث الحنك ما افرق فيه الوضوء والتميم في الوجه واليدين  
فقط ولا يجوز الا لغز ولا مسح به الحنك وفيه اية ولا يستحب بغيره  
ولا تليثه ونسب في الغضو ويكره في الحدث الا وضوء والاكثر ما افرق فيه  
مسح الجبهة ومسح الحنك لا شرط شدة ما على وضوء ويستمرط عليه كمال الظهارة  
ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الحنك ويجب تعميمها او اكثر بخلاف الحنك وجب الصلوة  
بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الحنك ان لم يغسلها ولم يتركه  
بخلافه ولا ينقص اذا سقطت عن غير سر فلا يجب اعادته بخلاف الحنك اذا  
سقط لا تنزع الجنبه بخلاف الحنك واذا كان على عضو جدير ان يسقط  
احدهما اعادته لا اعادته مسحا بخلاف نزع احد النعسان افرق  
فيه الحيض والنفسان في الحيض محدود ولا حد لافل الناس اكثر عشرة واكثر  
النفسان اربعون ويكون بالبلوغ والاستبراء دون النفسان الحيض لا يقطع  
الناس في صوم الكفارة بخلاف النفسان وينقص العدة به دون النفسان  
ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفسان في سبعة فمات في النهاية

من الاوراق

من الاوراق باربعة قصور وقد ذكر في الفن الثاني من القسم الاول ما يتعلق بالظهار  
في فصله الاول وفصله الثاني وفصله الثالث وفصله الخامس وفصله السابع  
فليطلب الكتاب **الفن الرابع** قال رحمه الله هو في الاغز جمع لغز  
قال في الصحاح الغز في كلامه اذا غم مراده والاسم للغز والجمع الاغز مثل  
رطب الارطاب اصل الغز جرب الربيع بين الفاصعاء والافاء ويجوز مستقيما  
اي اسفل ثم يعيدل عن يمينه وشماله عروضا تعترض فحنى مكانه تكلد الاغز اشبه  
وقد طالع قريبا خيرة الفقهاء والعمدة فرائدها مستحالة على كثير من ذلك ثم راي  
قريبا الدخاير الاشرفية في الغز الخفية شيخ الاسلام عبد البر ابن محمد فاجت  
مع حسنها باختصار تاركا لما فرغ على ضعف او كان كلاما ظاهرا اما افضل  
المياه فقل مانع من اصابه ام اي عوض صغير لا تجس بوقوع التجارة فيه فقل عوض  
الحمام اذا كان الغز منه مئارا كما ان حيوانا اذا خرج من البئر حيا نزع الجمع  
مات لا فقل الفارة اذا كانت حاربه من الحرة نزع كله والا لا اي يترك في  
دلو واحد منها فقل بئر صبت فيها الدلو الا من بئر تحببت بموت خوفاة اي  
كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز فقل ما حوض اعلاه ضيق وسفله عريض  
اي ما ظهر ويجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه ضفدع جري ونفت  
**الفن الخامس** قال رحمه الله تعالى هو في الحيل جمع حيلة وهي الخدق في  
تدبير الامور وهي تعليب الفكر حتى يهتدي الى المقصود واصلاها الواو واحتمال  
اي طلب الحيلة كذا في المصباح واختلفت في النسخة في تعبيرها حار كثير التعبير  
الحيل واكثر كتاب الحيل واشاره في الملتقط وقال قال ابو سليمان كذبوا  
على محمد ليس له كتاب الحيل وانما هو الحرب من الحرام والخلص منه حسن قال الله تعالى  
وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش وذكر في الجزان رجلا اشترى صاعا من بر  
فربصا عين فقال النبي عم ان بيتك هل لا بعث تمرن بالسلفه ثم ابتعت

ضعفا اذ قبضه الحنك



[illegible][illegible]



في الصلاة فإنه يلزمه أخرى لا يمكن جهر الآتي مستأجل في عيد الأضحى وفي يوم عرفة  
 للشرق وبازاء عدو وبازاء قطاع الطريق وعند وقوع الحرب وعند الخوف  
 في عيد البنية **النية بالتكلم** ولا يقوم التمسك بمائة الأضلاع التذرك في الشرح  
**الدعوة المستجابة** يوم الجمعة في وقت العصر عند ناعلي قول عامة متباينة كذا  
 في البنية إذا صحت صلاة الإمام صحت صلاة المأموم إذا أحدث الإمام عامدا  
 بعد العتود الأخير وخلو مسبق فان صلاة الإمام صحيحة دون هذا المأموم إذا  
 فسدت صلاة المأموم لا تغسل صلاة الإمام الآتي مسئلة أفندي عارفي بامني  
 فصلواتها فائدة المستلذان في الايضاح إذا أدرك الإمام ركعة فشرعه  
 لتحصيل الركعة في الصف الأخير افضل من وصل الصف الأول مع فواتها شرعا متفلا  
 بثلاث وسلم ثم مضى ركعتين شرع في الغزاة سباسة مضى ولا يقضيها  
 الاستغفار بالنية عقب الغزاة افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من الدعاء  
 كل ركعات تحمله لم يأت به فلا يكمل التسبيحات بعد رفع رأسه الآتي بالتسبيح  
 بعد رفع رأسه من الركوع صلي مكثوف الرأس لم يكرهه **الرباعية المسنونة** كالنقض  
 خلاصتها في العدة الأولى ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة الآتي حق التواة فانها واجبة  
 في جميع ركعاتها فقرأ في كل ركعة الفاتحة والتورة الأولى أن لا يصلي على منديل  
 الوضوء الذي فتح به كل صلاة أدت مع ترك واجب أو فعل مكروه بحرما  
 فانها تعاد وجوبا في الوقت فاه خرج لا تعاد إذا رفع رأسه قبل امامه فانه  
 يعود إلى السجود من جميع باهله لا يبال ثواب الجماعة إلا إذا كان بعد دخول المسجد  
 في الغزوة الإمام يصلي فانه يأتي بالسنة بعد اعن الصنفوق إلا إذا خاسم  
 الإمام مسجد المحلة افضل من الجامع إلا إذا كان عالما مسجد المحلة في حق التواتر بها  
 ما كان عند خانوته وليلما كان عند منزله يكره أن يرتب بين التورات الآتي الفاتحة  
 تقبل التواة في سنة الفجر افضل من تطويلها فندره الفاتحة افضل وقيل لا تكلم  
 والفرق افضل من التطويل

قوله صلي مكثوف الرأس لم يكرهه وفي الأثر النور  
 لا للتذليل حتى لو كان لم يكرهه انما هي فعادة للصلاة  
 ليست على الطهارة فانه لم يكرهه انما هي فعادة للصلاة  
 قوله في جمع ما هو لا يبال ثواب الجماعة  
 في ثواب الجماعة في المسجد لا يبال ثواب الجماعة  
 فانه دوني في حق انما هي لا يبال ثواب الجماعة  
 باهله في بيته افضل على صلواته من صلواته  
 تفصل على صلواته في بيته جماعة فخير من  
 او كما كان ابن ابي رزق  
 طه قوله اذا خاف سلام الإمام اي اذا خاف فوات الجماعة  
 في الغزاة ان لم يكن سنة وتكون لأن ثواب الجماعة اعظم  
 والوعود كلها المظان ام ان فضيلتها او لا  
 واما اذا وقع الخوف من ان ركعة في حق الغزاة  
 صلي السنة وان فات عنه الركعة الأولى كذا في الأثر  
 والفرق ابن رزق

ابن رزق  
 في الغزاة افضل من التطويل  
 كونه في ركعة فافضل  
 لا يبال ثواب الجماعة  
 في ركعة فافضل  
 في ركعة فافضل

بين السنة والفرق لا يستطاع ولكن ينقض التواتر بكرة أن يختص صلواته مكانا في المسجد  
 وأن فعل سنة غيره لا يرجح يكون شرعا بالكثير إلا إذا اراد به تحقير التعليم  
 اذا انكسر المصلي غيره في صلواته بخارته ودرسه لم يطل صلواته وان شغل نفسه عن  
 خشوعه لم ينقض أجره ان لم يكن عن تقصير ولا سجد اعادة ترك الخشوع ولا ينبغي  
 للمؤذن والإمام انتظار واحد إلا ان يكون شربا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان  
 لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة إلا ان يولي امامتها الآتي الجمعة والعديد صحته  
 اما تثنان في غيبتهن خرج الخطيب بعد شروعه متفلا قطع عن رأيهم الركعتين إلا إذا كانا  
 في سنة الجمعة فانه يقرأ على الصحيح لم يجد الآتوب حرر صلي فيه بلا خيار بخلاف التوب  
 النجس حيث يتخير فلو لم يجد الإمام صلي في الحرم فناء المسجد كالمسجد فصيح الاقضاء وان لم  
 يتصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق مرتبة العدة او من تحري في الصف أو خلاه  
 في القمراء يسع صفين والحلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم  
 بقعة واحدة واحلفوا في الخائل منها والاصح الصيغة إذا كانا لا يشبه حال امامه  
 المسافر إذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها تبطل إلا ان يولي الاقامة قبل ان  
 يقعد الثالثة بسجدة الأسير اذا تخلص بفضيلة صلاة المقيمين إلا اذا رحل العدو  
 به إلى مكان ارادوا الاقامة فيه خمسة عشر يوما فيقضيهما صلاة المأفون ولو  
 به شقيقة برأسه الأيماء لو كان المريض لو خرج إلى جماعة لا يقدر على القيام ولو  
 صلي في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج ويصلي فاعدا لان الغرض مقدر جبال على الاقتداء  
 وعلى اعتباره سقط القيام واحلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة  
 التواة وان قعد قدر الاصح انه يقعد ويراعيها قدر المريض على بعض القيام قام بقدره  
 إذا كرر راية سجدة واحدة في مجلس واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة واحدة وإذا  
 كرر الاسم صلي الله تعالى عليه وسلم فالفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما  
 ولا يرفع يديه بسجود السلاوة ولا فدية لسجود السلاوة ولا يجب نية التعيين

إذا انكسر المصلي في صلواته في المسجد  
 قال انكسر المصلي في صلواته في المسجد  
 الضعيف فافضل وعند صلواته  
 الحاجة والاحتياج في الصلاة وكذا في غير  
 سبغت السجود وهو في الصلاة وكذا في غير  
 رضى الله تعالى عنه  
 لم يجد الاثواب حرر صلي فيه بلا خيار  
 بخلاف التوب النجس  
 طه  
 الاكبر اذا تخلص بفضيلة الصلاة  
 اذا كرر راية سجدة او اسم النبي يوم  
 تقرأ السجود لا يوجب قراءة التوبة  
 ما يتعلق بسجود السلاوة



ان لا فرق

قوله يا قوم المغرب مكره الا في السفر او على  
المائدة لقوله يا قوم العشاء على العشاء  
المراد العشاء الطعام وبالفتح مكره  
العين المغرب ابن باز

مکتوبات علیہ سیدی الامام و خطیبہ ام کوثر ہاجہ



افضل ويجوز في المسجد والكبير لها والاستغفار بالعبادة التي يخرج الحظيب ولا  
يسن الا براد بها ويكره افرازة الصوم وافراذ ليلة بالقيام وقراءة الكهف فيه وفي  
كراهية النافلة وقت الاستواء على قول ابي سعيد المصنف والمحدث وهو غير ايام الاسبوع  
ويوم عيد وفيه سنة اجابة ويجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه  
من غدار القبور ومات فيه او في ليلة امن من فتنه القبر وغدا به ولا تسجد فيه جنتهم فيه  
خلق آدم وفيه اخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه تزور اهل الجنة ربهم سبحانه  
وتعالى ما افرق فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي الصلوة عن الاذان بخلاف الاقامة  
يسن التمثل فيه والاسراع فيها لكره اقامة الحديث لا اذانه ما افرق فيه سجود التسوي  
والسلاوة هو سجدة واحدة وهي واحدة هو في اخر صلوة بعد التلام وهي فيها لا يكثر  
بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يشهد له ويسلم بخلافها الذكر مشروع في سجود السلاوة  
ولا يشرع فيه ما افرق فيه سجود السلاوة وسجود الشكر سجود الشكر لا يدخل في الصلوة  
بخلافها وانفقوا على وجوب سجدة السلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عندنا  
صينة لا واجبة وهي مع ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوبها ما افرق  
فيه الامام والمأموم نية الاتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لفتحة صلوة  
النساء خلفه او لحصول الفضيلة ولا يبطل صلوة الامام اذا بطلت صلوة المأموم  
بخلافها اذا عتق الامام واخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عتق المأموم  
واخطأ ما افرق فيه الجمعة والعيد والجمعة فرض والعيد واجبة وقت الظهر  
ووقت بعد طلوع الشمس في زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافها فيهما ان  
لا تستعد في مصر على قول مرجوح ويستحب في غيرهما ان يطعم قبل خروجه الى المصلي  
بخلافها ما افرق فيه غسل الميت والحج يستحب البداءة بغسل وجه الميت بخلاف  
الحج ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحج اذا كان في مستنقع الماء ولا يسجد راسه  
في وضوء الغسل بخلاف الحج في روايته **وقد ذكر ما يتعلق بهذا الكتاب**

في الفقه

فانه مما ينبغي ان يذكر في هذا الكتاب

في الفقه الثاني من القسم الاول في فصول الاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
والسابع ومن طلب ورام يتفحص المرام **الفقه الرابع** اي يتفحص لا يكون به  
به تدارعها فعل كبير التعجب والاعظيم اي مكلف لا يجب عليه العناء والوتر من كماله  
في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اي فصل تغرب صلوة بقراءة القرآن فقل من  
سبعة الحديث فقرأه في ذمابه اي صلوة قراءة بعض التوراة فيها افضل من سورة  
فقل التراويح لا تسجد بالجنم في رنصا فاذا قرأ بعض سورة كان افضل من قراءة  
سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها ايضا لان البعض اذا كان الشراية كان افضل  
اي صلوة اخذت خمسا واي صلوة صحت خمس فعل رجل ترك صلوة وصلي  
بعدها خمسا ذكر الغاية فان قضى الغاية فسدت الخمسة وان صلى السادسة قبل  
قضاها صحت الخمس وفيه كلام في شرح الكفر اي صلوة فسدت اصلها الحديث  
فقل مصلي الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضعت يده فاحد  
قبل الرفع تمت ولو رفع قبل الحديث فسد وضوء الغرضية وفيه قال ابو يوسف ع اي  
صلوة فسدت اصلها الحديث تعجب من قول محمد اي مصلي قال نعم ولم تغرب صلوة  
فقل من اعاد ما في كلامه اي مصلي متوضي راي الماء فسدت فعل المصلي بانام متمم  
اذا رآه دون امامه اي امرأة لامامة الرجال فعل اذا قرأت آية سجدة فسجدت  
وتبعها السامعون اي قرينة تجب ادائها وحكم قضاؤها فقل الجمعة اي رجل كثر  
آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لها  
ثم اعادها في الصلوة **الفقه الخامس** اذا صلى الظهر اربعاً فقيمت في المسجد  
فالحمد لله على رأس الرابعة حتى تغيب عن الصلوة فعلا ويصلي مع الامام ان شاء  
**الفقه السادس** ولو نظر المصلي الى المصنف وقراءته فسدت لا الى غيره  
امرأة بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت مجوسيا  
فلا اعادة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او في ثوب نجس اعادوا ان كان متيقنا

صلوة الجمعة وضوءه وحرم قضاؤها



والفرق ان اخباره الاول مستلزم بعد واث في فعل اقيمت بعد شروع متفلا  
 لانية طعها ونقصها بقطعها وياثم والفرق ان الثاني لا صلاحا لا الاول وجوبها  
 في دار الحرب مع زيار وفي حجره مصفى يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب  
 قول الجدة اما ان لا بخلافه في دار الاسلام **الفق السبع** لما جالس يوسف  
 للتدريس من غير اعلام في حنفية فادرس اليه ابو حنيفة رجلا فله في مسائل خمس  
 الاولى في قصاص جرح الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجرام لا فاجاب ابو يوسف  
 يستحق الاجر فقال له الرجل اخلت فقال لا يستحق فقال اخلت ثم قال له الرجل ان  
 كانت العقارة قبل الجحود يستحق والا الثانية هل الدخول في الصلوة بالفرض اثم  
 فقال بالفرض فقال اخلت فقال بانه فقال اخلت فتخير ابو يوسف فقال الرجل بها  
 لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر علي النار فحم وهرق  
 هل يؤكلان ام لا فقال يؤكل فخطاه فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخا  
 قبل سقوط الطير غسل ثلاثا ويؤكل وترى المرقه والامر من الكل **الرابعة** مسلم  
 وزوجه ذميمة ماتت وهي حامل منه توفى في اي المعابر فقال ابو يوسف في معابر المسلمين  
 فخطاه فقال في معابر اهل الذمة فخطاه فتخير ابو يوسف فقال توفى في معابر اليهود  
 ولكن تحول وجهها غي البصلة حتى يكون وجه الولد ابي البصلة لان الولد في البطن يكون وجهه  
 ابي ظهر اتم **الخامسة** اتم ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولا فاما فمات المولي هل يجب  
 التعدي من المولي فقال يجب فخطاه فقال لا يجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج  
 دخل بها لا يجب والا وجبت فعلم ابو يوسف تفصيده فعاد اليه ابو حنيفة فقال  
 زويت قبل ان تحرم كذا في اجارات الفيض للشيخ برهان الدين الكرد في وفي مناقب  
 الكرد في ان سبب الفراده انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لو  
 كنت او ملك بعدى للمسلمين ولئن اصاب لي موت علم كذا فمات برهان الدين حنيفة وعقد  
 له جلد الاماي وقال له حين جاء ما جاء بك الامسلة القوي رسيان انه من رجل  
 يتكلم

في دين الله تعالى ويعقد مجلسا لا يحس مسئلة في الاجارة ثم قال من طلق انه يستغنى  
 عن التعليل فليكن على نفسه **مسئل الامام** رضي الله عنه عن قال لا ارخص  
 الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف الله تعالى والكل الميتة واصلي بدار كوع وسجود وشهد  
 بالم ارده وابغض الحق واحب العنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام  
 هذا رجل برحوا الله تعالى لا الجنة ولا الجنة ولا النار ولا اخاف الظلم من الله تعالى  
 في عذابه ولا كل التمكن والجراد ويصلي على الجنزة ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت  
 وهو حق ويحب المال والولد ومما حسنة فقام الت يلق فقبل راث وقال اشهد  
 وعاء العلم انتهى وفي آخر الفاء والظهيرية **مسئل الشيخ** الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 عن يقول ان لا اخاف النار ولا ارجو الجنة مطلقا وانما اخاف الله تعالى وارجوه  
 فقال قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار  
 يقول تعالى فأتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قبل له خوف مما خوفك الله تعالى  
 فقال لا اخاف ردة النول كذا انتهى **كتاب الزكاة** بتبني قد ذكر في  
 الفقه الاول من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب في بعض ابوابه وهو الاول  
 والثاني والثالث والرابع **الفق الثاني** الفقيه لا يكون  
 غنيا بكنية المحتاج اليها الا في دين العباد وفتباع لعضاء الدين كذا في منظومة ابن  
 وهبان الاعتبار لوزن مكة من له دين على مغلط مقرر فقير على المحتاج والمريض مرض  
 الموت اذا دفع زكوة اليه اخذته ثم مات وهي وارثته اجزائه ووقعت موتها  
 فان كان له وارث اخر دت لانه لا وصية للوارث تصدق بطعام الغير عن صدقة  
 فطره توقف على اجازته فان اجاز شرطا وطاه وضمة جازت المأمور بدفع الزكاة  
 اذا تصدق بدراهم فخره اجزاه ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قابضة  
 نولي الزكاة الا انه تمام فرضا اختلصوا **الفق الثالث** في اجازة عبيد الخدم اذا اذن له في التجارة  
 لا يكون للتجارة فوجب صدقة فطره عتق الناذر مسكينا على اعطاء غيره اذ الم عين  
 في برة غير ثابتة في ذمة المولى من ثمن المسح والرقى وولهما  
 فلا يقع عن الزكاة بالامراء على في  
 ذمته دراهم ابرار في

كتاب الزكاة في الزكاة في النقصان ما لا يبرح في دار الحرب ولا في دار الاسلام  
 ما لا يبرح في دار الحرب ولا في دار الاسلام ما لا يبرح في دار الحرب ولا في دار الاسلام  
 ما لا يبرح في دار الحرب ولا في دار الاسلام ما لا يبرح في دار الحرب ولا في دار الاسلام

تعالى واقرضوا الله فضاعفنا ايجالهم  
 للفقراء وقد سماه الله  
 فرضا ابن ابراهيم

ابن ابراهيم



卷之四

جعل التوابع بعد وجوده جاز لا قبله وفي المنقطع من الاجارة المعظم اذا اعل  
 خليفته شيئا ما ويا الزكوة فان كان بحيث يعمل له لو لم يعطيه يتبع عنها والآلة **الفن**  
**الثالث** ما اقرق فيه الزكوة وصدة الفطر بشرط في نصاب الزكوة النحو ولو تقدير  
 بخلاف نصابها ولا يجوز دفعه لوقت بخلافها ولا وقت لها وصدة الفطر وقت محدود  
 يا ثم بان خير من اليوم الاول لا يجوز تجليها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس  
 وقد مر في الفصل الاول والثالث والخامس والسادس من النسخ الثانية في القسم  
 الاول ما يتعلق بهذا الكتاب فليقتد الطالب بالطلب الرابع **الفن الرابع** وهو  
 قول الاله انا في مال وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا  
 رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا اتي نصاب حوته فارغ من الدين  
 ولا زكوة فيه فقل المير قبل القبض او مال القضاة اي رجل يزكيه ويحل له اخذ ما فعل من ملك  
 نصاب سائة لانتا ويأتي درهم اي رجل ملك نصابا من الفضة وحلت له فقل من  
 له ديون لم يقبضها اي رجل ينبغي له اخفاء اخراجها في بعض ديون بعض فقل المير  
 اذا خاف من رثته يخرجها سرا عنهم اي رجل يستحب اخفاء اخفاء ما فقل الخائف  
 من الظلمة لا يعلمون كثرة ما له اي رجل غني عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فقل له فقل  
 من له حوله دو رشتها ولا يملك نصابا **الفن الخامس** وهو من الجليل  
 غير المصنف ترتيب الكتب في هذا المحل وقدم القنوم على الزكوة واخره عنها في سائر  
 القنوم من له نصاب اراد دفع الوجوب عنه فالجواب ان يتصدق بدراهم منه قبل  
 التمام او يجب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهة ومناجاة  
 اخذوا بقول محمد دفعوا للفقراء ومن له غني فقير دين واراد جعله عن زكوة  
 الصبي فالجواب ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه غني دينه وهو افضل من غيره ولو اشبع  
 المديون من دفعه له تبريره وبأخذه منه كونه ظفر بجنس حقه فان ما فيه دفعه الى القاضي  
 فيلطفه قضاء الدين او يوكّل المديون حادم الدين بقبض الزكوة ثم يقضاه دينه



تنبه قد ذكر في الباب الأول والثاني والثالث والرابع والسادس والسابع من الفصول  
الأول من القسم الأول ما يتعلق بهذا الكتاب فعلى الكاتب الرجوع إلى مكان المطلوب  
حتى يصل المقصود والمرغوب **الفصل الثاني** في نذر الصوم لأبدا فكل عذر **نفوي**  
ما أكل نذر الصوم الذي يقدم فيه فلان يقدم بعد ما نواه تطوعا ينويه عن النذر للزوج  
أن يمنع زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها لا عن صوم وجب بإيجاب الله تعالى وتوقف المشايخ  
في منعها عن قضاء رمضان إذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتماد

ابن زيار  
كتاب في الوقاية

[illegible]



هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

عَلَّمَا يَصِلُ بِهِ إِلَى الضَعْفِ فَتُخْبِرُ نَصْفَ الْفَهْرَةِ وَتُشْرَحُ الْبَاقِي وَقَوْلُهُ لَا يَكْفِيهِ كَذِبٌ هُوَ  
بِاطِلٌ بِاقْتِرَاءِ الشَّاءِ نَقْلُ طُلُوعِ الْغُرِّ فَكُلُّ مَا إِذَا مَوَاطِنُ الْأَصْحِ وَجُوبُ الْفَهْرَةِ  
**الفن الثالث قد ذكر فيما مضى في الفن الثاني**  
من القسم الأول وهو المراد بالفن الثالث بعض ما يتعلق بهذا الكتاب في فضله الأول  
والثاني والثالث فليكن التنبه **الفن الرابع** أي رجل أخطأ بطلأ عذر ولا  
كفارة عليه قتل من رآه وحده ورد الغايه شهادته ولكن ان تقول من كان في  
صحته صومته اختلافاً أي رجل نوي رمضان في وقت النية ووقع غفلاً فقل من بلغ  
بعد الطلوع أي صائم لم يتبع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من يتبع ريق جيبه أي  
صائم فطر ولا قضاء عليه قتل من شرع فيه فظنونا كل شرع بنية القضاء فبئس  
ان لا قضاء عليه أي رجل نوي التطوع في وقته ولم يتبع قتل الكافر إذا أسلم قبل الزوال  
ونواه انتهى **الفن الخامس** التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجلاً وشعباً  
فاذا اشعبان نقص يوماً فالحكمة ان يسافر فترتد السفر فينوم اليوم الأول من شهر  
عما التزم ولو خلف لا يصوم رمضان هذا أيضاً فربما يظن ان شهر **الفن السادس**  
نذر صوم يومين في يوم ليلته الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمه واحد والفرق  
امكان حجتين فيها بغيره وبالنايب بخلافه اذ في رمضان ماله طيلع كثر ولو  
كثير الا ان قليله نافع وكثيره مضروب في كثره بتلوع ستمه من خارج لا ان قليله  
ان مضرباً لانها تلاشي بالمضغ دون الابتلاع انتهى **الفن السابع** ساكت  
عن هذا الكتاب **عَلَّمَا** تنبيه قد ذكر في جميع ابواب الفن الاول  
من القسم الاول سوى الباب الخامس ما يتعلق بهذا الكتاب **الفن الثاني**  
ضمان الفعل يتعد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فاعل اشتركت حرمان في قتل صيد  
يتعد الجراء ولو حلالاً ان في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد جامع مزارع عليه  
لكل مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا ياكل من الجوارح الا ثلثة  
هذه

**قوله** كتاب الحج في اللغة العقد وفي الشرع  
العقد اي منة للنفس وهو في مرة في مرة الفهر  
عند اي يسبغ وفي مرة في مرة في مرة الفهر  
بأخضره انهم وفي مرة في مرة في مرة الفهر  
انما ولا يكون شعاعه مكرمة واذ اجمع بالامه  
كان مداء لا قضاة عندنا

**قوله** تعد الجراء وهو قيمة الصيد بئس  
عد لا ينزله لكل واحد منها قيمة الصيد كما هو  
في قتل الحلالين يرمي لكل واحد منها نصف قيمة  
بأشهر الحرام في الجناية كما اذا ضرب رجلاً من المسلمين  
وقتلاه يرمي لكل واحد منهما نصف قيمة ولا  
في دية الحرام

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

هذه المتعة والقران والتطوع الحج تقطوعاً افضل من الصدقة الغافلة بكرة الحج علي  
الحار بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون افضل من الحج الثانية اذ كان الغالب  
السلامة على الطريق فالحج فرض والا لا الحج الفرض اذ لم يأت من طاعة الوالد بنجلان  
النفل اذ لم يكن الا بستانغنا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر  
لا يقلم الحافره ولا يأخذ من شعور رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه اخذ  
الفتية مع الف درهم وهو مخالف الغرابة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج  
اول ليلة فان كان قبله جاز له التزوج الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بالبحر  
فان اخذ المأمور المال والتجربة ورجع عن الميت قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف  
لا يجزئ الحج خلفاً لمحمد الحرم لا يجوز لخاصة تائباً الا الصبي والعاسق والمجوس  
اتفق المأمور الحج الكل في الزمان ورجع من ماله ضمن المال بدها الحج الفرض قبل زياده  
التي لم ويجز ان كان تطوعاً حج الغني افضل من حج الفقير لان الفقير يؤدي الفرض  
من مكة وهو متطوع في ذمابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع اذ اجمع  
التطوعين بغيره لا يشغل بعد ما كما في البيعة المأمور الحج له ان يؤخره عن السنة  
الا في ثم حج ولا يمن كما في الناحية ولو عين هذه السنة لان ذكرها للاستعمال  
لا للتبديد كما في الناحية ويصح وقوعه عن الامر والفاضل من النعمة للامر ولو اراد  
ان كاتماً الا ان يقول وكل من ان يحب الفضل من نفسه وتقبل لنفسك ولو لم  
عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن حج عني او كان الوصي وارث  
الميت فيستوفى على اجازته وللمأمور الاتفاق من مال الامر اذا قام ببلدة خمسة  
عشر يوماً الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل الغافلة واقامته بمكة بعود الحج اقامته  
معقودة كفرة وعزمه على الاقامة زيادة على المعقود ومبطل لنفقة الا اذا عزم  
بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة داراً ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا  
كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور خلط الوراثة مع الزفعة والابراء وان صاع المال

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان

**قوله** اول الوصي وارث الميت  
فيل الوصية الى الوارث لان الميت لم يوص  
واما اذا اجازته في حال حياته فلا يكون  
بفضل الوصية لوارثه بل من قبل الاستيثار  
بفضل الوصية لوارثه بل من قبل الاستيثار  
بفضل الوصية لوارثه بل من قبل الاستيثار

هذا الكتاب من كتب الفقه في الدين  
والشريعة الإسلامية  
والصحة والبرهان







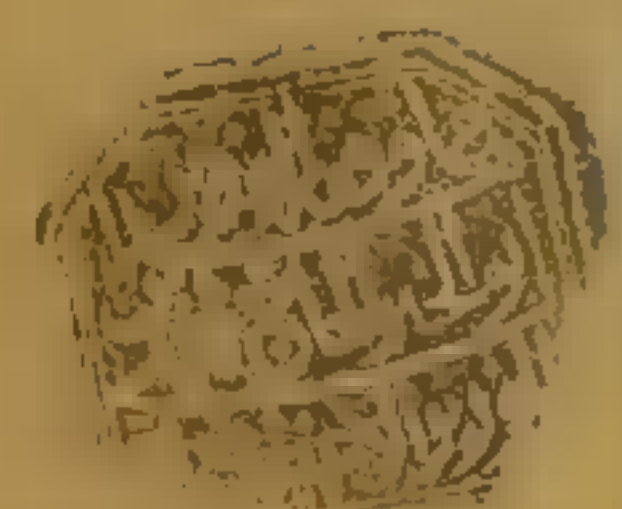
زينة من قوله لا بعده

وان كانا موجودين في اهل الجنة فكذلك لا يلحق  
العبادة والتطيق بل بطريق المشاهدة والقدرة  
والطعام ليس بطريق العبادة بين الالان والالان  
بل بطريق التلذذ بالمشيقات في الجنة كما قال  
الله تعالى ولم فيها يشكون  
**قوله** المولى لا يستوجب  
منه من اذا كان بين ملكا او مادونا للجنة  
فانه يجب عليه ما بين لولاه فان المولى على العاقبة  
والمطاب والمادون  
**قوله** قبل التمام  
اذن مولاه فالتكليف لوقوف على اجابة المولى  
وبعد اجابته يتم التكليف ولا يفتل الفسخ كذا  
قوله بالكلية الصحيحة وهي اجابته كما في مكان  
لا يطرح عليها احد من العقلاء ويغير اذنها  
كذا في شرح الوفاة  
**قوله** ولو حوب التوفيق  
بالرفقة في التكليف فانها  
في الوفاة او كانت قالة او غير  
ولم يزوج من الغر والمسلمين في بيوتها  
لأن النظر اليها والكلام معها في حقها  
ايضا منع دخول والى الزوج واولها  
اقارب عليها ان يترك

الحاضر لا يملك في غيبته الاخر اتفاقا لاحتمال العقوبة **الثالث** ولاية المطالبة بزيارة  
الضر والعام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المروءة على الكمال والضابط ان  
الحق اذا كانا لا يخرج فانه ثبت لكل على الكمال فلا يستخادم في الملوكة ما يخرج من  
عبادة شرعت من عهد آدم الى الان ثم تستمر في الجنة الا الايمان والتكليف  
المولى لا يستوجب على غيره ديناً فلا مهران زوج عبده من امته ولا ضام عليه بلان  
مال سيده ولو قبل العبد مولاه وله ايتان فحقا احدهما سقط العصا ولم يجب  
شيئاً لغير العاني عند الامام **الفرق** ثلثة شقوق سبعة منها تجاه الى القضاء  
وسنة **الاول** الفرقة بالجب والعتة ونجاء البلوغ وعدم الكفاة ونقصان  
المهر وبابا الزوج عن الاسلام وبالتعان **الثاني** الفرقة بنجاء العتق وبالابلاء  
وبالزدة وتبين الراين ويملك احد الزوجين صاحبه وفي التكليف الفاسد الكفاة  
يقبل الفسخ قبل التمام لا بعد فاقامته ولا يفسخ بالحدود الا في مسكنين  
بعده زدة احدهما ويملك احدهما الا في كل المهر باربعة اشياء بالدخول بالجلوة  
الصحيحة وبوجوب التدة عليها منه سبعا وبوجوب احدهما للزوج ان يضرب  
امرأته على اربع وما يجمعها على ترك الزينة بعد طلبها منها وعلى عدم اجابته الى  
فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفسا وعلى خروجها من منزله بغير اذنه وبغير  
حق وعلى ترك الصلوة في رواية وقوميا في شرح الكفر قولهم وما كان  
بمعنا لها ان يخرج بغير اذنه قبل ان ينفذ المخل مطلقا وبعده اذا كان لها حق او  
عليها او كانت قابلة او غتلة او زياره ابويها كل جمعة مرة وزياره للحاوم  
كل سنة وفيما عدا ذلك من زياره الاجانب وعيادتهم والوليمة لا يخرج  
ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واحتلفوا في خروجها للحاوم والمعتد  
الجواز بشرط عدم الترتيب والتطيق يتفق التكليف بما اذا ملك العين حال لا في حال  
الا في لفظ المتعة فانه يغير ملك العين كما في حصة الخاتنة فوال متعتك بهذا الثوب  
كان

كان حصة مع ان التكليف لا يتعدى الوحي في دار الاسلام لا يخرج من مهر واحد  
الا في مسكنين تزوج حصة امرأة مكنته بغير اذن ولته ثم دخل بها طوعا فلا حرج  
ولا مهر كما في الخاتنة ولو دخل البائع المبيعة قبل القبض فلا حرج ولا مهر وسقط من  
ما قبل البكارة والا فلا كما في بيع الولو الجنية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذنه  
الزوج ولا يخل لها وحصل شعر غيرها بشعرها بزوجهما على انها بكر فاذا هي نبت  
فعليه كمال المهر والعذرة تنوب شيئا على حسن الطل بها كذا في الملقط لو علط  
وكيلها بالتكليف في اسمها ولم تكن حاضرة لا يتعدى التكليف تزوج امرأة اخرى  
وخاف ان لا يعول لا يبيعه ذلك وان علم انه يعول بينهما في القسم والنفقة وجعل  
لكل واحدة مسكن على حدة جازله ان يعول فان لم يعول فهو باجور لترك القسم  
عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى معنى مثلها من مثله وانما نصف المسكن فلا يعتد به  
لانه قد يمر حين التي دينار ولا يغفل الا اقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما  
من المهر معلوما فاما ذلك ليس لها ان تمنع وكذا المشروط عادة نحو الخن  
والكعب وديباج الفاقة ودراهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا  
ان يدفع شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير  
تردد وفي الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكون عنه بالمشرط  
كذا في الملقط الفقيه لا يكون كفوا للفتنة صغيرة كانت او كبيرة الا ان يكون  
عالما او شرفيا كذا في الملقط اذ عيت بعد الرقاق انها زوجت بغير رضاها  
فالقول لها الا اذا طاعت في الرقاق ولو زوجه بنته وسلمها الاب  
الزوج فخرت ولا يترك بل يزوم الزوج طالما كذا في الملقط لا ينبغي للعاخي  
ان يزوجه صغيرة الا اذا كانت مراشقة تطلب ذلك منه ايضا من خذع بنت  
رجل او امرأته واخرجها من منزله ليس ان ياتي بها او يعلم موتها كذا في الملقط  
اختلفا في الصحة والنفس فاقول لموسى الصحة كذا في الخاتنة الامر بالولد من قرة

لا يستعمل الا في الزنا  
فواحدة ان اخطأ في زواج ان فسخه من عدم  
العدول في القسم بين زوجها  
فلا تخفى اذنه وان  
ابن زهر



قوله الا في لفظ المتعة ونفع ان  
يستخرج منه ايضا لفظ الوفاة لانه لو لم يضع  
اللفظ الوفاة لكان لفظ المتعة كافيا  
لأنه في لفظ الوفاة لا يفتل الفسخ كذا  
قوله بالكلية الصحيحة وهي اجابته كما في مكان  
لا يطرح عليها احد من العقلاء ويغير اذنها  
كذا في شرح الوفاة



في المهر ما لا يملكه الزوج ولا يملكه غيره  
 في المهر ما لا يملكه الزوج ولا يملكه غيره  
 في المهر ما لا يملكه الزوج ولا يملكه غيره  
 في المهر ما لا يملكه الزوج ولا يملكه غيره

اقرار بنكاحها لا الاقرار بكبرها وقوله خدي هذا من نفقة عدوك لا يكون اقرارا  
 بطلاقها وقوله اعطيتي مهرى اقرار بنكاحها كذا في اقرار التيمم يجوز حلوه النكاح  
 على الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة زوجتها غير الاب الجدة والحجورة  
 وموكله عينية النكاح لا يقبل الفسخ بعد النكاح مكر اذ كروا وبوا عليها ان تجوده  
 لا يكون فسخا قلت يعيده بعده في ردة احدهما كما كتبنا في الشرح واما طرو  
 الرضا عليه المصاهرة فعندنا بفسده ولا يفسخ كما في الشرح **قال النكاح**  
**الثالث** ما افرق فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها ولا حم لعدد  
 الامة بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فانها كسب حالها  
 ولا يسقطها النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة ما افرق فيه  
 نفقة الزوجة القريب نفقتها مقدرة بحالها ونفقة الكفاية ونفقتها لا تسقط  
 بمخية الزمان بعد القرينة او الاصلطلاح بخلاف نفقة بشرط نفقة اعساره  
 وزمانته وبالمنفق بخلاف نفقتها ما افرق فيه النكاح والرجعة لا يصح  
 الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضا ما بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا تصح  
 الا المعقودة بخلافه **وقر** بعض ما في هذا الكتاب في فصول الفقه الثاني  
 من القسم الاول كلها من طلب فيها ما فقهه يصل اليه ما قصده **واما** الكلام  
 في مهر المثل الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق ويتناهي في شرح  
 الكثير ما هو ومن يعتبر واما الكلام هنا في المواضع التي تجب فيها نفقة النكاح  
 الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصلح مهر الكاخر والخفيري والحر والتمان  
 وحذمة زوج حر ونكاح اعرابي وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية  
 التي على حطر وقوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول في الكل او الموت  
**واما** اذا اخطرها قبله فالمعقودة ولا ينصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول  
 وفي الوطئ بشبهة ان لم يقد الملك سابقا كما في امه ابنة اذا اجلها فلا مهر  
 عليه

عليه **واما** ما يتعد فيه المهر يتعد الوطئ وما لا يتعد **اما** في النكاح  
 الصحيح فجعله ابو حنيفة منقسم على عدد الوطئيات تقديرا ولا يتعد كما لا  
 يتعد بوطئ الاب جارية ابنة اذ لم يحيل وكذا بوطئ السيد مكاتبته وفي النكاح  
 الفاسد ويتعد بوطئ الابن جارية ابنة او الزوج جارية امرأته واقتي والد  
 الصدور السيد يتعد في الجارية المشتركة وتامة في شريعتنا على الكفر **تبيين**  
 بحب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف لما مكر المثل بالاول  
 والتسوية بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال قلما تزوجتك فانت  
 طالق فزوجه في يوم واحد ثلث امرأة ولو زاد باين فدخل بها في كل مرة فعليه  
 غنمة محصور ونصف وبينا في فتاوى قاضينا **الفق الرابع** اي اب زوج  
 بنته من كفوء ولم يتفرد الامام فقل الاب السكران اذا تزوجها باقل من مهر  
 مثلها اي امرأة اخذت ثلثة محصور من ثلثة ازواجه في يوم واحد فقل امرأة  
 حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول  
 ثم تزوجت فمات اي رجل مات عن اربع نسوة واحدة منها تطلب الميراث  
 والمهر والثانية لا مهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث فقل  
 والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاه امته ثم اعنته ثم  
 تزوج حرة ونفرا بنية هذا ما قاله المصنف في هذا المحل ولم يتعرض بالمربعة ولا  
 يخفى انها حرة قد وهبت مهرها منه فالاولى لا مهر لها ولا ميراث والثانية لها  
 المهر والميراث والثالثة لها المهر ولا ميراث لها والرابعة لها الميراث دون  
 المهر لعل المصنف ترك الرابعة لكونها غير مسورة اي صغيرة توفى النكاح  
 على اجازته فقل المكاتب الصغيرة اذا تزوجه مولاه اي اب زوج بنته فلم يرخص  
 الوطئ فبطل فقل العبد اي جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغيرة والحيتة  
 اي المطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم يحل فقل اذا كان العقد فاسدا اي معقودة

من زوجها فوجب له ميراثها ومهرها وقدرها



امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة بلا غسل  
**الفصل الخامس** ادعت امرأة نكاحها فانكر ولا يمين ولا بينة عند الامام  
عليه لا يكتن الزوج ولا يومر بتطليقها لانه يصير مقررا بالنكاح فالحيلة ان يامر  
القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحها فانكرت  
فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولها ان تزوج باخر واحضروا في صحة اقرارها  
بنكاح غابت والحيلة في صحة هبته الاب شيئا من مهر بنته للزوج انها ان كانت  
كبيرة فانه يجب له كذا اباؤها على انها ان انكرت الاذن فانها ضامن فيصح وان كانت  
صغيرة بحل الزوج البنت بذلك العذر على الاب ان كان لها منقح ويبرأ الزوج  
واذا اراد ان يزوجه بعد علي ان يكون الامر له من وجهه على امره بغير المولي يطبقها  
المولي كلما اراد واذا خافت المرأة الاخراج من بلد ما تزوجه على مهر كذا على ان لا  
يخرجها فاذا اخرجها كان لها تمام مهر مثلها او تقربا لبيها او ولد ما بدى فاذا  
اراد اخرجها منعها المقر له فان خاف المقر له ان يحل الزوج ان له عليها كذا اباعها  
بنكاح المال ثانيا فاذا حلف لا ياتم والاوي ان يشترى شيئا من ثمنه او كفله  
ليكون على قول الكفاية فانه محال في الاقرار اذا اراد ان يزوجه وخاف من  
اوليائها بوطئها بوطئها ان يزوجه من نفسه ثم يقول بخبرة الشهود تزوجت المرأة  
التي جعلت امرأتى بصداق كذا اجوزة الخصاف ان كان كفوا وذكركم الحلواني  
ان الخصاف رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرا وكان  
قد دفعه اليه وخاف انكاره ينكر اصل النكاح وجاز له الحلف انه ما تزوجها  
على كذا فاصدا اليوم والاعتبار لينة حيث كان مطلقا حلف لا يزوجه فالحيلة  
ان يزوجه فضولي وبخبرة الفعل وكذا لا تزوجه ولو حلف لا يزوجه بنته فزوجها  
فضولي واجارة الاب لا يثبت **الفصل السادس** النكاح يثبت  
بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح فيه حق الله

تعالى

تعالى لان الحول والحرمة حقة سبحانه وتعالى بخلاف الملك لانه حق العبد للاب  
قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وجه الزوج لها ولو قبض لها  
كان لها الاسترداد والفرق انها شحيحة من قبض صداقها فكان اذا نادى لانه بخلافها  
في الموهوب لو مثل امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها ان لم ينزل واذا نزل  
لا لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني منس الذم يوجب حرمة المصاهرة  
لا جماع لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج امه على ان كل ولد مله مخرج  
النكاح والشرط ولو اشترى امه كذا لانه في نفسه الشرط لا الاول انما  
**الفصل السابع** وفي مناقب الكرد في مقدم قاعدة الكوفة فجميع عليه الناس فقال  
سلوني عن الفقه فقال الامام ابو حنيفة ما تقول في امرأة المعتود فقال قول عمر بن الخطاب  
اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج باشتاءت قال فان جاء زوجها الاول  
وقال تزوجت وانما هي وقال الثاني تزوجت ولكن زوج فاتها بلاء عن غضب  
قاعدة وقال لا اجيبكم بشي قال الامام خرجنا مع حماد بن عيسى والاعشى واعوذ  
الماء لصلاة المغرب فاقبى حماد باليتم الاول الوقت فقلت يورثني اخي الو  
فان وجد الماء والا يتم فقلت فوجد الماء في اخر الوقت وهذه اول مشكلة  
خالف فيها اسأده **كان** للامام جارية لها غلام اصاب منها دون الفرج  
فجلبت فقال اهملها كيف تدر وهي بكر فقال هل لها احد شق به فقالوا نعمتها  
فقال تحب الغلام منها ثم تزوجه منه فاذا اراد عذرتها ردت الغلام اليه  
فيبطل النكاح **كان** ابو حنيفة رضى في وليمة في الكوفة وفيها العلماء والاشراف  
وقد تزوج صاحبها ابنته من اخوات فخطب اليه ففرقت كل بنت الى غير زوجها  
ودخل بها فانيه سفيان بن عيينة على كل منها المهر ورجع كل الى زوجها  
فسئل الامام فقال علي الغلامين فاني بهما فقال لا يجب كل منكما ان يكون  
المصاحب بمن قال نعم فقال لكل منهما طلق اليه عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد

استنبط الوداع والنفقة  
عند طلاق



فانه يفرق بينهما بطريقين وهما اذا كان عينا فويل بطريقهما فان لم يفرق بينهما بخصوصية وليه وهما اذا اختلفت وهو كافر واي ايه الامام فانه يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اُسِّمَ فغرض عليه مميزا جاء وقوع الطلاق على الصبي وهما اذا كان مجبوا و فرقا بينهما في طلاق على الصبي وثو هل له كونه مستحبا عليه كقوله كذا في عين المعراج المعلق بالشرط لا يتخذ سببا للحال والمضاف متعلق في الطلاق والعاقب والنذر

فاد اقال انت حر غدا لم يملك سبعة اليوم وماله اذا جاء غدا ولو قال انت علي التصدق بدينار غدا لم يملك التصدق بخلافه اذا جاء غدا الا في مسكتين فقد سوا بينهما

الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا وقال في خياره غدا فقد ابطخت خياره او قال ابطخته غدا فجاء غدا لم يطل خياره كذا

في خيار الشرط من الثانية الثانية قال الفقهاء ابو الليث والاسكاف لو قال آجرتك غدا او اذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا تصح تعليقا

فانه يفرق بينهما بطريقين وهما اذا كان عينا فويل بطريقهما فان لم يفرق بينهما بخصوصية وليه وهما اذا اختلفت وهو كافر واي ايه الامام فانه يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اُسِّمَ فغرض عليه مميزا جاء وقوع الطلاق على الصبي وهما اذا كان مجبوا و فرقا بينهما في طلاق على الصبي وثو هل له كونه مستحبا عليه كقوله كذا في عين المعراج المعلق بالشرط لا يتخذ سببا للحال والمضاف متعلق في الطلاق والعاقب والنذر

فاد اقال انت حر غدا لم يملك سبعة اليوم وماله اذا جاء غدا ولو قال انت علي التصدق بدينار غدا لم يملك التصدق بخلافه اذا جاء غدا الا في مسكتين فقد سوا بينهما

الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا وقال في خياره غدا فقد ابطخت خياره او قال ابطخته غدا فجاء غدا لم يطل خياره كذا

في خيار الشرط من الثانية الثانية قال الفقهاء ابو الليث والاسكاف لو قال آجرتك غدا او اذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع ان الاجارة لا تصح تعليقا

[illegible]



و بدو نها قطع  
ابن زبیر  
مذکور بها  
قوله ولو خلقها تخم اضرب ابي اعرض عن الكلام ان بن بنفوس  
الحاجل بان يقول تمکانت الحاق الا بل انت الحاق لا يتقد ال  
بالنبة ابن زبیر

ووجه عدم ان كان  
محبته اذ في مولانا  
على انها وعلى الامتناع وصف للزوجة  
ان يرثي الزوجة طابع اخر باق  
في الزوج يكون وحدها  
صلى الله عليه وسلم وصلى الله عليه وسلم  
نفسه ان لم اعطاه

اذ او بعد الموت من الزوج والزوجة ولم يدر

[illegible]



وقع ثمان كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلق ثمانا وسط الشرط بين طلاقين  
 الثاني وتعلق الاول وذكرنا في بين شرط وجزاء ثم نأدي اخرى تعلق طلاق الاول  
 وينوي في الاخرى ولو بداء بالبداء الواحدة ثم توسط ذكر الشرط والجزاء ثم نأدي  
 اخرى فاذا وجد الشرط فطلقا كلمة كل في التعليق عند عدم إمكان الاحاطة بالاخر ومفرقة الى  
 ثلثة كقولهم لو قال له ان لم اقل عليك لاسد اخيك بكل قبيح في الدنيا فانت كذا تبرئنا  
 انواع من العيب اذا علقه بوصف قائم بها كالعلي وجوده في المستقبل كقوله للحايض ان  
 ولكرهية ان مرضت الا اذا قال لصحبة ان صححت والضايلة ان ما يتقدمه وانه حكم الابداء  
 والا لا ان على الراعي الا بغيره الفور ومنه طلب جاعها فانت فقال ان لم يخرج معي البيت فخرجت  
 بعد كون شهوته ومنه طلقه فقال ان لم اطلقك علقه على زناه شهرا على اقران به وقع  
 على المعينة لا كما لو شهد اربعة بفعل منهم انسان قال لاربعة المدخول كل امرأة لم اجامعها  
 سكتن القليلة فالآخرات طوارق فجامع واحدة ثم طلع فجر فطلقت التي جامعها ثمانا وغيره  
 ثمانا اضافة وعلقه فان قدم الجزاء واخر الشرط وتوسط الوقت وتعلق ولغت الاضافة  
 ولو قدم الشرط تعلق المصاف به ولو ذكر شرط او لا ثم جزاء ثم عطف عليه باو او ثم ذكر  
 جزاء آخر تعلق الاول بالاول والثاني بالثاني ولو كان الجزاء واحدا كان المعلق  
 بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول ومنه السائل في الصنفين  
 مع ايضاها من الحائنة كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق  
 امس فانها تطلق للحال ولم ار الا ان ما اذا علقها برؤية الحال فراه غير ما فيسفي  
 الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفرج عليه في النهاية من سائل  
 شتي من القضاء انه لو اقر بقبض عشرة دراهم حيا ودعا متصلا الا انها زوني  
 لم يقع الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل كما قال له عليه مائة درهم ودينار الا  
 دينار لم يقع انتهى وفي الايضاح قيل الايمان اذا قال علما في حران سالم وبرزخ  
 الابن يفتح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفترق

وقد ذكرها

قوله لا تدينه الغوري يعني اذا قال مثالا ان ففقت  
 لبرية ثم اخرج شرط الحاشية ووجهها في الحال فيكون  
 سعة لا تحت هذه يكون الغوري ومنه بالاستساق  
 الامام الاعظم وكان الناس قبلها يكون النكاح في  
 ثوبته وموته ثلثا وهذا هو النوع الثاني من  
 قوله في قوله لا تدينه الغوري يعني اذا قال مثالا ان ففقت  
 لبرية ثم اخرج شرط الحاشية ووجهها في الحال فيكون  
 سعة لا تحت هذه يكون الغوري ومنه بالاستساق  
 الامام الاعظم وكان الناس قبلها يكون النكاح في  
 ثوبته وموته ثلثا وهذا هو النوع الثاني من

وقد ذكرها جملة ففتح الاستثناء بخلاف ما لم لو قال سالم حر وبرزخ حر الا بغير خالته  
 افرد كل ما منها بالذكر فكان هذا الاستثناء بحمله على كل ما فلا يقع انتهى **الفصل الثالث**  
 ما افرق فيه العتق والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون غيره وهو بعض المباحات  
 اي انه بعد دون العتق ويكون برعا في بعض الاحوال دون العتق وقد مر في الفقه الثاني من  
 القسم الاول بعض المسائل من هذا الكتاب في جميع فصوله الايات **دس الفقه الرابع**  
 اي رجل طلق ولم يقع فعل اذا قال عنت الاخبار كاذبا اي رجل قال كل امرأة انزوها  
 حتى تقوم عة فمن طلق فزوج ولم يقع فعل اذا قصد تلك العة التي هو فيها  
 وهذا اذا سكن اي رجل له امرأتان ارضعت احدهما صبيها حرمت الاخرى عليه  
 وحدها فعل رجل زوج ابنة الصغيرة فاعتقت فاعتقت نفسها فزوجت باخر  
 ولي زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضرتها بلين هذا الرجل حرمت ضرتها  
 على زوجها على زوجها لانه صار ابنة من الرضاع وصار من زوجها خلية ابنة فلا يجوز  
 انهن **الفصل الخامس** كسبت الى امرأة كل امرأة في غيرك وغير طلاق طالق  
 ثم محي ذكر طلاقه وبعث بالكتاب لانه لم يطلق طلاقه وهذه صيغة جديدة وحيدة للمطلقة  
 ثمانا ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعك فانت طالق ثمانا او بانية  
 فيجمع الحماة مرة فان خافت من امس كماله جامع يقول ان تزوجتك وامسكك فرق  
 ثمانية ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك والا حسن ان تزوجه على ان امرأته بيدا  
 في الطلاق بشرط بدائها بذلك ثم قوله اما اذا بد المحلل فقال تزوجتك على  
 ان امرأتك بيدا فقبلت لم تضر بها الا اذا قال على ان امرأتك بيدا فقبلت لم تضر بها  
 فقبلت واذا خافت ظهور امر في التحليل فقبلت لم تضر بها بالاشترى به معلوما  
 مراعتا جامع مثله ثم تزوجها منه فاذا دخل بها وجهه منها وتقبضه فيفسخ  
 النكاح ثم يبعث به الى بلديها ونظر فيها بانه العبد ليس بكفو ويكن حمله على رضا  
 المولي او انزالها لاني لهما حلف ليطبقها اليوم فالحكمة ان يقول لهما انت طالق ان الله



اول على النكاح لا يلقحها فخلعها اجنبية به ودفع له بدل لم يثبت لو قال  
كل امرأة اتزوجها فهي طالق فزوجها فادحا حكما شافيا حكما بطلان النكاح صح  
ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فاحلها ان تقول لها فانت طالق على  
النكاح ولم يقبل لم يقع عليه النكاح لان طلاقها فاحلها ان تقول لها فانت طالق على  
امرأة في هذا البيت فيقول لا اقدم عليه فيقال له كل امرأة لك فيه فهي باين فيجب ذلك  
فيشهدون عليه ان لم يطلع قدرا نصفها حلال ونصفها حرام فهي طالق فاحلها  
ان يجعل الحرف في القدر ثم يطلع البضع فيه طلق لا يدخل دار فلا فاحلها حملها فيه  
لعمرة فقال ان طلقها فهي طالق وان طهرتها فهي طالق ياكل النصف ويطرح النصف  
او ياخذ انفسا من فيه غير اخوة امره مثل ابنة خنته رضى عن رجل قال لامرأة  
انت طالق ثلاثا ان شئتني الخلع ولم اخلعك وحلفت هي بالعتق ان لم يرد  
الخلع قبل الليل فقال ابنة خنته في المرأة سلبه الخلع فقال له قل خلعتك  
على النكاح كما قول لا اقبل فانت طالق قول واحد جسي مع زوجك فقد  
بر كل ملكا وحيلة اخرى ان يبيع المرأة جميع ما يملكها متى شق قبل مضي المدة  
ثم تسترد بعدة اشهر **الفصل الثاني** قال لست امر ابي ووقع ان يولي ولوزاد  
واعدا وان يولي لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تخلف للاخبار وكل طلق  
المكتبة رجعا لا تسفرها والفرق ان الوطئ رجعة بخلاف المسافرة يقبل  
ابن الزوج المعذرة عن باين لا يخرها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه  
لعدم مصادفة النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار  
عشرا فدخلت لا يقع شي حتى تدخل عشرا ولو قال انت طالق ان دخلت الدار  
ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح في الطلاق ويصح  
للدخول بخلافه في الثاني للموت كل غزل وكيلة بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لا لانه  
تملك لها يقع الطلاق والعاق والامراء والتوسر والنكاح وان لم يعلم المعنى

**قوله** على الثاني ينع اذا قال لامرأة ما في بطنك مني فاحلها ان تقول له طلق  
فانت طالق او طلقا لاني في بطنك مني فاحلها ان تقول له طلق  
الاول لوجود ما في بطنها لاني في بطنك مني فاحلها ان تقول له طلق  
والثاني وان كان بعينه فاحلها ان تقول له طلق  
لم يكن بين النكاحين لانه في بطنها مني فاحلها ان تقول له طلق  
على ما يقتضي في موضعه وانما اذا دخلت الدار فاحلها ان تقول له طلق  
لم يقع لان ما يقع عليه طلاق في الاول في العلق لانه اذا  
اقرا في طهره لا فاحلها ان تقول له طلق

**قوله** العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق

بالعتق بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان ملك متعق  
بالانكاح لا يرضى بخلاف الثانية اشهر **الفصل الثاني** بع ساكن عن ماني  
وهذا الكتاب **كتاب العتق** تنبيه قد ذكر فيما ذكر في الفتي الاول القسم  
الاول ما يتعلق بالعتق في ابوابه الا الباب الخامس منه من طلب وجده وجد ويصل  
اي طلقا فقد **الفصل الثاني** في انصاح الكراهة رجل له غنم من الرقيق فقال  
عشرة من ماله الا واحدا اعتق الخمس لان قدره تسعة من ماله احرار  
خمس فعتقوا ولو قال ماله احرار الا واحدا اعتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة  
على سبيل التقدير ذلك غلط منه فلما عتق اربعة منهم لانه ذكر العشرة  
المقومة فانه يفضي بالوسط الا اذا كانه على فدية فانه لا يفتق حتى يودي الا على  
كما في كتابة الطهارة احد الشريكين في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه وكان سوا  
فان شريكه ان يضمن حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمانا عليه عند الامام بخلاف الحكماء  
في عتق الطهارة ودعوة الاستسلاء تستند والتحريم يقتصر والاولى اولى وبينا  
في الجامع عتق البعق كالمكاتب الا في ثلاث **الاولى** اذا عتق لا يرد في الرق  
**الثانية** اذا جمع بينه وبين قوم في البيع بغير البطلان الى الفتي بخلاف المكاتب  
اذا جمع **الثالثة** اذا قتل ولم يترك وفاء لم يحل العتق بخلاف المكاتب اذا قتل  
عن غير وفاء فان العتق واجب ذكره في الجنايات **والثانية** في  
السراج الوهاج **والاولى** في المتون التوامان كالولد الواحد فانه يبيع للاول  
في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لاقبل من ستة اشهر  
وان في تمامها واكثر عتق الله في تبع الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتمامها  
فانه لا يعتق واحده منها الا في مستثنى **الاولى** من جنسها المبسوط ولو  
بطل امرأة فالتقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما  
ميتان ففي الاول غرة فقط **الثانية** نفس التوامين من الاول وما رآته

**قوله** العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق

**قوله** العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق  
العتق في كل ما عتق فيه من العتق







[illegible]

في المرض بلا سعاية ان يبيع من نفسه ويعتق البطل منه فان لم يكن للعبد مال ودفع المولى  
له ليعتقه منه بخبرة الشهود واختلفوا في صحة اخراج المولى بالقبض اعتقه ولم  
حتى مرض فاذا اقر اعتبر من الثلث فالحكمة ان يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يعتقه اذا  
اراد ان يلجأ جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت يبيعها لابنة الصغير ثم زوجها  
فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا يكون ام ولد انتهى **الفن الثاني** و  
لو اضافه اليه فرجه عتق لا اليه ذكره لان الاول يعتبر به عن الكل بخلاف الثاني  
ولو قال عتقك علي واجب لا يعتق بخلاف طلاقك علي واجب لان الاول بوصف  
دون الثاني ولو قال كل عبد استتره فهو حر فاستتره فاسد ثم صحح لا يعتق  
وفي الكاظم تطلق لا اعمال اليمين في الاول بانعاسد بخلاف الثاني اعتق احد عبديه  
ثم قال لم اعن هذا يعتق الاخر لان البيان واجب فيه فما كان يعتقنا اقامه له  
فهذا آخر الفن الثاني و**الفن السابع** ساكت عن هذا الكتاب **كتاب**

٩ قوله لا يجوز تسمية المستتر  
 اذا كان اللفظ موضوعا لمعنيين  
 بوضعين متقاربين لا يجوز ان يقال لا يقع  
 عند الخفية الا في اليمين كقولنا لا يجوز في اليمين جواز  
 نعم المستتر فان المشاورة لا يجوز ان يكون  
 خلافا لغيره وجاز قوله ابن رزين  
 كذا في ابي الفتح  
 قوله ولو وقف على كونه متقاربا  
 على المراد من احد معنيين يكون متقاربا  
 للموازي سواء كانوا اعلوا او اسفلوا  
 قوله فخطبت الوصية للمولى المستتر  
 احد معنيين المولى المستتر  
 لانه يجوز ان يكون المستتر  
 المستتر في اليمين  
 قوله لا يجوز تسمية المستتر  
 اذا كان اللفظ موضوعا لمعنيين  
 بوضعين متقاربين لا يجوز ان يقال لا يقع  
 عند الخفية الا في اليمين كقولنا لا يجوز في اليمين جواز  
 نعم المستتر فان المشاورة لا يجوز ان يكون  
 خلافا لغيره وجاز قوله ابن رزين  
 كذا في ابي الفتح  
 قوله ولو وقف على كونه متقاربا  
 على المراد من احد معنيين يكون متقاربا  
 للموازي سواء كانوا اعلوا او اسفلوا  
 قوله فخطبت الوصية للمولى المستتر  
 احد معنيين المولى المستتر  
 لانه يجوز ان يكون المستتر  
 المستتر في اليمين

عالمه والاطمئنة والثناء والنيابة  
الجميع المعرف بالانعام  
ربن ذيركن  
بفتح واو اتي نصفه

فوله غلطی بلفظه اليوم عن ابي عبد الله  
واما ما من الكثرة والظاهر وعلما ان  
ان المرأة تطلق على الازواج من غير ان  
والعادات واقعة في الاما تطلق المرأة على غيرها  
والايمان في حق العرف في العرف بل يطلق على غيرها  
فوله لكن لاحظ ما تعرض ابي الحسن في الحديث  
لا يطلق لفظ العدد المقتضى على ما دونه ولا ما دونه  
لجود اعتبار ما دونه يكون نفع في المصلحة غير لفظ  
يدل عليه ابي زرارة

[illegible]

لا يكلم عبداً ففعل ثلثة حث لا يكلم زوجات فلأوا صدقائه وأخوته  
لا يحث الأب لكل والأولاد والبنات والبنات مما يحث فيه يفعل البعض كما  
في الواقع لا يحث الخالق بفعل بعض المحلوف عليه إلا في مثل حلف لأب كل  
هذه الطعام ولا يمكن كلفه في مجلس واحد حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً ما ويا كلام  
أحد ما كلام هؤلاء القوم على حرام أو كلام أهل بغداد على حرام فكل واحد الحكم  
من الواقع الصغيرة امرأة يحث بها في قوله أن تزوجت امرأة الآخ  
لا يشترى امرأة لم تحث بالصغيرة إلا بيمين مبيعة على الآخ طردون الآخر  
فلو حلف ليفدني اليوم باني فاشترى وغنفاً بالآخ لا يسأول بها فاعقده الآخ مسائل  
حلف لا يشترى عبداً حث ما جدد ولو حلف بالبايع لم يحث به لأن مراد المشتري  
المطلقة ومراد البايع المفردة ولو اشترى أو باع بمسقة لم يحث لأن المشتري  
مستقص والبايع وإن كان مستهدداً لكن لا حث بالفرض بالتمتع وتماه  
في الجامع من باب المساواة حلف لا يخلف أبداً حث بالتمتع الآخ مسائل  
أن يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بخفي الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطبيق  
أو يقول إن أدت إلي كذا فانت حر وإن عجزت فانت رقيق وإن حثفت  
حيضة أو عشرين حيضة أو بطلوع الشمس كآخ الجامع الخالف على عقد لا يحث الآ  
بالإيجاب القبول الآخ تسع مسائل فانه يحث بالإيجاب وحده الجبهة  
والوصية والأقرار والأبراء والآبادة والصدقة والإعارة والعرض  
والكفالة أن تزوجت النساء أو شترت العبيد أو كلمت الناس أو بني آدم  
أو أكلت الطعام أو طعماً أو شربت الشراب أو شرباً لا يحث به أحد الجنس  
ولو قال نساء أو عبيداً أو طعماً أو شراباً لم يجمع ولو نوى الجنس في الكمال صدق حقيقة  
المعلق بتأخر والمضامى يمارن قال لا جبهة أنت الخالق قبل أن تزوجك  
بشهر أو الخلق لا شغف ولو قال أن تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر



فمنزجها قبل الشهر لا تطلق ويصح تطلق التنية انما تعمل في المفظوظ وهي مستكة  
 اكلت ونوي طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوي السفر المتنوع وفيما  
 اذا حلف لا يتزوج ونوي حبسية او عريضة المعرف لا يدخل تحت النكحة قال  
 ان دخل وادى منه واحدا او كلم غلامي هذا او بني هذا او اضاف الى غيره لا يدخل  
 الملك تعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لشكركه الا في الاجزاء كاليد والراس  
 وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفاعله مرة وبجمله اخرى قال ان شئت في المسجور  
 او رمت اليه شرط فشفته كون الفاعل فيه وان ضربته او حرصته او قتلته او رمته  
 سكون المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط فانه يعدم المتعذر المعلق بشرطه  
 ينزل عند اخرها وباجدتها عند الاول والمضاف بالعكس متباعدة بالجمع  
 وبالغز لا وصف الشرط كالشرط والجزاء للصدق وغيره الا ان يصح بالبناء  
 وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في الطريقة وتجعل شرطه للصدق  
 صفة المالكية ينزل بزوال ملكه وكونه مشتريا لا الاول اسم لفرد سابق  
 والاولى من فريدين عدوين متساويين والآخر فرد لاحق او في النفي نعم وفي  
 الاثبات تحقق الوصف المتعذر معتبر في الغائب لاقى العين اضافة ما يمتد الى زمن  
 لا استغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط انتهى **الفصل الثالث**

**قوله** ان دخل وادى منه واحدا او كلم غلامي هذا او بني هذا او اضاف الى غيره لا يدخل  
 علق شيئا من الطلاق وتوفيها في قول واحد  
 منكر في دأره لم يقع به قول ما كملها لانه  
 معترف لا يراد منه ان يكون خارجا عنه  
 وقيل بالانحط عليه ابن ريزرك

**قوله** الا في الاجزاء كاليد والراس  
 اجزاء مثلا لوقال ان ضرب بيد او اشار  
 برأسه يدخل المعرف الذي هو ذاك  
 والراس في المسكوت لو ضرب به او  
 است راسه لم يدخل المعرف  
 ولا يخرج كما يخرج المالك المعلق به  
 ابن ريزرك

**قوله** وتجعل شرطه للصدق  
 كما في قولك ان طلق في قولك الطمينة  
 حيث لا يمكن طمينة الحقة لاقول الارض الطلاق  
 فيجعل على ان دخلت الدار فطلق  
 طالق في الدار فخرجت في الحال اذا كانت  
 فيها ولا يجعل على التعلق ابن ريزرك

**قوله** ان يضمن متعلق بالاضافة لما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 بالوصف بخلاف العقل نعم المتعلق بالوصف في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 بل الاعلام فانه في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن

مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن

التياب فانت لائق فخرجها وايت لبسها فالحل ان يلبسها وهو  
 ويجامعها فلا يحنث اي رجل قال لزوجه ان لم اتمكن مع هذه المتعنة فانت لائق  
 وان وطئت معي فانت لائق فالحل ان يلبسها بغيرها ولا يحنث مادام  
 المتعنة باقية ومما حيان حلف حلق لا يطأ سواها وما اراده فالحل ان  
 ينوي الوطني برحلة فيصدق ويانه ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم يلبس كل واحدة  
 سكت الثوب منهما في هذا الشهر عشرين يوما والافان طالق كيف الخلاص فقل يلبس  
 اثنتاهما كل يوم ثوبان يلبس احد يحنث ثوبا عشرة ايام فخرجت فلبس الاخرى وكذا الى  
 بقية الشهر حلق انها لشبعها من الجماع اليوم ان لم ينادقها حتى انزلت فقد اشبعها  
 ان وطئت عاديا فلكذا او لا يلبس فلكذا الخلاص فقل يلبسها ونصفه يحنث والنصف  
 مستور انتهى **الفصل الخامس** لا يتزوج بالكونة يعقد خارجا ولو في  
 سواد ما اتا بنفسه او بوكيله لا يتزوج عبده من امته ثم اراده فلكذا ان يبيعها  
 من ثمة فيزوجها ثم يسترد لا يطلها ولا يجرى بخيرج منها ثم يطلها او يتركها  
 فيطلها خارجا حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال لزوجه فاحلف طالق فزوجها  
 الاولى ان يطلها تحل لغيره بيمين حلفته امراته بان كل جارية يشترها فهي حرة  
 فقال نعم وياقوتة بيمينها صحت نية ولو نوي بالجرية السفينة صحت نية ولو قال  
 كل امرأة تزوجها عليك ناويا على رقبتيك صحت عرض علي غيره يمينا فقال نعم  
 لا يفي ولا يصير حاله وهو صحيح كذا في النار خاتمة وعلي هذا فواقع من التعاليق  
 في الحكم ان الشاهد يقول للزوج تعلقتا فيقول نعم لا يصح عليه البيع وان فعلت  
 فعبدني حرة يبيع ثم يفعل ثم يسترده الجدة في بيع مدبر يحنث بموت سيده  
 او يقول اذا مت فانت في ملكي فانت حرة انشقت البيع باقالة او خيارة ثم ادعى  
 ببيعها فلكذا ان يحلف الموصي عليه ناويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف  
 لا يشتره باثني عشر درهما يشتره باحد عشر وشي آخر غير الدراهم لا يبيع الثوب

مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن  
 مفرد لا شرط كما في قولك صحت الشريعة فانه لا يضمن



مولو بنو

57904b

ان شق عليه لان الكافر قد قبله القدره  
ان افشاها و ان الخبيثه فلا يكون  
بعض افشاها و ان الخبيثه فلا يكون  
انذروا من رعا ابدا

من العلم أربع وهو ما ذهب إليه الخليل وأصله  
ثلاثة وثلاثون حرفا والمنع المنة

ان من اعز عباد الله الكفاية اقول الكفاية نعم  
من هو في هذه الحالة وقع عقوبة الموت  
من ثم ايضا انه يحصل بها الام جاز فلو كان  
حلف المولى على

[illegible]



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم











۱۵۱۵

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

من القادة المرموقين



شرط ان لا يجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يعرفون في استيجار سنة او كان  
 في الزيادة نفع للفقراء فملكها في مخالفة دون ان يظن **الثالثة** لو شرط ان يجر  
 على قبرة فالتعيين باطل **الرابعة** شرط ان يتصدق بنصف الغلة على من سأل  
 في مسجد كل اكل يوم لم يراع شرطه وللقم التصديق على سائر غير ذلك المسجد  
 او خارج المسجد او على من لا يملكه **الخامسة** لو شرط للمستحقين خبز او حنظل  
 معينا كل يوم فملكهم ان يدفع القيمة من القدر وفي موضع آخر لهم طلب العين  
 واخذ القيمة **السادسة** يجوز الزيادة من النافعة على معلوم الامام اذا كان لا ينفق  
 وكان عالما بقية **السابعة** شرط الواقف عدم الاستبدال فملكها في الاستبدال  
 اذا كان اصلي لا يجوز للنافع غزل الناظر المشروط له بلا خيانة ولو غزل لا يصير  
 الثاني متوليا كذا في فصول العبادي ويصح غزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب  
 النافعة اذا غزل النافعة الناظر ثم غزل النافعة فتقدم المخرج الى الثاني واخره  
 ان لا اول غزله بلا سبب لا يعيده ولكن يأمره بان يملك غزله انه اهل  
 للولاية فاذا اثبت اعاده ليس للنافع غزل الناظر بمجرد شكائه المستحقين  
 حتى يشتوا عليه خيانة وكذا اوصيه الواقف اذا غزل الواقف الواقف اذا غزل  
 الناظر فان شرط له الغزل حال الوقف صح اتفاقا والا فلا عند محمد ويصح عند  
 ابي حنيفة ومشافح على اختياره واقول الثاني والصادر اختياره قول محمد على هذا  
 الاختلاف لو مات الواقف فادارية الناظر تكونه وكذا عنه فملك غزله بلا  
 شرط وتطل ولاية بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك غزله ولا يتطل بموته  
 والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حيوته وبعد ماته واما لو شرط  
 ذلك لم يتطل بموته اتفاقا عند اهلنا في الخلافة والبرازة والفتوى على قول  
 ابي حنيفة في الولاية وفي العاقبة لو لم يجعل الواقف له قتما فنصب النافعة له  
 قتما وقضى بقوامه لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ار حكما غزل الواقف  
 للمدرس

لو شرط الواقف ان يجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يعرفون في استيجار سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فملكها في مخالفة دون ان يظن الثالثة لو شرط ان يجر على قبرة فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بنصف الغلة على من سأل في مسجد كل اكل يوم لم يراع شرطه وللقم التصديق على سائر غير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من لا يملكه الخامسة لو شرط للمستحقين خبز او حنظل معينا كل يوم فملكهم ان يدفع القيمة من القدر وفي موضع آخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من النافعة على معلوم الامام اذا كان لا ينفق وكان عالما بقية السابعة شرط الواقف عدم الاستبدال فملكها في الاستبدال اذا كان اصلي لا يجوز للنافع غزل الناظر المشروط له بلا خيانة ولو غزل لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العبادي ويصح غزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب النافعة اذا غزل النافعة الناظر ثم غزل النافعة فتقدم المخرج الى الثاني واخره ان لا اول غزله بلا سبب لا يعيده ولكن يأمره بان يملك غزله انه اهل للولاية فاذا اثبت اعاده ليس للنافع غزل الناظر بمجرد شكائه المستحقين حتى يشتوا عليه خيانة وكذا اوصيه الواقف اذا غزل الواقف الواقف اذا غزل الناظر فان شرط له الغزل حال الوقف صح اتفاقا والا فلا عند محمد ويصح عند ابي حنيفة ومشافح على اختياره واقول الثاني والصادر اختياره قول محمد على هذا الاختلاف لو مات الواقف فادارية الناظر تكونه وكذا عنه فملك غزله بلا شرط وتطل ولاية بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك غزله ولا يتطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حيوته وبعد ماته واما لو شرط ذلك لم يتطل بموته اتفاقا عند اهلنا في الخلافة والبرازة والفتوى على قول ابي حنيفة في الولاية وفي العاقبة لو لم يجعل الواقف له قتما فنصب النافعة له قتما وقضى بقوامه لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ار حكما غزل الواقف للمدرس

في اصل الاتفاق في الوقف في الاوقف  
 سيد في الكلام او فقت في الامر الذي  
 تحت يد ابي اعلقت ووقفت  
 بالادارة وقفا او فقت  
 بالادارة فقت

للمدرس والامام الوفي ولا يملك الا الحاق بالنظر لتعليقهم لصحة  
 غزله عند الثاني بكونه وكذا عنه وليس صاحب الوظيفة وكذا عن الواقف ولا  
 يمكن منعه من الغزل مطلقا لعدم الاشتراط في اصل الوقف بكونهم جعلوا له  
 النصب للامام والمؤذن بلا شرط كما في البرازة الثانية اولى بنصب الامام  
 والمؤذن وولد الباني وغيره اولى من غيرهم في مسجد في حكمة فانه بعض  
 اهل الحجة في العادة غالبية اولى مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن  
 مع اهل الحجة ان كان ما اختار اهل الحجة اولى من الوفي اختاره الباني  
 فما اختاره اهل الحجة اولى وان كانا سواء فنصب الباني اولى انتهى  
 كثير في زماننا اجارة ارض الوقف مقبلا ومرا حافا صوبين بذلك لزوم  
 الاجر وان لم تروى بقاء النيل ولا شك في صحة الاجارة لانها لم تستاجر  
 للزراعة وهما منفعتان كما في اجارة الهواة الارض تستاجر للزراعة وغيرها  
 قال في البناية ابي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب الغسائط  
 ونحوها وفي المعراج وفي القوم من البيع الفاسد ولا يجوز اجارة المراسي ابي  
 الكلام والحيلة في ذلك ان تستاجر الارض ليضرب فيها غسائط او يجعلها خبطة  
 لغنمه ثم يستبيع المراسي وذكر الرعي الحيلة ان يستاجر ما لا ينافي الدواب او  
 لمنفعة اخرى انتهى والحاصل ان المفضل مكان القبلولة وهي النوم نصف النهار  
 قال الامام الرازي في تعيين الفرقان المفضل زمان القبلولة او مكانها وهو القوم  
 في الالة وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا احسن مقبلا وفي القاموس  
 القابلة نصف النهار قال قتيلا وقايلا وقيلولة ومقالا ومقبلا انتهى واما  
 المراج فقال في القاموس اروج الابل اردو ما الى المراج وفي المصباح  
 المراج رواج العشي وهو من الزوال الى الليل والمراج يضم الميم حيث  
 ياتون الماشية بالليل والمنافع والماورين منه وفي الميم بهذا المعنى خطأ لانه

في اصل الاتفاق في الوقف في الاوقف  
 سيد في الكلام او فقت في الامر الذي  
 تحت يد ابي اعلقت ووقفت  
 بالادارة وقفا او فقت  
 بالادارة فقت

في اصل الاتفاق في الوقف في الاوقف  
 سيد في الكلام او فقت في الامر الذي  
 تحت يد ابي اعلقت ووقفت  
 بالادارة وقفا او فقت  
 بالادارة فقت



بالضم اي الماوي والماورين منه وفي الميم بهذا المعنى خطأ لانه  
 المراج رواج العشي وهو من الزوال الى الليل والمراج يضم الميم حيث  
 ياتون الماشية بالليل والمنافع والماورين منه وفي الميم بهذا المعنى خطأ لانه



في البيع والجارعة مع كانه  
ما يدان البيع قبل الخلط مع  
صحيح  
كما في الاكشاف هو اسم كثر في حق من اوقف  
المخفاف ابن ابراهيم  
قوله  
في الدور والطوائف متعلق بقوله  
بعده لا يعذر اهل الحجة والمتكلمة وجميع  
المستغاثات التي جعلت في مسيئراته  
بان توقف وقوله في يد المسامحة  
موقع الحال من الدور والطوائف  
ويمسكها حال المسامحة او صفة له  
كما في قوله مرت على البسم  
يسبق وقوله نصف المتكلم  
بول من قوله يعين فاحسن  
ابن ابراهيم

**عليه**  
موتة لانه  
بجلاى رزق القاضى حيث لا يخطئ  
رؤقه من بيت المال معينا  
**ابن ابراهيم**

**عالم**  
المنزل وردة الى الموتى من الاربع  
الحاصل فيما يخص ابن ابراهيم

عليه وانما هي على المساجير واد اظهر ان كل حال ان كان قد اخذ النقص عنه فصرفه  
في مصرفه قضاء وبائة كذا في الغنية غير العاقبة فادعي القيمة انه قد اجري كذا  
مشاهدة او ساقطة وصرفه المعزول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عينه اخرج  
عليه او دونه يعطيه الثاني والا يحيط الزيادة ويعطيه الباقى انتهى بتعليق التقرير  
في الوطائف اخذ من حوازي بتعليق القضاء بجامع الولاية فلو مات المعلق بطل التقرير  
فاذا حال العاقبة ان مات فلما واشرفت وطئقة كذا فتقرر ركن فيها صحيح وقد ذكره  
في انفع الوسائل لتفقيها وهو فقه حسن وفي فوائده صاحب المحيط للامام والمؤيد  
وفقه فلم يستوفيا حتى ما سقط لانه في معنى القصة وكذا العاقبة وقيل لا يسقط  
لانه كالأجرة انتهى ذكره في الدرر والغرر وحزم به في البينة بتخصيص البينة بانه  
يورث قال بخلاف ذوق العاقبة وفي الينبوع للجلال الاسويطي فرع من ذكره ما  
ذكره اصحابنا الفقهاء في الوطائف المتعلقة بالاوقاف اوقاف الامراء والسلاطين  
كلها ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من اهل  
العلوم شرعية وحاكبي العلم كذا في وصوفي على طريقة صوفية اصله ان يأكل  
وما وقفه غير متعقد بشرطه ويجوز في هذه الحالة الاستئبانه لغزو وغيره  
ويتناول المعلوم وان لم يشر ولا استئبانه اشتراك اثنين فاكثري الوظيفة  
الواحدة والواحد عشرة وطائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل  
الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشرة الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز  
على حكم الشرع يجعل احدهما يتوجه كثير من الناس من يقول في ملك الناس وقف فهو  
توجه فاسد ولا يعمل في باطن الامراء اوقاف ملكها واقفوا عليها حكم آخر وهي  
قابلية بالنسبة الي ملك الوطائف واد اعجز الواقف في الصرف الى جميع المستحقين فان  
كان اصله من بيت المال روعي فيه صفة الاحقية من بيت المال فان كان في اصل  
الوطائف من صوب صفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم







وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الأصل بالحق والعدل  
 كذا حرره الطرسوسي في النفع الواسع لا ثم اعلم ان اعتبار زمن مجيء النفع في حق  
 الاولاد في غير الاوقاف في الموهبة على الاقساط الثلثة كل اربعة اشهر مستطاب  
 اعتبار اركان القسط وكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حيث تم وهو  
 مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح القدير لا تنفع الاجارة بموت  
 الموهب للوقف الا في مستثنين ما اذا اجبره الواقف ثم ارتد ثم مات بطلان الوقف  
 برتبه فاستقلت في ورثته وفيها اذا اجبر ارضه ثم وقفها على المعين ثم مات  
 تنفع ذكره ابن وهبان في اخر شرح وقعه الناطق اذا اجبر انسا ناخرب  
 ومال الوقف عليه لم يضمن كما في التا رخانه بخلاف ما اذا اقرط في حشبه الوقف  
 حتى ضاع فانه يضمن اقرط ارض في يد غيره انها وقف وكذا في شرا ما او  
 ورثها صارت وقفا متواخذة له بزمه وقد كتبنا لذلك في الاقرار  
**وقعت** حادثة وقف على اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على  
 اولاد الامير فلما تم من بعده على ذريتهم وسلمهم وعقبهم من الذكور خاصة  
 دون الاناث فاذا انقضوا اولاد الذكور صرف اليه كذا اتمحل قوله من الذكور  
 خاصة قيد للاباء والابناء حيث لا يستحق انثى ولا ولد انثى ام هو قيد في الابناء  
 دون الاباء حيث يستحق الذكر ولو كان من اولاد الاناث ام هو قيد في الاباء  
 دون الابناء حيث يستحق ولد الذكر ولو كان انثى **فاجبت** هو قيد في الابناء  
 دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعا طين للاخير كما هو اريد في  
 باب المحرمات في قوله من نسائكم اللاني دخلتم بطن بعد قوله تبع وامهات  
 نسائكم ورباكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد الاناث لكونهم  
 ينسبون اليه ابايهم ذكورا كانوا او اناثا ومخضبه ص اولاد الاباء ولو كانوا  
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعد واذا انقضوا اولاد الذكور ولم يعل  
 ابناء الذكور

قوله بخلاف ما اذا اقرط في حشبه الوقف اي في حق  
 الموهب او حشبه الموهبة اوقاف اوقافه بانه  
 اشتراه فوقف فوقفه اوقافه بانه بطلان  
 اغلظ منه فقتر الوقف به

قوله في قوله من نسائكم اللاني دخلتم بطن بعد قوله تبع وامهات  
 نسائكم ورباكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد الاناث لكونهم  
 ينسبون اليه ابايهم ذكورا كانوا او اناثا ومخضبه ص اولاد الاباء ولو كانوا  
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعد واذا انقضوا اولاد الذكور ولم يعل  
 ابناء الذكور

ابناء الذكور ولا اولاد الاناث ابناء الاولاد وانه اعلم ثم بلغني ان  
 بعض ان فقيه جعله قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية فرايت  
 الامام الاسكفوني في التمهيد على ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند ان فقيه  
 والى الاخير عند الحنفية وان محل كلام ان فقيه فيما اذا كان العطف بالواو واما  
 ثم فتبعوا الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة  
 لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي بعد عنه يستدبر نفسه كذا في خزانة  
 المفتين الناظر اذا اقرض النظر لغيره فان كان له التفويض بشرط صحيح مطلقا والامان  
 فوض في صحته لم يمتنع وان اقرض في مرض موته صحيح كذا في القينة والتمه وخزانة المفتين  
 وغيرها واذ اصح التفويض بشرط لا يملك غيره الا اذا كان الواقف جعل له التفويض  
 والغرض كما حرره الطرسوسي في نفع الواسع بل ولم يذكر ما اذا اقرض في مرض موته  
 بلا شرط وتلقا بالصحة وينبغي ان لا الغرض والتفويض الى غيره كالا ايضا **وسئل**  
 عن ناظر معين بشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا اقرض النظر لغيره ثم مات  
 ينتقل الحكم ام لا **فاجبت** بانه ان اقرض النظر في صحته لغيره ثم مات ينتقل  
 للحاكم بموته لعدم صحته التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام المتوفى له  
 باقيا لقيامه مقامه **وطا** **واقف** شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للقراء فرفع  
 عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى القراء **فاجبت** بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر  
 وظيفة في الوقف غير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا النظر على الوقف ذكر  
 الحامي في واقعة ان القاضي نصب القيم غير شرط الواقف وليس له نصب  
 للمسجد غير شرط فاستغفرت منها ما ذكرته بكرة اعطاء فقير من وقف الفقراء  
 ما في دخله لانه صدقة فاشيحت الزكوة الا اذا وقف على فقراء قرابة فلا يكره  
 كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء بعض العلماء  
 الفقراء فيحفظ اذا وقف على فقراء قرابة لم يستحق متعديها الا بقرينة على القرابة والفقراء

قوله في قوله من نسائكم اللاني دخلتم بطن بعد قوله تبع وامهات  
 نسائكم ورباكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد الاناث لكونهم  
 ينسبون اليه ابايهم ذكورا كانوا او اناثا ومخضبه ص اولاد الاباء ولو كانوا  
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعد واذا انقضوا اولاد الذكور ولم يعل  
 ابناء الذكور

قوله في قوله من نسائكم اللاني دخلتم بطن بعد قوله تبع وامهات  
 نسائكم ورباكم ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد الاناث لكونهم  
 ينسبون اليه ابايهم ذكورا كانوا او اناثا ومخضبه ص اولاد الاباء ولو كانوا  
 اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعد واذا انقضوا اولاد الذكور ولم يعل  
 ابناء الذكور



قوله واذا قلنا بضيق الظن اذا لم يرد مع الحافة  
اي الضيق يعني ان يغير الضيق بما اذا لم يكن ما دون العاشر  
فانه اذا كان ما دونه لا يكون تغيرا واثبت الرفع كما سئل  
فيما بعد عن فسخ الرفع اليه روجه الغائب اذا كان ما دون العاشر  
لا يصح ورايت فيما سئل عن قولنا ما يرد مع الكلام المغني  
ابو السعود ان الظاهر مع الرفع لا يرد مع الكلام المغني  
بما دون الحاكم

قوله ولو اعقبت العبد المحضوب بعد الضيق  
نقذ ولا ينقذ فليكن لان الملك انما ثبت للخاصة ناقص  
لثبوته مستندا الي الضمان والثابت مستندا ثابت  
من وجه دون وجه الملك الخاص يكتفي لتنازع البيع  
دون الحق

ابن زهرن

[illegible]



في بيان الالفاظ التي لا تدخل فيها على التفسير  
كالأقرب والوثيق والوكيل والفصل والثالث  
والخوارج والاشهاد ابن الزبير  
في بيان الالفاظ التي لا تدخل فيها على التفسير  
كالأقرب والوثيق والوكيل والفصل والثالث  
والخوارج والاشهاد ابن الزبير  
في بيان الالفاظ التي لا تدخل فيها على التفسير  
كالأقرب والوثيق والوكيل والفصل والثالث  
والخوارج والاشهاد ابن الزبير

أودابة كذلك فان علقنا قولهم بعثنا البيع فيما لو باع جارية لاحتكامها بكونه مجهولا  
لا استثناء من معلوم فصار الكل مجهولا فتوفي منها بعثنا البيع بكونه مجهولا  
ومجهول لكن لم اره صرحا وفي فتح القدير بعد ما استعمل الجمل لا يجوز بيع الامم ويجوز بيعها  
ولا يجوز بيعها بعد بيع الجمل على الاصح كما في المبسوط ولم ار حكما ما اذا حملت امه كافرة  
مكفر فاسلم هل يؤمر بالكتابة بيعها لصيرورة الجمل مسلما بسلام امه والحال ان امه  
كافرة ولا يتبع امه في الجنابة فلما يرفع معها اليه وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع  
في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكوة في السنة ولا وجوب القصاص على الامم  
ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحل الا بعد وضعها ولا ينزح الجنين بركوة  
امه فلا يتبعها في سنن مائل ولا يتبعها في الكفالة والاعارة والابضاء  
بخدمتها فهي تسع ولا يفر دجكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يؤم بالان في مسائل  
احدي عشرة بغير ذنبها في الاعاق والندب والوصية به وله والافرار به وله  
بالشرط المذكور في المتون في الوصية والافرار ولم ار الا ان حكم الاعارة له وبيع  
فيه الصفة لانها يجوز للمعدوم فللمحل اولى وينبغي ان يفتح الوقف عليه كالوصية بل اولى  
ولا يفرق في كون الجنين تعالى له بين بني آدم والحيوانات فالولد منها لها صاحب  
الاختصاص لها صاحب الكفر كذا في كرامته البرازية وثبت نسب وجب نفقة لامة  
وميرث ويورث فان ما يجب فيه من النفقة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع  
عليه ما في بطن جاريته ويكون الولد له اذا ولدت لاقبل من سنة اشهر ولا يتبع  
امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في سنة وهي ما اذا استحققت الام ببنيتها  
فانه يتبعها وله ما بالافرار كما في الكفر ويمكن ان يقال ثابته وله الهبة يتبع  
امه في البيع ان كان معها وقتة على القول به رد المبيع بعيب بقضاء مخرج في حق  
الكل الا في سلكين **الاول** لو احال البائع ثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم يتطل  
الحالة **الثانية** لو باع بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولا لم يجز  
بطل العلق لثابت وجوده من العقد فانه اذا اولد من  
بكون المفقود عليه  
ابن الزبير







10

المشتركة

س ابن ابراهيم بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب  
بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضرة بن معد بن تميم بن مر بن أد بن طابخية بن اسد بن عيس بن ابراهيم بن قيس بن ايلان بن ادد بن شمس بن ارميا بن سام بن نوح عليه السلام



الشراء و هو ان ياتي  
 المقبوض عليه بقبول اذ هو  
 المشتري انما ان ذهب به فطرك  
 نقدية ثم انما ان ذهب به فطرك  
 نقدية ثم انما ان ذهب به فطرك  
 نقدية ثم انما ان ذهب به فطرك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.



[illegible]



[illegible][illegible]



الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله



لا يجوز الاغتياض عن الوطاني بالاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك  
النكاح وحق الرق فان يجوز الاغتياض عنها كما ذكره الزبيعي في الشفعة والكفيل  
بالغنن اذا صالح المكفول له بال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع  
حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرع والمعتد لا الاتباع العقد الفاسد  
اذا تعلّق به حق عبودتهم وارتفع الغنى اذا في مائيل اجر مائدا فاجر  
المستاجر صححيا صحيحا فللاول نفقضا المشتري من الكره لو باع صححيا فملكه  
نفقضا المشتري فاسدا اذا اجر فلبايع نفقضا وكذا اذا روج الغش حرام  
الا في مستثنين **الاول** في اللو الواجبة اشترى الاسلام من دار الحرب  
ودفع الثمن درا هم زيوفا وعروضا مغشوشة جاز ان كان حر او ان كان  
الاسير عبد الاجوز **الثاني** يجوز اعطاء الزنوف والنافس في الجنابات  
حق حبس المبيع للمحال الا في مائيل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه ولو  
امر عبد اشترى نفسه من مولاه فاشترى للامرو ولو باعه وكذا امسوكا كنهنا  
اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل نقد الثمن ثم تصرف فلبايع نفقضا  
الا في التبرير والاعتاق والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في البرازية شراء  
الام لانها الصغيرة لا يحتاج اليه غيره فذ عليه الا اذا اشترى من ابيه او منه  
ومن اجنيته كما في اللو الواجبة اقاله الا قاله صححيا الا في السلم كونه مسلم فدينار  
سقط والى قط لا يعود كما ذكره الزبيعي من باب التخليق للمستاجر من بيع ماله  
ومكانته دون ام ولده ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا الابحاج كذا  
في نفقات البرازية المقبوض على سوسم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعليه وجه النظر  
ليس مضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكفر وقد قرأنا الحيلة في عدم رجوع  
المشتري على بايعه عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البايع قبل  
ذلك فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم  
والا في غيرها

۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



**قوله** في البيع على بطلان الآتي بغيره إذا اشترط للمالك فانه يبطل كما في فروق  
 الكرايتي في دعوى النزاع المرافق عند الامام الثاني من المنافع والحقوق الطريق  
 والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البائع  
 الآتي الاستقصاء فيبطل بموت الصانع اذا اختلف في اصله ان قيل فيقول  
 لنا فيه الآتي التمس وان اختلف في معارده فلا يخالف الآتي التمس رأس المال بعد  
 الاقالة كقولها فلا يجوز التصرف فيه بعد قبضها الآتي مستلزم لا يخالف اذا  
 اختلفا فيه بعد بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد ما قبل الاقرا بخلافه قبلها  
 بدل الفرق كرايس المال فلا بد من القبض قبل الاقرا فيهما فلا يجوز التصرف فيهما  
 قبل القبض الآتي مستلزم لا بد من قبضه قبل الاقرا بعد الاقالة كقبضها بخلاف  
 رأس المال والكل في الشرط بشرط قيام المبيع عند الاختلاف للتخالف الا اذا استهلك  
 في يد البائع غير المشتري كما في الهدية الربا حرام الآتي مسائل بين مسلم وجري  
 ثم وبين مسلمين سلمية ولم يخرجها النيا وبين المولى وعبد وبين المتفاديين **ط**  
 وشركي العنان كما في ايضا الكرامة انتهى **الفصل الثالث** ما افرق فيه  
 البيع الفاسد والصحيح اعتاق البائع قبل قبض المشتري بغير لفظ العتق بخلافه  
 في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح  
 ولو امره بطل الخطه ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع شاة ففعل  
 كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره في القيمة ببيع الفاسد ثم ملك المبيع  
 فعليه القيمة وفي الصحيح لا يضمن عليه ولا يستغنى فيه بخلاف الصحيح ما افرق فيه الاجارة  
 والبيع فسيأتي في الاجارة ما افرق فيه حبس الرهن والمبيع فسيأتي في الرهن  
 ما افرق فيه مع الوكيل بالبائع والوكيل بعقب الرهن وسيأتي في الوكالة ما افرق  
 فيه الوكيل والوصي فسيأتي في الوصايا وقد ذكر من مسائل هذا الكتاب في فصول  
 الفن الثاني من القسم الاول كلها **الفن الرابع** اي بيع اذا عقد المالك  
 لا يجوز

**قوله**

قوله في البيع على بطلان الآتي بغيره إذا اشترط للمالك فانه يبطل كما في فروق  
 الكرايتي في دعوى النزاع المرافق عند الامام الثاني من المنافع والحقوق الطريق  
 والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت البائع  
 الآتي الاستقصاء فيبطل بموت الصانع اذا اختلف في اصله ان قيل فيقول  
 لنا فيه الآتي التمس وان اختلف في معارده فلا يخالف الآتي التمس رأس المال بعد  
 الاقالة كقولها فلا يجوز التصرف فيه بعد قبضها الآتي مستلزم لا يخالف اذا  
 اختلفا فيه بعد بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد ما قبل الاقرا بخلافه قبلها  
 بدل الفرق كرايس المال فلا بد من القبض قبل الاقرا فيهما فلا يجوز التصرف فيهما  
 قبل القبض الآتي مستلزم لا بد من قبضه قبل الاقرا بعد الاقالة كقبضها بخلاف  
 رأس المال والكل في الشرط بشرط قيام المبيع عند الاختلاف للتخالف الا اذا استهلك  
 في يد البائع غير المشتري كما في الهدية الربا حرام الآتي مسائل بين مسلم وجري  
 ثم وبين مسلمين سلمية ولم يخرجها النيا وبين المولى وعبد وبين المتفاديين **ط**  
 وشركي العنان كما في ايضا الكرامة انتهى **الفصل الثالث** ما افرق فيه  
 البيع الفاسد والصحيح اعتاق البائع قبل قبض المشتري بغير لفظ العتق بخلافه  
 في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح  
 ولو امره بطل الخطه ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع شاة ففعل  
 كانت للبائع بخلافه في الصحيح ولو امره في القيمة ببيع الفاسد ثم ملك المبيع  
 فعليه القيمة وفي الصحيح لا يضمن عليه ولا يستغنى فيه بخلاف الصحيح ما افرق فيه الاجارة  
 والبيع فسيأتي في الاجارة ما افرق فيه حبس الرهن والمبيع فسيأتي في الرهن  
 ما افرق فيه مع الوكيل بالبائع والوكيل بعقب الرهن وسيأتي في الوكالة ما افرق  
 فيه الوكيل والوصي فسيأتي في الوصايا وقد ذكر من مسائل هذا الكتاب في فصول  
 الفن الثاني من القسم الاول كلها **الفن الرابع** اي بيع اذا عقد المالك  
 لا يجوز

لم يكن عليه دين لانه لو كان عليه دين لكان عليه دين لا يكون ما في يده  
 ملك المولى غيره من صفته واما قوله في بيعه فان كان  
 ملك المولى فلا ينعى بيعه في حق الغير ما في يده وان كان  
 ملكه مطلقا فيستحق الرضا والى غير ما في يده فلا يكون  
 ملكا له كذا في قوله في الكفاية بين وبين

**ط** بين المتفاديين وبين المشتري العتق  
 لان شاة انما هي من جنس واحد  
 مع استواء مالهما في القيمة  
 شاة العنان

لا يجوز واذا عقد من عام عامه جاز ففعل مع المرض بجبارة يسيرة لا يجوز ومن  
 وصية جاز اي رجل باع اباه وصح حلاله ففعل اذن لعبد له ان يتزوج حرة ففعل  
 فلو لم يتزوجها لم يفسد بيعها ففعل لا يبطل بموت البائع  
 بيع ابية او سبيها المهر من ثمنه ففعل جاز اي رجل اشترى امه ولا تحل له ففعل اذا  
 كانت موطوءة ابية او ابنة او جوسته او اخوته من الرضاع او مطلقه بنتان  
 خبز لا يجوز بيعه الا ثلث ففعل ما عجز بما ينجس قليل لم ينجس ببيع من اليهود والنصارى  
 لانه اذا اعلموا لا يشترطونه ولم ينجس بغير اعلامهم بخلاف ان ففعل فانه عندهم  
 كما هو منجوس منهم بلا اعلام الله **الفن الخامس** اراد بيع داره على  
 انه ان امكنه ستمها والآلة التي فالحكمة ان يقر المشتري ان البائع باعها وهي  
 في يده لم يقر بالعتق ولم يكن في يد البائع ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع  
 على تسليمها هكذا ذكر الحنفية وعابوا عليه تعلم الكذب وكذلك عيب على الامام  
 الاعظم في قوله اذا باع حيلة وخاف المشتري من البائع ان يبيع حيلة ويتحقق  
 البيع قال والحيلة ان يامر البائع ان يقر بان الحيلة من عبده او من فلان حتى  
 لو ادعاه لم تسمع واجيب عنهما بانه ليس امر بالكذب وانما الحيلة انه لو فعل كذا  
 لكان حكمه كذا اراد شراء شي وخاف ان يكون البائع قد باع فاراد المشتري انه  
 ان ستم المبيع يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون خلا لانه فالحكمة ان يبيع له  
 بضعف الثمن ثوبا كائنه دينار ومثلا ثم يشتري الدار بدينار ويوقع الثوب  
 له بالدينار فاذا استحق يرجع بالدينارين ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب  
 وخاف من ش ففعل باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع للمشتري الحيلة في بيعه برة  
 بعقها المشتري ان يقول ان شرتها فهي حرة فاذا اشترتها عتقت وان اراد  
 المشتري ان يخدمه زاد بجهوته فلو كان مدبرة اراد شراء انا ذهابي وسبعه  
 الا النصف ببقده ما معه ثم يشتريه منه ثم ينفقه فلا يفسد بالتفرق بعد ذلك لم يرجع





طوله برادة الاصيل مو حبة البرادة  
 الكفيل يتبع ان يقيد بما اذا كانت البرادة  
 بالاداء او لا ثم اذا كان محسب وقويده عبارة  
 الحلقى تقيد برادة الحلقى بالبراد الاصيل بالبراد  
 الوعاء حيث قال وان البراد الكفيل بالبراد  
 المال بغير الكفيل حيث تقيد برادة الكفيل بالبراد  
 الاصيل او انما قوله دون حلقه  
 الاصل ان يكون في عقد البيع ان يصور  
 انما ان كان يكون في عقد البيع او  
 المسئلة فيما اذا وقع رجل الى اخره او في عقد  
 اجارة او عبارة او هبة او بيع او في عقد  
 رجل ملكا او عاقدا فقال ذو الريد او في عقد  
 وعين على اقامة البينة على البينة فله ان يتقيد  
 بالبراد او في عقد البيع او في عقد

[illegible][illegible]

الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن  
فلان على انه قضى ما قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كما في الخ الى  
الناخير في الاصيل تاخير في الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بما لم يكفه  
امساك ثم عجز المكاتب تاخرت مكابته المصالح التي عتق الاصيل وله مكابته  
الكفيل الا ان كذا في الحاشية ولو كان الدين متوجلا فكفله فمات الكفيل حل بموته عليه  
فقط فللمالك ان اخذ من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر  
حتى يحل الاجل عندنا كذا في الجمع اداء الكفيل يوجب براءته للمالك الا اذا حال  
الكفيل عليه مديونه وشرط براءة نفبه خاتمة في المهداة الغرور لا يوجب الرجوع  
فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فاختذه للتصوص او كل هذا الطعام  
فانه ليس بمسوم فكل فمات لا ضمان وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم  
ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبز الا في ثلاث مسائل **الاولى** اذا كان  
الغرور بشرط كما لو تزوجه امراة على انها حرة ثم استخفت فانه يرجع على الخبز  
بما غرمه للمختق من قيمة الولد **الثانية** ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع  
المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استخفت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء  
لو بني المشتري ثم استخفت الدار قبل ان يتم البناء له واذا قال الاب لاهل  
السوق يا بيعوا ابني فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه الغرور  
وكذا اذا بايعوا عبدي فقد اذنت له فبايعوه وحقة دين ثم ظهر عبدا غير رجعوا  
عليه كما قال الاب حرا والابعد العتق وكذا اذا ظهر حرا او مدبرا او مكاتبا  
ولا بد في الرجوع من اضافة اليه والامر بما يبيعه كذا في ما دون الشراي الوفاج  
**الثالثة** ان يكون في عقد يرجع نفوه الى الرفع كالوديعه والاجارة حتى لو ملكت  
الوديعه او العتق ساجرة ثم استخفنا ضمن المودع والمساخر فانها ما يرجعان على الرفع  
بما ضمناه وكذا من كان مبعوثا في العارية والهبه لا رجوع لان القبض كان

والنار يصباح لانه غفر له ام  
لدار عصار والشم في الارض  
لدار ولون في الارض  
والنار يصباح لانه غفر له ام  
لدار عصار والشم في الارض  
لدار ولون في الارض

[illegible]



في العرض الأبرج فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا بعد مراده من البرج ثم يستعرض  
اذا اراد البائع ان لا يخاصمه المشتري بعيب ياتره البائع ليقول ان خاصمتك في عيب  
فهو صدقة وان اراد البائع ان لا يراجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر  
المشتري بانه باع من البائع واما الاستبراء فالحيلة في عدم لزومه ان تزوجها البائع  
اولا ثم ليس تحت حرة ثم بيعها ومقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقها  
قبل القبض وجب عليه الاصح او تزوجها المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو طلقها  
ان يطلقها يجعل امرها بغيره كالمشاة وانما في كلتا الحالتين لا يعلق على الحمل او تزوجها  
المشتري قبل ثم يشتريها ويقبضها ويصفوا في كراهة الحيلة لاسقاط الشرائع **المسألة السابع**  
قال في آخر الحاور الخصم في ان المبيع يملك مع البيع او بعده قال القاسم  
الصغار جري الكلام بين سفيان وتشر في العقود متى يملك المالك بها  
او بعد ما لا الال امر ابي ان قال سفيان ارايت لو ان رجلا سقطت  
فانكسرت الكا الكسر مع ملاقاتها الارض او قبلها او بعدها او ان الله تعالى  
خلق نادرا في قطنة فاحترقت مع الخلق احترقت او قبلها او بعده وقد قال غيره  
سفيان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في المبيع يقع معه لا بعده فيقع البيع  
والملك جميعا من غير تقدم ولا تاخر لان البيع عقد مبادنة ومعاوضة فيجب  
ان يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح والخلع  
وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره **اصحاب** الامام في المآلف في طريق  
الحاج فساد امر ابيات قرينة ما في علم بيعه الاجنحة وراهم فاشتراه بها ثم قال له  
كيف انت بالسوق فقال اريدته فوضعه بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب  
الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شرية بخمسة دراهم **مسألة الثمانية**  
**والحوالة والحدانيات** تنبيه قد ذكر في الباب الرابع والسادس من كتاب  
من الفن الاول من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **الفصل الثاني** في براءة







الكفر **الثانية** اذا قال المدعيون ابرئني فابراء فردوه لا يرتد كما في البرازية **الثالثة**  
اذا ابرأ الكفيل المدعيون فردوه لم يرتد كما ذكره في الكفالة وقيل يرتد الرابع اذا  
قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من سائل شتى من القضاة الا براء المدعي لا يتوقف على  
القبول الا في الابراء في بدل الصرف **والسليم** كما في البديع الا براء بعد قضاء الدين  
صح لان الساقط بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدعيون فيما اداه اذا ابرأه  
براءة اسقاط واذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا  
اطلقها كذا في الذخيرة من السبع وصرح به ابن وهبان في شرح الجبهة وعلى هذا القول  
طلاقا ببراءتها في المهر ثم دفعه الى لا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة اسقاط  
وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المحال المحيل بعد المواتة فابطلوا  
بناء على انها تعلل الدين وصححوا ببراءتها على انها تعلل المطالبة فقط وفي مديان القينة  
تبرع بقضاء دين علي انسان ثم ابرأه الطالب المملوك على وجه الاسقاط فليبرع  
ان يرجع بما تبرع به بشان وتفرع على ان الدين ينعقد بانها مسايل **منها** لو ملك  
الرهين بعد الابراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف ملكه بعد الانباء ذكره الزيلعي  
**ومنها** الوكيل يقضي الدين اذا اقر في بعد موت الموكل انه كان قاضيا في حياته  
ودفعه فانه لا يقبل قوله الا بينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل  
بعض العين كما في وكالة الولو الجبهة منه الدين كالابراء منه الا في سائل **منها** لو ب  
المحال الدين من المحال عليه يرجع به على المحيل ولو ابرأه لم يرجع **ومنها** في الكفالة  
كذلك **ومنها** توقفها على القبول على قول بخلاف الابراء **ومنها** لو شهد احدهما  
بالابراء والاخر بالجبهة فعينه قول لا يقبل ولا يقبل وبيان في العشرين من جامع الفضولين  
الابراء عن الدين في معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط  
للاول بخوان اذيت الى غير ذلك اذ كانت برئ من الباقي وادأ ويصح كان ويصح  
تعليقه بغير الشرط **الثاني** في نحو قوله انت برئ من كذا على ان تؤدي الى غير ذلك  
وتعام

وتعام تغريبه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين ولا اول يرتد بالرد **الثاني** لا  
على القبول ويصح الابراء عن المجهول **الثاني** ولو قال الدائن لمدينه ابرأت احدكما  
لم يصح **الثاني** ذكره في فتح القدير من خيا العيب ولو ابرأ الوارث مدينه مورثه  
غير عالم بموته ثم بان متافيا لنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه عليا كالا  
الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كاصحوا به فهدا بالاول  
ولو وكل الدائن المدعيون ببراءة نفسه فالواصح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط  
ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكل بان يبيع من نفسه استشكل بانه عامل  
لنفسه وهي براءة نفسه والتوكيل من عمل الغير واجبتا عنه في شرح الكفر من باب  
تفويض الطلاق كل فرض بقرنفا حرم فكره للمرضى سكتة المهره بادن الراهن  
كما في الظهيرة وما روي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مدينه فلو كان لم يثبت  
كذا في كرايتها القول للملك في جهة التملك ولو كان عليه دين من جنس واحد  
فدفع شيئا فالتعيين للارفع الا اذا كان من جنس لم يصح تعيينه من خلاجه ولو كان  
واحد اذ في شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين معتدا فان كان احدهما  
حالا او به ومنه وكفيل والاخر لاصح والافلا ولو ادى المشتري ان المدفوع  
من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادى الزوج ان المدفوع  
من المهر وقال جهته فالقول له الا في المتياء لالكل كذا في جامع الفضولين  
كل دين اقبله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة **الاول** في القرض **الثانية** الثمن  
عند الاقالة **الثالثة** الثمن بعد الاقالة ومما في القينة **الرابعة** اذا اقام المدعيون  
المستقرض فاجل الدائن الوارث **الخامسة** الشفع اذا اخذ الدار الشفعة  
وكذا الثمن حال اقباله المشتري **السادسة** بدل الصرف **الابعة** راس مال السلم  
آخر الدين قضاء للاول عليه القرض فباع من مخرضة شيئا بالف مؤجلة ثم  
حلت في مخرضة وعليه دين تقع المعاقبة والمقرض اسوة للقرض كذا في الجامع القرض



لا يلزم تأجيله الآي وصيته كما ذكره قيل الربوا وفيما اذا كان مجورا فانه يلزم  
تأجيله كما في حرف الظهيرية وفيما اذا حكم ما كفي بزوجته بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما  
اذا احوال المقرض به على ان فاجله المستقرض كراي مدانيات العينة الوكيل بالبراء  
اذا ابراء ولم يصفى الى موطن لم يصح كذا في حرارة الابرأ العام يمنع الزوجين حتى  
قضاء لادبانه ان كان بحيث لو علم بالمال من الحق لم يبرأه كذا في شفعة الولو الجنية  
لكن في حرارة الفاء والقوي على انه يبرأ ببراءه قضاء ودبانه وان لم يعلم به  
وفي مدانيات العينة احوال انسا على الزوج على ان يودع من المهر ثم ومبت  
المهر من الزوج لا تصح قال استاذنا وله ثلاث حيل **احد** ما شرا شيئا مملوكا  
من زوجها بالمهر قبل الجبة **الثانية** صلح انسان مع مائة المهر شيئا مملوكا قبل  
الجبة **الثالثة** هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الجبة انتهى وفي الاخير  
نظر نذكره في احكام الدين من المهر والفرق بين المهر المثل اذا قضاه قبل حلول  
الاجل كبر المالك لان الاجل حق المدين فله ان يسقطه وهكذا ذكره الزبيدي  
في الكفاية وهي ايضا في الحائنة والنهاية **وقعت** **حادثة** عليه تر مشروط  
تسليمه في بولاق فليق له الدين بالصعيد وطلب تسليمه فيه مستحقا عنه مؤنة الحمل الى  
بولاق فمقتضى مسئلة الدين ان يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في العينة قوله  
في السلم ولما تم بها ترجيح انه لا يجبر الا للضرورة بان يقيم المدين بتلك البلدة  
وقد اقيمت به في الحادثة المذكورة لانه وان سقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق  
فقد لا يتسوله بالصعيد اذا اقر بان دينه لعلان صح وحمل على انه وكيل عنه  
ولهذا كان حق القبض للمقر ويبرأ المدين بالرفع الى ايها كان في الخلاصة  
والبرازية الآي مسئلة هي ما اذا قالت المرأة للمهر الذي على زوجي لعلان  
اولو الدين فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والعينة وهو ظاهر لعدم امكان  
حملها على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى والجيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابراءه

منه

منه بعد اقراره مذكورة في فن الجيلة منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلب  
الشفقة لا تقع المتعاقبة بين الشفقة بل ارضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين  
الشفقة اضعف فسادا كاحصا في الجنس فانه ما اذا كان احد الطرفين حيدا والاخر ذيا  
لا يقع النكاح بل ارضاء عند رجل ودبته وكودع عليه دين من جنس الودبته لم تصر  
قصاصا بالدين حتى يجمعا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا  
وان في يده يكون الاجتماع بل لا يخفى بل لا يخفى قبض يقع المتعاقبة وحكم المعصوب عند  
قيامه في يد رب الدين كالودبته انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينه البراءة  
ولم يعلم بالبراهين قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين انتهى  
**الفن الثالث** قد ذكر في فصول الفن الثاني من القسم الاول ما يتعلق بهذا  
الكتاب لا الفصل الثاني والست دس منه **الفن الرابع** اي كيف بالامر  
اذا ادي لم يرجع فقل عبدا كفل سيده بامر فادى بعد عتقه **الفن الخامس**  
الجيلة في عدم الرجوع اذا افلس المالك عليه او مات مغلما ان يكتب ان الحوالة  
على فلان مجهول والجيلة في عدم براءة المجلل ان يضمن المالك عليه واما مسائل المروايات  
من هذا الفن فهذا الجيلة في ابراء المدين ابراء باطلا او باجيلة كذا او صلي كذا  
ان يقر الدين بالدين لرجل يثق به ويسهره ان اسمه عارية وتوكله بقبضه ثم يذهب  
الي القاضي ويقول المقر له انه كان باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك  
فيقول المقر له القاضي امع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثا وانحجر عليه  
في ذلك فجر القاضي عليه وينعه من قبضه ما اذا فعل ذلك ثم ابراء او اجل او صالح  
كان باطلا وانما اجتهاد في حق القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا يغير الجيلة  
فتبينه فانه يفعل عنه ثم قال الخصاف بعد وقال ابو حنيفة يجوز قبض الدين كان  
باسم المال بعد اقراره وتأجيله وبراءة وجهته لانه لا يبرأ المحجوب جازا الجيلة  
في تحول الدين لغير المالك اما الاقرار كما سبق او الحوالة او ان يبيع رجل



من الطالب شيئا بالمال على فلان او يصاح على المطلوب بعد فيكون الدين لصاحب  
اذا اراد المديون التاجيل وحقق الدين ان اجله يكون وكذا في البيع فلم يصح تأجيله  
بعد العقد فليجوز ان يقر ان المال حبي وجب ان يؤجل الى وقت كذا اذا اراد احد الشريكين  
في دين ان يؤجل نصيبه وفي الاخر لم يخبر الابرضه فليجوز ان يقر ان حصته من الدين حبي  
وجب ان يؤجل الى كذا اذا اراد المديون التاجيل وحقق ان يكون الطالب  
اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضه فليجوز ان يقر الطالب للمطلوب يدركه من درك  
من قبله من اقرار تجدي وجبة وتوكل وتملك وحدت احد شخص بطل به التاجيل الذي  
استحق فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه فاذا اختلف بعد اتم ظهارة  
اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه في اجله  
وحيلة اخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعبء يوم  
يتم الدين للمطالب مؤجلا فاذا حاق قتل من صاحبه حضر الشهود وقالوا لا شهدوا  
علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدهما وامنع الآخر لا شهدوا على المقر  
ونظيره فان كان شهد وان قال له المقر لا شهد وجوابه ان تحلف فيما اذالم  
يقول له المقر لا شهد على المقر اما اذا قال له لا ليسع الشهادة الجيدة في تأجيل  
الدين بعد موت من عليه اتفاقا على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن على الميت في حينه مؤجلا  
الي كذا او يصدقه الطالب انه كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا  
والا فقد حل الدين بموته فيقر الوارث بالبيع لبقاء الدين وهذا على ظاهر الرواية  
من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيده انتهى **الفصل الرابع** ساكت  
عنه ما قبل هذا الكتاب **كتاب الرهن** بقية قد ذكر بعض ما قبل هذا الكتاب  
في الباب الثالث والرابع وثالث من الفصول الاول من القسم الاول **الفصل الثاني** ما قبل  
البيع قبل الرهن الا في اربعة اشياء جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه  
بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع المتعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المقر  
جائز

جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا اجره  
المرتبة لا يطيب له الاجازة من الرهن للمرتبة في الاجارة فاجر خرج عن الرهن ولا  
يعود الاجازة من الرهن العين عند المستاجر على دين له حتى وانفخت باع الرهن للمرتبة  
الكل الثمار فكلها لم يضمن باع الرهن من زيد ثم باع من المرتبة انفسخ الاول بكونه للمرتبة  
الاستماع بالرهن الا باذن الرهن واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة رهنه  
على دين موعود فرفع له البعض وامنع لاجل بيع الفاضل الرهن بغيره الرهن المعوض  
على سؤم الرهن اذا لم يبين المقدار لم يضمن في الاصح الاجل في الرهن بغيره الرهن  
اذا عرف الرهن لا الرهن لا يكون لفظه بل يحفظ في ظهور المالك القول المذكور مع  
في تعيين الرهن ومقدار الرهن به اختلف المرتبة كما لو اختلف في قيمة الرهن بعد ملكه  
ولو مات في يد العدل فالقول للرهن ولو كان رهنه بمثل الدين فباعه العدل وادى  
المرتبة انه باع باقل من قيمته وكذا في الرهن فالقول للرهن بالنسبة الى المرتبة لا القول  
ما جاز الكفاية به جاز الرهن به الا في درك المبيع يجوز الكفاية به دون الرهن ويجوز  
الكفاية بما على الكفيل والرهن وفي الكفاية المتصلة يجوز اخذ الكفيل قبل وجود شرط  
دون الرهن ذكرهما في ايضا في الكفاية انتهى **الفصل الثالث** ما فرق فيه من  
الرهن والمبيع لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليمه مطلقا والرهن اذا كان غائبا  
عنه المبيع لم يحن الرهن ثبوت في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الرهن ولم يحن اذا  
اعاد الرهن من الرهن لم يطل حقه في الحبس فله رده بخلاف البائع اذا اعار  
المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وفيما في بيع التراجيع  
والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه زيوفا او بهرجة ورد  
ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده فلو قبضه المشتري باذن البائع بعد قبض  
الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم وجد البائع الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري  
بخلاف الرهن ذكره الاسبيجاني في البيوع وقاضيان في الرهن وقد ذكرت في جميع







قوله وفي قول العبد البائع انا ما ذون يعني اذا اشترى العبد شيئا فقال  
البائع انت محجور وقال العبد انا ما ذون فالقول له يدون الميم وكذا ان اشترى  
من عبد مثله فقال البائع انا محجور وقال المشتري انا ما ذون فله ان يصدق قوله يدون كمنه  
ابن زيترك

[illegible]







**قوله** وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** الرابعة الى المسئلة الرابعة من مسائل استثنائها من عدم جواز استماع الدعوى بعد البراءة العامة...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** ان البراءة في الربا لا يمتنع...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** فانه يفتي بالبقية مثلاً اذا سئل عن باع عينا ولم يتمها...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** يقبل قول الواحد العدل ويدخل في العدل الاسلام والعقل الكامل والضبط...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** وفي الاخبار بغض المدة...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** الخامسة البراءة العامة...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** وما اذا ابرأ الوارث...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** اذا اخطأ القاضي...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** في المذهب كما في الدعوى...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** كذا في صلح البرازية...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** في احد عشر موضعاً...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** وفي المبرج من وجود المسلم فيه...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** وفي رسول القاضي الى المكنى...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** القاضي اذا اخرج بشهادة...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** بخلاف ما اذا ابعته...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** الناس احرار بلا بيان...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...

**قوله** القاضي كان خلاؤه...  
وجبت فيه الطهارة...  
ان الناس قضوا في طهارة الوارث...



یوسف اکی صحنه نکی اردنده در

۱۵۰

لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم أي بمفهوم المخالفة وهو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت  
في المنطوق وشرط صحة عنه من قال به أن يظهر أولوثة المسكوت عنه من المنطوق ولا بد أن لا يخرج المنطوق  
مخرج العادة وأن يكون الحكم بما في الحال والاستدلال بالمفهوم في قوله نعم ومن لم يستطع تنميطه طولاً أو شياً المحضات  
المحضات فمن ملك ما يتكلم من قضاياكم الموثقات فإن الشك في استدلاله على عدم حوازها لا ينافي إلا أنه عند حلول الحرية  
أي القدرة على كفاية الحرية وهذا الاستدلال فاسد لأن النقص لم يتناول ما وراء الموضوع فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً  
وقوله نعم لو لم يوجب ذلك لم يظهر تخصيصاً فائدة ممنوعة لأنه فائدة أن يتأمل الجهد في علة النقص فيثبت الحكم في غيره وقوله  
من كلام الناس إذا قال لامرأته إن دخلت الدار فانت لحائض حيث علق الطلاق بدخولها في الدار فنقض وجود  
عنه وجود الدخول ولا يقتضي عدمه عند عدمه حتى لو تجزأ طلاقها قبل دخولها يكون طلاقاً

١٠ - ٩ - ٨ - ٧ - ٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١







قوله من عمل امراره علم ان الامر اخبره عن ثبوت الحق فيلزم وقوعه دلالة الامر من كفى الزم النسب ثم ما غرا الرحم بقراره  
حتى شاع ان ما غرا اقربا من فرحم لكنه حجة ماضية بصور ولاية المقر فينقصر عليه وشرط صحة في المال الحرية والبلوغ والعقل  
والعبد المأذون ملحق بالحر في حق الاقرار لانه مسلط عليه من جهة مولاه بخلاف المحجور عليه من المال لتعلق الوتر بربقيته وهي  
مال المولى فلا يصدق فيه بخلاف المحجور والدم لانه يبقى فيها على اصل الحرية لان الانسان ذمة صالحة فيماله عليه قال الله تعالى كل نفس بما كسبت  
رهينة اني مأخوذة بما كسبت في ضمها دون غيرها فلا يكون الا بصدق اقرار المولى بواحد منها على عبده ولا بد من البلوغ والعقل حتى لا يغفل  
اقرار القبيح والمجنون لانعدام اهلية الانزام كل القبيح المأذون ملحق بالبالغ لانه مسلط عليه من جهة ولته كما في العبد المأذون كذا في الهداية فمن اقر نسبه  
او ولاده ولم يكن فيه تحصيل النسب على الغير صح اقراره فلو اقام بنية على انه اقر اني ابنه يقبل ثبوت النسب بقراره ولو ادعى اني وارث  
لا في ابن اخيه لا بام واقام بنية فالتاخي يال يمي دانك كروسي وارثت فقالوا كسمعتا من المورث انه وارث لا يقبل ولا  
بقراره وراثته فحمل النسب على الغير كذا في جامع العضولين

فلما اذعن انه اخوه يعني لو اقر احد بان فلانا اخوه لا يعمل اقراره لان فيه تحميل النسب على الغير وكذا اجدده فانه تحميل  
نسب ابيه على غيره لكن قومات على ذلك الاقرار وادعي المقر له اني وادته واقام على ذلك بينة تقبل مع انه لا يعمل وكذا  
اذا اقر انه ابن ابنة لا يعمل كما فيه من تحميل النسب على الغير ولو مات على هذا الاقرار وادعي المقر له اني ابن ابنة واقام على اقرار  
بينته تقبل حيث لا يكون له وارث معروف لانه المقر له على الغير فيرثه حيث لا يكون له وارث معروف كما بين في الغرض  
الاذن لا ياق اي لان الخجارة على التعريف حتى الموتى لانه ماله فلا بد من اذنه كيلا يبطل حقه من رضا  
فالعد بعد الاذن يتصرف بنفسه فلو كان لا يرجع على مولاه بما حقه من العدة كذا في الهداية

قوله ومن لا يملك امره لا يعمل بغيره الا اذا ادعى انما فانه لا يعمل امره ولا يكون وارثا بحججه الا امره لا بد من اقامة البينة على طريق الارث كما مر آنفاً وكذا لو ادعى النفقة على احد وقد فصله بقوله فلو ادعى احد ابنه زكراً اسهرل من الابتداء يعني اذا ثبت شي في ابتداء الامر فبما هو من عليه لا يحتاج الى علة غير الابتداء فان علة النماء صفة علة الابتداء كما في الاصول ليشي ابن زبيرك علم اصول النفقة والطام

**قوله** خلاف الآية و قد إذا  
فانه ما يصح التفرع مع انه تعالى ينسب  
صدقها ايضا فيما اذا انتمى اليه  
**قوله** وانما جئناكم به بشارة  
لو اذبحوا اصل الزوجه  
في الاخر صدق  
ان تقول ان  
المدعى بعد ما قام  
ان يوفى له  
يحيى كالمكمل عليه

والظاهر وتام في شرح ابن وهبان دفع الدعوى صح وكذا دفع الرفع وما راد  
عليه يصح هو المختار وكما يصح دفع الرفع قبل اقامة البينة يصح بعدهما وكما يصح قبل الحكم  
يصح بعد الاية **مسئلة** المختة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره  
وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار والا في ثلاث **الاولى** اذا قال في دفع لم  
يتبين وجهه لا ينتقب اليه **الثانية** لو تبين له قال ينتقب به غايته في البلد لا تقبل  
**الثالثة** لو تبين دفعه فاسد ولو كان الرفع صحيحا وقال ينتقب حاضرة في المحضر  
يتم له الى المجلس الثاني كذا في جامع الفضولين والامحال هو المفعلة به كانه البرازية وعلى  
هذا لو اقر بالدين واودع ايقاعه او الابرء فان قال ينتقب في المحضر لا يقض عليه  
بالرفع والا يقض عليه الرفع بعد الحكم صح الا في **مسئلة** المختة كما ذكرته في الشرح اقر  
بالدين بعد الدعوى ثم اودع ايقاعه لم تقبل لتناقض الا اذا اودع ايقاعه  
بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفضولين الرفع من غير المدعي عليه لا يصح  
الا اذا كان احد الورثة لا ينتقب احد خصما في احد قصودا بغير وكالة ونيابة وولاية  
الا في **مسئلتي الاولى** احد الورثة ينتقب خصما في الباقي **الثانية** احد الورثة  
عليهم ينتقب خصما في الباقي كذا احرره ابن وهبان عن العينة لا يجوز للخاصة تأخير  
الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث **الاولى** لرجاء الصلح بين الاطراف **الثانية**  
اذا استعمل المدعي **الثالثة** اذا كان عنده رتبة البعاء استعمل من الابداء  
الا في **مسئلتي الاولى** اذا فسق القاضي فانه ينزل واذا اولى فاستقايص  
وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج **الثانية** الاذن للباقي واذا اذن  
الماذون صار مجبورا عليه ذكره الزبيدي في القضاء من عمل اقراره عقلت بنية وما  
لا عمل الا اذا اودع ارضا او نفقة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او حرة بين  
او ابن ابنة لا تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعه وكذا معتق  
ابيه وهو من مواله وتامه في باب دعوة النسب من الجامع لا تقبل شهادة  
بما راد في دفع الدعوى وما راد في دفع الرفع وما راد في دفع الرفع وما راد في دفع الرفع

والظاهر وتامه في شرح ابن وهبان دفع الدعوى صح وكذا دفع الرفع وما راد  
عليه يصح هو المختار وكما يصح دفع الرفع قبل إقامة البينة يصح بعدهما وكما يصح قبل الحكم  
يصح بعد الآتي **مسئلة** المختة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الأول يصح عند غيره  
وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار والآتي ثلاث **الاولى** اذا قال في دفع لم  
يبتين وجهه لا ينتف الى **الثانية** لو ثبت لكل قال ينتفي به غايته في البلد لا تقبل  
**الثالثة** لو ثبت دفع فاسد ولو كان الرفع صحيحا وقال ينتفي حاضرة في المهر  
يتم له الى المجلس الثاني كذا في جامع الفضولين والامحال هو المفعلة به كانه البرازية وعلى  
هذا لو اقر بالدين واودعي ايقاعه او الابرء فان قال ينتفي في المهر لا يقضي عليه  
بالرفع والاقضي عليه الرفع بعد الحكم صح الآتي **مسئلة** المختة كما ذكرته في الشرح اقر  
بالدين بعد الدعوى ثم اودعي ايقاعه لم تقبل لتناقض الآتي اذا اودعي ايقاعه  
بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفضولين الرفع من غير المدعي عليه لا يصح  
الا اذا كان احد الورثة لا ينتفب احد خصما في احد خصما في غير وكالة ونيابة وولاية  
الآتي **مسئلتي** **الاولى** احد الورثة ينتفب خصما في الباقي **الثانية** احد الورثة  
عليهم ينتفب خصما في الباقي كذا اقره ابن وهبان عن البينة لا يجوز للتاضي تأخير  
الحكم بعد وجود شرائطه الآتي ثلاث **الاولى** لرجاء الصلح بين الاطراف **الثانية**  
اذا استعمل المدعي **الثالثة** اذا كان عنده رتبة البقاء استعمل من الابداء  
الآتي **مسئلتي** **الاولى** اذا فسق القاضي فانه ينزل واذا اولى فاستقايص  
وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج **الثانية** الاذن للباقي واذا اذن  
الماذون صار مجورا عليه ذكره الزبيدي في القضاء من عمل اقراره علفت بنية وما  
لا عمل الا اذا اودعي ارضا او نفقة او حضنة فلو اودعي انه اخوه او حرة وبين  
او ابن ابنة لا تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعه وكذا معتق  
ابيه وهو من مواله وتامه في باب دعوة النسب من الجامع لا تقبل شهادة  
بما راد في دفع الدعوى وما راد في دفع الرفع وما راد في دفع الرفع وما راد في دفع الرفع



[illegible][illegible]



على سلم الاتباع او ضرورة فالاول اثبات توليد كافر كافر ابنا فليس بطل حق  
له بالكونه على خصم كافر فيقتدي الي خصم سلم آخر وكذا شهدا دتهما على عبد كافر  
برين ومولاه سلم وكذا شهدا دتهما على وكيل كافر موكلة مسلم وهذا بخلاف  
في المستلين كونها شهادة على المسلم قصدا وفيما سبق ضمنا والثاني في  
مستلين في الابعاء شهدا كافرين على كافر انه اوجب الي كافر واحضر مسلما  
عليه حق للميت وفي النسب شهدا ان النضر في ابن الميت فادعي على مسلم بحق  
وتحمله في شهادات الجامع لا يقضي القاضي نفسه ولا للمل لا يقبل شهادته له الا في  
الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت ان فلانا وصيته صحيح وبرني بالرفع اليه  
بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة غير غائب  
فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مريون الغائب سواء كان قبل الدفع  
او بعين وتحماله في قضاء الجامع امين القاضي كالتاضي للاسدية عليه بخلاف  
الوصي فانه تلحق العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي وامينه فرق  
من هذه ومن اخرى حي ان القاضي يجوز عن التعريف في مال اليتيم مع وجود وصي  
له ولو منصوب القاضي بخلافه مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتك  
امين في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد والاصح انه  
امين فلا تلحقه عهدة وقد اوصىناه في شرح الكفر وضح البراز من الوكالة  
انه تلحقه العهدة فليراجع نصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت  
دين اوله او لتنفيذ وصيته وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى  
من مورثة شيئا واراد رده يعيب بعد موته وفيما اذا كان اب الصغير  
مسرفا بمنذرا فينصبه للحفظ وذكر في قسمه الوالديه موضع اخر ينصب  
فيه فليراجع وطريق نصبه ان شهدوا عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب  
وصيا فلونصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا ياتي بالنصب الا قاضي  
القضاء

القضاء والمأمور بذلك لا يقبل القاضي المحدث الآمن قريب محرم أو ممن جرت  
عادته بقبول القضاء بشرط أن لا يزيد ولا خصومة لها وزدت موضعين من  
تخريب العلائق التي للسلطان وواله البدو وجهه ظاهر فإن منعها إنما هو للخوف  
من مراعاته لاجلها وهو أن رأي الملك وبابه لم يراع لاجلها إذا ثبت أفلا للمجوس  
بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيلا إلا في مال اليتيم كما في البرازية والحفت به قال  
الوفى وفيها إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا يقبل شهادته  
له إلا إذا ورد عليه كتاب قضى لمن لا يقبل شهادته <sup>ب</sup> فانه يجوز له القضاء به  
ذكره في السراج الوهاج للقاضي أن يفرق بين الشهود الآتي شهادته النساء  
قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقال ليس  
ذلك قال الله تعالى أن يضل أحدهما فقد ذكر أحدهما الآخر في فسكت الحاكم بشاهد  
الزور إذا ناب يقبل بوثبة إلا إذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا في الملتقط  
الامير جابر مع وجود قاضي البلد إلا أن يكون القاضي موتي من الخليفة كذا في الملتقط  
الحاكم القاضي الآتي أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكفر وفيه أن حكمه لا يتعدى  
الآتي مسألة وذكر المحقق في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين  
خالف الحكم فيها للقاضي كل موضع يجزى فيه الوكالة فإن الوحي ينتصب خصما في الصغير  
فيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفرق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاة  
ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاتباع عن الاسلام واللعان كذا في الملتقط  
البينة على مقر الآتي وارث مقردين على الميت فتقام البينة للتقدي وفي مدي عليه  
أقر بالوصاية فبرهن الوحي وفي مدي عليه أقر بالوكالة فيبنيها الوكيل دفعا للفرار  
قال في جامع الغضولي فهذا يدل على جواز إقامتها مع الإقرار في كل موضع يتوقع  
الضرر من غير المقر لولا ما فيكون هذا أصلا انتهى ثم رأيت دابعا كتبه في التفرج  
من الدعوى وهو الاحتجاج بقبول البينة به مع إقرار المستحق عليه لتمكن من الرجوع



على ما يورد ولا تسبح على ساكن الآفة مسئلة ذكرنا في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا  
في القينة مغريا الى جامع البرغز لو قسم الاب بفتح في البنية فاقول لا يخرج عن المحض  
ولكن تمام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصية وامين القاضي اذا اقر خراج  
المقصود انتهى ثم رأيت سادسا في القينة لو اقر الوارث للموصي له فانها تسبح  
البينة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعيا في اجارة مينة المغة اجرة امة بعينها  
من رجل ثم من آخر فقام الاول البينة فان كان الآخر حاضر اقبل عليه البينة وان  
كان يقر بما يدعي هذا المذهب وان كان غائبا لا يقبل انتهى كمال الشهادة كبره وحرم  
التأخير بعد الطلب الآفة مسائل ان يكون عاجزا عن التوابع وفيما اذا قام الحق  
بغيره الا ان يكون اسرع قبولا وان يكون الحاكم جابرا وان يجزعه عدلا بما يسقط  
وان يكون معتقد القاضي خلاف معتقد المهر وان يعلم ان القاضي لا يقبل القاضي  
اذا تاب يقبل شهادته الا المحدث في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور  
اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الحاشية القبول لا يقبل شهادة الفرع  
لا صلته الا اذا شهد الحد ١٩ بن ابنة على ابنة شهادة الفرع على اصله جائزة  
الا اذا شهد على ابنة لامة او شهادته بطلاق حرة امة والام في كاحه اذا انقضت  
بنية الطوع مع بنية الاكراه فبنية الاكراه او في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند  
عدم البيان في القول المدعي الطوع كما اذا اختلف في صحة بيع وفيه القول المدعي الصحة اذا  
اختلف المتبايعان في الآفة مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعتة على صدق وقواه  
فلا تخالف ولا تسخ ويلزم البيع والعتق والبيع على المشتري كما في الواقعات القضاء يجوز  
تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان وتشتاء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الامر  
السلطان بعدم سماع الدعوى بعمره عشرين سنة لا تسبح ويجب عليه سماع الراي  
اي القاضي في مسائل في السوال في سبب الدين للمدعي ولكن لا جبر على بانه وفي طلب الحاشية  
بين المدعي والمدعي عليه فان استغله جبره في الحاشية في التعريف بين

الشهود

الشبهة وفي السوال عن زمان المكان وفي تخلف من هذا وانما يوز  
على كماله في الخصومة وفيما اذا باع الاب او الوصية عتق الصغير فالراي الى القاضي  
في نفسه كما في بيع الحاشية وفي تركة الميراث وفي تقييد الميراث اذا حلف فراده وفي  
حسب الميراث في حبس القاضي او التصويص اذا حلف فراده كما في جامع الفضول وفي  
سؤال الن هو عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بالاجور كبيع الوقف  
او رهنه فالراي الى القاضي ان شاء غيره وان شاء نفسه البينة بخلافه العاجز  
فانه يقيم اليه كما في القينة من سعي في بعض ما يتم من حصة سعيه مردود عليه  
في موضعين الشري عتق او قبضه ثم ادعى ان البايع يبعه قبله من فلان الغائب بكرا  
وبرق فانه يقبل ويب جارية واستولوا الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان  
دبرها واستولوا وبرق يقبل ويسترد ما والعمر كذا في بيع الخلاصة والبرازية  
وزدت عليها مسائل **الاول** باع ثم ادعى انه كان عتقه وفي فتح القدير نقلا  
في المباح التناقص لا يفر في الحرية وفروغها انتهى وفي ان البايع اذا  
ادعى التبرير او الاستيلاء تسبح فالحصة في كلام الفاضل في مثال وفي دعوى  
البرازية سوي بين دعوى البايع التبرير والاعتاق وذكر خلافا فيهما **الحاشية**  
اشترى ارضا ثم ادعى ان بايعها كان جعلها مقبرة او سجدا **الثانية** اشترى  
عبدا ثم ادعى ان البايع كان عتقه **الرابعة** باع ارضا ثم ادعى انها وقف  
وهي في بيع الحاشية وقضايتها وفصل في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق  
فليست فيه وفصل في الظهيرة فيه تفصيلا آخر ورجحه في ما هو في العادة  
ان المعتمد القبول مطلقا **الخامسة** باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغير  
فاحش **السادسة** الوصية اذا باع ثم ادعى كذا **الثانية** البينة المتولي على الو  
كذلك ذكر الثلاث في دعوى القينة ثم قال وكذا الكل من باع ثم ادعى الفساد  
وشرط العمادي التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اخلافا ومن قروص



المسئلة لو ادعى البائع انه فوضوني لم يقبل **ومنها** لو ضمن الزك ثم ادعى المبيع لم يقبل لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية لا تثبت اليد في العفار الا بالبينه او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القينة او الشراء منه كما في البرازية الشهادة ان واقعت الدعوى قبلت والا لا الا في ما يئل ادعى ديناً بسبب فشهدا بالملكي لو كان الشهود به اقل ادعى ان تزوجها فشهدا انها مكروهه ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهدا بتاريخ علي المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقيل فشهدا بالاقرار به ادعى العا كماله عن فلا فشهدا بها كماله عن اخر ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يقينه فشهدا بالملكي ادعى ملكا مطلقا فشهدا بسبب وقال المدعي هو لي بكون السبب ادعى الابقاء فشهدا بالبراء او التحليل ادعى الحبقة فشهدا بالصدقة كما في النخيل وما قبلها من الخلاصة وفتح القدر وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة عشر مسئلة عليه ارجع الامام فغضب على في حد الغدق والعصا والغير ذكره في السراجية وفي النخيل يقضي القاضي بعلمه الا في الحدود والعصا القاضي اذا قضى في محضه فنفذ فضاؤه الا في ما يئل نص اصحى بنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بمقتضى المرأة او الغير في العرق الا في ما يئل نص اصحى بنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بمقتضى او بنتها او بنكاح المعتقة او سقوط المهر بالتقادم او بعدم تاجيل العتق او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الجلي او بعدم وقوعها قبل الرخول او بعدم الوقوع على الحايض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه او بتصف الجهار لمن طلقها قبل الوطء بغيره والتجيز وشهادة بخط ابيه او في نقيضه قبل او بالتفريق بين زوجين بشهادة المرضعة او قضيه لولده او دفع اليه حكم صبيته او عبدا او كافرا او كالحجج فغضب او بجهة بيع نصيب الساكن من قن حرره احداهما او بيع متروك التسمية عامدا او بيع ام

الولد

الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة عن القود او بجهة ضمان الخلاص او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من اوراق المسجود او بكل المطلقة ثلاثا بغير عقد الثاني او بعدم ملك الكافر مال المسلم باجراره بدراهم او ببيع درهمين يد ابيد او بجهة صلوة المحدث او بقتل اهل المحلة بتلف مال او بجهة الغدق بالتعريض او بالبرقة في معتق البعق او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل **هنا** ما حرره من البرازية والعمادية والصرفية والناحية الشهادية اذا ردت شهادته لعلة ثم ردت العلة فشهدا بذلك الى ذمة لم يقبل الا اربعة العبد والكافر على مسلم والا على الصبي او الشاهد او فردت شهادته ثم زال المانع فشهدوا يقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء كان بعد سنين او لا كما في القينة للحكم ان يطعن في ان هذين اولاً بثلاثة انهما عبدان او ملحودان او تركا في الشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على الخصم حتى وذكر اسمه واسم ابه وجده وقضى بذلك الحق كان قضا بجنبه ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر العمادي في فصوله فروعاً مختلفين حكماً وذكر ان احدهما يماس على الآخر وقرق بينهما في جامع العضولين فليستظر وهو من محضات ما يئل القضاء وعليه هذا لو شهدا بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلاناً في كذا على خصم مكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره في الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضاينة ان يعلق رجل وكالته فلان بدخول رضا ويدعي حتى على آخر وتينازعا في دخوله فقام البينة على رؤياه فيثبت رضا من بثبوت التوكيل واحصل القضاء الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كماله على رجل بال باذنه فاقربها وانكر الدارين فبرهن على الكفيل بالبرين وقضى عليه بها كان قضا عليه قصداً وعلى الاصيل الغائب ضمناً وله فروع ونماصيل ذكرنا في الشرح قال في حررته العاوي اذا ما القاضي انخرل خلفاؤه ولومات واحد

فلاناً بياة



من الولاية انغرل خلفاؤه ولو مات الخليفة لا ينغرل ولا له وقضائه انتهى وفي  
الملاحضة وفي برائة الناطق لو مات القاضي انغرل خلفاؤه وكذا امراء  
الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا غرل القاضي انغرل النايب بخلاف موت  
القاضي وفي المحيط اذا غرل السلطان القاضي انغرل نايبه بخلاف ما اذا مات  
القاضي حيث لا ينغرل نايبه كذا قيل وينبغي ان لا ينغرل النايب بغير القاضي لانه  
نايب السلطان او نايب العامة لا يري انه لا ينغرل بموت القاضي وعليه كثر من المنسوخ  
انتهى وفي البرازية مات الخليفة وله امر آء وعمال فان الحكم على ولاية وفي المحيط  
اذا مات القاضي انغرل خلفاؤه وكذا امراء الناحية بخلاف موت الخليفة واذا  
غرل القاضي ينغرل نايبه واذا مات لا يعقوب على انه لا ينغرل القاضي انتهى وفي  
بغير القاضي لانه نايب السلطان او العامة وبغير نايب القاضي لا ينغرل القاضي  
انتهى وفي العمادة وجامع الفضول ان كان في الملاحضة وفي قاضي خان واذا مات  
الخليفة لا ينغرل قضائه وعماله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالخلاف واستخلف  
غيره فمات القاضي لا ينغرل خليفة انتهى فقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انغرل  
النايب بغير القاضي وموته وقول البرازي العقوي على انه ينغرل النايب بغير القاضي  
يراد على ان العقوي على انه لا ينغرل بموته بالا وفي كبري عليه بانه نايب السلطان فيدل  
على ان النوايب لا ينغرلون بغير القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه  
فهو كالوكيل مع الموكل ولا ينعم احد الا ان نايب السلطان ولهذا اقل العلامة  
ابن العرس ونايب القاضي في زماننا ينغرل بغيره وبموته فانه نايبه من كل وجه  
انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة من باب  
الشفقة واحدها ان نايبه تعالى وعندنا انما هو نايب السلطان وفي النازحية  
ان القاضي انما هو رسول السلطان في نصب النوايب انتهى وفي وقف القينة  
لو مات القاضي او غرل سبق ما نصبه على حاله ثم رقم بغير قبا انتهى وفي التهذيب  
وفي زماننا

وفي زماننا تعذر التزكية بفعلية الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود  
كما اختاره ابن ابي ليلى لحصول غلبة الطق انتهى وفي مناقب الكردي في باب  
بوسق **اعلم** ان تخلف المدعي والشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام  
وقد ذكر في فتاوى القائلين وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاة بتخلف  
الشهود وجب على العلماء ان يضحوا السلطان ويقولوا له لا تطف قضاةك  
امرا ان الحاكم يلزم منه سخط الحاكم وان عصواك يلزم منه سخطك الى اخر ما  
فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه ولو قال رجعت عن قضائي او وقعت  
في بليس الشهود او اطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الحانية وقيد في  
الملاحضة باذا كان مع شرائط الصحة وفي الكفر باذا كان بعد دعوى صحيحة  
وشهادة مستقيمة الا في مسائل **الاولى** اذا كان القاضي يعلم انه الرجوع  
عنه كما ذكره ابن وهبان استنبطها من تفسير الملاحضة بالبينه **الثانية** اذا اظهر  
له خطاؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل راي المجتهد **الثالثة** اذا قضى في  
مجتهده فخالف لم يجبه عليه نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة امر القاضي حكم  
كقولك سلم المحمود والي المدعي والامر برفع الدين والامر بحبس الآفة مسئلة في العمادة  
والبرازية وفي عقاب الفقهاء فاحتاج بعض قرابة الوقف امر القاضي بان يعرف  
شيء من الوقف اليه كان بغيره العقوي حتى لو اراد ان يعرفه الى غير اخر صح فعله  
حكم منه فليس له ان يتزوج البيعة التي الاولى لها من نفسه لانه ابنه ولا يمكن له  
شهادته له واما اذا اشترى القاضي مال البيعة من نفسه او من غيره فانه قد ذكره  
في جامع الفضولين من فصل تصرف الوقف والقاضي في مال البيعة فقال لم يجز بيع القاص  
ماله من يتييم وكذا عكسه واما ما شره من وصية او باع من يتييم وقبله وصية فانه  
يجوز ولو وصيا من جهة القاضي انتهى ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض  
موته بعد موته لغرامة ثم ظهر مال اخر لم يطل البيع ويشترى من ارضا للوقف



بمخلاف الوارث اذا باع الثمن عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثمن  
ارضا توقي لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسئلة  
ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس حكمه ان يعطى غيره كما في  
جامع العضولين وفيما اذا اذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فروجها القاضي  
كان وكلما فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف له نقضه كذا في التسمية فالمستثنى  
مسئله وقوله ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط الحكم القوي دون الفعل  
فلينبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر لمع امره لا يشهد علي وسعه  
ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال المقر لا يشهد عليه بما اقر فحينئذ لا يسعه  
حيل النافذ رعايته من حيل الموانيات ثم قال واصطفوا فيما اذا رجع المقر وما قال  
انما نفقت لعذر وطلب منه الشهادة قيل يشهد وقيل لا يفتي القاضي غرم  
الميت بان الدين واجب لك على الميت وما ابرأته منه ولو كان ثابتا باقرار المريض  
في مرض موته في النافذ رعايته من حيل الموانيات كما يجوز اقامة البينة على استخراج  
لم يعلم القاضي بانه مسخر وان علم به فلا اثبات للتوكيل عند القاضي بالردة والفسق  
ولا يغفل والى الجملة بالعلم بالعزل حتى يقوم الثاني واختلف المشايخ في القاضي الا  
ان يكون في المشور اذا اتاك كتابه فقد عزلك فلا يغزل الا به طلب من القاضي  
كتابة حجة الابرار في غيبة خصمه لم يكتب له عذرا في يوفى خلافا لمحمد واجمعوا على  
لا يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال القاضي قضيت بكذا عليك منته  
بينة او اقرار يقبل ارسال القاضي الى المحذرة للدعوى واليمين لا يمين على الصبي  
في الدعوى ولو كان مجورا لا يحضره القاضي لسماعها ويكفي العبد ولو مجورا او يمين  
بنكوله ولو اخذ به بعد العتق الاصح انه لا يفتي على الرين المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل  
قول امين القاضي انه خلق المحذرة الا بشا هو من الغضا يتخصص الزمان والمكان  
فاذا اولاه قاضيا بمكان كذا الا يكون قاضيا في غيره وفي المنقط وقضا القاضي

في غير مكان

في غير مكان ولاية لا يفتح واصطفوا فيما اذا كان العار لاف ولاية فاختار  
في الكفر عدم حجة قضائه وفتح في الخلاصة الصحة او تقرر ما يفتي عليه والمخلاف انما هو في  
العار لاف العبد والدين كما في البرازية وفي الغينة قضيه ولاية ثم استشهد على قضائه  
في غير ولاية لا يفتح الاستشهاد ونقض ولا يقبل شهادة من قال لا ادري اثم من انا  
ام لا لشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولو الجنية وقيل الشهادة  
حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وفتح الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا  
حلال الفطر والامني والحدود والآية حد الغذف والسرقة واصطفوا في قبولها  
بلا دعوى في النسب كما في الظهيرية من النسب وجزم بالقبول ابن وهب وفي تمييز  
الامة وحرمة المصاهرة والنجس والاباء والطهار ولا يقبل في عتق العبد بدون  
دعواه عنده خلافا لها واصطفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لا الكساح  
ينبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل العرق والحرمة فيه حتى انه يجازي شوته  
من غير دعوى كذا في فرق الكرايتي من الكساح انما المشهود عليه شيء ان كان  
حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وابنه وجده  
ولا تكفي النسبة الى الغد ولا الى الحرفة ولا يكتفي الاقتصار على الاسم الا ان  
يكون مشهورا ويكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها  
ويكفي في العبد اسمه ومولاه واب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والعقود  
على قولها انه لا يشترط في الجرح ان يدعى باسمه ونسبه كغيره من عدلين لانه ليس  
والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب خلافا لالك هو الكل من البرازية  
لا اعتبار بالثبوت الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى اخر  
فانه يكتب كما في البرازية ذكر في الغينة من باب ما يبطل دعوى المدعي قال سمعت  
شيخ الاسلام القاضي علاء الدين البروزيني يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقدر  
على نفسه سال في حركته ويشهد عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال قرصه وبعضه ربوا



عليه ونحن نفتح ان اقام على ذلك بنية تقبل وان كان منقضا لاننا نعلم انه مضطر  
الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة  
في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الرديا بجمته وابتاع ثم تبينه  
فاستحل منهم فابراؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستحلا فكيف انما وغيره  
يبرأ وكتب ركن الدين الرجباني الابرار لا يعمل في الربوا الا ان رده لم يفسد الشرع  
وقال به اجاب نجم الدين الحكيم معك هذا التعليل وقال هكذا سمعته من طهيري الدين  
المعري في قال ففكرت من طهيري ان الجواب كذا لكن مع تردد فقلت اطلب العقوبة لا محجوبة  
عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الايمة الحياطين فاجاب بانه يبرأ اذا كان  
الابرار بعد الهلاك وغضب من جواب غيري انه لا يبرأ فاذا دطني بيمينه جوابي  
ولم يحرم ويرد على صحة ما ذكره البرزوي في غناء الظهار من جملة صور البيع الفاسد  
جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالعقب قلت فاذا كان الفضل الربوا علوكا  
للعقب بالعقب فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرار لرد مثله فيكون ذلك  
رد ضمان ما استهلك لا يرفع العقدان بل يتقرر فيه الملك في فضل الربوا  
لم يكن في رده فائدة نقض عقد الربوا يجب ذلك حق الشرع وانما الذي يجب حقا  
لشرع رد عين الربوا ان كان قائما لا رد ضمانه انتهى **وقد اقيمت** اخذا  
من الاول بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل موالحاة  
وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق المجهول الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او حضر  
الدين للعاقبة في غيبة خصمه تصرف العاقبة في الاوافق بنية على المصلحة فما خرج عنها  
منه بالكل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو غرل الربوا في  
من النظر المشروط له وفي غيره بلا ضمانة لم يقع كما في مضمون العاديين من الوقفي  
وجامع القصبولين من العضاء ولو عين لنا ظر معلوما وغرل نظر الثاني ان كان  
له بقدر اجر مثله او دونه اجره الثاني عليه والاجعل له اجر التل وخط الزيادة  
كما في القينة

كما في القينة وغيره **ومنها** حرمة احوال تقرير فرائض المسجد بغير شرط الواقف كما  
في القينة وغيره وقد ذكرنا في القينة الى سنة ان من اعتمد على امر القاضي الذي ليس له  
لم يخرج في القينة وتعلقا هناك فرعا من فساد الولو الجنية ولا يعارضه ما في القينة  
طالب القيم اهل المحلة ان يعرض من مال المسجد للامام فابي فامر القاضي به فاقضه  
ثم مات الامام فجلس لا يضمن القيم انتهى لانه يضمن بالاقرار باذن القاضي لان القاضي  
الاقرار من مال المسجد وفي الثاني من الشهادات ان القاضي اذا علم  
ان المحضر مستحل لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم  
حاضر لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولو الجنية شهدا على انه  
مات وهي امراته واخران انه طلقها فالاولي اولى تنازعنا في ولاء رجل بعد  
موته فبرهن كل انه اعنته وهو ملكه فالمرات بينهما كما لو برهننا على نسب لوكان  
بينهما واثبت بنية سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرين شيئا الشهود بالبيع على النكاح  
فقالوا لا نعلم لم تقبل وتجايل الكاح على المهر فقلوا لا نعلم تقبل كما في الصيرفة الصحيح  
انه لا يثبت بجواز تحمل الشهادة على المستقبلة واجمعوا انه لا يتحملها من وراء  
جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق او عاق وقالا لا ندرين كان  
في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهدي يصدق حتى يشهدوا  
انه صحيح العقل وفي الحرانية قالوا هو زوج الكبري كذا ندرين الكبري نكحناه اقامة  
البينة ان الكبري هن شهدا انها تزوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال  
امراته ام لا او شهدا انه باع منه هذا العبد ولا ندرين انه هل في ملكه  
في الحال ام لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب ان شهد في العقد  
شاهد في الحال انتهى وفي البرازية معقرا الى الجامع ان مهر عابدا بنية  
دابة وترضع له ان شهد بالملك والتابع انتهى لا يختلف المدعي اذا حلف  
المدعي عليه الا في مسئلة ذكرنا في الدعوى من الشرح في المحيط وقال فيه انها

مطل



فلا يصح عليه كماله اذا كان غير نية كماله اذا كان نية

من خواص هذا الكتاب في غرايبه يجب حفظها للتعلم الشارح لا يقطع العادة  
 الا بواحد من خمس القواعد عليه وكثرة الخلاف عليه واخراج الصلوة عنه وقترها بسببه  
 والتعب على الطريق وذكر شي من الفسق عليه كما يتناه في شرح الكفر الدعوى غير  
 ذرية البعد لا تسمع الا في دعوى الغصب في المقتول واما في الدور والعقار  
 فلا فوق كما في البينة شهادة الزوج على زوجة مقبولة الا بزيادة وقوفها  
 كفي حد الغرق وفيما اذا شهد على اقرار ما بانها انه تدعيها فلا تقبل الا  
 اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدعي يقول لها في النكاح كما في شهادات  
 الخانية تقبل شهادة الزوج على مثل الا في كمال فيما اذا شهد بغير نية على  
 نفي انه قد اسلم حيا كان او ميتا وكان له وفي مسلم تدعيه فانها تقبل للارث  
 ويصح عليه بقول وليه كما في الخانية وفيما اذا شهد عليه بعد ان اسلم مسلم  
 وفيما اذا شهد اربعة نضادين على نفي انه في مسلمة الا اذا قالوا انكرها  
 فيتحذر الرجل وحده كما في الخانية وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد  
 كافر ان عبده تضي به فلان القاضي المسلم لم يسمع البديع لا تقبل شهادة الا  
 لنفسه الا في مسألة القتال اذا شهد بقتل المقتول وصورة في شهادته  
 الخانية ثلاثة قتلوا رجلا عند اثم شهدوا بعد شهيد واحد بعد التوبة ان الولي  
 عفا عنه قال لا تقبل شهادتهم الا ان يقول انسان منهم عفا عنه وعن هذا  
 الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف لا تقبل في حق الواحد وقال الحسن في حق  
 الكل اشهد وكنت في قاعدة البين لا يزول بالشك ان من اتلف لم انسان  
 وادعى انه ميتة فليشهدوا ان يشهدوا انه زكية يحكم الحال كما في البرازية  
 وعلى هذا فرعت لور او اشخصا ليس عليه ان مرض اقربني لعم ان يشهدوا  
 انه اقر وهو صحيح وكذا عكسه لو اداه في فراشه او به مرضه فليشهدوا ان  
 يشهدوا انه كان مريضا عملا بالحال لكن لو قال لعم انما صحيح هل يشهدوا بجملة  
 او يكفوا

او يكفوا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحة شهادتها والاحكام قوله وينبغي  
 ان يشهدوا القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان اخبروا به لم يعمل بخبره انه  
 صحيح والا عمل به وهي حادثة الفتوى وفي جنبايات البرازية شهدا على رجل انه  
 جرحه ولم يزل صاحب فراشه حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحه  
 لانه لا علم لهم به وكذا لا يشرط في الحياطة المائلا ان يقولوا مات من سقوطه ولا  
 اضافة الاحكام الى السبب الا لازم لا الى سبب يتوهم الاتري انه لا يجب  
 الفتنة في ميت بحلة على رقيقة حية ملقونة انشئ تقبل شهادة العتيق لمعتقة  
 الا في مسألة ما اذا شهد بانعش عند احتلاهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا  
 في مسألة ذكرنا في النكاح قال في بسط الانوار لمن نفي من كتاب القضاء ما  
 لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وابي حنيفة اذا لم يكن القاضي له شيء من بيت  
 المال فله اخذ عشر ما يتوهم من اموال التماسي والا فاف ثم بالغ في الانكار انشئ  
 ولم ارم هذا الا صحابا لكن في الخانية ذكر العشر للمعتق في مسألة الخاتمة لا تخلف  
 مع البرهان الا في ثلاث ذكرنا في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع  
 ودعوى الباقي لا تخلف بلا طلب المدعي الا في اربع على قول ابي يوسف فذكره في  
 الخلاصة تقبل شهادة حصة بلا دعوى في ثمانية مواضع فذكره في منظومة  
 ابن وهبان في الوقف وطلاق الروجة وتعلق طلاقها وحرية الامة وتبريرها والخلع  
 وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب  
 والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باصله واما  
 برعية فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق ولا جواب لها فالدعوى  
 حصة لا تجوز والشهادة حصة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت  
 سادسة من القينة فصارت اربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه  
 نسبه ولم اصرح بخارج النكاح حصة من غير سوا القاضي **اعلم** ان شاهدا حصة  
 الحصة بينة



اذا اخر شهادته بلا عذر فيسقط ولا يقبل شهادته ونص عليه في المردود وطلا  
 الزوجية وعنف الامة وطاهر في القينة انه في الحق وهي في الطهيرة والبنية وقد اختلفت  
 فيها رسالة فلما شأنا حسبة وليس لنا مدح حسبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل  
 الوقف فانها تسمع عند البعض والقوي على انها لا تسمع الدعوى الا من الموقوف كما في  
 البرازة من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه لا جني بالادوية ولما حكم  
 انها لا تسمع من غير الموقوف عليه فاعادوا قبل يخرج الشا من حسبة الحاكم كونه  
 حقا تسمي لا يحال بين المولى وعبد قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في مائة  
 المقية ولا يحال بين المنقول المدي به والمدي عليه الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدي  
 بيان السبب وتصح بدونه الا في المنقيات ودعوى المرأة الذين على تركه زوجها والثانية  
 في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى شهادته بخبره العبد بدون دعواه  
 لا تقبل عند الامام الا في مستثنين **الاولى** اذا شهدوا بالجرية الاصلية وانه  
 حجة تقبل لا بعد موتها **الثانية** شهدوا بانه اوصيه له باعقاة تقبل وان لم  
 يترع العبد ومما في آخر العبادية والاولى مفرقة على الضعيف فان صح عن شرط  
 ودعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الا عاقل من غير العبد في  
 مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى على المشتري الشراء والاعاق في  
 في يد البائع تسمع فيها وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة  
 دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم امه ولا اسم اب امه لمواز ان يكون محررا اصل امه  
 رقيقة صرح به في آخر العبادية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بخبره الاصل  
 كما في دعوى القينة القضاء بعد صدوره صحيحا لا يبطل باطل احدا الا اذا اقر المقضي  
 له ببطلانه فانه يبطل الا في المقضي بخبرته وفيما اذا ظهر الشهود عبدا او محرودين  
 في العتق بالبنية فانه يبطل القضاء لكن كونه غير صحيح يخلو المنكر الا في احد وثلاثين مسئلة  
 بينها في شرح الكفر اذا ادعى رجلا كل منهما على غير ذي اليد استحقاقا في بداهة قرا احدا

والنكر

وانكر الآخر لم يستحق المنكر منها الا في ثلثة في دعوى الغصب والابداغ فانه يستحق  
 المنكر بعد اقراره لاحد كما في القينة مفسلا وفي الخلاصة كل موضع لو اقر به بلزوم فاذا  
 انكره يستحق الا في ثلاث وذكرها في الصور الا في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح  
 قضاء الامير الذي يولي القضاء وكذلك كتابه الي القاضي الا ان يكون القاضي من جهة  
 الخليفة فقضي الامير لا يجوز كذا في الملتقط **وقد اقيمت** بان تولية ببناء مقصدا  
 ليحكم في قضيتهم بصر مع وجود قاضيه المولي من السلطان باطلا لانه لم يفوض اليه  
 ذكر الصور الشريفة في شرح ادب القضاء ان المولي لا يكون قاضيا قبل وصوله الي محل  
 ولا يثبت مقضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم جواز استنابة  
 بارسال نائب له في محل قضائية وعمل القضاة الا ان على ارباب نايب حين التولية  
 في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحسب الكلام فيه **هاتمة** ادعى انه غرس  
 اثرا في ارض محدودة بكذا من ثوة ثمانية عشر سنة على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع  
 اجرتها وان المدعي عليه يتعرض بغير حق وطالبه بذلك فاجاب المدعي عليه بان الاصل  
 المذكور غرسه صاحب الوقف له فاحضر المدعي شهودين شهدا بانه غرسه من المدة  
 المذكورة وزاد احدهما بانه واضع اليد عليه في حكم القاضي بالملك للمدعي ولم يطلب البينة  
 من المدعي عليه **فستل** عن الحكم **فاجبت** بانه غير صحيح لان المدعي لم يبين فيها انه  
 خارج او ذو يد وعلى كل حال لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي  
 يستأنف الدعوى فان ذكر المدعي ان المدعي عليه واضع اليد وانه خارج وصدر المدعي  
 عليه على وضع اليد او برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب  
 من الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان الغرس مما يتكرر  
 فليس كالتاج وان ذكر المدعي انه واضع اليد وان الناظر المدعي عليه يعارضه وبرهن  
 فبرهن الناظر على غرس المستاجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجا وحل التبرج  
 لبينة الناظر لكونها ثبتت الغرس بحق والاولى ببنية غرسها غصبا **قلت** لا تبرج

اشترط في الطرقات  
 الخول ان لا يملك  
 اثلاوت جعي



بذلك ثم سئل لو ارخا في الغرس **فاجبت** بتقديم بنية الخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد فيقدم لان الغرس يكره وقال الربيع انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكم ثم رايت في غصب الغينة لو غرس المسلم في ارض مستبلة كانت سبيلا انتهى فمقتضاه ان يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبيل وظاهر ما في الآء انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقف وذكر في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب رضا وبني فيها او غرس لخالق اذا اختلفا في الاجل الا في اجل التمس دعوى دفع التعرض مسوعة على المغيبة بكمافي دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى قاضي الهذلية اختلفا في ان هذين مانعا الا في احدي وثنتين مسئلة ذكرناها في الشرح اذا اخبر القاضي بشي حال قضائية قبل منه الا اذا اخبر باقرار رجل بحد وتام في شرح ادب القاضي للصدر لا تسمع الدعوى بربط على الميت الا على وارث او وصي او وصيه له فلا تسمع على غيره كما في جامع الفضولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبيه وسلم له فانها تسمع عليه لكونه زائدا كما في خزانة المفتين المدعي عليه اذا دفع دعوى المدعي الملك من فلان بان فلانا او دعه اياه ان دفع الدعوى بلا بينة الا في مسئلتين **الاولى** اذا ادعي الارث فانها لا تصح لا تدفع بخلاف دعوى الشراء منه **الثانية** اذا ادعي الشراء منه وقال امرئ بالقبض منكم لم تدفع والفرق في فروق الكرابية ودعوى القضاء والشهادة عليه من تسمية القاضي لا تصح الا في مسئلتين **الاولى** الشهادة بالوقف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بصحة صحت **الثانية** الشهادة بالارث اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له صحت وهما في الحران ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربعة مسئلتين القاضي **الثالثة** الشهادة بانه اشتراه من وصيته في صغيرة صحيحة وان لم يستوه **الرابعة** الشهادة بانه وكيله باعه من غير بيانه والكل من خزانة

المفتين

المفتين **الخامسة** نسبة فعل الى متوفي وقف من غير بيان من نصبه على التعيين **السادسة** نسبة فعل الى وصي يتيم كذا وكذا رجوع الاخيرتين الى الاو القضا بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعقوب على ملك مورث فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده ولا تسمع قبله كما ذكره ملا حسرو في شرح الترتيب والغرر القول المنكر الاجل الا في التمس فتمد عليه شرعا يمنع دعوى الملك وكذا الاستبداد الا للضرورة كما اذا خاف من العاصف تلف العين فاشترى او اخذها ودفعه ذكره العمادي في الفضول وفي جامع الفضولين لكن بصيغة ينبغي المجادلة في المسكوحة تمنع الصحة وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع في المبيع والتمس تمنع الصحة الا اذا ادعي حقا في دار فادعي الاخر عليه حقا في دار اخرى فيبایع المغيبة المجهولين فانه جائز وفي الاجادة تمنع الصحة في العين او في الاجرة كذا او هذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذا لا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة بتمهته على المدوع وتخليف الوصي عن اتمام القاضي له وكذا الموقوف وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسئلة ذكرناها في باب الوصية لا تمنعها والبيان في الموصي او وارثه في الشف لو قال اعطوا فلانا شيئا او خبرا من مالي اعطوه ماشا او في الوكالة فان في الموكل فيه وثنا حشمت منعت والا فلا وفي الوكيل منع كذا او هذا وقيل لا وفي المطلق والعاق لا وعليه البيان وفي الحد ومنع كذا زان او هذا الاجوز للمدعي عليه انكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبايع انكاره ليقوم المشتري بالبينة عليه لئلا يتمكن من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم بالبيع وكما في بيع النوازل اذا اقام الخارج بنية على التنازع في ملكه وذو اليد كذا قدمت بنية ذي اليد وكذا المطلق اصحاب المتون **قلت** الا في مسئلتين ذكرهما في خزانة الاكل من دعوى النسب **الاولى** لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي واعتقه وبرهن





وقال الله ولو في ملكي فقط بخلاف ما إذا قال الخارج دبرته أو كاتبت فانه لا يقدم  
**الثانية** لو قال الخارج ولو في ملكي وهو يني من أمته هذه قدم على ذي اليد ابر من  
الخارج على انه ابنه من امرأة هذه وهما حران واقام ذواليد انه ابنه ولم ينسبه  
اي أمه فهو لخارج **الثانية** لو كان ذواليد مقبلا والخارج مسلما فبر من الذي يشهد  
من الكفار وبر من الخارج قدم الخارج سواء بر من مسلمين أو كفار ولو بر من  
الكافر مسلمين أو كفار قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكفاية  
على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما في حرانه الاكل اذا شهدوا له بانه  
وارث فلان من غير بيان نسب لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلان الفاضل قضي بانه  
وارث فانه تقبل كما في حرانه الاكل آخر الدعوى اذا شهدوا له بانه كانه اخوه  
او عمه او ابن عمه لا يبدان يبينوا انه لايه وانه اولاد له الا في الابن والبنت والابن  
والابن الام كما في حرانه الحجته بينة عادله او اقرار او كقول عيدين او قسامة او  
علم الفاضل بعد توليته او قرينة فاطمة وقوا وضحاها في الشرح من الدعوى الا ان الفتوى  
على قول محمد المصنف اليه انه لا اعتبار بعلم الفاضل وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه مشايخنا  
كما في البرازية من المسائل المحترمة من الدعوى القول قول الاب انه اتفق على ولده الصغير  
ولو كانت الثقة مفروضة بالقضاء او بفرض الاب ولو كذبت الام كما في نقات الحانية  
بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على الرزقة وانكرت وعليه هذا يمكن ان يقال المدعون اذا ادعى  
الا ينافي لا يقبل قوله الا في مسألة اذا تنازع رجلان في عيدين ذكره العماد في انها على ستة  
وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمس مائة واثني عشر التصديق اقرار الا في  
الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضي بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح  
من باب التحالف الفاضل اذا حكم في شيء وكتب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة ان كانت  
له خمس السجلات لا يجعل الفاضل كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة العائنة  
وفسخ الكا حجة بالعنة وفسخ البيع بالابق وتفسير التماس هو كذا في الخلاصة  
من كتاب

من كتاب المحاضر **السجلات الفقهية الثالثة** ما افرق فيه الامامة العظمى القضاء  
يشترط في الامام ان يكون فرشيا بخلاف الفاضل ولا يجوز تقوده في عصره وحيث جاز  
تقوده الفاضل ولو في مصر واحد ولا يغفل الامام بالفسق بخلاف الفاضل على قولنا افرق  
فيه الحكم وحكم الحكم تسعة عشر ذكر في الشرح في باب الحكم ما افرق فيه القضاء وحسب الفاضل  
سماع الدعوى عمومها ومختصها فيما يتعلق بخمس او تطفيف او غش ولا يسمع البينة  
ولا يخلف ما افرق فيه الشهادة والرواية يشترط العدل فيها دون الرواية ولا يشترط  
الذكورة في الرواية مطلقا ويشترط في الشهادة بالحدود والعصا يشترط الحرية فيها  
دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصلة وفرقة بخلاف الرواية للعالم الحكم  
بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية انما بخلاف القضاء بعلمه فيه اختلاف الاصح  
قبول الجرح للمبهم من العالم به بخلاف في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة  
الا عند تقدر الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يحمل به بخلاف الرجوع  
في الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المدعو وفي فرق بعد التوبة وتقبل روايته  
وقد ذكر في فصول الفقه الثاني من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب الا فصول الخمس  
**الفقه الرابع** اي بيع بغير الفاضل عليه فعل بيع العبد كافر والمصحف المملوك  
اي قوم وجبت عليهم عينة فلما حلف واحد سقطت عينة الباقي ففعل رجل اشترى  
دارا بابها في سكة نافذة وقد كان قدما في سكة غير نافذة فمجد بغيره او لا يئنه  
حلفوا فان ملكوا فغيب له نفع الباب وان حلف واحد فلا يمين على الباقي لانه فائت  
القول وقد امتنع الحكم به بخلاف البعض كما ذكره العماد في عن فتاوى ابي الليث اي شهد  
شهودا على شريكين فقبلت على احدهما دون الاخر فعلى شهوده نصا ربي شهدوا  
على نفر آخر وسلم يعقوب عبد شريك اي شهدوا بقبول شهادتهم ولا يعرفون الشهود  
عليه فعلى الشهادة على الشهادة اي شهدوا له الكتمان فعلى اذا كان الحق يقوم  
بغيره او كان الفاضل فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل اي مسلمين لم يقبل شهادتهم شيئا



وشهد نفران بصدقه فقبلت فعل نضرائي مات له ابنا مسلما شهد ابناه انه مات  
نفرانين ونفرائين انه مات مسلما قبل النفرائين **الفصل الخامس** اذا ادعى  
عليه شيئا باطلا فاحيله لمنع الميمن ان يقر به لابنه الصغير ولا جنيته وفي الثاني اختلف  
او بغيره بغيره خفية بغيره المستعبر للمبيع في ربه المدعي فقبلت دعواه ولو ادعى  
العلم ولو صبح الشبوت فسادته فقبلت ولو قال لم اعلم او يبيع المدعي عليه ممن سبق  
به ثم يبيعه للمدعي ثم يتحقق الشترين بالبيعة **الفصل السادس** خرج الامام الى بيتنا  
فلما رجع مع اصحابه اذا هو بامر ابني ليلى والكبا على بغلة فتساير امرأته على شجرة  
فكتم فقال الامام احسن فنظر ابني ليلى في قطرة فوجد قضية فيها شهادة  
فدعا له شهد في تلك القضية فلما شهد اسقط شهادته وقال قلت للمغنيات  
احسن فقال امتي قلت ذلك حين سكتن ام حين كن يغنيان قال حين سكتن  
فقال اردت بذلك احسنك بالسكوت فامض شهادته **باب الوكالة**  
تبينه قد ذكرنا بعض مسائل هذا الكتاب في ابواب الفقه الاول من القسم الاول والآيات  
الثاني والخامس والسادس **الفصل الثاني** الاصل ان الموكل اذا قيد  
على وكيله فان كان مغيرا اعتبر مطلقا والآلا وان كان نافعا من وجهه خيرا من وجهه  
فان اكره بالنفي اعتبر والآلا وعليه فروع **منها** بعبه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه  
مغير بعبه من فلان فباع من غيره كذلك وبها في المحيط ومن هذا النوع بعبه بكفيل  
بعبه برهن وبعبه نسبة فباعه فقد اخلق بعبه نسبة له بعبه نقدا ولا تبعه الآ نسبة  
له بعبه نقدا ولا تبعه الآ نسبة له بعبه نقدا بعبه في سوق كذا فباعه في غيره نقدا  
تبعه الآ في سوق كذا لا نظيره بعبه بشهود لا تبعه الآ بشهود فلا مخالفة مع النسخي  
الا في قوله لا تبع الآ بالنسبة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغيرين فله  
المخالفة بخلاف لا تبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا  
يملك النسخي الوكيل يملك الموقوف كانا در ولا يبيعهما وتامه في كالح الجامع الوكيل  
مصدق

مصدق في براته دون وجوبه فلو دفع اليه الف و امره ان يشتري بها عبدا ونزله من  
عنده الى غسائية فاشترى وادى الزيادة وكثره الامر بخالفه وتقسيم الثمن اثنان  
للمتخذ بخلاف شرا المعينة حال قيامها وتامه في الجامع لا يبيع عزل الوكيل نفسه الا  
بعلم الموكل الا الوكيل بشر او شيئا بغيره عنه او يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية  
**قلت** وكذا الوكيل بالبيع والطلاق والعنق فاحضر في الوكيل بشرا معتين  
والخصوصية لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه بكونه متبرعا الا في مسائل اذا  
وكله في دفع عين وغاب عن البيع عليه الجمل اليه والمقصود والامانة سواء وفيها  
اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت شروطه فيه او بعبه وفيها اذا وكله بالخصوصية  
بطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا يجبر الوكيل بالا عنق والتدبير  
والكتابة والبيعة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب  
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تعاضد الثمن وانما يحيل الموكل ولا يجبر الوكيل بدین  
موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن او تعميم تفويض  
الا الوكيل بعض الوكيل ان يوكل من في عياله بدونهما فيبراء المودون بالوقع اليه والوكيل  
بدفع الزكوة اذا وكل غيره ثم وثم فذفع الاخر حاز ولا يتوقف كما في الضحية الحانية  
الوكيل بشرا اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى الوقع  
وصدقه الموكل وكثره البائع فلا رجوع كما في كالة الحانية وكيل الاب في مال ابنه  
كالا في مستلذين من بيع الولو الجنية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجر بخلاف  
الاب اذا باع من ابنه وفيها اذا باع احد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله  
الماثور بشرا اذا خالف في الجنس فقد عليه الا في سلك من بيع الولو الجنية الاسير لم  
في دار الحرب اذا امر انسانا بان يشتريه بالنفي ودرهم خالف في الجنس فانه يرجع عليه  
بالان الوكيل اذا سلك الموكل الثمن فاشترى بكثر نقد على الوكيل الا الوكيل بشرا الاسير  
فانه اذا اشترى بكثر لزم الامر سلكه كما في الواقعات الوكالة لا تقتصر على المجلس



بخلاف التوكيل فاذا قال رجل لفلان لا تقصر وطلق نفسك تقصر الا اذا قال ان  
 شئت فمقتصر وكذا لفلان ان شاءت كما في الحائنة الوكيل عامل لغيره فمقي كان  
 عاملا لنفسه بطلت ولو قال في الكفر وطلق توكيد الكفيل بالآية مسئلة ما اذا وكل  
 المديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولو لا يتقيد بالجلوس وتصح غزله وان كان عاملا لنفسه  
 بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا امسك  
 مال الموكل وفعل بال نفسه فانه يكون متعديا فلو امسك دينار الموكل وبيع دينار  
 لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل **الاولى** الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسئلة  
 الكفر **الثانية** الوكيل بالانفاق على بناء داره كما في الخلاصة **الثالثة** الوكيل بشراء  
 اذا امسك المدفوع ونفذ من مال نفسه **الرابعة** الوكيل بقبض الدين كوكله وبها  
 في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قايما ولم ينفذ الشراء الى نفسه  
**الخامسة** الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسكه وتصدق بماله تأويا الرجوع  
 اجزاء كما في القينة ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وصحته صحيح عندنا  
 حنيفة واما خط الكل عنه فغير صحيح عندنا خلافا لما ذكرنا في خيل التا زحانية ومما  
 خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يقدره الوكيل لنفسه الا الوصي فانه لا يشتري  
 مال اليتيم لنفسه او النفع لخاصه ولا يجوز ان يكون وكلا في شراية لغيره كما في بيع  
 البرازية الامر اذا قيد الفعل بزمان كبيع هذا غدا او اعتقه غدا ففعل المأمور  
 بعد غدا جاز كما في حائنة من ملك النصف في شئ ملكه في بعضه فلو وكله في بيع  
 عبده فباع نفسه صحيح عند الامام وتوقف عندنا وفي شراية عبدين معينين ولم يستم  
 ثمننا فاشترى احداهما صحيح او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض  
 الا الكل معا كما في البرازية واذا وكله بشراء عبدا فاشترى نفسه توقف ما لم يشتري  
 الا في كافر الوكيل اذا وكله بغير اذن وتعميم واجاز ما فعله وكيله فكذا  
 الطلاق والعناق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلانا في شراة كذا ففعل

واشترى

واشترى الوكيل رجوع الشئ على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على المأمور  
 كما في فروق الكريسي الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة فله كل شئ الا طلاق  
 الزوجة وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالرجوع الى  
 فلان اذا ادعاه وكتبه فلا فاعوله في براءة نفسه الا اذا كان خاصا او  
 مديونا كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يد رسول ففعلك فان كان  
 رسول الدين ملكك عليه وتقول الدين ابعث بها مع فلان ليس رسالة منه فاذا  
 ملكك ملكك على المديون بخلاف قوله ادفعها الي فلان فانه ارسال فاذا اهلكك  
 على الدين وببانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضى بالتوكيل  
 كما بيناه في مسائل شئ من كتاب القضاء من شرح الكفر ومن التوكيل مجهول قول الدين  
 لمديونه من جاءك بعلامة كذا او من اخذ اصبعك او قال لك كذا فادفع مالي  
 عليك اليه لم يصح فانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالرفع اليه كما في القينة الوكيل يقبل قوله  
 يمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعي بعد موت الموكل انه كان قبضه في  
 حيوته ودفعه فانه لا يقبل قوله الا ببينة كما في فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرناه  
 في الامانات وفيما اذا ادعي بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الشئ منقودا  
 وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعتة من فلان باني درهم وقبضتها وملكته وكتبه  
 الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قايما بخلاف ما اذا كان مستهلكا  
 الكل من الولوالجية الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفضولين  
 كما ذكرنا في الاول قال فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدق  
 اذا اخبر عما لا يملك انشاءه فكان متحما وقد بحث بانه ينبغي ان يكون قبض  
 الوديعة كذلك ولم يتبينه لما فرق به الولوالجية بينهما بان الوكيل بقبض الدين يبرأ  
 ايجاب الضمان على الميت اذا المديون تقضى باثباتها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه  
 يبرأ في الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكفر في باب التوكيل بخصوصية القبض



مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسنة الوكيل  
بقبض العرض اذا قال قبضته وصدق المقرض وكثرة الموكل فالقول للموكل اذا  
ما الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وقام كما في بيع البرازية اذا قبض  
الموكل الثمن من المشتري صح استحقاقه الا في القرض كذا في مينة المنيعة الوكيل اذا  
اجاز فعل الفضولي ووكيل بلا اذن وتعميم وحضرة فانه ينفذ على الموكل لان  
المقصود حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة  
والخلع والكتابة كالباع كما في مينة المنيعة الشيء المفوض الي اثنين لا يملك احدهما  
كالوكيلين والوصيتين والناظرين والقاضيين والحكامين والمودعين و  
الشروط لهما الاستبدال والادخال والاعراض الا في مسئلة ما اذا شرط  
الواقف النظر له او الاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كما  
في الحائنة من الوقف الوكيل لا يكون وكذا قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم  
المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل بالبيع يكون وكذا في البرازية وفي مسئلة ما اذا  
امر المودع المودع بدفعها الي فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكذا في الحائنة  
بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها لغيره فاما ملك  
مختر في تعيين ايها شاء اذا ملكت وهي في الحائنة **الفصل الثالث** ما افرق  
فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين صح ابراء الاول من الثمن وحطه ضمن ولا يصح  
من الثاني صح من الاول قبول الحوالة لا من الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لا من  
الثاني وصح منهما اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بقبض المودع فيه ولا يصح ضمان الوكيل  
في المبيع المشتري في الثمن وقيل شهادة الوكيل بقبض الدين لا الوكيل بالبيع  
والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بغيره البيع بخلاف  
الوكيل بقبض الثمن ولا يصح فسخ الموكل المشتري عن الوقف الي الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل  
بالقبض وقد ذكر في فصول الفقه الثاني من القسم الاول ما يتعلق بالوكالة الا في فصله  
الثاني

الثاني واتبع **الفصل الرابع** ساكت في هذا الكتاب **الفصل الخامس**  
الحيلة في جواز شراء الوكيل بنفسه ان يشتره بخلاف جنس امره او  
بالكثر مما امره او بغيره بشرائه بنفسه محضه موكله او يوكل في شراؤه الحيلة في صحة  
ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن  
له اراد الوكيل ان ارسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة ان ياذن له في بيعه وكذا لو اراد  
الايداع بستانه او يرسله الوكيل مع اجبر له لان الاجبر له احد من في عياله او يرفع  
الوكيل الامر الي القاضي فياذن في ارساله انتهى **الفصل السابع** ساكت عن  
هذا الكتاب **كتاب الاقرار** تنبيه قد ذكرنا ما يتعلق بهذا الكتاب في ابواب  
الفقه الاول من القسم الاول الا الباب الثاني والرابع والخامس **الفصل الثاني**  
المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب ولواء العتاقة  
كما في شرح المحقق معللا بانها لا تخضع للنقض ويزاد الوقف فان المقر له اذا رده ثم  
صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية الاقرار لا يجمع  
البينة لانها لا تقام الا على ملك الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين  
على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في وكالة الحائنة الاقرار لا يحصل  
باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن الباع على اقراره انه باعه  
من رجل ولم يعينه قيل سقط حق الرد كذا في بيع الذخيرة الاستحجار اقرار  
بعدم الملك له على احد القولين الا اذا استاجر المودع عبده من نفسه لم يكن اقرارا  
بحرته كما في العينة اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطاء لم يقبل كما في الحائنة الا اذا اقر  
بالطلاق بناء على ما افق به المنيعة ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصول  
والعينة اقرار المكره باطل الا اذا اقرت رقب مكره فانه يفتي بعض المتأخرين  
بصحته كذا في سرقة الظهيرة الاقرار اخبار لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا  
في مسائل فانشاء يرد بالرد ولا يظهر في حق الزوايا مسئلة ولو اقر ثم انكر



يختلف على انه ما اقر بنا على انه انشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل المال من ملك الانشاء  
 ملك الاخبار كالوصية والمولي والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار ونحوه في  
 ايمان الجامع **قلت** في الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على البنييم فانه ملك  
 انشاء ما دون الاخبار بها المقر له اذ اريد الاقرار ثم عاد الى التصدق في ملكه  
 له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار في الوقف الاختلاف في المقر به يمنع  
 الصحة وفي سبيل اقر له بعين ودبقة او مضاربة او امانة فعلى ليس في ودبقة  
 لكن في عليك ان من يبيع او فرض فلا يشي لهما الا ان يعود الى تصديقه وهو  
 مقر ولو قال اقرضتك فله اخذ ما لا ينفك عنها على ملكه الا اذا صدقته خلا فلا ينفك  
 ولو اقر انهما مضرب فله مضربا للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار  
 مكتوبا بشرع بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء باني والبايع بالبيع واقام  
 البينة فان الشفع ياخذ بالبيع لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا  
 اقر المشتري بانه المبيع للبايع ثم استحق من يد المشتري بالبيعة بالقضاء الرجوع  
 بالثمن على بايعه وان اقر انه للبايع كذا في قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى  
 عليه كفاه معينة فانكر فبرهن المدعي وقضيه على الكفيل كان له الرجوع على المدعيون اذا  
 كان بامرهم وخروج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة مجعها ان القاضي  
 اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون كذا في **الاول** لو اقر المشتري ان البايع اعطى  
 البعير قبل البيع وكذبه البايع قضى بالثمن على المشتري ولم يبطل اقراره بالعقوبة حتى يقتضيه عليه  
**الثانية** اذا ادعى المدعيون الانباء او الابرار على رب الدين فحق وحلف وقضى  
 له بالدين لم يبر الغريم كذا حتى لو وجد بينة تقبل وزدت مسائل **الاول** اقر  
 المشتري بالملك للبايع صريحاً ثم استحق بينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو  
 عاد اليه يوم من الزمان فانه يوم التسليم اليه **الثانية** ولدت وزوجها غائب  
 وفطم بعد المدة وفرض له القاضي النفقة ولها بينة ثم حضر الاب فنفاه لاعتق  
 النسب

النسب ولها اختان في تخفيض الجامع من الشهادة وعلى هذا الواقع جبرية بعد ثم  
 اشتراه عنق عليه لا يرجع بالثمن او بوقفته دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة  
 الوقف المذكورة في الاسعاف قال لو اقر بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها  
 او ورثها صارت وقفاً مؤخذاً له بزمعة النسخ وقد ذكر في البزارة من الوكالة  
 طرفاً من المسائل المقر اذا صار مكتوباً شرعاً وقد ذكر في خزنة الاكمل مسئلة في الوصية  
 من كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة ابناء له ابن فقط فادعى رجل ان الميت  
 ادعى له بعد يقال له سالم فانكر الابن واقرا انه ادعى له بعد يقال له بزيغ فبرهن  
 المدعي قضيه له سالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث صح وعظم  
 قيمته للمدعي ثم ذكر بعد مسألة تخلفها فليراجع قبل قوله وله الاقرار حجة قاهرة  
 على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو اقر الموصي ان الدار لغيره لا تنسخ الاجارة الا  
 في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فلها ان حبسها وان تضر الزوج ولو اقر الموصي  
 بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها للقضاية وان تضر المبتاع ولو اقرت  
 مجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدرها الاب النسخ العكس بينهما بخلاف  
 ما اذا اقرت بالرق ولو طلقها شتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى  
 وله امة المبيعة وله اخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخر من الميراث لكونه للابن  
 وكذا المكاتب اذا ادعى نسب وله حررة في حيوة اخيه تحت وميراثه لولده دون  
 اخيه كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان المبيع كانت تجمة وصدقه المشتري فله الرد  
 على بايعه بالعيب كما في الجامع الاقرار بشيئ محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي  
 قطرها بمسماية درهم ويدها صحتان لم يلزمه شيئ كما في القاتار حانية من  
 الجبل وعلى هذا افقت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهم لوارث وهو  
 از يد من الزينة الشرعية لكونه محالاً شرعاً لومات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان  
 الشركة بينهما نصفين بسوية فالأقرار باطل كما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً من كل





وجهه والا فقد ذكر في التارخانية من كتاب الجليل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف  
ورهم فرض اقرضته او من ثمن مبيع باعينه صح الاقرار مع ان القيمة ليس من المبيع  
والفرض ولا يتصور ان منه لكن انما يقع باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين  
للمصغر عليه في الجملة انتهى وانظر في قولهم ان الاقرار للمحل صح ان بين سببا صالحا  
كالمرات والوصية وان بين مالا يصح كالمبيع والقرض بل يكونه محالا يملك الاقرار  
من يملك الشيء فلو اراد احد الدائنين باصيل حصته في الدين المشترك والى الآخر  
لم يجوز لو اقرانه حين وجب وجب ثوبا صح اقراره ولا يملك المقرض الصغير  
على التاذي ولو قال المقرض كنت مبطلا في دعوي سقط الحد كذا في خيل التارخانية  
من خيل المداينات وقرعت على هذا الاقرار المشروط له الربح انه يستحقه فلان دونه  
صح ولو جعل غيره لم يقع وكذا المشروط له النظر على هذا وعلى هذا وقال المقرض مرض  
الموت لاحق في على فلان الوارث لم يسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي الجيلة في  
ابراء الميراث واثرة في مرض موته بخلاف ما اذا ابرأته فانه يتوقف كافي حيل الحادوي  
للقدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لا يجنبه لم يسمع الدعوى عليه شي من الوارث  
فكذا اذا اقر لبعض ورثته كافي البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها  
تقر بان الامتعة الغلانية ملك ابيها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالحقبة  
ولا تسمع دعوي زوجها فيها مستند الى التارخانية من باب الاقرار للمريض  
مغريا في العيون ادعي على رجل مالا واثمة وبراءه لا يجوز براءته ان كان عليه  
دين وكذا الوبراء الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن  
في على هذا المطلوب شي ثم مات جاز اقراره في القضاء وانتهى وفي البرازية مغريا  
اي حيل الحصان قالت فيه ليس في على زوجي محررا وقال فيه لم يكن في على فلان شي  
يبرأه عندنا خلافا للثان في انتهى وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال  
فيه لم يكن في عليه شي ليس لورثته ان يدعي عليه شي في القضاء وفي الديانة لا يجوز  
هذا

هذا الاقرار وفي الجامع اقر الابن فيه انه ليس له على والده شي من تركته اتمه صح بخلاف ما  
لو ابرأه او هبته وكذا الوافر بقبضه ماله منه انتهى فكذا صح فيما قل ولا ينافي في البرازية  
مغريا في الذخيرة قوله فيها فيه لا مهر في عليه او لا شي لم عليه او لم يكن في عليه محررا لا يصح  
وقيل بفتح الفصح انه لا يقع انتهى الآن في هذا في خصوص المهر لظهوره انه عليه غلابة وكلامنا في  
غير المهر ولا ينافي فيه ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعد ادعي عليه لا وديننا ووديعه فصالح  
مع الطالب على شي يسير سيرا وافر الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي  
عليه شي وكان ذلك في مرض المدعي وان برهنوا على انه كان ملو وثنا عليه اموال كونه لهذا  
الاقرار قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسلم منها كونه منها في هذا  
الاقرار تقدم الدعوى عليه والتصل مع على يسير والكلام عند عدم قرينة على الحقبة ولا  
ينافي ايضا في البرازية اقر فيه بعد لامرأة ثم اعنفه فان صدقه الورثة فيه فالتحق  
باطل وان كذبه فالتحق من الثلث انتهى الآن كلامنا فيما اذا نفيه من اصل بقوله  
لم يكن في او لاحق في واما مجرد الاقرار للوارث فتوقف على الاجازة سواء  
كان بعين او دين او قبض دين منها وبراءه الا في ثلاث لو اقر بطلاق ووديعه  
المعروفة او اقر بقبضه مالا غيره ووديعه او قبضه الوارث بالوكالة من  
مدونه كذا في شخص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو  
مال الشركة او العارية والميع في الكل انه ليس فيه اثار البعض فاختتم هذا الخبر  
فانه من مخرجات هذا الكتاب وقد طعن كثيرا ممن لا خبرة له بنقل كتابهم وفهمه  
ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار  
منها بان الشيء الغلاني ملك ابي واتي وانه عند عارية بمنزلة قولها لاحق في  
فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا مال هذا اعلان  
فليست حل ولا يرجع المنقول في جنبايات البرازية ذكر بكرا شهد المخرج ان  
لم يجره ومات المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يفتح الشهادة



وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصح شهادته لاحتمال الصدق فان برهن  
الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص  
حق الميت الخ ثم قال ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني فلان ان لم يكن  
فلان معروفا يسمع اقراره والا لا ينطق الفعل في المرض احط رتبة من الفعل  
في الصحة الا في شدة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت  
صحيح كافي الشبهة وغيره ما في كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب  
بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت انها حسيمة لم يصدق وهو ضامن لما اقر  
به انتهى اختلفا في كون اقرار الوارث في الصحة او المرض فالقول لمن ادعى انه في المرض  
او في كونه في الصغير او البلوغ فالقول للمدعي الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا  
لو طلق او عتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسنادي حال الجنون فان  
كان معهودا قبل والافلامات المقرلة فبرهن وادته على الاقرار ولم يشهدوا  
المقرلة صدق المقر او كونه يقبل كافي في الصحة اقر في مرضه بشيء وقال كنت فعلمت في  
الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد ابي في الصحة قال في الخلاصة  
لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى  
ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بعد الثلث وفي العادة  
لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون للعبد قدمات قبل مرضه انتهى وتامه في  
شرح ابن وهب محمول النسب الا اذا اقر بالرق لاننا وجدته المقرلة صح و  
عبده ان كان قبل تأكيد حرية بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه جردا كامل او بقصاص  
في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده  
في الجبايات والحدود احكام العبد وتامه في شرح المنظومة وفي الصحة يصدق الا  
في خمسة زوجة ومكاتبه ومذنبه وام ولده ومولى غنقه اقر بالعتق ثم ادعى  
الحرية لا يقبل الا بمرئان كذا في البرازية وتمام كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه

مملوكا

مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تقديمه كافي البرازية  
بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يستجى دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا بمرئانه كذا  
في البرازية ما قد مضى ان القضاء بالنسب مما يستعدي فعليه هذا لو اقر عبد بجحوله انه  
ابنه وصدقه وشكك بولده لملكه وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد  
المقر وهي تصلح حيلة لرفع دعوى النسب وشرط في المقتضب بصدق المولى  
وفي التمهيد من الدعوى مثل علي بن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه  
الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان ابي واثبت النسب عن القاضي  
بالشهود ان اياه اقر انه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب فيقول له الوارثون  
بين ان هذا الرجل الذي مات تلح امك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي  
بثبوت النسب يثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى بحاله المقر  
تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لك علي احذ الف درهم وجمع بين  
نفسه وعبد له الا في مسئلتين فلا يتبع ان يكون العبد مديونا او مكاتبنا كذا في  
المسقط الاقرار بجحوله صح الا اذا قال علي عبد او دار فانه غير صحيح كافي البرازية  
ثم قال علي بن شاذان في بكرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر  
بجحوله لزمه بيانه الا اذا قال لا ادري له علي سدرس ام ربع فانه يلزمه الاقل  
كافي البرازية اذا تعقد الاقرار بموضعين لزمه شيان الا في الاقرار بالقتل  
لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد  
التزوج والاقرار بالجراحة فهي ثلاث كافي في اقرار منية المقتضى اذا اقر بالدين بعد  
الابراء منه لم يلزمه كافي التام رعايته الا اذا اقر زوجة بغيره بعد حبسها بالمهر  
عليه ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبيل والاشبه خلافا لعدم  
قصد ما كافي في بحر البرازية واذا اقر بان في ذمته لكسوة ما ضيق في قناوين  
قارئي الجهادية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسر اذا ادعت فان ادعت



بلا قضاء ولا رضاء لم يسمعها سقوط ولا يسمعها ولا يستغفر المفسر انتهى  
 يعني فاذا اقر بآثارها في ذمتها حمل على انها بقضاء او رضاء فيلزمه اللهم الا اذا  
 صدقت المرأة انها بغير رضاء وقضاء بعد اقرار المطلق فينبغي ان لا يلزمه  
 انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا مسألتك المتعلقة بهذا الكتاب في فصول الفقه  
 الثاني من القسم الاول الا الفصلات دس والسابع **الفن الرابع** اي اقرار  
 من تكراره فقل الاقرار بانزاه والاقرار بالدين على كل امر الرواية ذكره ابن الشحنة  
 والثاني من غير ذلك يكون والخامس ان لا وجود لتلك الرواية **الفن الخامس**  
 ساكت **الفن السابع** ساكت ايضا **كتاب الصلح** تنبيه قد ذكر  
 بعض المسائل المتعلقة بالصلح في بابي الفن الاول من القسم الاول الرابع والسابع  
**الفن الثاني** الصلح على اقرار ببيع الآتي مستثنى في المستصفى **الاول**  
 ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مراتب بل **الثاني** لو  
 نكحها فاعلى ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا انتهى ويراد ما في الجمع  
 لو صالحه على شاة على صوفها بخبرة ابو يوسف ومنعه تحت والمنع رواية  
 وعلى صوف غير ما لا يجوز انما قال في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم  
 لا يجوز الحق اذا اهلكه صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شقة  
 الولو الجينة اجل الشفع شتر بعد الطلبين لا اخذت وله الرجوع اجلت امرأة  
 العتق زوجهها بعد الحل صح وله الرجوع استمر المدي عليه فاحمله المدي صح وله  
 الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع ولا يفتح مع المودع بعد دعوى المظالم اذا لا  
 نزاع ويصح بعد حلف المدي عليه رفع النزاع باقامة البينة ولو برهن المدي  
 بعده على اصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي على مال اليتيم عن انكار اذا صالح  
 على بعضه ثم وجد البينة فانه يقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلبت منه  
 لا يخلف كما في القنية الثانية اوصي دينها فاقربه واوصي الايلاء او الابراء  
 فانكر

فانكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح من ايسر لا فناء اليه كذا في العبادية  
 من العاشر ولو برهن المدي عليه على اقرار المدي انه مبطل في الدعوى قال على  
 اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعد يقبل ولو برهن على صلح قبل بطل الثاني اذا  
 الصلح بعد الصلح باطل كما في العبادية الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد  
 كما في القنية ولكن في العبادية في كل شئ من القضاء ان الصلح على انكار جائز بعد  
 دعوى مجهول فيحفظ ويحمل على فساد ما بسبب من قضاة المدي لا الترتيب شرط  
 المدي كما ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الآتي كذا والله سبحانه وتعالى  
 اعلم صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صح لا يبعده وصلح الوارث مع الموصي  
 له بخيان الامة صح وان كان لا يجوز بعبه وبيانه في حيل التنازع خاتمة طلب الصلح  
 والابراء على الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء على المال يكون اقرارا  
 الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صالحك  
 على كذا او ابرأك من الباقي الصلح اذا كان على مال بمنفعة كان اجارة ولو كان  
 على حذنة العبد المدي الا اذا صالحه على غلته او غلة الدار فانه غير جائز كثره  
 النجس كما في الخلاصة اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان  
 مما لا يقبل التقض فانه يرجع بقيمة كالعصا والعتق والنكاح والجمع كما في الجي  
 اكبر الصلح جائز في دعوى المنافع الا دعوى اجارة كما في المستصفى لا يصح  
 الصلح على الحد ولا يسقط به الا حد الفذف اذا كان قبل المرافعة كما في الثانية  
 صالح المجرس ثم ادعى انه كان مكرما لم يقبل الا اذا كان في حبس الوالي لانه الغالب  
 حبه ظم كما في البرازية الصلح يقبل الا بالآلة والتقضى الا اذا صالحه على العشرة  
 على غيرة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعبه ان لا شئ عليه بطل الصلح  
 كما في العبادية من العاشر انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا بعض مسائل  
 الصلح في فصول الفن الثاني من القسم الاول الا فصله الاول والثاني



والسادس **الفق** **الرابع** اتي صلح لوقوع بانه يبطل حق المصالح وتبر الخضم  
البدل اليه فقل على الصلح في الشفعة انتهى **الفق الخامس** مات وترك ابنا  
وزوجة ودارا فادى الرجل الدار فصالحا على مال فان صالحا على غير اقرار  
فالمال عليها اثنا ما والدار بينهما اثنا ما والآن فالمال عليها نصفان كالدار والحيلة  
في جعل الاقرار كغيره ان يصالح الاجنبى عنها على اقرار عليا ان يتم لها الثمن وله سبعة  
او يقر المدعى لها الثمن والباقي للابن انتهى **الفق السابع** ساكت في الصلح  
**كتاب المضاربة** تنبيه قد ذكرنا بعض مسائل المضاربة في بابي الفق الاول  
من القسم الاول الثاني والرابع **الفق الثاني** اذا فدت كالمضاربة  
اجزئته ان عمل الآ في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا  
في احكام الصغار اذا ادعى المضارب سادها فالقول لرب المال او عكسه  
فللمضارب القول في الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة  
وقال للمضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب شراء الآ  
الاخذ بالشفقة فلا يملكه الا بالنقص كما في البرازية والمضارب البيع بنسبة الآ اية  
الاجل لا يبيع اليه التجار ويملك البيع الفاسد لا يبطل لا ينجي وز للمضارب عينة  
له رب المال الا اذا قبض عليه بسوق بخلاف التقييد بالبيع والآن اذا قبض عليه باهل بل  
كاهل الكوفة فلا يتقيد به بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل  
بمضيته تفرق او لا كما في المضاربة يعقوب نهى رب المال مضاربة الآ اذا صار  
المال عروضاً اذا قال له اعمل براكين ثم قال له لا تعمل براكين صح نخصه الآ اذا كان  
بعد العمل الطاهر ثم نهاه عن التسفر عمل نخصه الآ اذا كان بعد الشراء انتهى **الفق**  
**الثالث** قد ذكر في فصول الفق الثاني من القسم الاول اعني الرابع والسادس  
ما يتعلق بالمضاربة المنتظم في سلك الفق الثالث من الاصل **الفق الرابع**  
اتي مضارب يعزم ما انفق من عنده فقل اذا لم يبق في يده من ما كان يشتري انتهى **الفق الخامس**  
والفق

42  
والفق **السابع** ساكت عن سائل هذا الكتاب **الفق** **السادس** تنبيه قد ذكرنا  
ما يتعلق بهذا الكتاب في الفق الاول في باب الاول من القسم الاول في باب الاول  
والثاني والسابع **الفق الثاني** هبة المشغول لا يجوز الا في مسئلة ما اذا اوجب  
الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صح الآ اذا اوجب له اعي  
لانفع له ولحقه مؤنثة فان قبوله باطل ويرد اليه الواهب كما في الذخيرة تحملك الوهب  
من غير من عليه الوهب باطل الآ اذا سئل على قبضه لو وهبت من ابها  
ما على ابها فالحق المحقق للتسليم وتفرغ على الاصل لوقوع دين غيره على ان يكون  
الدين له لم تجز ولو كان وكيلاً بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا اقر  
الدين ان الوهب لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخباراً لا تحكماً ويكون  
للمقر ولاية قبضه كما في البرازية الهبة تكون محازاة عن الاقالة في البيع والاجارة  
كما في اجارة الولو الجنية لا جبر على الصلوات الا في مسائل **الاولى** نفقة  
الزوجة **الثانية** العين الموصية بها يجب على الوارث دفعها على الموصي له  
بعد موت الموصي مع انها صلة **الثالثة** الشفعة يجب المشتري تسليم العقار  
اي الشفع مع انها صلة شرعية وله الوهاب الشفع بطلت الشفعة كذا في  
شرح ادب القاضي للصدر الشهيد من النفقات **قلت الرابعة** مال الوقف  
يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل  
والا ففيه بشايتها انتهى **الفق الثالث** ما فترق الهبة والابرا بشرط  
لها القبول بخلاف الرجوع فيها عند عدم المانع بخلاف مطلقاً وقد ذكرنا مسائل  
هذا الكتاب في الفق الثاني من القسم الاول في جميع فصوله الا الفصل السابع **الفق**  
**الرابع** اتي اب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الاب مملوكاً لا يجني  
اى موهوب وجب دفع ثمنه اليه الواهب فقل المسم فيه اذا وهبه رب  
التم اليه المسم اليه وجب عليه رد رأس المال انتهى **الفق الخامس**



ارادت هبة المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يعود للمهر اليه  
 فالجيلة ان يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده  
 بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج ومكوا فيمن له دين واراد السفر  
 على انه ان مات براء المديون والا فهو على حاله يفعل ذلك قال لها ان لم يقبض  
 صدائك اليوم فانت طالق فالجيلة ان تشتري منه ثوبا ملفوفا بمهر ما ثم تردده  
 بعد اليوم فيجوز المهر ولا حنث **الفصل السابع** ساكت عن مسائل هذا الكتاب  
**كتاب الاجارة** تنبيه قد ذكرنا من مسائل هذا الكتاب في ابواب الفقه  
 الاول من القسم الاول الباب الاول والثاني **الفصل الثاني** وفي ايضا  
 الكراهية من باب الاستصناع والاجارة عندنا تنوق على الاجارة فان اجازها  
 المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالجبر له وان كان بعد فلا وان كان بعد قبض  
 البعض فالكل للمالك عند ابي يوسف وقال محمد الماضي للمعصية المستقبلة للمالك  
 انتهى الغضب بسقط الاجارة من المتاجر الا اذا امكن اخراج المتاجر بشعاعة  
 او حامية كخاف التارخانية والعقينة التمكن من الانتفاع بوجب الاجارة في مسائل  
**الاولى** اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تجب الا الحقيقة الانتفاع كما في العمارة  
 وتمام ما في الاسكان اخراج الوقف تجب اجرة في العائدية بالملك **الثانية**  
 اذا استأجر دابة للركوب خارج المهر فحسبها عنده فلا اجرة كخاف الحائنة بخلاف  
 ما اذا استأجر للركوب في المهر فحسبها ولم يركبها **الثالثة** استأجر  
 ثوبا لكل يوم بدائع فامسكه سنين من غير لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لو  
 لبس لم يخرق كما في الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو ملك في زمان مساكها  
 عنده يضمنها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن ماذونا في امسكها كما في فروق الكرايتي  
 الزيادة في الاجرة من المتاجر من غير ان يزيده عليه احد فان بعد مضي بعض المدة  
 لم تصح والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المتاجر فان في الملك لم يقبل  
 مطلقا

مطلقا كما لو خضعت وموت على مال البتم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت  
 الاجارة فاسدة اجبرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة  
 باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغيره فاحش رجح القاضي الى اهل البصر والامانة فان  
 اجبروا انها كذلك فسحقها والواحد يكفي عندنا خلافا لمحمد كما في وصايا الحائنة ونفع  
 الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا عند العقد انها باجرة المثل كما في النفع  
 الوسائل والا فان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل وان كانت الزيادة اجبر المثل  
 فالحق في قبولها في نسخها المتوحي وبمقتضى القاضي وان تمنع المتوحي في نسخها المتوحي  
 كما حرره في النفع الوسائل ثم يوجبها ممن زاد فان كان دارا او خانقا عارضها  
 على المتاجر فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من اول  
 المدة وان انكر زيادة اجبر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان  
 لم يقبلها اجبرها المتوحي وان كانت ارضا فان كانت فارغة عن الذرع فكالدار  
 وان شغولة لم تصح اجارتها لغير صاحب الذرع لكن تضم الزيادة من وقتها على  
 المتاجر واما الزيادة على المتاجر بعد ما بني او غرس فان استأجرها مشاهرة  
 فانها توجب لغيره اذ افرغ الشهر ان لم يقبلها والبناء يملكه الناظر بقيمة حتى  
 القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم توجب لغيره  
 واما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها ذرع واما اذا زاد اجبر المثل في نفسه  
 من غير ان يزيده احد فله المتوحي فسحقها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المتاجر  
 المستح كخاف الصغير هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام الشيخ اذا فسخ  
 العقد بعد تعجيل البدل صحى كان العقد فاسدا فله تعجيل حبل البدل حتى يستوفي  
 البدل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مع حاجات المتاجر حسب العين حتى يستوفي  
 ما تجر ولا يخالفه ما في آخر اجارات الولو الحية لانه فيما اذا كان العين في  
 يد الموهب وما ذكره الزيلعي انما هو فيما اذا كانت في يد المتاجر وقد قرع



به في الاجارات الفاسدة من جامع الفضولين الاجارة عقد لازم لا يسخ  
بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالا ستك فله صاحب الورق  
فسخها بلا عذر واصلا في المزارعة لرب البذر الفسخ دون العامل من عذرنا  
المجوزة لفسخها الوين على الموجه ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها ضمن بيعها الا  
اذا كانت الاجرة المتعينة تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل ففصل  
الميت وحمله ودفعه والاجازت صح استيجاره فلم يبين الاجر والمدة  
اجرنا الغاصب ثم ملك نفذ استاجر ارضا كوضع شبكة الصيد جاز  
وكذا استيجار طريق للموران بين المدة استاجر مشغولا وفارغا صح  
في الفارغ فقط اجرا المستاجر من الموجه لم يصح استاجرنا في مسالم  
يجز للمدة وغيرنا جازا كالا استيجار الكتابة الفناء او لبناء بعت وكيفية استاجرنا  
لبيعه له ولا يخطب جاز ان وقت استاجرت زوجها ثم تزوجها لم يجز  
استاجرت لا رضاء ولله او جدي لم يجز استاجرنا في ثمنه لم يجز  
اضافة الاجارة الى منافع الدار جازة دفع داره الى اخر ليرتجها ولا اجر  
عليه فهي عارية المستاجر فاسد اذا اجر صحح جازت وقيل لا استاجر  
درهم ليعمل فيها كل شهر يكون نفق فاسدة ولا اجر ويضمنها ولو نزل بها جازت  
ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون الثمر له وكذا البان  
الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال حواهم زاده فائلك ان يقول  
بالجواز ويصرف الى شدة الشا عليه او الواية ويجوز لان المنفعة المقصودة  
منها الثمرة دفع غزلا الى جايك لينسج بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب  
لقرأة مطلقا بغيره الشرط كاشترط طعام العبد وعلق الدابة وتطيين  
الدار ومرتتها وتغليق باب الدخال جذع في سقها على المستاجر لا يجوز  
الاستيجار لاستيفاء الحن والقصاص استعان برجل في السوق لبيع متاعه  
فطلب

فطلب منه اجرة فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته لم يعمل له <sup>استاجر</sup>  
شيئا لينتفع به خارج المصرا فتعنه به في المصرا فان كان ثوبا وجب الاجرة  
وان كان دابة ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا العذر بجا الاجر الكاتب  
اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خسران شاة واخذوا اعطاه  
اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه  
بحسابه من المستحق استخدمه بعد محرم ما وجب الاجر وقيمة لو ملك رجل احد الجيران  
فقط فان كانا ثركين وجب لهما كالم والافلا على النصف فطر الثوب مجزوقان  
قبله فله الاجر والافلا وكذا الصباغ والنساج لا يسخ الحياط الاجر تفصيل  
بلاحيطة الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة في الكلا استرد الاجرة وفي البعض  
بحسابه دفع الموجه له المتعاق فلم يغير على الفسخ لضياعه ان امكنه الفسخ بلا كلام وجب  
الاجر والافلا اجرت دارا من زوجها ثم سكنها فيها فلا اجر من دقني  
على كذا فله كذا فله باطل ولا اجر لمن دله ان دللته على كذا فله كذا فله اجر  
المثل للمبني لاجله في السكينة قال امير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا  
يصح ويتعين الاجر بالذلة فيجب الاجر كذا في البرازية وظاهره وجوب المستج  
والظاهر وجوب اجر المثل اذا لا عقد اجارة حضا وهذا محض من الدلالة  
على العموم كونه بين الموضع اجارة المنادين والتمسار والحمام ونحوها جازية  
للحاجة السكون في الاجارة وفيه وقبول قال الراعي لا ارضع بالمتج واما  
ارضع بكذا فسكت المالك فزعي لزمه وكذا لو قال للتساكن سكن بكذا او لا فاستقل  
فسكن لزمه ما سيج الاجرة للارض كالم خارج على المعتمد فاذا استاجرنا للزراعة  
فاصلهم الزرع افقة وجب منه ما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المكاري  
الذباب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجرة بتجليتها استاجرنا لغير حوض  
عشرة في عشرة وبنين العرق فخر غنمة في غنمة كان له ربع الاجر لان عشرة في عشرة



مائة والخمسة في الخمسة عشرة وكان ربيع العمل استأجره لمقر قبر فحفره  
فرض فيه غير ميت المستأجر فلا اجر له بيع في كذا ولكن كذا انباع له اجر المثل وجب  
الوسط عنه كذا اما بمثل ما يكره الناس ان يتنازلوا لم تصح والاصح وادري  
لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اجرتك بغير شيء فاسد لاعداد  
اجير القصار امين يضمن الا بالبعد والقصر على الاختلاف والمشتك ومحل  
عنه عدم اشتراط الضمان عليه اما مضمون اتفاقا المستأجر اذا بني فيها بلا اد  
فان بلبس قله دفعه وعلمه وان تبرأ بها فلا لاضمان على الحامي والشيء في الايام  
به المودع نفسه اجارة الحال بطعام معين بمدة المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب  
شرط الحامي ان اجر من التعطيل لمحطوط عنه صحيح لان يحط كذا او نفسه بشرط كون  
ثبوت الرد على المستأجر وبشرط اخراجها او عشر ما على المستأجر وبرهها  
مكروية اجرة حال غنطه القرض على من استأجر الا اذا استأجره المقرض باذن  
المستقرض امتنع الاجير عن العمل في اليوم الذي اجير فيه من الحلاء لا يجب على  
الموحر ولكن بخير التنازل للعب وكذا الاصلاح الميزاب وتطيق السطح ونحوهما لان  
المالك لا يجبر على اصطلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكذا وراده  
لا تمنع البالوعة رد المستأجر على الموحر واجب في مكان الاجارة القمح ان الاجارة  
الاولى اذا انقضت الثانية الاحادة من المستأجر او مستأجر للموحر لا تصح  
ولا تنقض الاولى النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسير اجائر اجير ما  
غيره فالثانية موقوفة على اجارة الاول فان رد ما بطلت وان اجازها  
فلا اجرة له استأجره لعمل سنة فمضى نصفها بلا عمل فله الفسخ في الاجارة  
بموت الموحر العاقبة لا للضرورة كونه في طريق مكة ولا قاض في الطريق ولا سلطان  
فتبقى له ملكه فيرفع الامام للقاضي ليفعل الاصلح للميت والورثة فيجوز له ان  
كان امينا او بيعها بالقيمة فان بر من المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه  
حصته

حقيقته من الثمن وتقبل البينة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا اختلف  
الاجير في أثناء المدة بغير غلو فسحقا ظلموا به اجروا فيه وان اجازها فلا اجير كله لكونه  
ولو بلغ السبعم في اثنائها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا اجر السبعم فله فسخها  
اجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقة فلولاه وفي عتقه له ولو ما  
في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد وابقه وسرقته غدر المستاجر في فسحها وكذا  
اذا كان عمله ماسدا لا اعدم حرفة او ذي نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعقد  
للاستقلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اخلف صاحب الطعام والملاح في  
مقداره فالقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسبه الا ان يكون الماجر مستمالا اخلف في  
كونها مشغولة او فارغة يحكم الحال اذا اخلفها في صحتها وفسادها فالقول  
لمدعي الصحة قال الفضيل الا اذا ادعى المجر انهما كانت مشغولة بالزرع او ذي  
المستاجر انهما كانت فارغة فالقول للموجر وكما في اخر اجارة البرازية اجر ما المستاجر  
باكثر مما استاجر ما لا تطيب الزيادة له وتصدق بها الا في مثلين اذ لو جرها  
بخلاف جنس استاجر ما وان يعمل بها عملا كبناء كانه البرازية اخلف في الخشب  
والاجر والجص والجزع الموضوع فانه للمستاجر انتهى **الفصل الثالث** ما اترق  
فيه الاجارة والبيع التام قبضه ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها لا  
الابو احد من اربعة وتفسخ بالاخذ بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ  
بموت احدهما اذا عقد لنفسه بخلافه واذا اهلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا  
ملك الاجرة العين قبله انفسخت وقد ذكرنا بعضا من هذه المسائل في فصول  
الفصل الثاني من القسم الاول الفصل الاول والثاني والبيع **الفصل الرابع**  
خاف المستاجر من فسح الاجارة باقرار الموجر بدين ما الحيلة تمنع ان يجعل للسنة  
الاولي فليعلم من الاجرة ويجعل للاخرة الاكثر انتهى **الفصل الخامس** اشترط  
المرء على المستاجر قبضا والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره



الموجر بغيره اليها فيكون المستاجر وكذا بالانفاق فان ادعى المستاجر انفاقا  
لم يقبل منه الا بحجة ولو اشهد له الموجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بحجة الجمل  
ان يحل المستاجر له قدر المدة ويدفعه الى الموجر ثم الموجر يدفعه الى المستاجر ويأمره  
بالانفاق في المدة فيقبل بلا بيان او يحل مقدار ما في يد عدل ولو استاجر عرضة  
باجرة معينة واذن له رتب العين بالبناء فيها من الاجر جاز واذ انفق  
في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فليست في انقصاها ويراد ان الفضل  
ان كان والبناء للموجر ولو امره بالبناء فقط فبقي اخصفوا قيل للاجر وقيل  
للمستاجر الحيلة في جواز اجازة الارض الشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من  
المستاجر او لا ثم يوجره وقبده بعضهم با اذا كان يبيع رغبة اما اذا كان  
يبيع حزرا وتجنه فلا يباعه على ملك الباع علامة الرغبة ان يكون معينة او اكثر  
او بنقصان سيرا شرايط اخراج الارض على المستاجر غير جائز كما شرط المدة  
والحيلة ان يزد في الاجرة بخلافه ثم ياذنه بغيره وفيه ما تقدم في المدة واشترط  
العلق او طعام الخلام على المستاجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المدة الاجارة  
تفسخ بموت احدهما واذ اراد المستاجر ان لا يفسخ بموت الموجر يقر الموجر بانها  
للمستاجر عشر سنين فيزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له او يقر بانها اجرة لرجل  
من المسلمين وقر المستاجر بانها اجرة لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احد هما  
واذا كان في الارض عين فقط او غير فاراد ان يكون للمستاجر بغير ربحها للمستاجر  
عشر سنين وله حق الانشاع عشر سنين فيجوز اذا اجرا رضة وفيها نخل فاذا كان  
يسلم الثمر للمستاجر بوقع النخل الى المستاجر معا على ان رتب المال جزاء من الف  
من الثمرة والباقي للمستاجر انفق **الفن السابع** ساكت عن هذا الكتاب  
**كتاب الامانة من الودعة والعارية وغيره** تنبيه قد ذكر في هذا الكتاب  
في ابواب الفن الاول من القسم الاول الابواب الثلاثة والخامس **الفن الثاني**

الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تحصيل الا في ثلاث النواظر اذ امانات تحفظ اعلانات  
الوقف والعارية اذ امانات تحفظ اموال النسيان عندهم او دعيها والتسليم ان اذ اودع  
بعض الغنمة عند العاري ثم مات ولم يبين عندهم او دعيها فلهذا في قناوين ما ضي خان  
من الوقف وفي الخلاصة من الودعة وذكرنا في الولولة الجنية وذكرنا في الثلاثة امانات  
اذ امانات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر العارية فصار المستثنى بالبنف اربعة  
وزدت عليها سبل **الاول** الوقف اذ امانات تحفظ اموالها على ما في جامع القصور  
**الثانية** الاب اذ امانات تحفظ مال ابنة ذكره فيها ايضا **الثالثة** اذ امانات الوارث  
بمحظا ما اودع عند مورثه **الرابعة** اذ امانات تحفظ مال القعة البرج في بيته  
**الخامسة** اذ امانات العينة تحفظ ما وضعه ماله في بيته بغير علمه **السادسة** اذ امانات  
محظا ما اودع عنده محجورا وهذه الثلاثة في تخفيض الجامع الكبير للحلالي فصار  
المستثنى عشرة وقيدوا بتحصيل الغلة لان الناظر اذ امانات تحفظ مال البدل فانه  
يضمنه كما في الحانية ومعنى كونه محظا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان واره  
يعلمها فان بينها وقال في حيوته رد دعيها فلا تحصيل ان بر من الوارث على حاله  
والا لم يقبل قوله وان كان يعلم واره يعلمها ولا تحصيل ولذا قال في البرازية المودع  
انما يضمن التحصيل اذ لم يعلم الوارث الودعة اما اذا عرف المودع يعلم انه يعلم وما  
ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب ان فسر ما وقال هو كذا  
وكذا او ملكك صدق اثنين ومعنى ضمانها صيرورتها دينا في تركته ولذا لو ادعى الطالب  
التحصيل وادعى الوارث انها كانت قايمة يوم مات وكانت معروفة ثم ملك القول  
للطالب في الصحيح كما في البرازية تفرم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع  
جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يمكن من دفعها وقيل لا بد  
من شرط ذلك وقت البيع كذا في العينة اذا تعدي الامين ثم ازاله لا ينزول  
الضمان مستعير المستاجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاكتمار



والمضارب المستبضع والشريك غنا او فاقه ووضعه والمودع واستعمله  
وهي في الفصول الاخرى فحق في المبسوط الوديعه لا تودع ولا تجر ولا تخرج  
ولا تهرس والمستاجر يجر ويجار ولا يهرس والعارية تعار ولا تخرج قبل يودع  
المستاجر والعارية اذا تخرج اعادتها وهي اقوى من الايداع وقيل لا لان الامين  
لا يستلمها الا غير عياله وانما جازت الاعادة لاذن المعير والموجر لا يملك في الاشياء  
وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا اعادتها فحق فلما ضيق لأحد في والهرس  
كالوديعه لا يودع ولا يجار ولا يجر واما الوصي فيملك الايداع والاجارة ولا  
الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولي على الوقف والوكيل يقبض الدين بعد مودع  
ولا يملك الثلاثة كما في جامع الغصولين العامل لغيره امانة لا اجر له الا الوصي والناظر  
فيستحقان بجزء المثل اذا علم الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان  
الا بالعمل فلو كان الوقف على حصة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في  
الحاشية ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا اصيل عليه المستحقون  
ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الغصولين الوكيل يقبض الوديعه اذا  
سبح له اجر الثاني بها جاز بخلاف الوكيل يقبض الدين لا يبيع السبي ره الا  
اذا وقت له وقتا وفي البرازية لو جعل للكيل اجر لم يصح وذكر الزبيدي ان  
الوديعه باجر مضمونة وفي الصيرفية من احكام الوديعه اذا استاجر المودع  
المودع صح بخلاف الرهن اذا استاجر لم يقض كل امين ادعى ابطال الامانة  
اي يستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف  
اي الموقوف عليهم وسواء كان في حيوة يستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض  
الدين اذا ادعى بعد موت الموكلة انه قبضه ودفعه له في حيوة لم يقبل الا بغيره بخلاف  
الوكيل يقبض العين والفرق في الولو الجية القول للامين مع الجين الا اذا كرهه الظاهر  
ولا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط  
بعض

بعض اموال التي سببها او الامانة بالمانه فانه خاص بالمودع اذا خلطها بمانه  
بحيث لا يتميز ضمنها فلو اتفق بعضها فردن وخلط بها ضمنها والعامل اذا  
سأل للفقراء شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لا ربا بها ولا يخرج عن الكوة  
الا ان يامر به الفقراء او لا بالاخذ والمتولي اذا خلط اموال اوفاق مختلفة  
يعنى الا اذا كان باذن القاضي والتمسار اذا خلط اموال الناس واثان ما باعه  
ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا  
في مسائل لا يصح ضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بال غيره او مال رجل  
بال آخر والمتولي اذا خلط مال الوقف بال نفسه وقيل يقضي ولو اتلف المتولي مال  
الوقف ثم وضع ماله لم يبرأ وحيلة براءة انفاقة في التعمير وان يرفع الامر الى  
القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه ثم يرد عليه الامين اذا املك الامانة  
عنده لم يقضي الا اذا سقط من يده شيئا عليها فهلك كذا في الولو الجية وفي  
البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه واودعه وهلك فله المودع  
فانه يقضي لكونه مال المودع مع ان للعبد يد معتبرة حتى لو اودع شيئا وغائب  
للولي اخذه المأذون له في شيئا كما ذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخبر  
عنه مسئلتان المودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعه الى المودع فوقعها له  
ثم استحققت بئنة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق قضين الواقع كما في  
جامع الغصولين والثانية عام مشترك بين اثنين اجر كل واحد منهما حصته لرجل  
ثم اذن احد هما مستجرة بالعارة فعمل لا رجوع للمستاجر على الشريك الساكن ولو  
عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة  
الولو الجية لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفاً فطلبه  
ليضرب به ظمما ولو كانت كتاباً فانه اقرار بالغيره او قبض كما في الحاشية المودع  
اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع موقفاً فتعدي بعده ثم



ازاله لم ينزل الضمان كما في جامع العنقودين المودع اذا جرحها ضمنها الا اذا حكت  
قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكره الربيعي  
وتقوم للمعير ان يسترد العارية متى شاء الا في سائل لو استعاره لارضاع  
ولده وصار لا يأخذ الا نذيرا له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى العلام ولو جرح  
في فرس العازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراهة فله اجر المثل وهما في  
الحائنة وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يجسد  
ولو لم يوقت وتترك باجر فمضمونة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن  
كما في المبسوط تخلف الامين عند دعوى الرد والحلاك قيل لغني التهمة وقيل  
لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بميمنه حتى لو ادعى الرد على الوصية وحلف لم يضمن  
الوصي كذا في وديعة المبسوط لو رد الوديعة الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان  
يقوم عليها او لا وهو الصحيح واختلف الاقواء فيما اذا رد ما في بيت ما لكها او  
اي من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت  
مستغرقة بالدين ولم يكن ثمنها والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى  
المودع بها دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مربيون الميت بدفع الدين الى  
الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى ما دون ما لكها وكذا به  
فالقول له في براءته لانه وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه  
وكذا به فان كانت امانة فلقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا  
كما في فتاوى قاضي الهادي ومن الثاني ما اذا اذن المودع المستاجر بالتعجير من  
الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادي استاجر  
بعيرا الى ملكه فهو على التوابع دون المجيء ولو استعار بعيرا فهو عليها  
كذا في اجارة الولو الحية وفي وكالة البرازية المستبضع لا يملك الا بضع  
والا بداع والابضاع المطلق كالكالة المقررة بالبيعة حتى اذا دفع اليه  
نوبا

١٥٩  
وقال اشترى به نوبا حتى كما اذا قال اشترى به اي ثوب شئت وتكون لو دفع  
اليه بضاعة وامره ان يشترى له نوبا حتى والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب  
يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصده الاسترباح  
او نقص على ذلك اشبه العارية كالاجارة فيفتح بموت احدهما كما في المبيعة القول  
للمودع في دعوى الرد والحلاك الا اذا قال له امرني بدفعها الى فلان ففقدت  
اليه وتكون ربهاني الامر بالقول لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا  
لابن ابي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد المودع اذا قال لا ادري  
انما استودعني وادعاه رجلا واني ان يحلف لهما ولا يثبت يعطيهما لهما  
فصنفين ومضمون مثلها بينهما لانه انفق ما استودع بحيلة مات رجل وعليه دين  
وعنده وديعة بغيرها فجميع ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص  
في الاصل ايضا انفق **الفن الثالث** قد ذكر بعض ما يلحق هذا الكتاب  
في ضمن فصول الفن الثاني من القسم الاول الا الفصل الاول والثاني والثالث  
**الفن الرابع** اي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعي عليه ولم ياتمه  
القاضي بالسليم اليه فعلى اقر الوارث بان المذرك وديعة وعلى الميت دين  
لم يقع اقراره ولو صدقه الغرماء فيقتضيه القاضي دين الميت ويرجع المدعي  
على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن  
اي مستعير ملك المنع بعد الطلب فعلى اطلب التسخنة في جهة البحر والسيف  
ليقتله ظلم او الطير بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نذيرا او فرس العازي  
في دار الحرب او عارية الرهن قبل قضاء الدين اي صحى مودع ضمن الحلاك  
فعلى اظهرت نسخة اي مودع لم يحلف وضمن فعلى اذ امره بدفعها الى  
بعض ورثة فدفعها اليه بعد موته انتهى **الفن الخامس** **الفن السابع**  
سكن عن غيب بل هذا الكتاب **كتاب الجبر والمأذون** تنبيه



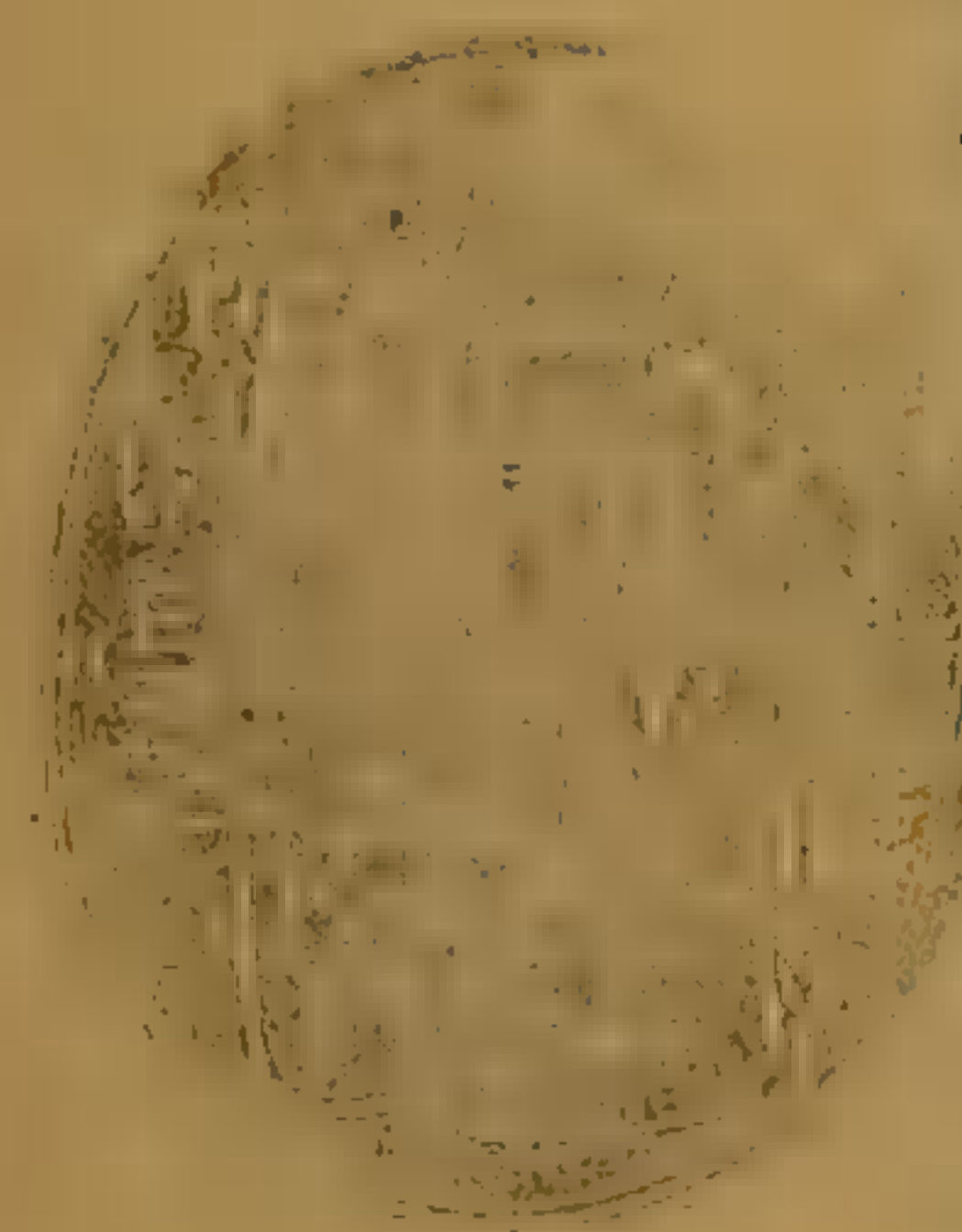
تذكر بعض ما يلى هذا الكتاب في بابي الفقه الاول من القسم الاول والرابع  
وان **مع الفقه الثاني** في المحرر على ما تبين في قولها المتعبد به كالصغير في جميع  
احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والديور وجوب  
الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وقدره وفي صحة اقراره بالعقوبات  
وفي الاتفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكم  
كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفاية طهاره صح  
ولا يجزئ عنها ويصوم لها وتامة في شرح ابن وهب واما اقراره ففي  
النساء رخصة انه صح عند ابي حنيفة لا عندهما انتهى يعني بناء على الخبر  
بالسنة الصبي المحجور عليه موافق ما فعله فيصير بالغه من المال واذا قبل  
فالتبعية على عاقلة الا في ما يلى لو انفق ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن  
وليه وما اقرضه وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايرائه ما اذا اودع صبي  
محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما لم يضمن الدافع او الاخذ قال في جامع  
الفضولين وهي من مشكلات ايراع الصبي **قلت** لا اشكال لانه انما  
لم يضمنها الصبي للتسليم من مالها ومنها لم يوجد كما لا يخفى الا اذن  
في الاجارة اذن في التجارة وعكس كراهي السراجية لا يصح الاذن للابن  
والمغضوب المحجور ولا بنته ولا يصير محجورا بها على الصحيح اذن لعبد ولم  
يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدي فاتي قد اذنت له في التجارة  
فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له ابيع نفسك  
ولم يقبل من غل او بيع ثوب ولم يقبل من غل كان اذنا في التجارة كما في الحائنة  
والامر ببراءة كذا في الوالدية فلو قال اشتر ثوبا ولم يقبل من غل كان  
ولا للميراث اذنا وهي حادثة الفسوق فليحفظ الاذن في التجارة لا يقبل الخصم  
الا اذا كان الاذن مغايرا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه  
يكون

يكون ما دون في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عند التيمم كما في الطهيرة  
اذا راي المولي عبده يبيع ويشترى فسكت كما دوننا الا اذا كان المولي قاضيا كما  
في الطهيرة السنية اذا تزوجت نفسها من كفو صح فان قصرت عن مهرها  
كان المولي الاغراض ولو اختلعت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح  
اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه ولو دفع الوصي المال اليه ينم بعد بلوغه سقيا  
فمنه ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاضي عليه سفيه فاطلعه آخر جازا طلاقه لان المحجور  
بقضاء ولا يجوز للثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا لخصافي ووقف المحجور عليه بالسفه  
باطل واختلفوا فيما اذا وقع ما ذن القاضي فصح البلوغ وابطله ابو القاسم ولا  
يصير سفيه محجورا عليه بسفه عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرفع عنه الحجر  
بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لما تقدم فيها ولا يشترط حضرة لصحة الحجر عليه  
كما في خزانة المفتين **ووقعت حادثة** حجر القاضي على سفيه ثم اذيع  
الرشد واذيع خصمه بقاءه عليه السفه وبرهانه فلم ارضها نقلا صريحا وينبغي  
تقديم بقية البقاء على السفه كما في المحيط من حجر القاضي زوال السفه لان عقله  
يمنعه عند ذكره في دليل ابي يوسف على ان السفيه لا يحجر الا بحجر القاضي وقال الزبيدي وغيره  
في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنها فمن شهد له  
مهر المثل لم يقبل بيته لانها لا يثبت فكل بقية شهد لها المهر لم يقبل ومنها بقية  
زوال السفه شهد لها المهر فلم يقبل المأذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه  
ورقبته الا اذا كان اجير في البيع والشراء كما في اجارة مينة المفتي العبد المأذون  
المديون او صبي به سيده رجل ثمة مات ولم يحجر الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان  
يخرج من الثلث ويملكه كما يملك الوارث والدين في رقبة ولو وهبه في حياته  
فللغريم الباطلها وبيعه القاضي فافضل من ثمنه فلو اوجب كذا في خزانة المفتين  
من الوصايا المأذون لا يكون ما دون قبل العلم به الا في مسئلة ما اذا قال المولي



لا يلزمه ان يعطى العبد كما تراه انما **الفن الثالث** قد ذكر  
 في الفصل الاول والرابع من الفن الثاني من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب **الفن**  
**الرابع** اني بعد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا اراد ان يبيع ويشترى فقل عبد  
 الغايه **الفن الخامس والفن السابع** ساكن عن غير ثل هذا الكتاب  
**كتاب الشفعة** تنبيه قد ذكرنا بعض ثل الشفعة في الابواب الثلاثة  
 من الفن الاول من القسم الاول والثالث والخامس والتابع **الفن الثاني** هو بيع  
 في جميع الاحكام الا ضمان الغرور والجبر فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع  
 للمشتري على الشفع كالموهموب له والمالك القديم واستبدال الاب بخلاف البيع  
 فروية المشتري ورضاه بالبيع لا يظهر في حق الشفع كالا جمل وبرودا على البيع سلم  
 للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال السبيعي في التحول الصحيح والابطال  
 بالمعلوم لا يؤخذ للموهموب فلو قطع بينه رجلين فخر احد هما اقتضى له ولاخر نصف  
 الدية ولو خسر احد الشفعين فيه لم يظلم كذا في جبايات شرح الجمع باع ما في اجارة  
 الغير وهو شفعها فان اجاز البيع اخذ بالشفعة والابطال الاجارة ان  
 كذا في الولو الجية الاب انما اشترى دارا لابنة الصغيرة وكان شفعها كان له الاخذ  
 بها والوصي كالأب اذا كانت دار الشفع ملازمة لشفعة المبيع كان له الشفعة فيما  
 لازمه فقط وان كانت تفرق الشفعة الغنوي على جواز بيع دوره ووجوب الشفعة  
 فيها يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسم اليه موكله فان سلم لم يصح وطلبت حتى  
 المختار والتسليم من الشفع له صحيح مطلقا سمع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب الموأنة  
 ثم يشهد ان قد رواه الا وكل او كتب كتابا وارسله والابطال وتسلم الجار مع الشريك  
 صحيح حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفع على المشتري لم يظلمها هو المختار والابراء  
 القائم من الشفع يظلمها قضاء مطلقا ولا يظلمها ديانة ان لم يعلم بها اذا صبح  
 المشتري البناء فجاء الشفع فهو مختار ان شاء اعطاه ما اراد الصنيع وان شاء  
 ترك

ترك كذا في الولو الجية وفيه نظر اخر الشفع الجار الطلب يكون الغايه لا يراها  
 فهو معذور وكذا لو طلب من الغايه احضاره فامتنع فاقترع اليهودي اذا سمع  
 بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا وتعلق بالمالك بالشراء جائز انكر  
 المشتري طلب الشفع حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعي الشفع على المشتري  
 انه احتال لا بالمالك بخلاف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافة المشتري  
 الاب لابنة الصغيرة ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول للاب بلا يمين حصته  
 بعض الثمن يظهر في حق الشفع الا اذا كانت بشفعة العتق خط الوكيل بالبيع لا يثنى  
 فلا يظهر في حق الشفع له دعوى في رتبة الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار  
 داري وانا ادعيها فان وصلت اليه والافان على شفعة فيها استوفى الشفع  
 عليها بلا قضاء ان عتق قول عالم لا يكون فاما وفي جبايات الملقط وعنه ابي ج  
 اشياء على عود آثر وس العقل والشفعة واجبرت ام والطريق اذا اختلفوا  
 فيه انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا في فصول الفن الثاني من القسم الاول  
 بعض ثل هذا الكتاب الا الفصل الثاني والرابع والتاسع **الفن الرابع**  
 اني مشترى له الشفع ولم يتطل فقل هو الوكيل بالشراء انتهى **الفن الخامس**  
 الحيلة ان يحب الدار من المشتري ثم هو يوجهه قدر الثمن وكذا الصدقة او يقر  
 لمن اراد شراءها بها ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها او يتصدق عليه بخمسة مائة دار  
 الجار بطريقه ثم يبيع الباقي انتهى **الفن السادس** ساكن عن ثل  
 هذا الكتاب **كتاب القسم** تنبيه قد ذكرنا في الباب الرابع والخامس  
 والتاسع من الفن الاول من القسم الاول اشياء من ثل هذا الكتاب  
**الفن الثاني** في الغرأ ان كانت لحفظ الاملاك فالقسم على قدر الملك  
 وان كانت لحفظ النفس فحج على عود الرأس وقرع الولو الجية عليها في القسم  
 ما اذا غرم السلأ اولى قرية فانها تقسم على هذا وهي في كماله التارخانية





وفي قناوي قارن الهداية اذا احتيج الفرق فافترق على القاء بعض الامتعة منها فالتقوا  
فالتزم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس انتهى القسمة العاسدة لا تغني الملك بالقبض  
وهي تبطل بالشروط العاسدة يجوز بنا السجدة في طريق العام اذا كان واسعاً لا  
وكذا الاصل الحكمة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضره ولا يضره غيره في الهواء  
الطريق ان لم يضره لكن ان خصص قبل البناء منع منه وبعده يهدم المشترك ان يهدم  
فاني احدها العارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع  
بني احدها بغير اذن الآخر فطلب رقع بناء وقسم فان وقع في نصيب الباقي  
فيها والامدم له التفرق في ملكه وان تاذى جاره في حاكم الرواية فلا يحل فيها  
تنورا او حاما ولا يضمن ما ينفق القسمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى  
الورثة الوين ونفذوا الوصية ولا بد من رضي الموصي بالثلث وهذا اذا كانت  
بالتراضي اما بقضاء القاضي لا تنتقض بظهور وارث واختصوا في ظهور الموصي  
له انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا في فصول الفن الثاني من القسم الاول **الفصل**  
**السابع** ما يتعلق بهذا الكتاب من المسائل الجليدة والوسايل الجزيلة **الفن الرابع**  
اتي شركا فيما يمكن قسمة اذا اطلبوا لم يقسم فعمل السكة الغير ان قسمة ليس لهم ان يقسموا  
والاجمعا على ذلك انتهى **الفن الخامس** **الفن السابع** ساكن غيبا في هذا الكتاب  
**كتاب** **الاراه** تنبيه قد ذكرنا في الباب الخامس من الفن الاول من القسم الاول  
ما يتعلق بهذا الكتاب **الفن الثاني** في بيع المكره بخلاف البيع العاسد في اربع  
يجوز بالاجازة بخلاف العاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القسمة وقت الاعاق  
دون القبض والتمس امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في الجنية امرات المكره  
وان لم يتوكله وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتوكل امره بقتله او يقطع به  
او يضره ضربا يخاف على نفسه او ينفق عضوه كافي مينة المنيعة اجراء الكفر على لسانه بوعيد  
جسدي وقد كفو بان امراته اكره بقتل على القطع لم يسعه اكره المحرم على قتل غيره فاني  
حتى قتل

حتى قتل كان ما جورا اكره على العفو عن دم المحرم المكره اكره على الاعاق فله تضمين  
المكره الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمن او بالقرابة اذا تصرف المشتري من المكره  
فانه يفسخ تصرفه من كونه او اجارة الا التبذير الاستيلاء والاعاق اكره على الطلاق  
وقع الا اذا اكره على التوكيل به فكل اكره على النكاح باكثر من محرم التل وجب قدره  
وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا  
بعض مسائل هذا الكتاب في الفصل الاول من فصول الفن الثاني من القسم الاول **الفن الرابع**  
**الفن الخامس** **الفن السابع** ساكن غيبا في هذا الكتاب **كتاب**  
**العصب** تنبيه قد ذكرنا بعض ما يتعلق بالعصب في الباب الثالث والخمس والسبع  
من الفن الاول من القسم الاول **الفن الثاني** في المغصوب منه تخيير بين تضمين  
العاصب والغاصب الا في الوقف المغصوب اذا عصب قيمة اكثر وكان الثاني  
اعلام الاول فان المتولي انما يضمن الثاني كذا في وقف الثانية اذا تصرف في ملك غيره  
ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فانت وادعى انه  
كان باذنها وانكره الوارث فالقول للزوج كذا في القيمة من مودم حايطة غيره فانه  
يضمن نصيبها ولا يؤمر بمعادتها الا في عمارة حايطة المسجد كذا في كراهية الثانية  
الاجارة لا تلحق الا لاف فلو اتلف مال غيره تعديا فقال المالك اجرت او وضعت  
لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر لا يضمن الامر الا في غمة **الاول**  
اذ كان الامر لهما **الثانية** اذا كان مودع للمأمو **الثالثة** اذا كان المأمو عدا  
لغيره كما مر عبد الغير بالابق او قبل نفسه فان الامر يضمن الا اذا امره باللاف  
مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال سيده فان الضمان الذي يغرمه الامر يرجع  
به على سيده **الرابعة** اذا كان المأمو رصبتا باللاف مال غيره فالتلف ضمن الصبي  
ويرجع به على الامر **الخامسة** اذا امره بحرق ما في حايطة الغير ففعل فالضمان  
على الحافر ويرجع به على الامر وما في جامع الفصولين **السادسة** اذا امر الاب



ابنه لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في سبيل في السراحيبة يجوز  
للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه **الثانية** اذا انفق المودع  
المودع على ابوين المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي  
لا ضمن استحسانا **الثالثة** مات بعض الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعبدته  
وجحفره بثمنه وردوا البقية الى الورثة او غلب عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا  
عليه استحسانا وهي واقعة اصحاب محمد ذكر الرقيق في اخر النفقات ومن  
هذا النوع المسائل الاستحسانية في بيع شاة قصاب شاة لم يضمن في بيع شاة  
غيره بلا اذنه في ايامها لم يضمن الطلعة في الاصل وفيه بعض ما اوضحه في اللوح وكذا لو  
وضع قدر اعل كاذون فيه لحم ووضع الخطيب فاوقد غيره واطحنه وكذا لو طحن تريا  
في دورق وربط الحمار فبساقه وكذا لو حمل حملات قط في الطريق فعلق وكذا  
لو اعانه في دفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فساها كما حين شراها  
صاحبها **ومنها** احرام ذبيحة لا غنائه وسحق ارضه بعد بذل المزارع وليس فيها  
سلاح الشاة بعد ثلثيها للثقات والكل من كتاب المريض من جامع الفضولين المبشر  
خاص وان لم يتعد والمسبب لا الا اذا كان حيا معتمدا فلور في سكرها من ملكه  
فاصاب انسانا ضمنه ولو جفرت في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه  
يضمنه ولو ارضعت البكيرة الصغيرة لم يضمن بصفى عمر الصغيرة الا بتعدد الافساد  
بان تعلم بالنكاح ويكون الارض مع غدره وان يكون لغير حاجة ولا جهل غدرنا  
معتبر لرفع الغف وكما في رضاع الهداية العفارة لا يضمن الا في سبيل اذا جحد  
المودع واذا باع العاصب سكره واذا رجع الشاهد بعد القضاء وكما في جامع  
الفضولين المتافع لا يضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والنفق لا يستغفال  
منافع المعتد لا يستغفال مضمونة الا اذا سكن بناويل ملك او عقد كسيت  
سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة بدون اذن

الآخر

الاخر سواء كان موقفا للكنيسة او للاستغلال فانه يجب الاجرة وتشتت من مال  
اليتيم مسئلة سكنت اتم مع زوجها في داره بلا اجر ليس لها ذلك ولا اجر  
عليها كما في وصايا القينة لا تصير الدار مقررة له باجارتها انما تصير مقررة  
اذا ابتاعها لذلك او اشترى اياها وباعها بالبيع لا تصير مقررة في حق المشتري القاب  
اذا اجرها من منفعة مضمونة من مال وقف او يتيم او مقرضا المستاجر المستحق لا اجر  
المثل ولا يلزم العاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بناويل عقد سكن  
المرفق لو استأجرها سنة باجر معلوم فسلمها سنتين ودفع اجرهما ليس  
له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان له ذلك اذا لم تكن مقررة لكونه  
دفع المس بواجب في ستره الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه المودع  
الغضوة دارا موقوفة وقبض الاجر فخرج المثل من المصلحة ان كان  
ذلك اجر المثل ويرد الى الوقف اجرها العاصب ورد اجرها الى المالك تعقيب  
له لان اخذ الاجر من اجازة الترخيم قال للعاصب قبح بها فانه حطكت قبل  
التفحيط ضمنها وان بعد ذلك الاجر قبيح وكذا النعم امره ان ينظر الى غاية نظر  
فقال الترخيم فيها من نفعه ضمن نقصا الحل الحشيش اذا كسره العاصب فله حشا  
لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع الرجوع عثر في ريق انسان وضعه  
في الطريق ضمنه الا اذا وضعه بغير ضرورة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه  
الا في الغزو كما في قيمة المقتة وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو علم  
اخذته كما في الوديعة جعفر قمر افوق فيه اخر متينا فهو على ثلثة اوجه فان كان  
في ارض ملكه للحافر فلما كان النبت عليه واخر اجه وله التسوية والزرع فوجها  
وان كان في ارض مباحة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه وان كان في ارض  
موقوفة لا يكره ان كان في الارض سبعة لان الحافر لا يدرى باني ارض يموت  
ملكه اذكر الفروع الثلاثة في الواقعات المسماة من الوقف وينبغي ان يكون الوقف



من قبيل المباح فيضمن قيمة الجحر ويحمل سكونه على الضمان في صورة الوقف عليه في  
صوتان في ارض مملوكة فلما كان الجار وفي مباحة فلم تضمن قيمة الجحر انتهى  
**الفن الثالث** قد ذكرنا من مسائل هذا الكتاب في فصول الفن الثاني من  
القسم الاول الا الفصول الثالث والفصل الرابع **الفن الرابع** اي رجل  
استهلك شئاً فله من شئان فقل اذا استهلك احد ممر ابي الباب  
او زوج من حق اي عاصب لا يسرا بارتد على المالك فقل اذا المالك لا يعقل  
اي مودع يضمن بلا تعذر فقل مودع العاصب **الفن الخامس** **الفن السابع**  
ساكنان عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الصيد والذبائح**  
تنبه قد ذكرنا من مسائل هذا الكتاب في ابواب الفن الاول من القسم الاول  
الابواب الثالث **الفن الثاني** الصيد مباح الا للشيء او حرقة كذا  
في البرازية وعلى هذا ما اخذه حرقة كصيد السمك حرام وصيد السمك  
ثلاثة مثبت للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح وما قبله بالبيع والبيعة  
ومخوفاً وخلافه كملك الوارث فالاول شرطه خلوه لملكه عن الملك ولو استولى  
على خطب جمعته من المفازة لم يملكه ولا يحل للمفلس ما يجده بلا تعريف  
ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملكه الاستيلاء فلهما فيه  
اخذه بوجه حتى تشور الزمان الملقاة لكن المختار انه يملك تشور الزمان ولو  
التي بهيمة ميتة فحما رجل سلحها واخذ حلقها فملكها اخذه فلو دفعه رد له ما اراد  
الذباغ ان كان بآلة قيمته والاستيلاء قسماً حقيقياً وحكمي فالاول بوضع  
اليدين والى بالبيعة فاذا نصب الشبكه للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها  
للجفاف فاذا نصب الشبكه فستعقل الصيد به ملكه ولو نصبها لم تستعقل بها فاخذه  
غيره فان الاول لو بحث متبرده اخذه ملكه فباخذه من الثاني والا فلا ولو جحر  
بشر الصيد للذباب وغاب فقدم آخر ميتة لصيدها فوقع الذئب في البئر فهو  
لخافه

لخافه وما تعقل في ارضه فهو له وان لم يبيعه لانه من انزالها لخل في الخل  
والطبي اذا اكتسب او باع الصيد فانه لا يكون لها جميعها الا بالبيعة ما لم يكن قريباً منه  
بحيث لو تبرده لا اخذه ولو وقع في حجره من الشارب شئاً فاخذه غيره فهو للاخذ  
الا ان يفتن حجره له واما الثاني فشرطه وجود المالك في الخل فلا يجوز بيع  
ضرته الثاني وانما يضمن لعدم الملك لا يحل ذبيحة الجحر ان كان ابو كسبة  
وان كان جحر باحت سكة في سكة فان كانت صحيحة لحلال والا لانه مستغذرة  
وان وجد في فيها ذرة ملكها حلالاً وان وجد خاتماً او ديناراً مغروباً لا  
وهو لعله ان يعرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجاً وكذا ان كان  
غنياً عندنا ارسلت السمكة في الماء الخمس فكثر فيه لابس باكلها للحلال وحل  
اكلها ان كانت محرومة طافية اشترى سكة شدة ودية بالشبكه في الماء فقبضها  
كذلك فجاءت سكة فاتباعها فالمستلقة للبايع والشدة ودية للشرطي فان كانت  
المستلقة هي الشدة ودية فحق للشرطي قبضها او لادخ لعود الامير او واحد  
من الفقهاء بحرم ولو ذكر ان تدفع وللصنف لا للشرطي الامير لا يجوز وكذا التقاطه  
وفي العرس جائز العوض المنفصل من الحي كميته الامم مذبح قبل موته فيحل  
الكل من المأكول كما في ميتة المذبح انتهى **الفن الثالث** قد ذكرنا من مسائل  
هذا الكتاب مسائل لطيفة في فصول الفن الثاني من القسم الاول الا الفصل  
الرابع **الفن الرابع** اي مسلم عاقل ذبح وسمي ولم يحل فقل اذا سمي  
ولم يرد بها التسمية على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره بعد ما ولم يضمن  
شاة الاضحية من ايامها او قصاب شاة لا للذبح **الفن الخامس** **الفن**  
**الفن السابع** ساكنان عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الخط والاباحة والكرامية**  
تنبه قد ذكرنا من مسائل هذا الكتاب في ابواب الفن الاول من القسم الاول  
كلها الا بابيه الاول **الفن الثاني** ليس زماناً زمان اجنب الشبهات



كما في الحائض والنفس حرام فلا يجوز اطلاق الزنوف الواسع ولا يبيح العرف  
المغشوشة بلبان الا في شراء الكسبر من دار الحرب في ائنة في اعطاء الجمل  
يجوز له اطلاق الزنوف المستوفى وهما من واقعا الحسني من شراء الكسبر  
الفتوي في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد وكذا في قضاء الحائض  
الجمعة تنقذ في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال  
له وان علم بحرمته منه من الحائض وقبده في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال  
من قبل يد غيره فسق الا اذا علم وشرف وكذا في مكفرات الظهيرة ويدخل  
السلطان العادل والامير تحت ذين الشرف يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت  
زوجه الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره طمارة معاشرته كذا في فتاات الظهيرة  
الحائض في الوعد حرام كذا في اخية الذخيرة وفي العينة وعده ان ياتيه فلم يات  
لا ياثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كذا في كفاية الفرائض وفي بيع الوفاء كما  
ذكره الزيلعي استخدام التيم بلا اجرة حرام ولو لا خيم ومعلمه الا لانه وفيما اذا  
ارسله المعلم لاحضار شريكه كذا في العينة لبس الحرير الحائض حرام على الرجل  
الا دفع ثمن او حيلة في الحداد من غايه البياض ولا يجوز الحائض في الحرب عبده ما  
حرم على البالغ فعلم حرم عليه فعله بولده الصغير ولا يجوز ان يتيه خمر او لان  
عليه حريرا ولا ان يحضب بده بخنجر او رجله ولا اجلاس الصغير ليطاول  
مستقبلا او ستر الحلو بالاجنبية حرام الا للزوجة مودونة حريت ودخلت  
خربة وفيما اذا كانت بخور اشواء وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت الحلو  
بالحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصغيرة الثانية من مان على الكفر ايج  
لعنه الا والدين رسول الله عم لبثت ان الله احياها له حتى امتا كذا في مناقب  
الكردي استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن وهب **الفصل الثالث**  
قد ذكرنا في الفصل الاول والثاني من الفقه الثاني من القسم الاول ما يتعلق بهذا الكتاب  
فليطلب

فليطلب الثالث ويتضمن الرابع **الفصل الرابع** اي انا ومن غير النفوس  
يحرم استعمال فعل المتخذ من اجزاء الادوية انا مباح الاستعمال يكره  
الوضوء منه فقل ما خففه نفوس اي مكان في المسجد تكرر الصلوة فيه فقل ما خففه  
لصلوته دون غيره اي ماء يستل لا يجوز الشرب منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا  
من ماء اي رجل هدم داره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع المحرق في حكمة  
فقد مهلا خطاياه باذن السلطان انتهى **الفصل الخامس من الفقه الثاني**  
سائلان عن مسائل هذا الكتاب **كتاب الجنائيات** تنبيه قد ذكرنا بعض  
مسائل هذا الكتاب في ابواب الفقه الاول من القسم الاول الابواب الثامن والعاشر  
وان درس **الفقه الثاني** العاقل لا تقبل العهد الا في مسئلة ما اذا  
عنا بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقي يتعلق بالاولى العاقلة  
كما في شرح الجمع الاولياء وعقودهم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية  
لا حتى المقتول كذا في المنيعة الواجب لا يقيده بوصف السلامة والمباح بتقيده به  
فلا ضمان لو سرق قطع القاضية الى النفس وكذا اذا مات المغرور وكذا اذا سرق  
الغصود الى النفس ولم يتجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتطوع به  
يدقا طمعه فسرقت ضمن الدية لانه مباح فتيقده ضمن لو غرر زوجته فماتت ومنه  
المكروه في الطرق فتيقده بها ومنه ضرب الاب ابنه تاوينا او الامراء الوصي  
ومن الاول ضرب الاب او الوصي او المولى ما ذن الاب يعلمها فمات لا ضمان  
فحرب التاويب فتيقده بكونه مباحا وحرب التعليم لا يكون واجبا وحكمه في الحرب  
المعتاد اما غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ  
زوجه فافضا ما او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ اخذ  
موجبه وهو المهر فلم يجب به اخر وتامة في التفسير من الزيلعي الجنائيات على شخص  
واحد في النفس وفيما دونها لا ضمان الا اذا كان خطاين ولم يتحكما



ببره نجب دية واحدة ذكره الربيع القصاص يجب للميت ابتداء ثم يقتل في الوارث  
فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فقتل احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير  
الباقي عند الامام وصح عفو المجرور ونقصه ديونته لو انقلب بالآ وهو مودود  
على فرايض الله يورث الزوجان كالا موال الا اعتبار في ضمان النفس بعد الجنا  
لا بعد الجنائيات وعليه قرع الوالد والوالدة في الاجارة لو امره ان يضرب  
عبد عشره اسواط فغضبه احد شرقات رفع عنه مائة قصبة العشرة وضمن  
ما نقصه الاخير فيضنه مائة وباجمعة اسواط ونصف قيمة دية القتل خطأ  
او شبهة على العاقلة الا اذا ثبت بامراره او كان القتل في دار الحرب الاسلام  
في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم ولا قصاص ولا دية على قاتله حصة القصاص  
لغير العاقلة لا تجوز لانه لا يحرم فيه التملك كذا في اجارة الولد الجدة لا يجب على  
المكره دية المكره على القتل اذا قتل الاخر دفعا عنه فغيره لكل احد تعرض على من  
شرع جناح في الطريق ولا ياتون بالسكون عنه فبعض المباشرو ان لم يكن متقبلا  
فيضن المجرور اذا طرق المجرور فقتل عينا والقصاص اذا دق في حانوته  
فاقتل حانوت جاره لا اعتبار برضا اهل المحلة في السكة النافذة صغر  
بشر في برية في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لحامي عينة وكان  
غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية فذهب الاصوليين ان الامام شرط استيفاء  
القصاص كالمجود وذهب الفقهاء الفرق القصاص كالمجود والاف في خمس  
ذكرنا في فاعلة ان المجرور براء بالشبهات عفو الوالي عن القاتل افضل  
من القصاص وكذا عفو المجرور وعفو الوالي يوجب براءة القاتل في الدنيا والامراء  
على قتل الوارث اذا ابراء المجرور براء ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال  
المجرور قتلني فلان ثم لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث ان فلانا اخر  
قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا اخر جرحه يقبل

كما في شرح المنظومة تصح عفو المجرور والوارث قبل موته لا ينعى السبب لهما كما  
في البرازية المجرور براء بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل  
في المجرور ومع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القاضي انتهى **الفن الثالث**  
قد ذكرنا في فصول الفن الثاني كلها من القسم الاول مسائل هذا الكتاب مما شفع  
الفقيه بضبطها **الفن الرابع** اي جنابة اذا ما المني عليه فعليه نصف  
الدية واذا عاش فالدية فقل الجنان اذا قطع شقة الصبي خطا وبأذن ابيه  
اي رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه فعليه  
خمسون دينار وقيل اذا خرج رأس الولد فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه  
ديته وان قطع رأسه فعليه العشرة اي شيء في الانسان يجب بالملأفة دية  
وثلاثة اخماسها فقل الانسان انشئ **الفن الخامس** **الفن السابع**  
ساكن في مسيل هذا الكتاب **الفن الثامن** تنبيه لم يذكر في  
القسم الاول مسئلة تتعلق بهذا الكتاب **الفن التاسع** الميت  
لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيئا للقيده ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد  
الموت فانه يملكه ويورث عنه ذكر الربيع من الكتابات العطاء لا يورث كذا  
في صلح البرازية ذكره الربيع من آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تترث المعتق  
في زمانها وكذا ما فصل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للبنت  
رضاعا وغراه الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها بيت مال لانهم لا يضمنون  
موضوعه كل ان يورث ويورث الاثلاثة الانبياء لا يورثون ولا يورثون  
وما قيل من انه دم وورث حبيبة لم يصب وانما وابت مالها له في صحتها والموت  
لا يورث وترثه ورثة المسلمون والجنين يورث ولا يورث كذا في آخر التمهية  
وهي الثالث نظر بعلم ما قدمنا في اليسوع واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ  
العراق في آخر جزء من اجراء حيلوة المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت فاعلة



الا خلافا فيما لو قال الوارث لجارية موروثة ان مات مولاك فانيت حرة فعلى  
 الاول تعقق لا على الثاني كذا في النعمة الارث بحرين في الاعيان واما الحقوق فمنها  
 ما لا يجوز فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحده العذف والكاح لا يورث وحبس  
 المبيع والرقم يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا  
 في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من اشفق للوارث ابتداء والدية تورث  
 اتفاقا واختلفوا في العقب من فكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعل للورثة  
 ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنه خلافا لما اخذوا من مسلكه لو دهن احد  
 الورثة على العقب من والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واختلف خلافا  
 لما كذا في آخر النعمة واما خيار التعيين فاتفقوا انه ثبت للوارث ابتداء  
 الجدة كالا في احد عشر مسلكا في الفرائض وستة في غيرها اما الحنفية لا ولى  
 الجدة ام الاب لا ارث لها مع ذلك ولا تجب الجدة **الثانية** الاخوة لابوين  
 اولاب يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجدة على قولها ويسقطون به كالأب على  
 قول الامام وعليه الفتوى في الجدة على قولها فاختصة **الثالثة** للام ثلث ما بقي مع  
 احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جده فللام ثلث جميع المال عند ابي حنيفة  
 ومحمد خلافا لابي يوسف **الرابعة** لومات المصنف عن اب معتقة وابن  
 معتقة فللاب الثلث والباقي للابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فكل  
 للابن في الروايات كلها عن قول الامام **الخامسة** لو ترك جده معتقة واخاه  
 قال ابو حنيفة يحققت الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة اب  
 فالجدة كالأب اتفاقا واما ما كتبه في الست فان تعدد في الكتب المشهورة **السادس**  
 لو اوصى لاقرباء فلا لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية **الثانية**  
 في صدقة الفطر تجب صدقة فطر الولد على ابته الغني دون جده **الثالثة** لو  
 اعتق الاب حر ولاء ولده الى مواله دون الجدة **الرابعة** يصير الصغير

مسلما باسلام ابية دون جده **الخامسة** لومات وترك اولاد اصغارا  
 ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجدة **السادسة** في ولاية الانكاح  
 لو كان للصغير اخ وجده فعلى قول ابي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدة  
 ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا ثم زدت اخري وهو انه اذا مات ابوه صار يتيم  
 ولا يقوم الجدة مقام الاب لازالة التيم عنه فهي التي عسر مسلكه ثم رأيت اخري في  
 نفقات الحائنة لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام وجدة اب  
 الاب فالتفقه عليهما اثنان الثلث على الام والثلثان على الجدة انتهى ولو كان  
 كالأب كانت كلها عليه كالا لا يشترط ان يكون في نفقاتهم فهي ثلاثة عشر الجدة **الثانية**  
 من ذويه الارحام وليس كالأب فلا يلي الانكاح مع العصب ولا يملك  
 التفريق في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت بلا تصديق  
 وفي الميراث من ذويه الارحام الا في مسلكه اذا قل ولله بنته فانه لا يقبل به  
 كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي من الجنائيات وصح الميت كالأب الا في  
 مسائل **الاولى** لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية **الثانية**  
 يشترط ويبع نفقه شرط الجدة للتيم وللأب ذلك شرط الا لا اضرامه  
**الثالثة** للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي **الرابعة** للاب  
 الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله **الخامسة** للاب ان يرهين  
 مال ولده على دينه بخلاف الوصي **السادسة** لا تقوم عبادة من مقام عبادتي فاذا  
 باع او اشترى من شرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب  
**السابعة** لا يلي الانكاح بخلاف الاب **الثامنة** لا يموته بخلاف الاب **الثانية**  
 لا يودي من ماله صدقة فطره بخلاف الاب **العاشرة** لا يستخذه بخلاف الاب **الحادية**  
**عشر** لا حضنة له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسلكه فاذا ضرب بطن  
 امرأة فالتقت ميتا فان الغرة يترشها الجنين لتورث عنه كما في جنابا المبسوط



ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرنا في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا  
حضر بشر او غيره ما لم يقع فيها انسان بعد موته كان الية على عاقلة ولو حضر  
عبد بشر او غيره ما لم يقع فيها انسان بعد موته كان الية على عاقلة  
الموتى كما في الجمع لو مات المستامن في دارنا من مال وورثة في دار الحرب وقع  
ماله حتى يقرموا ما اذا قدموا فلابد من بيته ولو اهل الية ولا بد ان يقولوا لا  
نعلم له وارثا غيرهم ونؤخر من كفل ولا يقبل كتاب يكلهم ولو ثبت انه كتابه  
كنا في مستامن فتح القدر قال الشيخ كعبه القادر في الطبقات باب الحرف في احمد  
قال الجرجاني في الحرافة قال ابو العباس الناطق رايته بخط بعض شيوخنا في رجل  
جعل لاحد بيته دارا بضيعة على ان لا يكون له بعد موته ميراث جاز وفيه بغيره  
ابو جعفر محمد بن الهادي احد اصحاب محمد بن شجاع النخعي وكنى ذلك اصحاب احمد بن  
ابن الحارث وابي عمرو والطبري انتهى **الفصل الرابع** ما اول ميراث قسم  
في الاسلام فكل ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط اي رجل قيل له اوص فقال  
بما اوصي انا مني عمتاك وخالتاك وزوجاتك فكل صح صح تزوج بجدتي رجل  
مريض ام امه وام ابوه والمرضى تزوج بجدتي الصحيح كذا في قوله كل من جدتي  
الصحيح من المرضى بنتين فابنتا من جدتي الصحيح ام امه خالته والقاتل من ام ابوه  
عمته وقد كاتب المرضي تزوج ام الصحيح فولدت بنتين فها احنا الصحيح لانه  
والمرضى لابيها فاذا مات المرضي فلا ميراث له من عمتا جدتا الصحيح ولبناته  
البنات وحق عمتا الصحيح وخالته وجدته التسديس وهما ام اما الصحيح ولا خفيه  
لابيه ماله وهما احنا الصحيح لانه والمسئلة تصح من ثمانية واربعين النكح  
**الفن الخامس والفن السابع** ساكن من مسائل هذا الكتاب  
**كتاب الوصايا** يتبعه فذكرنا في ابواب الفن الاول من القسم الاول  
مسائل هذا الكتاب الا بالباب الثاني والخامس **الفن الثاني** لا يجوز للوصي

بيع عتار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الرافعي  
اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة والامال له سواء وفيما اذا  
كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت اربعة قصاصات سبعة ثلثه من  
الظاهرة فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لانها ذلتها الا منه وفيما اذا كانت  
علانية لا تزيد على ثمنه وفيما اذا كان له حائونا او دارا خشي عليه النقص انتهى  
الرافعي من بيع الحائنة فيما اذا كان العتار في يد من غلبه خاف الوصي عليه فله بيعه  
انتهى وفي الجمع ويضم القاضي الى العاجز من بيعه فان شك في اليه ذلك لا يجزئ  
يتحققه فان ظهر عجزه استبدل به وان شك منه الورثة لا يغزل حتى يظهر ارجاه  
انتهى وفيه وبيع الوصي من اليتيم او شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز انتهى  
واصله في تفسير النفع فقيل نقصا النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف  
القيمة وقيل درهما في العشرة نقصا بزيادة وتامة في وصايا الحائنة  
وصية الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع عام عند الاما  
خلافا لمحمد كذا في قسمه العينة وفي جامع الفصولين وفيه وصية دينيا بغير امر  
القاضي فلما كبر اليتيم انكر دينه على ابيه ضمن وصية ما دفعه لولم يجد بيته اذا اقر  
بحسب الضمان وهو الدفع الى الابن في فلو ظهر غريم آخر يفرم له حصته لوقته بغيره  
بعض حقه الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بيته على الوصي يضمن الوصي كل ما دفعه  
لوقوعه بغير حجة وصي ادعي دينه فانكر الورثة تقبل بيته ولو لا بيته فله خليف  
الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء  
كان المانع له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه  
بلا بيته كما في خرافة المفتين وفيه في جامع الفصولين على قول بالموجب عرفا  
وفي المسقط انتهى العترة على الموصي في حياته وهو معتقل النفس يضمن ولو انفق  
الوكيل لا يضمن ولو ادعي الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق ثمنه



صدق ان كمالها والا كذا في دعوى خزانة الاكل وفي بيع الغنمة ولو باع النجا  
من وصي الميت شيئا من المكة بشئ لا يتخذ لانه مجزوء والوصية لا يملك الشرا لنفسه  
ولو اشتراه الغني لنفسه من الوصي الذي نصبه على الميت جاز ان يبيع ويقتل قول الوصي  
فيما يريه من الاتفاق بلائقة الا في ثلث في واحدة اتفاقا وصي ما اذا فرض العا  
نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعي الوصي الوقع كذا في شرح المجمع معلما بان  
هذا ليس من حواج اليتيم وانما يقبل قوله بما كان من حواج ان ينفق فينبغي ان  
لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها من حواج ولا يشك عليه قبول قول الناظر  
فيما يريه من العرق على المستحقين بلائقة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي  
شئين اختلاف لو قال ادتي خراج ارضه او جعل عبده الا بق قول ابو يوسف  
لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كما في المجمع والحاصل ان الوصي يقبل قوله فيما يريه  
الا في سائر **الاولي** ادعي قضاء دين الميت **الثانية** ادعي ان اليتيم سخطك  
مال اخر فرفع ضمانه **الثالثة** ادعي انه ادعي جعل عبده الا بق من غير اجارة  
**الرابعة** ادعي انه ادعي خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة **الخامسة**  
ادعي الاتفاق على محرم اليتيم **السادسة** ادعي انه اذن اليتيم في التجارة طنه  
وانه ركه ديون فقضا ما عنه **السابعة** ادعي الاتفاق عليه من مال نفسه حالي  
غيبته ماله واراد الرجوع **الثامنة** ادعي الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا  
**التاسعة** التجزؤ ثم ادعي انه كان مضاربا **العاشرة** ادعي فداء عبده  
الجاني **الحادية عشر** ادعي قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض  
تمتها **الثانية عشر** ادعي انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي  
ميتة الكل في قضاوين العتاتي من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شئ كان  
مستطاعا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا وصي الغني كوصي الميت الا في  
مثل **الاولي** لو وصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه كالف درهم فباعه  
عند ايجع

عند ايجع مع خلاصها واما وصي الغني فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل  
وهو لا يقصد لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا **الثانية** اذا خصصه الغني  
تخصصه بخلاف وصي الميت **الثالثة** اذا باع من لا يقبل شهادته لم يصح  
بخلاف وصي الميت واما في الخلاصة وذكر في تخصص الجامع استواءهما في رواية  
في **الاولي** **الرابعة** لو وصي الميت ان يواجر الصغير لم يملك الذهب وسائر الاعمال  
بخلاف وصي الغني كذا في الغنية **الخامسة** ليس للغني ان يعزل وصي الميت  
العدل وله عزل وصي الغني كما في الغنية خلافا لما في التتمة **السادسة** لا يملك  
وصي الغني العقب الا باذن مبتدئ من الغني بعد الايصاء بخلاف وصي الميت  
كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات **السابعة** يعمل في الغني في بعض التفرقات  
ولا يعمل في الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصص وعدمه **الثامنة**  
وصي الغني اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت  
كذا في التتمة وفي طرازه وصي وصي الغني كوصيته اذا كانت الوصية عامة ان يبيع  
وبه يجعل التوفيق تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة  
الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الصغار والصغيرين امر  
ما في تخصص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه وصورتا التبرع في كتاب الغصب بان  
المريض اعاد من اجتهه والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من  
الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليكن حال فان الاعارة والاجارة  
يسيطان بموته فلا اضار على الورثة بعد موته لا انفساخ وفي حياته لا ملك  
لها فافهم اذا برأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصح والاتح ضمن  
الا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأ من العبد لم يصح كما في الثانية  
والمتموية على الوقف كالوصية كما في جامع الفصولين الاشارة من الناطق بالهبة  
في وصيته وغيره الا في الاتفاق والاقرار بسبب الاسلام والكفر كذا في التلخيص



واختلفوا في وصية معتقل النفس كما في الجامع والفتوى على صحتها ان دامت  
العقل الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان غرله كان  
جائزا انما كما في المحيط واختلفوا في صحة غرله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن  
الشنينة لكن يجب الاقناء بعدم صحة كما في جامع الفضولين واما عزل الجاني فواجب  
واما العاجز فيضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي هو من لا يملك عزل نفسه والجليلة  
شيان **احكام** ان يجعل الميت وصيا على ان يعزل نفسه ميتة **الثاني**  
ان يبيع دينا على الميت فينتقم القاضي فيخرجه كذا في الولوالجية وفي الجانية القاضي  
اذا اتهم الوصي لا يخرجه على قول ابي حنيفة واما يقيم اليه آخر وقال ابو يوسف يخرجه  
وعليه الفتوى المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعادته ولو اعتق عبده  
فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمته يسع فيهما واحدة لا اعتاق فيه لكونه وصية  
ولا وصية للعامل واخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المعتول الجانية كالمكاتب  
اذا جني خطاء ولو شهد في زمن السعادة لم يقبل كما في شهادت الصغرى والموت  
بعد موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعادته خطاء كان عليه  
الاقل وعندهما الدية على عاقلة وهي من جنات الجمع وصرح ايضا في الكافي  
بقيل القسامة بان الموت في زمن سعادته كالمكاتب عبده وحر مريدون عندهما  
وكذا الوقات وترك وميراثا لا مال له غيره فقتل هذا المدبر وجلا خطاء  
فعليه ان يسع في قيمته لو في القتل عبده كالمكاتب وعندهما عليه الدية ان ينجي  
وعلى هذا ليس للمدبرة ان تزوج نفسها من سعادتها لان المكاتب لا تزوج  
نفسها وعندهما لهذا ذلك لانها حرة وقد اقيمت به القاضي لا يعزل وصي  
الميت الا في ثلث فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرف مالا يجوز عالمنا واد  
او في دينا على الميت وعجز عن اثباته ولكن في غيره يقول له اما ان يبيع الميت  
او عزله عن ولا ينيب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة

او اقر

او اقر لم يرد في الدين لا يملك بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا اوصي  
ببيع عبدين من مالا لم يرض الموصي له ثمن المثل فله الخط الوارث اذا اصدق بالثلث  
الموصي به للفقراء وهناك وصي لم يجر وياخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويصدق  
بكاله الغنية الوصي يملك الا ايضا سواء كان وصيا لميت او القاضي منها كما في الحاشية  
الوصي اذا خلط مال الصغير بالمال يضمن منها ايضا الوصي الطلاق غير يمين اليتيم  
من الجس ان كان معسر الا ان كان موسرا لا يملك القاضي التعرق في مال اليتيم  
مع وجود وصيته ولو كان منصوبه كما في بيع الغنية لا يضمن الوصي ما انفق عليه  
حصان اليتيم اذا كان متعارفا لا تفرق فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل  
يضمن مطلقا كذا في غصب اليتيم القاضي اذا قام قباله لا يعزل الوصي وان  
اتاه تمام الاول ان عزل كذا في قسمته الولوالجية اذا اما احد الوصيين اقام  
القاضي الحجة وصيا او ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا اوصى لها بالتصدق  
بالثلث يضاعف حيث شاء كذا في الحرانية وفي الثاني خلاف الوصي اذا ابراء  
عنا وجب بعده صحيح ويضمن الا اذا ابراء من مكاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل  
والاب الغلام اذا كان ابوه حائلا عليه لمن في حجرة تعليم الحياكة لانه يعتبر بها  
ولا اصر لاية اجارة ابنها ولو كان في حجر عمته قال القاضي جعلتك وكيلها  
في تركه فلان كان وكيلها بالحفظ لا غير ولو زاد شترين وبيع كما وكيلها فيهما  
ولو قال جعلتك وصيا في تركه فلا كان وصيا في الكل اذا مات الموصي خرج  
الموصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى يقبل الموصي له فيدخل في ملكه او يرد  
فيدخل في ملك الوارث كذا في التهذيب اوصي الى رجل ثم الى آخر فها شريكان  
في ملك كذا في التهذيب قضى الوصي الدين ثم طهر اخر ضمن له حصته الا اذا قضى  
بامر القاضي انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا بئبنة  
انتهى **الفصل الثالث** ما تفرق فيه الوكيل والوصي يملك الوكيل عزل نفسه



لا الوصي بعد قبول لا يشترط القول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتعيين الوكيل  
 بما يقدره الموكل ولا يتغير الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا يتج  
 الوكالة بعد الموت والوصاية تنصح وتنصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف  
 الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل  
 الا العقل وادامات الوصي قبل تمام المقصود ونفس العاقل غير خلاف موت  
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن موقوف للحفظ وفي ان العاقل يعزل وصي الميت  
 لحياته او يقره بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادى  
 المشتري انه معيب ولا ينفية فانه يخلف على البائت بخلاف الوكيل يخلف على نفى  
 العلم وهي في الغيبة ولو اوصى بغير اهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يجاوز  
 بلخ فان اعطى في كودة اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء  
 الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو عصى فقال الفقراء هذه التركة  
 لم يجز كذا في وصايا خزانة المختارين وفي الحاشية ولو قال انه ان تصدق على من  
 فتصدق على غيره لو فعل ذلك فخره جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك  
 ضمن المأمور انتهى هذا مما حالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر المولى الوصي لتنفيذ الوصية  
 كانت وصيته بشرط العمل وهي في الحاشية ولو استأجر المولى الوكيل فان كان  
 على عمل معلوم تحت والا لا يجتمعان في ان كلا منهما اعيان مقبول القول مع  
 اعيان ويصح ابرأوها عما وجب بعقدهما وبضمنان وكذا يصح قطرها وتاجيلها  
 ولا يصح ذلك منها فيما لم يجب بعقدها واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الحاشية  
 عن الميت في التصرف والوارث اقوى لملكه العين فلو اوصى بعقود معين فملك  
 منها اعتاقه كمن يملك الوارث اعتاقه تنجيها وتخليتها وتبيرا وكتابة ولا يملك  
 الوصي الا التخيير وهي في التخليص ولا يملك الوارث بيع التركة لغيره والدين  
 وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر العاقل وهي في الحاشية وصي العاقل  
 كوصي

كوصي الميت ويعتقدان في احكام ذكرنا في وصايا الغوايب من العاقل  
 كوصية ويعتقدان في ان الامين لا تلحقه عهدة كالعاقبة ووصيته تلحقه كوصي الميت  
 وقد ذكرنا السائل المتعلقة بهذه الكتاب في جميع فصول الفقه الثاني من القسم الاول  
**الفقه الرابع** ساكت عن سائل هذا الكتاب **الفقه الخامس** الوصايا  
 لا تقبل تخصيص بنوع ومكان وزمان فاذا خصص زيداً بمصر وعمرراً بالشام  
 واراوان بغير ذلك فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكّل ويعمل برأيه او يشترط له الانفراد  
 الحيلة في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترط له الموصي وقت الايضاح  
 الحيلة في ان العاقل يعزل وصي الميت ان يدعي ديناً على الميت فيخرج العاقل ان  
 لم يبرأ منه انتهى **الفقه السابع** وصية الامام **الاغظم** **لابي يوسف** **رحمهما**  
 بعد ان ظهر له منه الرشاد وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال يا يعقوب  
 وقرأت الكتاب وعظم منزلته واناك والكذب بين يديه والوصول عليه في كل  
 وقت ما لم يدعك الحاجة علمية فانك اذا اكرمت اليه الاضطرار فهاون  
 بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما انت من النار تستنفع وتتباعه  
 ولا تن منحه فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واناك وكثرة الكلام  
 بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليري من نفسه بين يديه خاشية انه اعلم منك  
 وانه يخطئك فتصغر في عين قومه ولكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك  
 وقد رغبك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون  
 حالاً منه لعلك ترفع فيمضرك وان كنت اعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط  
 بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعماله فاقبل منه الا بعد ان تعلم  
 انه يرضاك ويرضي من هبكت في العلم والعصا باكيلا محتاج الى ان يرضى  
 غيرك في الحكومات ولا تواصل اولياء السلطان ولا خاشية بل تتقرب اليه  
 فقط وتتبعه عن خاشية ليكون جديك وجاهك باقياً ولا تسلم بين يدي





العامة والتجارة والآيات لعمدة واياك والكلام في العامة والتجارة الآيات  
 يرجع الى العلم كليا يوقف على حبك وحبك في المال فانهم يسيئون الظن بك  
 ويعتقدون ميكن ان اخذ الرشوة منهم ولا تفحك ولا تبسم بين يدي  
 العامة ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنه ولا  
 تأمن ان تكلم الاطفال وتمسح رؤسهم ولا تمش في قارعة الطريق مع  
 المشايخ والعامة فانك ان قدرتهم ازدرى ذلك لعلمك وان اخبرهم ازدرى  
 بك من حيث انه اسن منك فالنبي عليه السلام قال من لم يرهم صغيرا ولم  
 يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على قوارع الطريق فاذا دعاك ذلك فاقعد في  
 المسجد ولا تأكل في الاسواق والمجادل ولا تشرب من التسقيات  
 ولا من ابدى التسقيات ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس الديبايج والجلية  
 وانواع الابرسيم فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا تكثر الكلام في بيتك  
 مع امرأتك في الغرائز الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تكثر لمسها  
 وحسها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تكلم بامرئ من النساء الغيرة بين يديها  
 ولا بامر الجوارى فانها تنسطن اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت  
 عن غير ما تظن عن الرجال الا جانب ولا تزوج امرأة كان لها بعل او  
 اب او أم او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها احد من اقربائها  
 فان المرأة اذا كانت ذات مال يدعى ابوها ان جميع حاله وانه عارية  
 في يدها ولا تدخل بيت ابها ما قدرت واياك ان ترخي ان تترق في بيت  
 ابويها فانهم يخذون اموالك ويطيحون فيها غاية الطمع واياك ان تزوج  
 بنات البنين والبنات فانها تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق  
 عليهم فان الولد اغتر عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا  
 تزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها والطلب العلم أولا  
 ثم اجمع

ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم عجزت  
 عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والعلم تشتغل به الدنيا والناس  
 قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عليك فتحتاج  
 الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في غفوة ان شبابك  
 ووقت فراغ قلبك وخاطر ان تشتغل بالمال يجمع عندك فان كثرة الولد  
 والعيال تشوش البال فاذا اجتمعت المال تزوج وحدا عليك بتقوى الله  
 نفع واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقر  
 نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم  
 بذكر المسائل فانه ان كان من اهلها اشتغل وان لم يكن من اهلها احبك واياك  
 ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم قليد ونك فيستغلون بذلك  
 ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا انضم اليه  
 غيره فانه تشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بغير كتب  
 ولا قوة فلا تعرض في العلم فانك اذا عرضت عنه كانت محبتك ضعفا  
 واقبل على متفتحتك فانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزديهم  
 رغبة في العلم ومن ناقشك في العامة والسوق فلا تناقش فانه يذهب  
 ماء وجهك ولا تخشع من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترض  
 نفسك من العباد الا بالكرامة يفعل غيرك ويتعالمه فالعامة اذا  
 لم يروا منك الاقبال عليها باكثر مما يفعلون اعتقدوا انك قلة الرغبة  
 واعتقدوا ان علمك لا ينفعك انما ينفعهم الجهل الذي هم فيه واذا  
 دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذ لنفسك بل كن كواحد من اهلها  
 ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك باجمعهم يطعنون في  
 منهجك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم خضعتهم



عندهم بلا فائدة فان استفوتك في الم يكن فلان شمسهم في الناطقة والمكاشاة  
ولان ذكرهم شيئا لا يخفى دليل واضح ولا تطعن في اس تدعهم فانهم يطعنون  
فيك وكن من الناس على خذروكن منه في سرك كما انت له في علانيتك ولا تصح  
امر العلم الا بعد ان تجعل سره كعلانية واذا وذاك السلك علما لا يصلح  
لكن فلا تقبل ذلك من الاعدان تعلم انه انما يوليكن ذلك لعلكن واما ان تكلم  
في حكم النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الايمان والخلل في اللسان واما ان  
ان تكثر الضحك فانه يمتد القلب لا ينشئ الا على طمأنينة ولا تكن عجولا في الامور  
ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهايم تنادي من خلق واذا نظرت فلا تكثر  
صياحك ولا ترفع صورك واتخذ لنفسك ان تكون وقلة الحركة عادة كيلا  
يتحقق عند الناس شاكك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذلك منك  
واتخذ لنفسك وردا خلق الصلوات بقراءتها القرآن وتذكر الله تعالى وتكبره  
على ما اوعدكن من الصبر والاك من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر  
تصوم فيها بالتقدي غير كرك بكن وراقب نفسك وحافظ على الصلوة الغير تشتت  
من دنياك واخرتك بعلكن ولا تشرب نفسك ولا تتبع بل اتخذ لكن مصالحا يقوم  
باشغالك وتعتمد عليه في امورك ولا تطيق الى دنياك والى ما انت فيه فان  
الله تعالى رب كل شيء جميع ذلك ولا تشتر العلمان المردان ولا تظهر من نفسك  
التعجب الى ان السلك وان قرتك فانه ترفع اليك فان تحت الممكن وان  
لم تقم عابك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل في صوابهم واذا عرفت  
انسانا باشر فلا تذكره به بل اطلب منه خيرا فاذكره به الا في باب الدين  
فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال ام  
اذكر وانما جبر ما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزله والدين  
يرى منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبال من جاهد فان الله تعالى معيك

وامركن

وامركن ونامر الدين فاذا فعلت ذلك مرة صاكون ولم تجاسر احد على الطهار  
البدعة في الدين واذا رايت من سلكك ما لا يوافق العلم فاذكر ذلك مع كمال عكك  
اياها فان يده اقوي من يدك تقول له انا مطيع لكن في الدين انت فيه سلكك  
ومستط على غير غير اني اذكر من سيرك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت  
مع سلكك مرة لكان لانك اذا واظمت عليه ودمت لعلهم لا يتبعوك  
فيكون في ذلك جمع الدين فاذا فعل ذلك مرة او مرتين يعرف سلكك في الدين  
والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة اخرى فادخل عليه وحدك  
في داره واتقنه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان سلكا فاذكر له ما  
يخبرك من كتاب الله تعالى ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك والافاضل الله  
تعالى ان يخطئك منه واذا كرم الموت واستغفر للاسناد ومن اخذت عنهم العلم  
وداوم عليها المداوة واكثر من زيارة القبور والشيخ والمواضع المباركة وقل  
من العاتية ما يعرفون عليك من روياءهم في النعم وفي روياء الصالحين  
في المجد والمنازل والمعاير ولا تجالس احدا من اهل الاهواء الا  
على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر القبح والشتم واذا اذن المؤمن فاقب  
لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العاتية ولا تتخذ دارك في حوائج الدنيا وما رايت  
على جارك فاستر عليه فانه امانة ولا تظهر سرار الناس ومن يتشارك في شيء  
فاستر اليه با تعلم انه يتركك الى الله تعالى واقل وصية هذه فانها تنفع بها  
في اولائك واخر اك ان شئت الله تعالى واما انك والعنف فانه يفيض به المرء  
ولا تكثر طمعا ولا كراها ولا صاحب كالبطل احفظ امر وتكن في الامور  
كلها وليس من الشيايب في الاحوال كلها واظهر غنى القلب منظر ان نفسك  
قله الحرص في الدنيا واظهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت  
فقيرا او كن ذا حمة فان من ضعف حمة ضعف منزله واذا مشيت



في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت  
 الحمام فلا تأتد الناس في احرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطى العامة لتظهر  
 مروءتك منهم فمعهظ نك ولا تستلم الا متعة الى الحايك ولا سائر الصنائع  
 بل اخذ لنفسك نعمة ليفعل ذلك ولا تأكل من الحيات والودايق ولا تزن  
 الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما عند الله خير  
 منها وول امورك غيرك ليتمكن الاقبال على العلم فلو كان حفظ حاجتك وان كان  
 الاكلم الحياتي ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والدين فليطلبوا الجاه  
 ويستغفرون بذكر الرب فيما بين الناس فانهم يطلبون تحييلك ولا يبالون منك  
 وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترفع عليهم مالم يعرفوك  
 ليلا يخلصوا بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تقدم عليهم في الصلوة مالم  
 يقدروا على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام في وقت الطهيرة او الغداة ولا تخرج  
 الى المنارات ولا تحضر كالمسكين الا اذا عرفتك انك اذا قلت شيئا  
 ينزلون على قولك بالحق فانهم اذا فعلوا مالا يحل وانت عندهم ربما لا يملك  
 منهم ويظن انك ان ذلك حق لسكونك فيما بينهم وقت الاقدام عليه وان كان  
 والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان الناس لا بد ان يكونوا اذا  
 اردت ان تجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلسه فاحضر بنفسك واذا كرهه  
 ما تعلمه كذا يغتفر الناس بحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة  
 فان كان يصح للفتوى فاذكر منه ذلك والا فلا ولا تقعد ليدريس بين يديك بل  
 اترك عنده من اصحابك ليخبرك بكيفية كلامه ومكينة علمه ولا تخف مجالس الذكر انهم  
 يتخذ مجلس غبطة باحسان وتزكيتك له بل وجه اهل مجلسك وعامتك الذين يعتمد  
 عليهم مع واحد من اصحابك وقوض امر المناجاة الى خطيبك وكونا صليوة  
 الجنائز والعديد ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعدة مني وانما

اوصيك

اوصيك لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخره يفتح المجلد قال الحاكم الجليل  
 نظرت في ثمانية جزء مثل الاماني ونوادير سماعة حتى انقبت كتاب المشتق وقال  
 حين ابتلي بحجة القل عروة من جهة الاثر ان هذا اجزاء من اثر الدنيا على الاخرة  
 والعالم مني اخفى علمه وترك حقه حيف عليه ان يتحجج بما يستوة وقيل كان سبب  
 ذلك انه راى في كتب محمد مكررات وتطويلات خنسها وحذف مكرراتها في  
 محمداني مناهة فقال لم فعلت هذا بكتبي فقال لان في الغفلة كسائي فحذفت المكرر  
 وذكر المقرر شهير الغضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلي بالانراكن  
 حتى جعلوه على راس شجرتين فتقطع فضيحه رحمه الله تعالى قال المصنف وهذا  
 آخر ما اورده من كتاب الاشباه والنظائر في الفقه على مذهب الامام الاعظم  
 ابي حنيفة رضي الله عنه وارضاه الجامع للفنون السبعة التي وعدنا في خطبة  
 الغرير في نوعه حيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا **وكان** الفراغ من تأليفه  
 في اربع وعشرين من محاذير الاخرة سنة تسع وستين وسعمائة  
**وكانت** مدة تأليفه ستة اشهر مع تحلل ايام توعك الجسد والحمد لله على  
 التمام وعلى نيته افضل الصلوة والسلام وصحبه البررة الكرام وبابعية احسان  
 الى يوم القيام ولا يخفى على اهل العلم ان مراده بخروا ذكر ما وقع والافضل  
 التأليف بتلك المدة لا يستبعد من اصابه قطعا وكيفية تولفه  
 بيده الفانية زين نجيم الحق غفر الله ذنوبه وستر  
 عيوبه ورحم والديه وكشف كروبه وختم  
 له بالخير عمله امين ما رت العالمين  
 تمت الكتاب بعونه الله الملك الوهاب  
 في اواخر ربيع الآخر سنة  
 خمس وخمسين والف



اذكر الكتب التي نقلت عنها مؤلفا في الفقهية التي اجتمعت عندي  
 في سنة ثمان وستين وتسعمائة شروح الهداية النهاية وغاية  
 البيان والغاية ومعراج الدراية والبنية وفتح القدير شروح الكفر  
 الزبقي والعيني وسكين شروح القدوري السراج الوهاج والجوهرة  
 والمجنى والاقطع والمصنف والمنبغ شروح المجمع المصنف وابن الملك ورايت  
 شرحا للعيني وفتاوى شرح مختصر الجامع الكبير للعلامة الفارسي ومختصر الجامع  
 للقدر الشهد والبراع للكاظمي شرح النخبة والمبسوط شرح الكاظمي وكافي  
 الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر لملا حسرو والهداية وشرح الجامع  
 الصغير لفاضل خاين وشرح مختصر الطحاوي والاختيار الخاتمة  
 والملاحدة والبرازية والظهيرية والولاء الجية والعمدة والعروة الصغرى والواقعة  
 على الشهد والتبينة والعقيدة وما لا يفتاوى والسياسة للامام المصطفى  
 والتهذيب للفلاسي وفتاوى الهداية والفاصلة والعمادية وجامع  
 الفصولين والمخراج لابن رضى وادقاف المصنف والاسعاف والمجاوي القديسي  
 والشمسة والمخطط الرضوي والزهرة وشرح منظومة النسخ وشرح منظومة  
 ابن وهبان ولابن الشحنة والصيرفية وخراتة الفياض وبعض خراتة  
 الاكل وبعض التراجمة والناظر خاتمة  
 والتجسس وخراتة الفقه وخبره  
 الفقهاء ومناقب الكروزي  
 وطبقات عبد القادر  
 فتاوى الفراع بحمد الله  
 مكمل  
 ٦٤



من لم يرض بحكم الله فهو كافر وزوجه  
 بائنا فصادقكم على كل المرتبة بديل قوله  
 تعالى واذا نكحوا الايمان الله ورسوله  
 يحكم بينهم ان يقولوا سمعنا  
 واطعنا نقل في فتاوى ابن  
 تيمية



































الحمد لله الواحد القهار المنقِم من العُصاة والكفار الذي هو يعلم  
 ما في الليل والنهار المطلع من ذنوب عباده وهو السَّار لا تدرك الابصار  
 وهو يدرك الابصار واشهد الى الذي هو بحب عباده البرار ونشهد الى  
 رسول المصطفى بن المصطفى الاخبار موخظه ايها المؤمنون الاخيار  
 وحكم الله العزيز الفقار كونوا في الجنان مع البرار ولا تكونوا في العاصية  
 والنجار وابكو الذنوبكم استغفرا بالاسحار فصلبه اللهم صل على محمد  
 في طيب الجبار المنصور بالهاجرين والانصار اللهم صل على محمد  
 المتعجب بالناج الوقار المؤيد بالملوك البرار سيد المرسلين  
 خطبة مطلق

الحمد لله الذي نفوذ بالجود والجمال وتوحد بالكبرياء والعظمة والجلال  
 ونزله عن الجهات من عين وشمال ليس للملك زوال ولا لسلطنته انتقال  
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة اشهد ان شهادته توجب اليه الجلال  
 ونشهد ان المبعوث بكارم الاخلاق وكارم الخصال موعدة اتقوا الله  
 وكونوا من الشاكرين في كل حال فان الله خلقكم في احسن الصورة وخص بالفضل  
 واذكروا الله ذكرا كثيرا بالفدو والاصال فان الله تعالى يجيبكم من سوء  
 النكاح واستغفر الله وتوبوا من جميع المعاصي والضلال قبل انتقال  
 للحال الى غير الحال ينهي الله واماكم عن نفيه العاقبين وحسنين وانتم في نوا



خطبة اطلق  
الحمد لله الذي خضع لجلاله هنيهة كل امير وسلطان خضع لكبرياء غفلة وكمال  
غفلة الونس والجان الذي تقدر ذاته على العيب والزيادة والنقصان  
فبجنان الذي عزز المؤمنين في الدنيا بثواب الاسلام وكرامة الايمان وفي الآخرة  
برؤية جماله بالمشاهدة والعيان واشهد ان شهادة صادقة ليس <sup>لغيرنا</sup>  
نقصان واشهد ان الذي نسخ دينه وشريعته سائر الاديان

اعلموا ان الدنيا دار بلاء و اخراجات و ادخال فضاحة و خذلات  
ادلتها نقصان و آخرها حجرات فقيرها حيرات و غنيها سكرات  
جعلنا الله و اياكم من ذمة المسلمين في يوم الميزان

جعلنا الله وآياكم من زمرة السالين في يوم الميزان  
اللهم صل على محمد الذي صاحب الحج والبرهان  
اللهم صل على محمد الذي صاحب الحج والبرهان

الحمد لله الذي خلق الخلق ما جرم نار  
 حطبه  
 وجعل فيه منبع العلوم والمعارف والوفور ومنع مدحار  
 عباده المؤمنين عن المعاصي والادوار وامرهم بالتوبه والتدانه ولا  
 يشهد له شهاده تنهي فانيها عنهم عذاب القبر والنار وشهد له شهداء  
 انيقوا الباب مواليكم بالانفصال والاعتذار  
 اما علموا ان الله تعالى ينضم اليهم صل وسلم على نبيهم  
 الحمد لله الذي ارسلنا رسلنا بالبينات والهدى والرحمة  
 والوفاء بين الفوارق والصلوات  
 والوفاء بين الفوارق والصلوات  
 والوفاء بين الفوارق والصلوات



لَعَنَ تَلْعَمَ الرَّجُلِ فِي الْأَرْضِ نَكَثَ فِيهِ وَنَاخَ وَكَلَّ عَنْهُ وَتَبَعَهُ رَحِمَهُ  
 لَعَنَ لِقَامَ وَدَّه كَوْنِيكَ لَعَنَ لِقَامَ يَأْشُمُ وَادْرِيكَ أَوْزَرْدَه أَوْلَا زَنْجَاب  
 وَلِقَامَ أَخْرَاوَزْدَه أَوْلَا زَنْجَاب لَعَنَ الْمَرَاةَ فَأَحَابِلُهَا أَوْ نَقَبَتْهُ فِي أَلْبَا أَوَّلَا لَعَنَ أَيْ شَدَّ  
 أَلْفَمَ مِنْ بَابِ الْوَقْلِ تَلْعَمَ وَالتَّقَامَ لِقَامَ بِأَخْلَقَ يَوْمَ تَقَمَّ دَلْبَنَدَكِ أَجْنَى أَخْرَاوَزْدَه بَلَقَ تَقَا كَيْ رَحِمَهُ  
 بِأَخْلَقَ يَوْمَ تَقَمَّ

اگر در یک علم خود هستند سینه  
 ابراهیم علم سره بلبل غنچه  
 اونی که به مصافی دخی موصوف اوله  
 جلد معطوف غلبه اوقد بین  
 کریم فهم از کعبه ماعدای جزیه و  
 ساکن اوقد خبر بر میند اگر وصف اوله

